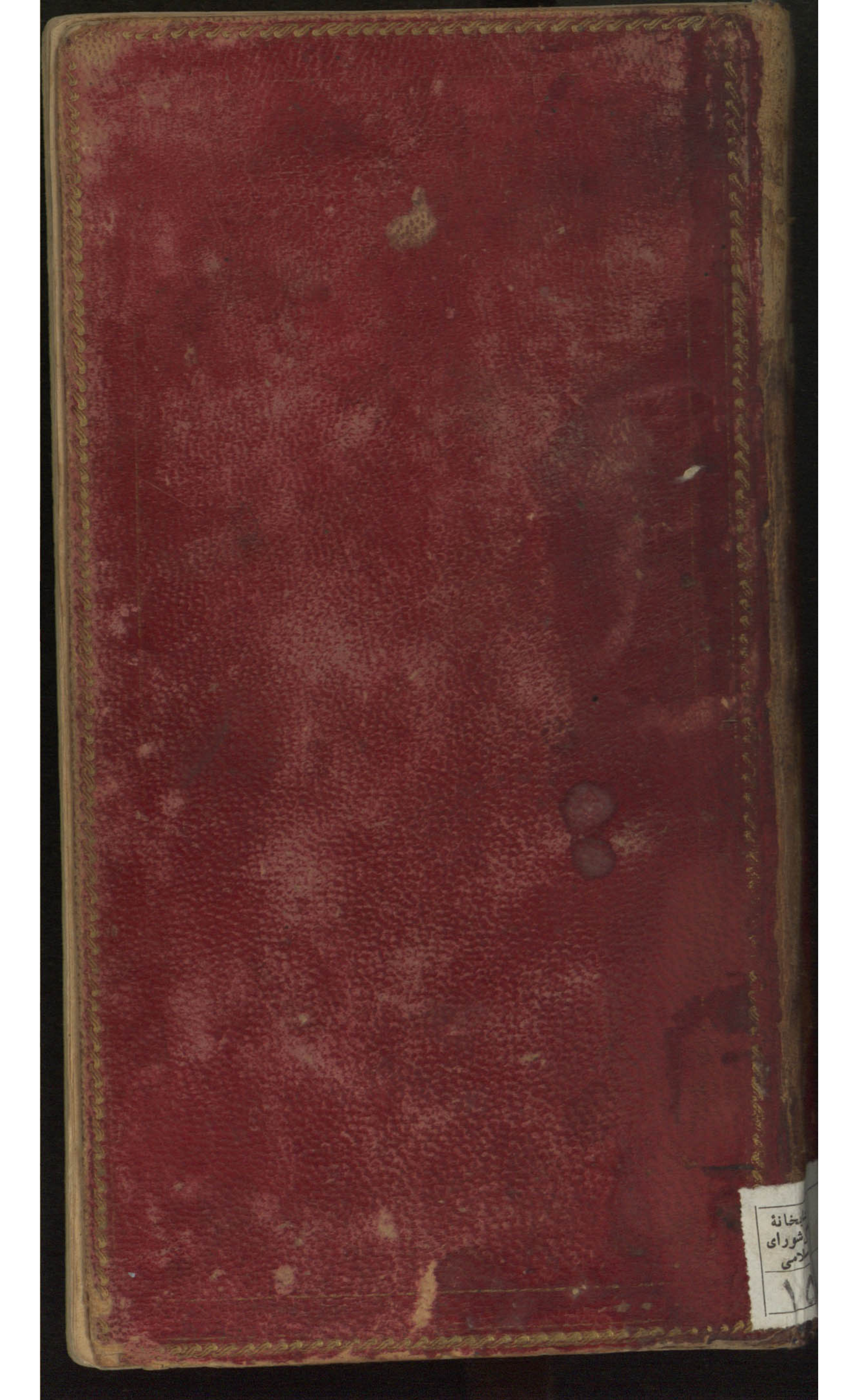

شورای



١٥٨٤٦
٢٠٧٠١٢



في السماع الطبيعي وهو اربع مقالات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله اجمعين والتوفيق للمتقين

الجملة الثانية من كتاب الشفاء في الطبيعيات ثمانية فنون الفن الاول

في السماع الطبيعي

اذ قد فرغنا بتوفيق الله وعونه مما وجب تقديمه في كتابنا هذا وهو تعليم الآلات من صناعة المنطق فحري بنا ان نفتتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على النحو الذي تقرر عليه راينا وانتهى اليه نظرنا وان نجعل الترتيب في ذلك مقاربا للترتيب الذي يجري عليه فلسفة المشائين وان نتشدد فيما هو ابعد غور البداية والنظر الاول والمخالف فيه ابعد من الجاحد ونتساهل فيما العصر لا يكشف عن صورته ونشدد على المخالف فيه برائه وحجته وان لا نذهب عمرا باقيا في مناقضة كل مذهب او نعدل عن الاقتصاد في مفاوضة على الابلاغ فكثيرا ما نرى المشتكلين في العلوم اولعوا بنقض مقالة ومذهب او اكبوا على بيان مسألة يحط يخفى فيها عن كل نقض كل قوم وحققوا كل قسم وسودوا كل حجة فاذا تلجلجوا في المشكل وخلصوا الى الجانب الاشبه مروا عليه صفحا ونحن نرجو ان يكون وراء ذلك سبيل مقابل لسبيلهم وبهج معارض لنهجهم ونجتهد ما امكن في ان نشرح من قبلنا الصواب ونغض صفحا عما نظنهم سهوا فيها وهذا هو الذي صدنا عن شرح كتبهم وتفاسير فصوصهم اذ لم نأمن الانتهاء الى مواضع نظن انهم سهوا فيها فنضطر اما الى تكلف اعتذار عنهم او اختلاق حجة وتمحل لهم او مجاهرتهم بالنقض وقد اغنانا الله عن ذلك ونصب له قوما بذلوا جهدهم فيه وفسروا كتبهم فمن اشتهى الوقوف على الفاظهم فشروحهم تهديه وتفاسيرهم تكفيه ومن لم يشتهي العلم والمعاني فيجد ما في تلك الكتب متشوشة وبعض ما افدناه مقدار لجتنا مع قصر عمرنا في هذه الكتب التي عملناها وسميناها كتاب الشفاء مجموعا والله ولي تاييدنا وعصمتنا ومن ههنا نشرع في غرضنا متوكلين عليه

المقالة الاولى في الاسباب والمبادي للطبيعيات وهي خمسة عشر فصلا

الفصل الاول في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مباديها

قد علمت في الفن الذي فيه علم البرهان الذي لخصناه ان العلوم منها كلية ومنها جزئية وعلمت مناسبات بعضها الى بعض فيجب ان تعلم الآن ان العلم الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي وهو علم جزئي وموضوعه اذ قد علمت ان لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير والمبحوث عنه فيه هو الاعراض اللازمة له من جهة ما هو كذا وهي الاعراض التي تسمى ذاتية وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو كانت صورا او اعراضا او مشتقة منهما على ما علمت والامور الطبيعية هي هذه الاجسام من هذه الجهة وما يعرض لها من هي من هذه الجهة ويسمى كلها طبيعيا بالنسبة الى القوة التي تسمى طبيعة التي ستعرفها بعد فبعضها موضوعات لها وبعضها آثار وحركات وهيآت تصدر عنها فان كان للامور الطبيعية مبادي واسباب وعلل لم يتحقق العلم الطبيعي الا بها فقد شرح في تعليم البرهان انه لا سبيل الى تحقيق معرفة الامور ذوات المبادي الا بعد معرفة الوقوف على مباديها والوقوف من مباديها عليها فان هذا هو النحو من التعليم والتعلم الذي يتوصل منه الى تحقيق المعرفة بالامور ذوات المبادي وايضا ان كانت الامور الطبيعية ذوات مبادي فلا يخلو اما ان يكون تلك المبادي للجزئي جزئي منها ولا تشترك كلها في المبادي فحينئذ لا يبعد ان يفيد العلم الطبيعي اثبات هذه المطالب المبادي وتحقيق ماهياتها معا وان كانت الامور الطبيعية في مبادي اول يعم جميعها وهي التي يكون مبادي لموضوعها المشترك ولاحوالها المشتركة لا محالة فلا يكون اثبات هذه المبادي ان كانت محتاجة الى الاثبات الى صناعة الطبيعي كما علمت في الفن المكتوب في علم البرهان بل الى صناعة اخرى والى قبول وجودها وضعا وتصور ماهيتها تحقيقا فيكون على الطبيعي وايضا ان كانت الامور الطبيعية ذوات مبادي عامة لجميعها وذوات مبادي اخص منها يكون مثلا لكل جنس من اجناسها مثل مبادي النامية منها وذوات مبادي اخص من الاخص يكون مثلا

لنوع من انواعها فتشمل مبادي النوع الاسفل منها وكانت ايضاً ذوات
عوارض ذاتية عامة لجميعها واخرى عامة للجنس واخرى عامة للنوع فان وجه التعليم
والتعليم العقلي فيها ان يبتدي مما هو اعم ويسلك الى ما هو اخص لانك تعلم ان الجنس
جزء حد النوع فمعرفة الجنس يجب ان يكون اقدم من معرفة النوع لان المعرفة بجزء
الحد قبل المعرفة بالحد وتصوره قبل الوقوف على المحدود واذ كنا نعني بالحد ما كان
مبينة المحدود فاذا كان كذلك فالمبادي التي للامور العامة يجب ان يعرف اولاً
حتى يعرف الامور العامة والامور العامة يجب ان يعرف هي اولاً حتى يعرف الامور
الخاصة فيجب ان يبتدا في التعليم من المبادي التي للامور العامة اذ الامور العامة اعرف
عند عقولنا وان لم يكن اعرف عند الطبيعة اي لم تكن الامور المقصودة في الطبايع
ليتم الوجود بها انها فان المقصود في الطبيعة ليس ان يوجد حيوان مطلقاً ولا جسم
مطلقاً بل ان توجد طبايع النوعيات في الطبيعة النوعية اذا وجدت في الاعيان
كان تشخصاً ما فالمقصود اذن ان يوجد طبايع النوعيات اشخاصاً ما في الاعيان
وليس المقصود هو الشخص المعين الا في الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص ولو كان
المقصود هو الشخص المعين لكان الوجود ينتقص نظامه بوجوده بفساده وعدمه
كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية لكان الوجود والنظام يتم بوجود
مثل وجود جسم كيف كان او حيوان كيف كان فما قربنا من البيان ان المقصود
هو طبيعة النوع لتوجد شخصاً وان لم يتعين وهو الكامل وهو الغاية الكلية
عند الطبيعة هو هذا وليس هو اقدم بالطبع ان عنينا بالاقدم ما قيل في قاطيغورياس
ولم نعن بالاقدم الغاية والناس كلهم كالمشتركين في معرفة الطبايع العامة
الجنسية وانما يتميزون بان بعضهم يعرف النوعيات وينتهي اليها ويعين بالتفصيل
وبعضهم يقف عند الجنسيات فبعضهم مثلا يعرف الحيوانية وبعضهم يعرف الانسانية
ايضاً والفرسية واذا انتهت المعرفة الى الطبايع النوعية وما يعرض لها وقف

الحس

وقف البحث ولم تبال بما يفوتها من معرفة الشخصيات ولا ما ليست متناهية
فتبين انا اذا قايسنا بين الامور العامة والخاصة ثم قايسنا بينهما معاً
وبين العقل وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل واذا قايسنا بينهما معاً
وبين نظام الوجود والامر المقصود في الطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية
اعرف عند الطبيعة واذا قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الامور النوعية
ونسبناهما الى العقل لم نجد للشخصيات المعينة عند العقل مكان تقدم وتأخر الا
ان نشرك القوة الحاسة التي في الباطن فحينئذ يكون الشخصيات اعرف عندنا
من الكليات فان الشخصيات ترتسم في القوة الحاسة التي في الباطن ثم يقتبس
منها العقل المشاركات والمباينات فينتزع طبايع العاميات النوعية واذا
نسبناهما الى الطبيعة وجدنا العامة النوعية اعرف وان كان ابتداء
فعلها الشخصيات المعينة فان الطبيعة انما تقصد من وجود الجسم ان يوصل منه
الى وجود الانسان وما يجانسه وتقصد من وجود الشخص المعين الكائن الفاسد
ان يكون طبيعة النوع موجودة واذا امكنها حصول هذا الغرض في شخص واحد وهو
الذي مادته غير مستعدة للتغير والفساد لم تحتج الى ان يوجد للنوع شخص آخر
كالشمس والقمر وغيرهما على ان الحس والتخيل في ادراكهما للجزئيات ايضاً يبتدئان
اول شيء من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغ تصور الشخص الذي
هو شخص صرف من كل وجه واما بيان كيفية هذا فلان الجسم معنى عام وله ما
هو جسم ان تشخص فيكون هذا الجسم والحيوان ايضاً معنى عاماً وله ما هو حيوان ان تشخص
فيكون هذا الحيوان والانسان ايضاً معنى عاماً واخص من الحيوان وله ما هو
ان تشخص فيكون هذا الانسان فاذا نسبنا هذه المراتب الى القوة المدركة
رأينا في ذلك نوعين من الترتيب وجدنا ما هو اشبه بالعام واقرب منه
له هو اعرف فانه ليس يمكن ان يدرك بالحس والتخيل ان هذا هو هذا الحيوان الا و

المحسوس ل

ادرک انه هذا الجسم وان یدرک انه هو هذا الانسان الا وادرک انه هذا الحیوان
وهذا الجسم وقد یدرک انه هذا الجسم اذا لمحه من بعید ولا یدرک انه هذا الانسان
فظهر بان ووضح ان حال الحس ایضا من هذه الجهة کحال العقل وان ما یناسب العام
اعرف فی ذاته ایضا عند الحس واما فی الزمان فان التخیل انما یستفید من الحس
اشخاص النوع غیر کامل محدود مخلصة فاول ما یرتسم فی خیال الطفل من
من الصور التی یحسها علی سبیل تاثیر من تلک الصورة فی الخیال هو صورة شخص
رجل او صورة شخص امراة من غیر ان تمیز عنده رجل هو ابوه عن رجل لیس هو
وامراة هی امه عن امراة لیست بامه ثم تمیز عنده رجل هو ابوه عن رجل لیس هو
اباه وامراة هی امه عن امراة لیست هی بامه ثم لا یزال ینفصل الاشخاص
عنده یسیرا وهذا الخیال الذی یرتسم فیه مثلا من الشخص الانسانی مطلقا غیر
مخصص هو خیال المعنی الذی یسمی منتشرا لهذا وقیل شخص منتشر لما یطبع فی الحجر
شخص لا یکون بعید اذا ارتسم له انه جسم من غیر ادراک حیوانیته او انسانیته
فانما یقع علیهما اسم الشخص المنتشر باشتراک الاسم وذلک ان المفهوم من لفظ
المنتشر بالمعنی الاول هو انه شخص ما من اشخاص النوع الذی ینسب الیه غیر معین کیف
کان وای شخص کان وکذلک رجل ما وامراة ما فکان معنی الشخص وهو کونه
غیر منقسم الی عدة من یشارکه فی الحد قد انضم الی معنی الطبیعة الموضوعة للنوع
او للصنف وحصل منهما معنی واحد یسمی شخصا منتشرا غیر معین کانه ما یدل علیه
قولنا حیوان ناطق ما بحیث هو واحد لا یقال علی کثرة ویحد بهذا الحد فیکون حد الشخص
مضافا الی حد طبیعة النوعیة وبالجملة هذا هو شخص غیر معین واما الاخر فهو
هذا الشخص بعینه المعین ولا یصلح ان یکون غیره الا انه یصلح عند الذهن ان یقال
الیه معنی الحیوانیة او معنی الجمادیة لشک الذهن لا لان الامر فی نفسه صالح
ان یضاف الی تلک الجسمیة ای المعنیین منهما کان فالشخص المنتشر بالمعنی الاول

واذا حصل شخص منتشر

فیکون کانه ل

یصلح

یصلح عند الذهن ان یکون فی الوجود ای شخص کان من ذلک الجنس او النوع او
وبالمعنی الثانی لیس یصلح فی الذهن ان یکون ای شخص کان من ذلک الجنس والنوع
بل لا یکون غیر هذا الواحد المعین لکنه یصلح عند الذهن صلوح الشک والتجویز
ان تعیین بحیوانیة معینة مثلا دون جمادیة او جمادیة معینة دون حیوانیة
بعینها بالقیاس الیه بعد انه فی نفسه لا یجوز ان یکون صالحا للامرین بل هو
احدهما متعینا هذا وههنا مغالطة ایضا من العلل والمعلولات ومغالطة
بین الاجزاء البسیطة والمرکبات فاذا کانت العلل داخلة فی قوام المعلولات
کالاجزاء لها مثل حال الخشب والشکل بالقیاس الی السریر فان نسبتها الی المعلول
نسبة البسائط الی المرکبات واما اذا کانت العلل مباینة للمعلولات کالنجار
للسریر فهناک نظر آخر ولکلتا المغالطتین نسبة الی الحس والی العقل والی
فاما مغالطة ما بین الحس وبین العلل والمعلولات علی ان العلل مباینة فان کان
العلل والمعلولات محسوسة فلا کثیر تقدم وتاخر لاحدهما عند الاخر حسا وان
کان غیر محسوسة فلا نسبة لاحدهما الی الحس وکذلک حکم الخیال فاما عند العقل فان
العقل ربما وصلت الیه العلة قبل المعلول فسلک من العلة الی المعلول کما اذا رای
الانسان القمر مقارنا لکوکب درجة عند الجوزهر وکانت الشمس فی الطرف الآخر
من القطر فیحکم العقل بالکسوف کما اذا علم ان المادة متحرکة الی عفن فیعلم ان الحمی کائنة
وربما وصل الیه المعلول قبل العلة فسلک من المعلول الی العلة وقد یعرف المعلول
العلة تارة من طریق الاستدلال وتارة من طریق الحس وربما عرفا اولا معلولا فسلک منه
الی العلة ثم سلک من العلة الی معلول آخر فکانا قد اوضحنا من المعاقبة تعلیمنا لصناعة
البرهان واما مناسبة هذه العلل المفارقة للمعلولات بحسب القیاس الی الطبیعة فاما
ما کان منها علة علی انه غایة فهو اعرف عند الطبیعة وما کان منها علة علی انه فاعل
وکان فاعلا لا علا ان وجوده لیکون فاعلا لما یفعله فانه اعرف عند الطبیعة

مثل

من المعلول وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه حتى يكون
صفته المعلول غاية لا لانه فعله فقط بل لانه وجود ذاته ان كان في الطبيعة شي كذا
فليس سواء فعل المعلول من المعلول اعرف عند الطبيعة منه واما نسبة اجزاء المركب
الى المركبات منها فان المركب اعرف بحسب الحس اذ الحس متناول اولا الجملة ثم
تفصيل واذا تناول الجملة يقينا ولما بالمعنى الاعم اي انه جسم او حيوان ثم تفصيلها
واما عند العقل فان البسيط اقدم من المركب فانه لا يعرف طبيعة المركب الا بعد
ان يعرف البسايط فان لم يعرف البسايط فقد عرفه بعرض من اعراضه او بجنس من اجناسه
ولم يصل الى ذاته كانه عرفه مثلا جسما مستديرا او ثقيلا او ما شبه ذلك ولم يعرف
مهيته جوهره فاما عند الطبيعة فان المركب هو المقصود في اكثر الاشياء والامور
تقصد ليحصل منها قوام المركب فالاعرف عند العقل من الامور العامة والخاصة
المركبة والبسيطة هو العامة والخاصة ومن الامور المركبة والبسيطة هو العامة فان
وعند الطبيعة هو خاصة النوعية والمركبة لكنه كما ان الطبيعة تبتدي في الايجاد بالعموم
والبسايط ومنها توجد ذوات الفصول النوعية وذوات المركبات وكذلك المتعلم
يبتدي من العوام والبسايط ومنها يوجد العلم بالنوعيات والمركبات وكلاهما يقف
قصده الاول عند حصول النوعيات والمركبات **الفصل الثاني** في تقديم المبادي
للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع ثم للامور الطبيعية مبادي وسنعدها وضعا
على ما هو الواجب فيها ونعطي مهياتها فنقول ان الجسم المعنى الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن
ان يفرض فيه امتداد وامتداد آخر مقاطع له على قوايم وامتداد ثالث مقاطع
لهما جميعا على قوايم وكونه بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار الجسم جسما وليس
بانه ذو امتدادات ثلثة مفروضة فان الجسم يكون موجودا جسما وثابتا ان
غيرت الامتدادات الموجودة فيه بالفعل فان الشمعة او قطعة من الماء قد يحصل فيها
ابعاد بالفعل طولا وعرضا وعمقا محدودة باطرافها ثم اذا استبدلت شكلها بطل

كل واحد

كل واحد من اعيان تلك الابعاد المحدودة وحصلت ابعاد وامتدادات اخر
والجسم باق بجسميته لم يفسد ولم يتبدل والصورة التي وجبا لها وهي الحالة التي يمكن
ان يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لا تبطل وقد اشير الى هذا في غير هذا الموضع
وعلمت ان هذه الامتدادات المعينة هي كمية اقطاره وهي تلحقه وتتبدل والصورة
وجوهره لا يتبدل وهذه الكمية ربما تبعت تبدل اعراض فيه او صور كالماء يسخن
فيزداد حجما لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي له مبادي ومن حيث هو كائن
فاسد بل متغير بالجملة له زيادة في المبادي فالمبادي التي بها يحصل الجسم منها
ما هي اجزاء من وجوده وحاصلة في ذاته وهذه اولى عندهم بان يسمى مبادي
وهي اثنان احدهما منه قايم مقام الخشب من السرير والآخر قايم منه مقام صورة السرير
وشكلها السرير فالقايم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى وموضوعا ومادة
وعنصرا واسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة والقايم منه مقام الصورة من السرير
يسمى صورة وهو صورة جسمية اما مقدمة لساير الصور التي للطبيعيات اجناسها وانواعها
واما مقارنة لها منفك هي عنها فيكون هذا الذي هو الجسم كالخشب للسرير هو الشي لساير
ذوات تلك الصورة بهذه المرتبة اذ كلها مفتقرة الوجود مع الجسمية فيكون ذلك بالفعل
جوهرا اذا نظر الى ذاته غير مضاف الى شي وجد خاليا في نفسه عن هذه الصورة
فيكون من شانه ان يقبل هذه الصورة او يقترن بها اما شان طبيعة مطلقة كلية لهما
جنس للنوعين المقدمة والمقارنة وكل واحد منهما يخص بقبول بعض الصورة دون
بعض الجسمية واما شان طبيعة هي بعينها مشتركة للجميع فيكون بكليتها من شانها ان تقبل كل
هذه الصورة بعضها مجتمعة ومتعاقبة فقط فيكون في طبيعتها ما يشبه الصورة مع
على انه قابل لها ويكون هذه المناسبة كانه رسم فيها وظل وخيال من الصورة ويكون
هي التي تكمل هذا الجوهر بالفعل فللموضوع الطبيعي ان للجسم بما هو جسم مبدا هو هيولى
ومبدا هو صورة ان شئت صورة جسمية مطلقة وان شئت صورة نوعية

المنزلة

من صور الاجسام وان شئت صورة عرضية اذا اخذت الجسم من حيث هو كامل في بعض
او القوى او الصحيح والموضع له ان هذا الذي هو هيولى لا يتجرد عن الصورة قائمة
بنفسها البتة ولا يكون موجودة بالفعل الا بان يحصل الصورة فيوجد بها بالفعل
ويكون الصورة التي يزول عنها لولا ان زوالها انما هو مع حصول صورة اخرى
تنوب عنها وتقوم مقامها لفسد معها الهيولى بالفعل وهذه الهيولى من جهة انها بالقوة
قابلة لصورة او لصورة تسمى هيولى لها ومن جهة انها بالفعل حاملة لصورة
في هذا الموضع موضوعا لها وليس معنى الموضوع ههنا معنى الموضوع الذي اخذناه
في المنطق جزء رسم الجوهر فان الهيولى لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة وهذه من جهة
انها مشتركة للصور كلها تسمى مادة وطينة ولانها تنحل اليها بالتحليل فيكون هي الجزء
البسيط القابل للصورة من جهة المركب تسمى اسطقسا وكذلك كل ما يجري في ذلك
مجراها ولانها يبتدي منها التركيب في هذا المعنى بعينه تسمى عنصرا وكذلك كل ما يجري في ذلك
مجراها وكانها اذا ابتدي منها تسمى عنصرا واذا ابتدا من المركب وانتهي اليها
تسمى اسطقسا اذ الاسطقس هو ابسط اجزاء المركب فهذه هي المبادي الداخلة في قوام
الجسم وللجسم ايضا مباد فاعلية وغائية والفاعلية هي التي طبعت الصورة التي
للاجسام في مادتها فقومت المادة بالصورة وقومت منهما المركب يفعل بصورته
وينفعل بمادته والغاية هي التي لاجلها ما طبعت هذه الصورة في المادة ولما كان
كلامنا ههنا في المبادي المشتركة فيكون الفاعل الماخوذ هو المشترك والغاية
المعتبرة ههنا هي المشترك فيها والمشترك فيه ههنا يفهم على نحوين احدهما ان يكون
الفاعل مشتركا فيه على انه يفعل الفعل الاول الذي يترتب عليه ساير الافاعيل
كالذي يفيد المادة الاولى والصورة الجسمية الاولى ان كان شي كذلك
على ما تعلمه في موضعه فيكون يفيد الاصل الاول ثم من بعد ذلك يتم كون ما بعده و
يكون الغاية مشتركا فيها بانها الغاية التي يومها جميع الامور الطبيعية ان كانت

غاية

غاية كذلك على ما تعلمه في موضعه وهذا نحو والنحو الآخر ان يكون المشترك فيه
مشتركا فيه نحو العموم كالفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفاعلات الجزئية
للامور الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحدة من الغايات الجزئية للامور
الجزئية وللغاية الكلية والفرق بين الامرين ان المشترك بحسب المعنى الاول
يكون في الوجود ذاتا واحدة بالعدد يشير العقل اليها بانها هي من غير ان يجوز
قولها على كثيرين والمشترك بحسب المعنى الثاني لا يكون في الوجود ذاتا واحدة بل
معقولا يتناول ذوات كثيرة تشترك عند العقل في انها فاعلة او غاية فيكون
هذا المشترك مقولا على كثيرين فالمبدا الفاعلي المشترك للجميع بالنحو الاول ان كان للطبيعيات
مبدا فاعلي من هذا النحو فلا يكون طبيعيا اذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدا
الذي يحتاج جميعها بانه مبداه لانه طبيعي فلو كان ذلك المبدا طبيعيا لكان مبدا نفسه
وهذا محال او يكون المبدا الاول الفاعل غيره وقد فرض فاذا كان كذلك لم
يكن للطبيعي بحث عنه بوجه اذ كان لا يخالط الطبيعيات بوجه وعساه يكون مبدا للطبيعيات
والموجودات غير الطبيعيات فيكون علمه اعم وجودا من علم ما هو علة للامور
الطبيعية خاصة ومن الامور التي لها نسبة خاصة الى الطبيعيات ان كان شي كذلك
نعم قد يجوز ان يكون في جملة الامور الطبيعية ما هو مبدا فاعلي لجميع الطبيعيات التي بعده
لا مبدا فاعلي لجميع الطبيعيات مطلقا والمبدا الفاعلي المشترك بالنحو الثاني فلا يجب
ان يبحث الطبيعي عن حاله ووجه ذلك البحث ان يتعرف حال كل ما هو مبدا فاعل
لامر من الامور الطبيعية انه كيف يجب ان يكون في قوته ويكون نسبته الى معلوله في القرب
والبعد والموازاة والملاقاة وغير ذلك وان يبرهن عليه فاذا فعل ذلك فقد عرف
طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو اذ عرف حال التي تخص ما هو
فاعل في الطبيعيات من الطبيعيات وعلى هذا القياس فاعرف حال المبدا
واما ان المبادي هي اكثر من الاربعة فسنفصل الكلام فيما بعد فهو موضوع للطبيعي

وبرهن عليه في الفلسفة الاولى هذا واما الجسم من جهة ما هو متغير او مستكمل او حادث و
كاين فانّ له زيادة مبدا او كونه متغيرا غير كونه مستكملا والمفهوم من كونه حادثا و
كاينا هو غير المفهوم من كليهما جميعا فانّ المفهوم من كونه متغيرا هو انه كان بصفة حاصلة
فبطلت وحدثت له صفة اخرى فيكون هناك شي ثابت هو المتغير وحالة كانت
موجودة فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت فبيّن انه لا بد له من حيث
هو متغير من ان يكون له امر قابل لما تغير عنه ولما تغير اليه وصورة حاصلة وعدم
لها كان مع الصورة الزايلة كالثوب الذي اسود وابيض والسواد و
وقد كان السواد معدوما اذ كان البياض موجودا والمفهوم من كونه مستكملا هو
ان يحدث له امر لم يكن فيه من غير زوال شي عنه مثل الساكن تحرك فانه حين ما كان
ساكنا لم يكن الا عادما للحركة التي هي موجودة له بالامكان والقوة فلما تحرك
لم يزل منه شي الا العدم فقط ومثل اللوح الساذج كتب فيه والمستكمل لا بد
ان يكون له ذات وجدت ناقصة ثم كملت وامر حصل فيه وعدم تقدم فارتفع
العدم شرط في ان يكون الشي متغيرا او مستكملا فانه لو لم يكن هناك عدم اصلا
لاستحال ان يكون مستكملا او متغيرا بل كان يكون الكمال والصورة حاصلة له
دائما فاذن المتغير والمستكمل يحتاج ان يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه متغيرا او مستكملا
والعدم ليس يحتاج في ان يكون عدما الى ان يحصل تغير او استكمال فرفع العدم
يوجب المتغير والمستكمل من حيث هو متغير ومستكمل ورفع المتغير والمستكمل لا يوجب
رفع العدم فالعدم من هذا الوجه اقدم فهو مبدا ان كان كل ما لا بد من وجوده اي
وجود كان ليوجد شي آخر من غير انعكاس مبدا وان كان ذلك لا يكفي في كون المبدا
ولا يكون المبدا كل ما لا بد من وجوده للامر اي وجود كان بل لا بد من وجوده مع الامر الذي
هو له مبدا من غير تقدم ولا تاخر فليس العدم بمبدا ولا فايدة لنا في ان نناقش
في التسمية فليستعمل بدل المبدا المحتاج اليه من غير انعكاس فيجد القابل للتغير والاستكمال

ويجد العدم ويجد الصورة كلهما محتاجا اليه في ان يكون الجسم متغيرا او مستكملا وهذا
وهذا يتضح لنا بادنى تامل والمفهوم من كون الجسم كاينا وحادثا يضطرنا الى ثابت
امر حدث والى امر عدم سبق واما ان هذا الحادث وهذا الكاين هل يحتاج
ان يتقدم كونه وحدوثه وجود جوهر كان مقارنا لعدم الصورة الكاينة ثم فارقه
وبطل عنها العدم فهو امر ليس يتبين لنا عن قريب بيان ذلك بل يجب ان يتضح للطبيعي صناعة
وضعا ونقنعه بالاستقراء ويبرهن عليه في الفلسفة الاولى وربما اقامت
الجدل في افادة نفس المتعلم فاما الحاصل الساكن اليه الان الصنايع البرهانية
لا تختلط بالجدل فالجسم له في جملته من المبادي التي ليست مفارقة له ولما فيه بالعموم
واما ما يخص باسم المبادي اما من حيث هو جسم مطلقا فالهيولى والصورة الجسمية المذكورة
التي يلزمها الكميات الوضعية والصورة النوعية التي تحله واما من حيث هو متغير او
مستكمل او كاين فقد زيد له بسببه العدم المقارن للهيولى قبل كونه ويكون مبدا
على ما قيل فان اخذنا ما يعم المتغير والمستكمل والكاين كانت المبادي هيولى و
وعدما وان خصصنا المتغير كانت المبادي هيولى ومضادة فان المتوسط
يتغير عنه واليه من حيث فيه ضدية ما ويشبه ان يكون الفرق بين المضادة والمبنية و
العدم مما قد عرفتم وتحصل ذلك فيما قد علمته والجوهر من حيث هو جوهر فيه صورة وقد
عرفناك الفرق بين الصورة والعرض واما المتغيرات والمستكملات الاخر
فيها عرض وقد جرت العادة ان يسمى كل هيئة في هذا الموضع صورة فليعلم كل
هيئة صورة ويعنى به كل امر يحدث في قابل يصير له موصوفا بصفة مخصوصة والهيولى
تفارق كل واحد منهما بانها توجد مع كل واحد منهما بحالها والصورة تفارق العدم
العدم بان الصورة ماهية ما في نفسها زايدة الوجود على الوجود الذي للهيولى
لا يزيد وجودا على الوجود الذي للهيولى بل يصحبه حال مقايسة الى هذه الصورة
اذا لم يكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة وهذا العدم ليس هو العدم

المطلق بل عدم له نحو من الوجود فانه عدم شیٔ مع تهیؤ واستعداد له فی مادة
معینة فانه لیس الانسان یکون عن کل لا انسانیة بل عن لا انسانیة فی قابل للانسانیة
والکون بالصورة لا بالعدم والفساد بالعدم لا بالصورة وقد یقال ان
کان عن الهیولی وعن العدم ولا یقال انه کان عن الصورة فیقال ان السریر کان
ای عن الخشب ویقال کان عن اللاسریر وفی کثیر من المواضع یصح ان یقال انه کان
عن الهیولی وفی کثیر منها لا یصح وداٸما یقال انه کان عن العدم فانه لا یقال انه کان
عن الانسان کاتب بل یقال ان الانسان کان کاتبا ویقال عن النطفة کان انسان
ویقال عن الخشب کان سریر والسبب فی ذلک اما فی النطفة فلانها خلعت صورة
النطفیة فیکون هاهنا لفظة عن یدل علی معنی بعد کما یدل فی قولهم کان عن العدم
کما یقال انه کان عن اللاانسان انسان ای بعد اللاانسانیة واما فی الخشب فحیث یقال
ایضا عن الخشب کان سریر فلان الخشب وان لم یخل عن صورة الخشب فقد خلع صورة ما
اذ الخشب ما لم یعرض فیه صنوف من القطعات وشکل من الاشکال بالنحت والنجر لا یکون عنه
ولا شکل بشکله فیشبه النطفة من وجه اذ کل منهما قد یغیر عن حاله فیستعمل فیه ایضا لفظة
عن فهذان الصنفان من الموضوعات والهیولیات یقال فیهما عن بمعنی بعد وصنف من الموضوعات
یستعمل فیه لفظة عن ولفظة من علی معنی آخر وبیان ذلک انه اذا کان شیٔ موضوعا
ما الصورة من الصور انما توضع لها بالمزاج والترکیب فهذا یقال ان الکاین یکون عنه
ویدل بلفظة عن وبلفظة من علی ان الکاین متقوم کقولنا عن الزاج والعفص کان الحبر
ولا یشبه ان یکون الصنف الاول یقال فیه لفظة عن بمعنی مرکب من البعدیة وهذا
فان النطفة والخشب کان عنهما ما کان بمعنی انه کان بعد ان کانت علی حال لم
منهما شیٔ وقوم به الکاین الذی قیل انه کان عنهما فاما کان مثل النطفة والزاج
فلا یقال فیه انه کان الشیٔ الکاین فلا یقال ان النطفة کانت انسانا والزاج
حبرا کما یقال ان الانسان کان کاتبا الا بنوع من المجاز وبنوع بمعنی صار ای تغیر

المداد

کان

کان مثل الخشب فهذا یقال فیه کلا الوجهین فیقال عن الخشب من حیث هو خشب لا بصورة فیه
النطفة فیشبه الانسان من حیث یقبل الکتابة ولکنه ما لم یخل شکلا لم یقبل شکلا آخر
ویشبه النطفة من حیث یستحیل الی الانسانیة وحیث لا یصح من ذلک ان یقال
عن فاذا اضیف الیه العدم صح کما یقال عن الانسان الغیر الکاتب کان کاتبا و
نفس لا یصح فیه البتة ان یقال الا مع لفظة عن فانه لا یقال ان عن الکاتب کان
کاتبا والا فیکون کاتبا وغیر کاتب نعم ان لم یعن بغیر الکاتب نفس غیر الکاتب
بل الموضوع الموصوف بانه غیر کاتب فربما قیل ذلک واما لفظة عن فیصح
فیه داٸما علی انه لا اتشدد فی هذا وما یشبهه فان اللغات تختلف فی اباحة هذه
وحظرها بل اقول اذا عنی بلفظة عن المعنیان اللذان ذکرناهما جاز احیانا
لم یجز حیث لم یجز وقد یذکر فی مثل هذا الموضع حال شوق الهیولی الی الصورة و
تشبیهها بالانثی وتشبیه الصورة بالذکر وهذا شیٔ لست افهمه اما الشوق
فلا یختلف فی سلبه عن الهیولی واما الشوق التسخیری الطبیعی الذی یکون انبعاثه
علی سبیل الانسیاق کما للحجر الی السفل لیستکمل بعد نقص له فی اینه الطبیعی
یکون هذا الشوق ایضا بعیدا عنه ولقد کان یجوز ان یکون الهیولی مشتاقة
الی الصورة لو کان هناک خلو عن الصورة کلها او ملال من صورة قارنته
فقدان القناعة بما حصل من الصورة المکملة ایاها نوعا وکان لها ان تتحرک
بنفسها الی اکتساب الصورة کما للحجر فی اکتساب الاین ان کان فیها قوة
محرکة ولیست خالیة عن الصور کلها ولا یلیق بها الملال للصورة الحاصلة
فی نقضها ورفضها فان حصولها وجب ان لا یشتاق الیها وان کان
طالت فیکون الشوق عارضا لها بعد حین لا امرا فی جوهرها فیکون هناک سبب
یوجبه ولا یجوز ایضا ان یکون غیر مانعة بما حصل بل مشتاقة الی اجتماع الاضداد
فیها فان هذا محال والمحال ربما ظن انه یشتاق الیه بالاشتیاق النفسانی واما

المتحركة فانما يكون الى غاية في الطبيعة الكلية والغايات الطبيعية غير محدودة ومع هذا فكيف يجوز ان يكون الهيولى تتحرك الى الصورة وانما يأتيها الصورة الطارئة من سبب يبطل صورتها الموجودة لا انها يكسبها حركتها ولو لم يجعلوا هذا الشوق الى الصورة المقومة التي هي كمالات اولى بل الى الكمالات الثانية اللاحقة لكان تصور معنى هذا الشوق من المتعذر فكيف وقد جعلوا ذلك لها شوقا الى الصورة المقومة فمن هذه الاشياء تعسر على فهم هذا الكلام حتى الفهم الذي هو اشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة وعسى ان يكون غيري يفهم هذا الكلام حق الفهم فليرجع اليه فيه ولو كان بدل الهيولى بالاطلاق هيولى ما مستكمل بالصورة الطبيعية حتى تحدث من الصورة الطبيعية التي فيها لها انبعاث نحو استكمالات تلك الصورة مثل الارض في التسفل والنار في التصعد لكان لهذا الكلام وجه وان كان مرجع ذلك الشوق الى الصورة الفاعلة واما على هذا الاطلاق فمما لست افهمه والله اعلم

الفصل الثالث في كيفية كون هذه المبادي مشتركة

لما كان نظرنا هذا انما هو في المبادي المشتركة فحق علينا ان ننظر في هذه المبادي الثلثة المشتركة انها على اي نحو من النحوين المذكورين يكون مشتركة فنقول سيظهر لنا ان الاجسام منها ما هي قابلة للكون والفساد اي منها ما هيولاها تستجد صورة وتخلع صورة ومنها ما ليست قابلة للكون والفساد بل وجودها بالابداع واذا كان كذلك لم يكن هيولى مشتركة على النحو الاول من النحوين المذكورين فانه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات الفاسدة وتارة تقبل صورة ما لا يفسد ولا له كون هيولاني فان ذلك مستحيل بل ربما جاز ان يكون الهيولى المشتركة مثل الاجسام الكائنة الفاسدة التي يفسد بعضها الى بعض ويكون بعضها من بعض كما ستبين من حال الاربعة التي تسمى الاسطقسات اللهم الا ان يجعل طبيعة الموضوع التي للصورة ما لا يفسد والموضوع لصورة ما يفسد طبيعة واحدة في نفسها صالحة لقبول كل

صورة الا ان ما لا يفسد قد عرض ان قارنه الصورة التي لا ضد لها فيكون بسببه انها لا يكون ولا يفسد من جهة صورتها المانعة لمادتها عما في طباعها لا من جهة المادة المطلقة فان كان كذلك وبعيد ان يكون كذلك على ما سيتضح بعد فيكون حينئذ هيولى مشتركة بهذا الوجه والهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعيات كلها او للكائنات الفاسدة فانها متعلقة الحصول بالابداع وليست تكون عن شيء ويفسد الى شيء والا لكانت تحتاج الى هيولى اخرى فيكون تلك متقدمة عليها ومشتركة للطبيعيات فاما هل للطبيعيات مبدأ صوري مشترك بالنحو الاول فليس يوجد لها من الصور ما يتوهم انه كذا الا الجسمية فان كان تصرف الاجسام في الكون والفساد انما يكون في ما وراء الصورة الجسمية ويكون مثلا الصورة الجسمية التي في الماء اذا استحال هواء باقية بعينها في الهواء فيكون وجد للاجسام مبدأ صوري على هذه الصفة مشتركة اما بالعدد ووجد لها ايضا مبادئ صورية تخص كل واحدة واحدة منها وان كان الامر ليس كذلك بل اذا فسدت الماء فسدت الجسمية التي كانت لهيولاه في جملة فساد المائية وحدثت جسمية اخرى بالعدد موافقة في النوع فلا يكون للاجسام مثل هذا المبدأ الصوري المشترك وسيظهر لك الحق من الامرين ولو كان للاجسام مبدأ صوري بهذه الصفة او لطبقة من الاجسام او لجسم واحد صورة لا يفارق لكان ذلك المبدأ الصوري مداوم الاقتران بالهيولى ولم يكن مما يكون ويفسد بل يتعلق ايضا بالابداع واما العدم فهو اضح من حاله انه لا يجوز ان يكون من جملته عدم مشترك بهذا النحو الاول لان هذا العدم عدم شيء من شانه ان يكون واذا كان شانه ان يكون لم يبعد ان يكون حتى لا يبقى هذا العدم فحينئذ لا يكون مشتركا واما المشترك على النحو الاول في المعنيين فانه قد يوجد في كل صنف من المبادي ما يكون مشتركا فان المبادي الثلثة موجودة مشتركة للكائنات والمتغيرات اذ يشترك كلها في ان لكل منها هيولى وصورة وعدما وهذا المشترك يعني انه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يقال للكليات انها لا يكون و لا يفسد وقيل للكليات انها لا يكون ولا يفسد على وجهين فنعني باحد الوجهين ان الكل

لطافته
ولينه

لايكون ولا يفسد اي انه لا يكون في العالم هو اول وقت وجد فيه اول شخص او عدة
من اوايل الاشخاص يحمل عليها ذلك الكلي وكان قبله وقت وليس ولا واحد منها موجودا فيه
وفي الفساد ما يقابل هذا فبهذا الوجه من الناس من يقول ان هذه المبادي المشتركة لا تكون
ولا يفسد وهم القوم الذين يوجبون في العالم دائما كونا وفسادا وحركة ما دام العالم
موجودا والوجه الثالث ان ينظر فيه الى ماهيتها كمثل الانسان فينظر هل الانسان من حيث هو
انسان يكون ويفسد فيوجد معنى انه يكون ومعنى انه يفسد ليس معنى الانسان من حيث
هو انسان لانه امر لازمه ليس داخلا فيه كذلك نتأمل في هذه المبادي المشتركة بالنحو الثاني
من نحوي الاشتراك المذكور ونظرنا في المبادي انما هو من هذه الجهة وليس كما في المعاني
الاولى وانا اذا قصدنا الاعيان الموجودة منها فههنا هيوليات يكون ويفسد كالخشب
للسرير والعفص والزاج للحبر والهيولى التي اشرنا اليها انها لا يكون ولا يفسد
انما هي متعلقة الحصول بالابداع واما الصور فبعضها يكون ويفسد وهي التي في الكاينة
الفاسدة وبعضها لا يكون ولا يفسد وهي التي في المبدعات وقد يقال لها انها لا يكون
ولا يفسد بمعنى آخر فانه ربما قيل للصورة التي في الكاينة الفاسدة انها لا يكون و
لا يفسد بمعنى انها غير مركبة من هيولى وصورة حتى يكون ويفسد اذ يراد بالكون حصول
صورة لموضوع ويكون الكاين مجموعهما وبالفساد ما يقابله واما العدم فاذا كان كونه
ان كان له كون هو حصوله بعد ما لم يكن وكان حصوله هو وجوده ليس وجود ماله ذات حاصلة
بنفسها بل كان وجوده بالعرض لانه عدم شيء معين في شيء معين هو الذي فيه قوته فيكون
له نحو من الكون ايضا بالعرض ومن الفساد بالعرض فكونه هو ان تفقد الصورة عن المادة
فيحصل عدم بهذه الصفة وفساده ان تحصل فلا يكون حينئذ العدم الذي بهذه الصفة موجودا
ولهذا العدم عدم بالعرض كما ان له وجودا بالعرض وعدمه هو الصورة لكن ليس قوام
الصورة ووجودها هو بالقياس اليه بل ذلك يعرض له باعتبار ما وقوام هذا العدم و
وجوده هو بالقياس اليه هو نفس القياس الى هذه الصورة فكان عدم العدم اعتبارا

ما بالعرض للصورة من الاعتبارات الاضافية التي ربما عرضت للشيء الى غير النهاية
والقوة على العدم هي بهذه المنزلة لان الصورة الحقيقية هي بالقياس الى الفعل والاستكمال
ولا استكمال بالعدم ولا فضل حقيقيا له ويجب ان يعلم ايضا ان هذه المبادي الثلثة
المشتركة على اي نحو يكون مشتركا فيها بالقياس الى ما تحت كل واحد منها فيكون
المشتركة فانه يعظم علينا ما يقولونه من ان اسم كل واحد منها مشترك فانه ان كان كذلك
فيكون معنى الجماعة مقصورا على ان يوجد في المبادي الكثيرة ثلثة اسماء يعم كل اسم
طائفة من المبادي ويستوي الاسماء الثلثة على الجميع فان هذا قد كان يمكن الخطب
المهم فيه بان نصطلح فيما بيننا على اسماء ونتواطأ عليها ولو فعلنا ذلك ولم نفعل
بل قبلنا ما فعلوه لم يكن في ايدينا الا اسماء ثلثة وما كان يحصل لنا من معاني
المبادي المشتركة شيء البتة وبئسما فعل من رضي بهذا النقص وليس يمكننا ايضا
ان نقول ان كل واحد منها يدل على ما يشمله بالتواطؤ الصرف كيف وقد وقع
تحت كل واحد منها اصناف شتى من مقولات شتى يختلف في معنى المبدا بالتقديم
والتاخير وبالاولى والاخرى بل يجب ان يكون دلالتها دلالة التشكيك كدلالة
الوجود والمبدا والوحدة وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق والمتواطي
في المنطق فللجميع ما يقال انه هيولى طبيعة مشتركة في معنى انها امر شانه ان يحصل له
امر آخر في ذاته بعد ان لا يكون له وهو الذي يكون منه الشيء وهو فيه لا بالعرض
وربما كان مركبا بعد البسيط كالخشب للسرير وربما كان الحاصل له صورة وجودية
او هيئة عرضية وجميع ما يقال له هو صورة فهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الامر المذكور
الذي يحصل منهما امر من الامور بهذا النحو من التركيب وجميع ما يقال له عدم فهو
لمثل هذا الشيء الذي سميناه صورة فيما من شانه ان يحصل له وجميع نظرنا في
الصورة ههنا واعتبارنا مبدائيتها مصروف الى كونه مبدا بانه احد جزئي الكائن
لا لانه فاعل وان جاز ان يكون صورة فاعلا وقد كنا بينا ان الطبيعي لا يشتغل

بالمبدأ الفاعلي والغائي المشتركين بالنحو الاول للامور الطبيعية كلها فحرى بنا ان نشتغل
بالمبدأ الفاعلي المشترك للطبيعيات الذي بعده واذ قد فرغنا من المبادي التي هي احرى
بان تسمى مبادي اي المقومة للكاين او للجسم الطبيعي فيجب ان نشتغل بالمبادي
التي هي اولى بها بان تسمى عللا ولنعرف منها المبدأ الفاعلي المشترك للطبيعيات
وهو الطبيعة

الفصل الرابع في تعقب ما قاله برمانيدس وماليسوس في امر مبادي
الوجود واذ قد بلغنا هذا المبلغ فقد سألنا بعض اصحابنا ان نتكلم على المذاهب
المستفسدة التي للقدماء في مبادي الطبيعيات قبل الكلام في الطبيعة وتلك المذاهب
مثل المذهب المنسوب الى ماليسوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك ثم
يقول ماليسوس انه غير متناه ويقول برمانيدس انه متناه ومثل مذهب من جعل
المبادي غير متناهية العدد اما اجزاء لا تتجزى متشوشة في الخلاء واما اجساما صغارا
متشابهة لما يكون عنها مائية ولحمية وهوائية وغير ذلك مخالطة كلها للكل وساير
المذاهب المذكورة في كتب المشائين وان نتكلم على النحو الذي نقضوا به مذاهبهم
فنقول ان مذهب ماليسوس وبرمانيدس فانا غير محصلين له ولا يمكننا ان ننقض على
غرضهما فيه ولا نظنهما يبلغان من السفه والغباوة هذا المبلغ الذي يدل عليه
ظاهر كلامهما فلهما كلام ايضا في الطبيعيات وعلى كثرة المبادي لها من قول
برمانيدس بالارض والنار وعلى تركيب الكائنات منهما فيكون كانه يشبه
ان يكون اشار بهما الى الموجود وهي الى الموجود الواجب الوجود الذي هو بالحقيقة
موجود كما نعلمه في غير موضع وانه غير متناه ولا متحرك وانه غير متناه القوة او
انه متناه على معنى انه غاية ينتهي اليها كل شيء والذي ينتهي اليه كل شيء يتخيل انه
متناه من حيث انه ينتهي اليه او يشبه ان يكون غرضهما شيئا آخر وهو ان طبيعة
الموجود بما هي طبيعة الوجود معنى واحد بالحد او بالرسم وان ساير المعاني
هي غير نفس طبيعة الموجود لانها اشياء يعرض لها الوجود ويلزمها كالانسانية

فان الانسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود جزءا لها بل الوجود خارج
عن حدها لاحق لها كما بينا في مواضع اخرى فيشبه ان يكون من قال انه متناه
عنى انه محدود في نفسه ليس بطبايع ذاهبة في الكثرة ومن قال انه غير متناه عنى انه
يعرض لاشياء غير متناهية وليس يخفى عليك نحو ما نعلمه في مواضع اخرى ان الانسان
بما هو انسان ليس هو الموجود بما هو موجود بل معناه خارج عنه وكذلك حال كل
واحد من الامور الداخلة في المقولات بل كل شيء منها موضوع للموجود يلزمه الوجود
فان لم يذهبا الى هذا وكابرا فليس يمكنني ان اناقضهما وذلك لان القياس الذي
يناقض به مذهبهما يكون لا محالة مؤلفا من مقدمات ويجب ان يكون تلك المقدمات
اما في انفسها اظهر من النتيجة ولا اجد شيئا يكون اظهر من النتيجة او يكون مسلمة عند الخصم
وليس يمكنني ان اعرف اي تلك المقدمات يسلمانها اذ ان كانا فاهمين جوزا
ارتكاب هذا المحال فما يؤمنني اقدامهما على انكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة
في القياس عليهما بل على اني اجد كثيرا من المقدمات التي يناقضان بها اخفى عن النتيجة
التي يراد منها مثل ما يقال انه ان كان الموجود جوهرا فقط فلا يكون متناهيا ولا
غير متناه لان هذين عارضان للكم والكم للجوهر فيكون ح جوهر موجود وكم موجود
فيكون الموجود فوق اثنين كم وجوهر وهب انا اذا تأملت وجدت النهاية واللانهاية
وغير التناهي مما يلحق في تحقق وجوده ان يكون يوجد كما متصلا وهو المقدار
وبنا حاجة شديدة الى ان نبين ان المقدار المشاهد قايم في مادة وموضوع
وانه ليس موجودا الا في موضوع فان هذا ليس يبين بنفسه بل يحتاج في ابانته الى تكلف
يعتد به فكيف يؤخذ هذا مقدمة في انتاج ما هو بين بنفسه وكذلك ما قالوا من ان المحدود
باجزاء حده وغير ذلك واما ساير القوم فلنشر اشارة خفيفة في هذا الموضع
الى فساد مذاهبهم ثم لنا في المستقبل ما نكتبه كلام يوقف منه على جلية الحال في
قوة شافيا ونقول الآن اما القائلون منهم بان المبدأ واحد فيتوجه اليهم

المنقض من وجهين احدهما من جهة انهم قالوا ان المبدا واحد والثاني من جهة انهم قالوا ان ذلك المبدا اما ماء او هواء او نار واما المنقض عليهم من جهة ان ذلك المبدا هو ماء او هواء فالاحلق به الموضوع الذي نتكلم فيه على مبادي الكائنات الفاسدات لا على المبادي العامة فانهم وضعوا ذلك المبدا مبدا للكائنات والفاسدات واما الدلالة على فساد قولهم ان المبدا واحد هو ان مذهبهم يجعل الامور كلها متفقة في الجوهر مختلفة في الاعراض ويبطلون مخالفة الاجسام بالفصول المنوعة وستتضح ان الاجسام تختلف بالفصول المنوعة واما القايلون بان المبادي التي تتكون عنها هذه الكائنات غير متناهية فقد عنى قوم انهم لا علم لهم بالكائنات اذ مباديها غير متناهية فلا يحاط بها علما فلا يحاط بما تتكون عنها فاذ لا سبيل الى معرفة الكائنات فكيف علموا ايضا ان مباديها غير متناهية واما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الامور الغير المتناهية بانها اجزاء لا تتجزى مبثوثة في الخلا او مودعة في الخليط فالاحرى ان نشتغل به حيث نظر في مبادي الكائنات الفاسدات ايضا واذ بلغنا هذا المبلغ فلنختم هذا الفصل وهذا الفصل داخل في كتابنا بالعرض فمن شاء ان يقرأه فليقرأه ومن شاء ان لا يقرأه فلا يقرأه

الفصل الخامس في تعريف الطبيعة

فنقول قد يقع عن الاجسام التي قبلنا افاعيل وحركات فنجد بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها توجب فيها تلك الافاعيل والحركات مثل تسخين الماء وصعود الحجر ونجد بعضها يصدر عنها افاعيل وحركات صدورا عن انفسها من غير ان تستند صدورها عنها الى سبب غريب كالماء فانا اذا سخناه ثم خليناه عنه برد بطباعه والحجر اذا اصعدناه ثم خليناه هبط بطباعه وعسى ان يكون ظننا بالبزور في استحالتها نباتا والنطف في تكونها حيوانا قريبا من هذا الظن ونجد ايضا الحيوانات تتصرف في انواع حركاتها ولا نرى ان قاسرا لها من خارج تصرفها تلك التصاريف فيرتسم في انفسنا ونتخيل ان تلك الحركات وبالجملة الافعال والانفعالات الصادرة عن الاجسام قد يكون بسبب خارج غريب وقد يكون عن ذاتها لا من خارج ثم الذي يكون عن ذاتها لا من خارج فنحن في اول النظر نجوز ان يكون بعضه لازما طريقة واحدة لا ينحرف عنها ويكون بعضه متفنن الطرائق مختلف الوجوه ومع ذلك فنجوز ان يكون كل واحد من الوجهين صادرا بارادة وصادرا لا عن ارادة بل يجري بجرى كصدور الرض عن الحجر الهابط والاحراق عن النار المشتعلة فهذا ما يرتسم في انفسنا اول ما يرتسم ثم ما يدرينا ان يكون هذه الاجسام التي لا نجد لها محركات عن خارج انما تتحرك لمحرك من خارج ولعل كل عن مبدا محرك من خارج لا ندركه ولا نحس به ولا نصل اليه بل عساه ان يكون مفارقا غير محسوس او عساه ان يكون محسوس الذات غير محسوس التاثير اي غير محسوس النظر الى تاثيره ومن المنفعل عنه الذات على انه موجب له كمن لم ير المغناطيس يجذب الحديد حتى او لم يعرف عقلا انه جاذب للحديد اذ ذلك كالمتعذر ادراكه بطلب العقل فاذا راى الحديد يتحرك اليه لم يبعد ان يظن انه يتحرك عن ذاته على انه من الظاهر ان المحرك لا يجب ان يكون جسما بما هو جسم وانما هو محرك بقوة فيه لكنا نضع وضعا ونتسلمه تسلما من الطبيعي ويبرهن عليه الالهي ان الاجسام المتحركة بهذه الحركات انما تتحرك عن قوى فيها هي مبادي حركاتها وافعالها فمنها قوة تحرك وتغير ويصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير ارادة وقوة كذلك مع ارادة وقوة متفننة التحريك والفعل من غير ارادة وقوة متفننة التحريك والفعل مع ارادة وكذلك الحكم في جانب التسكين فالاول من الاقسام كما للحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط ويسمى طبيعة والثاني كما للشمس في دورانها عند محصلي الفلاسفة ويسمى نفسا فلكية والثالث كما للنبات في تكونها ونشوها ووقوفها اذ تتحرك لا بالارادة حركات الى جهات شتى توزيعا وتشعيبا للاصول وتعريضا وتطويلا

وتسمى نفسا نباتيا والرابع كالحيوان وتسمى نفسا حيوانية وربما قيل اسم
الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها لا بارادة فيسمى النفس النباتية طبيعة وربما
قيل طبيعة لكل ما يصدر عنه فعل من غير روية واختيار حتى يكون العنكبوت ينسج
بالطباع وكذلك ما يشبهها من الحيوانات لكن الطبيعة التي بها الاجسام الطبيعية
طبيعية والتي نريد ان نفحص عنها هي الطبيعة بالمعنى الاول وما عجب
ما قيل ان الباحث عن اثباتها من حقه ان يبرهن واظن ان المراد بذلك ان
الباحث عن اثباتها وهو فاحص في العلم الطبيعي يجب ان يستبرئ به اذ يريد
ان يبرهن في الصناعة نفسها على مباديها واما ان لم يرد هذا او تاول الى
مناسب لهذا بل اراد ان وجود هذه القوة بين بنفسه فهو مما لا اصغي اليه و
لا اقول به وكيف وقد يلزمنا كلفة شاقة في ان نثبت ان لكل متحرك محركا
وقد تجشم ذلك معتذرا بان هذه الاراء تحتمها يعتذر به فكيف ليستبرئ من برهان
ويلتمس حجة على اثبات محرك لها فضلا عن ان يسلم محركا ويجعله خارجا الا ان
الحق هو ان القول بوجود الطبيعة مبدأ للعلم الطبيعي ويبين في العلم الكلي
واما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى وعلى الطبيعي تحقيق ماهيتها وقد حد
الطبيعة بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس
على انها يجب في كل شيء ان يكون مبدأ للحركة والسكون معا بل على انها مبدأ لكل
ما هو ذاتي يكون لشيء من الحركة ان كانت والسكون ان كان ثم بدا لبعض
من ورد من بعد ان يستقصي هذا الرسم وتوخى ان يزيد عليه زيادة فقال ان
هذا انما يدل على فعل الطبيعة لا على جوهرها فانه انما يدل على نسبتها الى ما
يصدر عنها ويجب ان يزاد في حدها فيقال ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام
تفيد الصور والخلق وهي مبدأ كذا وكذا ونحن مبتدئون بابانة صحة الرسم
الماخوذ من الامام الاول ثم نشتغل بكفاية هذا المتكلف لزيادة كلفه

ينسج

يستقصي

اراد بالصور الصور المخصوصة والاشكال المخصوصة كذا

ان ما فعله ردي فاسد غير محتاج اليه ولا الى بدله فنقول ان معنى قولنا مبدأ
للحركة اي مبدأ فاعلي يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك ومعنى قولنا اول
اي قريب لا واسطة بينه وبين التحريك فيحتمي ان يكون النفس مبدأ لبعض حركات الاجسام
التي هي فيها ولكن بواسطة وقد ظن قوم ان النفس تفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة
لتحيل محركة للاعضاء اختلافا يوجبه ذاتها طاعة للنفس فلو استحالت الطبيعة كذلك
لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها غير مقتضاها ولما تجاذب مقتضيات النفس ومقتضى
الطبيعة وان عني بذلك ان النفس تحدث ميلا وبالميل تحرك فالطبيعة تفعل ذلك لا بتوسط
على ما سيتضح لك وكان مثل هذا الميل ليس هو المحرك بل انما هو محرك المحرك فان كان
في التحريك فذلك في غير التحريكات المكانية بل في تحريك الكون والانماء فاذا لم
ان لا يكون هذا الحد عاما لكل تحريك يزيد فيه الاول فان النفس قد تكون في المتحرك
ما هي فيه تحريكها الانماء والاحالة ولكن لا اولا بل باستخدام الطبائع والكيفيات وتبيين ذلك
بعد وقوله ما هو فيه ليفرق بين الطبيعة والصناعة والقاسرات واما قوله بالذات
فقد حمل على وجهين احدهما بالقياس الى المحرك والاخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله على
الاول ان الطبيعة تحرك لذاتها حين ما يكون كمال التحريك لا عن تسخير كما يستحيل ان
ان لم يكن مانع حركة مباينة للحركة القاسرة ووجه حمله على الوجه الثاني ان الطبيعة تحرك
لما تحرك عنه ذاته لا عن خارج وقوله لا بالعرض قد حمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس
الى الطبيعة والاخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله بالقياس الى الطبيعة الاخرى
الى المتحرك ووجه حمله بالقياس الى الطبيعة ان الطبيعة مبدأ لما كان حركته بالقياس
لا بالعرض والحركة بالعرض مثل حركات كن في السفينة بحركة السفينة والوجه الاخر انه اذا
حركت الطبيعة صنما من نحاس فهي تحركه بالعرض لان تحريكه بالذات هو للنحاس لا للصنم
من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كالحجر ولذلك لا يكون الطبيب طبيعة اذا عالج
نفسه وحرك الطبيب بالحقيقة لانه فيه لا من حيث هو مريض بل من حيث هو طبيب فان الطبيب اذا

تفعل

يراد

عالج نفسه فبرئ لم يكن برؤه لانه طبيب بل لانه متعالج فانه من حيث هو متعالج شيء غير من حيث
انه معالج شيء وذلك لانه من حيث هو معالج صانع للعلاج عالم به ومن حيث هو متعالج
قابل للعلاج مريض فاما الزيادة التي راى بعض الاحقين بالاولى ان يزيدها في حد الطبيعة
فان القوة التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هي القوة الفاعلة واذا حدث عنها
مبدا الحركة من آخر في آخر لانه آخر فليس معنى القوة الا مبدا التحريك يكون في
وليس معنى السريان الا الكون في الشيء وليس معنى التخليق والتشكيل الا داخلا في معنى التحريك
وليس معنى التخليق حفظ التخلق والاشكال الا داخلا في التسكين ولو كان هذا الرجل
قال ان الطبيعة هي مبدا موجود في الاجسام لتحريكها الى كمالاتها وتسكينها عليها
هو مبدا اول الحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض لم يكن الا مكررا الاشياء
كثيرة من غير حاجة اليها فكذلك اذا اورد بدل طائفة من كلامه لفظا مفردا مساويا
لتلك الطائفة فيكون قد كرر اشياء كثيرة من خارج من غير حاجة وهو لا يشعر ومع ذلك
فان هذا المتدارك يحلل هذا الرسم من غير ثمة قد حسب انه اذا قال قوة فقد دل
على ذات غير مضافة الى شيء وما فعل فان المفهوم من القوة هو مبدا التحريك و
التسكين لا غير والقوة لا يرسم الا من جهة النسبة الاضافية فلا يكون ما ظنه حقا ثم
قد هرب من ذلك بايراد القوة فما عمله هذا الرجل باطل فاسد ثم معنى قول الحكماء
الاول انه مبدا الحركة والسكون ليس يعني المبدا الذي للحركة المكانية دون المبدا
الذي للحركة في الكيف بل كل مبدا في الكيف بل كل مبدا لاي حركة كانت بلا ارادة
فهو طبيعة كالمبدا للحركة التي في الكم والتي في الكيف والتي في المكان وفي غير ذلك
ان كانت حركة وستتضح لك بعد اصناف الحركات فاما كونه مبدا للحركة في الكم
فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تخلخل وانبساط في الحجم او تكاثف وانقباض في الحجم
في الحجم فان هذا التحريك عن كمية الى كمية وان شئت ان تجعل النمو بالطبيعة وتطلق
اسم الطبيعة على ذلك وتاخذ الطبيعة على احد المعاني المذكورة في فصل واما كونه

مبدا الحركة في الكيف فمثل حال طبيعة الماء اذا عرض للماء ان استفاد كيفية غريبة
لم يكن مقتضى طبيعته لكون البرودة مقتضى طبيعته فان العائق اذا زال ردته طبيعته الى كيفيته
واحالته اليها وحفظته عليها وكذلك الابدان اذا ساءت امزجتها وهو
طبيعتها ردتها الى المزاج الموافق واما في المكان فظاهر وهو مثل حال طبيعة
الحجر اذا حركته الى اسفل وحال طبيعة النار اذا حركت النار الى فوق واما كونه
مبدا الحركة في الجوهر فمثل حال الطبيعة التي تحركت الى الصورة معدة باصلاح الكم و
الكيف على ما تعلم واما حصول الصورة فعسى ان يكون الطبيعة معدة اياها بل يكون
مهيئة لها وستستفاد من مواضع اخر والاولى ان يعلم هذا من صناعة اخرى فهذا هو
الطبيعة التي هي كالجنس ويعطى كل واحدة من الطبائع التي تحتها معنى ما له

الفصل الثالث في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة ان لكل
جسم طبيعة ومادة وصورة واعراضا فطبيعته هي القوة التي تصدر عنها تحركه
او تغيره الذي يكون عن ذاته وكذلك سكونه وثباته وصورته هي ماهيته التي بها هو
ومادته هي المعنى الحامل لماهيته والاعراض هي الامور التي اذا تصورت مادته بصورته
وتمت نوعيته لزمته او عرضت له من خارج وربما كانت طبيعته هي بعينها صورته
وربما لم يكن اما في البسائط فان الطبيعة هي الصورة بعينها فان طبيعة الماء
هي بعينها الماهية التي بها الماء هو ما هو لكنها انما يكون طبيعة باعتبار وصورة
باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال الصادرة عنها من الآثار والحركات
سميت صورة فصورة الماء مثلا هي قوة اقامت بها هيولى الماء نوعا هو الماء
وتلك غير محسوسة وعنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة المحسوسة والثقل
الذي هو الميل بالفعل الذي لا يكون للجسم وهو في حيزه الطبيعي فيكون فعلها بالنسبة الى جوهر
الماء اما بالقياس الى المتاثر عنه فالبرودة واما بالقياس الى المؤثر فيه
له فالرطوبة واما بالقياس الى مكانه الغريب فالتحريك واما بالقياس الى

الى مكانه المناسب فالتسكين وهذه البرودة والرطوبة اعراض تلزم هذه الطبيعة
اذا لم يكن هناك عايق وليس كل الاعراض تتبع للصورة في الجسم بل ربما
كانت الصورة معدة للمادة لان تنفعل عن سبب خارج بعرض كما تعد لقبول
الاعراض الصناعية وكثير من الاعراض الطبيعية واما في الاجسام المركبة
فالطبيعة كشي من الصورة ولا تكون كنه الصورة فان الاجسام المركبة لا تصير
هي ما هي بالقوة المحركة وكان تلك لها بالذات الى جهة وحدها وان كان
لا بد لها في ان تكون هي ما هي من تلك القوة وكان تلك القوة جزء من صورتها
فكان صورتها تجتمع من عدة معان فتتحد كالانسانية فانها تتضمن قوى
الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق واذا اجتمعت هذه كلها
نوعا من الاجتماع اعطيت الماهية الانسانية واما كيفية نحو هذا الاجتماع فالى
ان يبين في الفلسفة الاولى اللهم الا ان يعني بالطبيعة لا هذا الذي حددناه
بل كل ما يصدر عنه افاعيل الشي على اي نحو كان كان على الشروط الذي
في الطبيعة او لم يكن فعسى ان يكون طبيعة كل شي صورته ولكن غرضنا الان
في اطلاق اسم الطبيعة هو ما حددناه ومن هذه الاعراض ما يعرض من خارج
ومنها ما يعرض من جوهر الشي وقد تتبع بعضها المادة كالسواد في الزنج
وآثار القروح وانتصاب القامة وقد تتبع بعضها المادة الصورة كالذكاء
والفرح وغير ذلك في الناس وقوة الضحك فان هذه وان لم يكن بد في وجود
عن ان تكون في مادة موجودة فان منبعثها من الصورة ومبداها منها وتجد
اعراضا تلزم الصورة منبعثة عنها او تعرض لها بوجه آخر لا تحتاج الى مشاركة
المادة وذلك اذا تحقق لك علم النفس وقد تكون اعراض مشتركة مبتدئة
من الجنبتين جميعا كالنوم واليقظة وان كان قد يكون بعضها اقرب الى الصورة
مثل اليقظة وبعضها اقرب الى المادة مثل النوم والاعراض اللاحقة

انم المادة

من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة كآثار القروح وسواد الحبشي اذا مات فالطبيعة
الحقيقية هي التي او ما نانا اليها والفرق بين الصورة وبينها ما اشرنا اليه والفرق
بين الحركة وبينها اظهر بكثير لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة ونحن نا
نذكر منها ما هو اولى بها فمنها طبيعة للمبدا الذي ذكرناه ويقال طبيعة لما يتقوم به جوهر
كل شي حتى ان تختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب والآرا فمن راى ان تجوهر كل
الاخير من كل جوهر بان يقومه هو عنصره وهيولاه قال ان طبيعة كل شي عنصره
ومن راى ان يجعل الصورة احرى بذلك جعلها طبيعة للشي وعسى ان يكون في اوائل
البحث قوم ظنوا ان الحركة هي المبدا الاول لافادة الجواهر قوامها فجعلوها طبيعة
كل شي ومن جعل كل شي صورته جعلها في البسائط مهياتها بسيطة وفي المركبات
المزاج وستعلم بعد ان المزاج ما هو ونرشدك الان اليه يسيرا فنقول ان المزاج
هو كيفية تحصل من تفاعل كيفيات متضادة في اجسام متجاورة وقد كان من الاوائل
من الاوائل شديد الشغف بتفضيل المادة والقول بها وتصييرها الطبيعة
انطيفون الذي يذكره المعلم الاول ويحكى عنه انه احتج على ان المادة هي الطبيعة
وانها هي المقومة للجواهر ويقول لو كانت الصورة هي الطبيعة في الشي لكان
السرير اذا عفن وصار بحيث يفرع وينبت فرع سريرا وليس كذلك بل انما يرجع
الى الطبيعة الخشبية ومن حسبانا كان هذا الرجل راى ان الطبيعة هي المادة ولا كل
مادة بل المحفوظ ذاتها في كل تغير وكانه لم يفرق بين الصورة الصناعية والطبيعية
بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف ان مقوم الشي يجب ان
لا يكون منه وما يعنينا ان يكون الشي ثابتا في الاحوال ووجوده لا يكفي
في ان يحصل الشي بالفعل بل يفيد قوة وجوده بل الصورة هي التي تجعله بالفعل
الا ترى ان الخشب واللبن اذا وجدا كان للبيت كون بالقوة ولكن كونه
بالفعل مستفاد من صورته حتى لو جاز ان تقوم صورته لا في المادة لكان يستغني عنها

كما ذاب

عفن

وهذا الرجل ذهب عليه ايضا ان الخشبة صورة وانها عند الاثبات محفوظة فان
كان الذي يعنينا في مراعاة شرايط الطبيعة هو ان يكون مفيدة للشيء جوهرية فالصورة
اولى بذلك ولما كانت الاجسام البسيطة هي ما هي بالفعل بصورها ولم تكن هي ما هي بموادها
والا لما اختلفت فتبين ان الطبيعة ليست هي المادة وانما هي الصورة في البسايط
وانما هي الصورة في البسايط وانما في غيرها صورة من الصورة ليست بمادة
من المواد واما في المركبات فغير خاف عليك ان الطبيعة المحدودة وحدها ما
لا يعطيها تهيأ بل هي مع زوايد الا ان الشيء صورتها الكاملة طبيعة على سبيل الازدواج
فيكون الطبيعة يقع على هذه وعلى الاولى بالاشتراك واما الحركة فهي ابعد
من ان تكون طبيعة للاشياء فانها كما يتضح طارية في حالة النقص و … بتجوز

الفصل السابع في الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها ومعانيها

تستعمل فوق الطبيعة والطبيعي وماله الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجري مجرى
الطبيعي فالطبيعة قد عرفناها واما الطبيعي فهو كل منسوب الى الطبيعة والمنسوب
الى الطبيعة هو اما فيه الطبيعة واما عن الطبيعة والذي فيه الطبيعة فالمتصور بالطبيعة او
الذي الطبيعة كالجزء من صورته واما ما عن الطبيعة فالاثار والحركات وما يجانس ذلك
من الزمان والمكان واما ماله الطبيعة فهو الذي له في نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم
المتحرك بطباعه والساكن بطباعه واما ما بالطبيعة فهو كل ما وجوده بالفعل عن الطبيعة
او قوامه بالفعل عن الطبيعة بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني
كالانواع الطبيعية واما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان كان على شاكلة
القصد كالاشخاص وكالانواع الجوهرية او لازما لها كالاعراض اللازمة والحادثة
ما يجري مجرى الطبيعي فمثل الحركات والسكونات التي توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لا لسبب خارج
عن مقتضاها والخارجة عن مقتضاها ربما كان بسبب غريب وربما كان عنها نفسها لسبب قابل
فعلها وهو المادة فان الرأس المسقط والاصبع الزايدة ليسا جاريين على المجرى

الطبـ

الطبيعي ولكنهما وبالطبيعة اذ سببهما الطبيعة ولكن ليس عنها بل العارض وهو كون
المادة بحال في كيفيتها او كميتها يقبل ذلك والطبيعة تقع على وجه جزئي وعلى وجه
كلي فربما كانت كلية بحسب نوع وربما كانت كلية على الاطلاق وكلاهما لا وجود
لهما في الاعيان ذوات قايمة الا في التصور بل لا وجود الا للجزئي اما الجزئي منهما
فهو ما يفعله مبدأ مقتضى التدبير الواجب في استحفاظ نوع واما الكلي ما يفعله مبدأ
مقتضى التدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه وقد ظن بعضهم ان لكل واحد
منهما قوة موجودة اما الاولى فسارية في اشخاص النوع واما الاخرى فسارية
في الكل وظن بعضهم ان كل واحد منهما هو في ذاته وفيضانه عن المبدأ الاول واحد
ويتقسم بالانقسام ويختلف في القوابل وليس من هذا شيء يجب ان يصغى اليه فانه
لا وجود الا للقوى المختلفة التي في القوابل ولم تكن البتة متحدة ثم انقسمت
نعم لها نسبة الى شيء واحد والنسبة الى الشيء الواحد الذي هو المبدأ الاول فيه
… غير الاشياء ولا القوم المتحد المنسوبات في ذاته شيء غريب عن ذاته لم
يعلم بعد ولا في طريق السلوك الى الاشياء كانه فايض عنه لكن بعد لم يصل
وجود في الاشياء متحدا بلا اختلاف بل طبيعة كل شيء اثر آخر بالنوع او بالعدد
ولا ايضا ما يمثلونه من شروق الشمس كذلك فان الشمس لا ينفصل عنها يقوم واحد
لا جسم ولا عرض بل انما يحدث شعاعها في القابل ويحدث في كل قابل آخر بالعدد
وليس لذلك الشعاع وجود في غير القابل ولا هو شيء من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر
منه الى المواد فغشيها نعم لو لم يختلف القابل وكان واحدا لكان الاثر واحدا
بحسبه ويتضح لك تحقيق هذا كله في غير هذه الصناعة لكن ان كانت طبيعة كلية من هذا
الجنس فلا يكون على انها طبيعة بل على انها امر معقول عند الاوايل والمبادي
التي منها يفيض تدبير الكل على نظامه او على انها طبيعة جرم اول من الاجرام
السماوية التي بتوسطها يستحفظ ولا يكون البتة طبيعة واحدة المهية سارية

في الاجسام الاخرى فكذا يجب ان يتصور الطبيعة الكلية والجزئية ثم تعلم ان كثيرا
مما هو خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية فان الموت
وان كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية التي هي في زيد فهو مقصود في الطبيعة الكلية
من وجوه احدها لتخلص النفس عن البدن للسعادة في السعداء وهي المقصود والثاني
البدن واذا اختلفت فليس بسبب الطبايع بل بسوء الاختيار وليكون لقوم اخرين
حالهم في استحقاق الوجود حال هذا الشخص وجود فانه ان تخلد هو لكان لم يسع للاخرين
مكان ولا قوت وفي قوة المادة فضل للاخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود
فليسوا اولى بالعدم الدائم من هو لكان بالخلود فهذه وغيرها مقاصد في الطبيعة الكلية
وكذا الاصبع الزائدة هي مقصودة في الطبيعة الكلية التي تقتضي ان تكسي كل مادة
ما تستعد له من الصورة ولا تعطل فاذا فضلت مادة تستحق الصورة الاصبعية
لم تحرم ولم تضيع

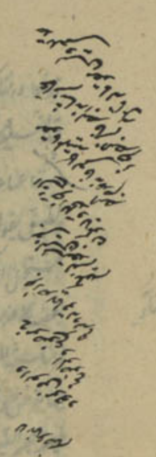
الفصل الثامن

في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركته بعلم
اخر ان كان له مشاركة واذ قد عرفت الطبيعة وعرفت الامور الطبيعية فهذا نصحح لك
فصل التفاوت ان العلم الطبيعي عن اي الاشياء يبحث ولما كان المقدار المحدود من لوازم
هذا الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية اعني الطول والعرض والعمق المشار اليها وكان الشكل
من لوازم المقدار كان الشكل ايضا من عوارض الجسم الطبيعي ولما كان المهندس موضوعه
المقدار فموضوعه عارض من عوارض الجسم الطبيعي والعوارض التي يبحث عنها هي من عوارض
هذا العارض فمن هذه الجهة يصير الهندسة مشاركة بوجه ما مع العلم الطبيعي لكن الهندسة
المفرقة لا تشارك الطبيعي في المسايل واما علم الحساب فهو ابعد من المشاركة واشد
بساطة بل لهما علوم اخرى تحتهما كعلم الاكر بحال وعلوم الموسيقى وعلم الاكر
المتحركة وعلم المناظر وعلم الهيئة وهذه العلوم الموسيقى اقرب مناسبة الى
العلم الطبيعي وعلم الاكر المتحركة ابسطها وموضوعه اكرة متحركة والحركة شدة او
المناسبة للمقادير لا تضالها وان كان يصالنا لا لذاتها بل بسبب مسافة

او زمان كما سنبين من بعد ثم البراهين الموردة في علم الاكر المتحركة لا تستعمل
فيها المقدمات الطبيعية البتة واما العلم الموسيقي فموضوعه النغم والازمنة وله
مبادي من علم الطبيعي ومبادي من علم الحساب وكذلك علم الاثقال وعلم المناظر
ايضا موضوعه مقادير منسوبة الى وضع ما من البصر وله مبادي من الطبيعيات
ومن الهندسة وهذه العلوم كلها لا يشارك العلم الطبيعي في المسايل البتة و
ينظر في الاشياء التي لها من حيث ذواتها هي ذوات كم ومن حيث لها عوارض
الكم التي لا توجب تصور عروضها الكم ان يحله كما في جسم طبيعي فيه مبدأ حركة و
سكون ولا يحتاج الى ذلك واما الهيئة فموضوعه اعظم اجرام موضوع
علم الطبيعي ومباديه طبيعية وهندسية اما الطبيعية فمثل ان حركة الاجرام السماوية
يجب ان يكون محفوظة على نظام واحد وما اشبه ذلك مما يستعمل كثير منه في
المجسطي واما الهندسية فمما لا يخفى وهو يخالف ساير تلك العلوم في انه يشارك الطبيعي
في المسايل ايضا فيكون موضوع مسايله اشياء من موضوعات العلم الطبيعي والمحمول فيه
ايضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي ومحمول ايضا في مسايل العلم الطبيعي مثل ان
الارض كرية وان السماء كرية وما اشبه ذلك فهذا العلم كانه ممتزج من طبيعي وتعليمي
التعليمي المحض مجرد ولا في مادة البتة وكان هذا ممتزج لهذا المجرد في مادة معينة ولكن
المقدمات المبرهن بها على المسايل المشتركة بين صاحب الهيئة والطبيعي مختلفة اما مقدمات
التعليمي فهندسية مناظرة او هندسية واما مقدمات الطبيعي فماخوذة مما يوجبه
الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي فادخل المقدمات التعليمية في براهينه وخلط
التعليمي فادخل المقدمات الطبيعية في براهينه فاذا سمعت الطبيعي يقول لو
لم تكن الارض كرية لم يكن فصل الكسوف القمري هلاليا فاعلم انه قد خلط واذا
سمعت التعليمي يقول ولاشك في الاجرام له اشد في الاشكال وهو [illegible]
وان اجزاء الارض تتحرك اليها على الاستقامة وما اشبه ذلك فاعلم انه

قد خلط وانظر كيف يختلف الطبيعي والتعليمي في البرهان على ان جرما ما من البسائط كري
اما التعليمي فيستعمل في بيان ذلك ما يجده عليه حال الكواكب في شروقها وغروبها و
ارتفاعها عن الافق وانخفاضها وان ذلك لا يمكن الا ان يكون الارض كرية و
الطبيعي يقول ان الارض جرم بسيط فشكله الطبيعي الذي يجب عن طبيعة متشابهة
يستحيل ان يكون مختلفا فيه فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه خط مستقيم او يكون
بعضه على ضرب من الانحناء والآخر على نحو فهذا الاول قد اتى بدلائل مأخوذة
من مناسبة المقابلات والاوضاع والمحاذيات من غير ان يكون محتاجا الى ان يكون
فيما يعرض لقوة طبيعية موجبة فيه المعنى وهذا الثاني قد اتى بمقدمات مأخوذة من مقتضى
طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي فالاول يكون قد اعطى الآنية ولم يعط العلة والثاني
اعطى العلة واللمية والاعداد بما هي اعداد قد يوجد في الموجودات الطبيعية اذ يوجد
فيها واحد وواحد آخر وكون كل واحد منها واحدا ليس كون ذاته من ماء او نار او ارض
او شجرة او غير ذلك بل الواحدة امر لازم له خارج عن ماهيته وباعتبار ذلك الواحد يكون
من حيث لم يكن نحو من انحاء الوجود مما هو صورة الاثنينية في ذلك النحو من الوجود وكذلك
في غير ذلك من الاعداد وهذا هو العدد والمعدود وقد توجد في الموجودات
الغير الطبيعية التي سيتضح ان لها آنية وقواما وليس العدد داخلا في العلم الطبيعي
لانه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوعه ولا هو عارض خاص به فهويته لا تقتضي تعلقا
لا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات وحيث التعلق ان يكون وجوده خاصا بحال
انه متعلق به مقتضيا اياه بل هو مباين لكل واحد منهما بالقوام وبالحد ويتعلق ان
ان كان ولا بد بالموجود العام فيكون من الامور اللازمة له فطبيعة العدد يجب ان يصح
ان يعقل مجردة عن المادة اصلا والنظر فيها من حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها
من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ثم قد يعرض لها احوال ينظر فيها الحاسب وتلك الاحوال
لا يعرض لها الا وقد وجب تعلقها بالقوام بالمادة وان لم يجب تعلقها بالحد

ولم يكن مما يخصصها بمادة معينة فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث هي كذلك نظرا
رياضيا واما المقادير فانها تشارك المتعلقات بالمادة وتباينها اما مشاركتها
للمتعلقات بالمادة فلان المقادير هي من المعاني القائمة بالمادة لا محالة واما من
جهات عن ذلك فان من الصور الطبيعية ما يظهر من امره في اول الامر انه لا يصلح ان يكون
عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي للمائي من حيث هي مائية فانها يستحيل ان توجد
في المادة الحجرية من حيث هي على مزاجها لا كالتدوير الذي يصح ان يحل المادتين
جميعا واي مادة كانت فالصورة الانسانية وطبيعتها فانها يستحيل ان توجد في المادة
الخشبية وهذا امر لا يلزم الذهن في تحققه كثير تكلف بل يقرب تناوله ومنها ما لا يستحيل
في بادي النظر ان يعرض لاية مادة اتفقت مثل البياض والسواد واشياء من جهة اخرى
فان الذهن لا يستوحش من احلالها اية مادة اتفقت لكن العقل والنظر يوجبان من بعد
ان طبيعة البياض والسواد غير عارضة الا لمزاج واستعداد مخصوص فان المستعد للسواد
في التكون لا بمنع التفسيخ ليس قابلا للبياض الذي بذلك المعنى لامر في مزاجه وغير ذلك
لكنهما وان كانا كذلك فلا يتصور ولا واحد منهما في الذهن الا مع امر ليس هو في الجسم
الا مر هو السطح او المقدار المباين للون في المعقول ثم قد يشارك ايضا هذان
المذكوران في امر وهو ان الذهن لا يعقل واحدا منهما الا وقد لحقه خاصية
نسبة الى امر آخر يقارن ذاته كالموضوع فان الذهن اذا احضر صورة الانسان
لزمه ان يحضر معها نسبة لها الى مادة مخصوصة لا تتخيل الا كذلك والبياض ايضا اذا
تصور احضر معه انبساطا هو فيه ضرورة وابى ان يتصور بياضا الا متصورا قدرا ولكن
معلوم ان البياض نسبته غير القدرية وتحصل نسبة البياضية الى القدرية نسبة
شيء الى امر موضوع له ثم ان المقدار يفارق هذين الصنفين فيما تشير ان كان فيه
اذ الذهن يقبل المقدار على انه مجرد وكيف لا يقبله وهو محتاج الى استقصاء بحث
حتى ينكشف له ان المقدار لا يوجد الا في مادة ويفارق القسم الاول الذي تخصه ولو ان



الذهن اذا تكلف نسبة المقدار الى المادة فلم يضطر الى ان يقوله مادة مخصوصة
ويفارق القسم الثاني بان الذهن وان لم يضطر في تصور المقدار الى ان يجعل له مادة
مخصوصة فالقياس والعقل لا يضطره اليها ايضا اذ الذهن يستغني في نفس تصور
المقدار عن تصور هذه المادة والقياس لا يوجب ايضا ان يكون للمقدار اختصاص
بمادة نوعية معينة لان المقدار لا يفارق شيئا من المواد فليس مما يكون خاصا بمادة
ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة وقد ظن ان البياض والسواد
هذا حكمهما ايضا وليس كذلك فانه لا التصور التخيلي ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة
لهما يغني عن ذلك اذ حقق واستقصي وانما تجرد ان لمعنى آخر وهو ان المادة ليست
جزء قوامها كما هي جزء قوام المركب لكنه جزء تحديدها وكثير من الاشياء لا يكون جزء حده الذاتي
ولا يكون جزء من قوامه اذا كان حده يتضمن نسبة ما الى شيء خارج عن وجوده وقد
شرح هذا المعنى في كتاب البرهان فصناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان
لا تحتاجان في اتمامهما البراهين ان تتعرضا للمادة الطبيعية او تأخذ مقدمات تعرض
للمادة لو به لكن صناعة الكرة المتحركة واشد منها صناعة الموسيقى واشد منهما صناعة
الهيئة تأخذ المادة وشيئا من عوارض المادة وذلك لانها تبحث عن احوال المادة
ان تأخذها وذلك لان هذه الصناعات اما ان تبحث عن عدد لشيء او مقدار او شكل
والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الامور الطبيعية وتعرض مع العدد والمقدار
لواحق ذاتية ايضا بالعدد والمقدار فاذا اريد ان يبحث عما يعرض من احوال
العدد والمقدار فاذا اريد ان يبحث في امر من الامور الطبيعية لزم ضرورة ان يلتفت
الى ذلك الامر الطبيعي وكان الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية
التي هي حساب صرف وهندسة صرفة صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنائع موضوعها
من صناعة ومحمولات المسائل فيها من صناعة واذا كان بعض العلوم المنسوبة الى
الرياضية مما يحوج الذهن الى التفات نحو المادة لمناسبة بينه وبين الطبيعيات فلذلك

فلذلك بالعلم الطبيعي نفسه وما فسد ظن من يظن انه لا يجب ان يشتغل في العلم
الطبيعي بالصورة ويخلى عن المادة اص **الفصل التاسع** في تعريف اشد العلل
اهتماما للطبيعي في بحثه وقد رفض بعض الطبيعيين ومنهم الطبيعيون مراعاة امر
الصورة رفضا كليا واعتقد ان المادة هي التي يجب ان تحصل وتعرف فاذا
حصلت هي تحصيل في المحدود فما بعد ذلك اعراض ولواحق غير متناهية لا تنضبط
ويشبه ان يكون هذه المادة التي حضر هؤلاء نظرهم هي المادة المتجسمة المنطبعة دون
الاولى وكانهم عن الاولى غافلون وربما احتج بعض هؤلاء ببعض الصنائع وقايس
بين الصناعة الطبيعية والصناعة المهنية فقال ان مستنبط الحديد وكده تحصيل
وما عليه من صورته والغواص وكده تحصيل الدرة وما عليها من صورتها والذي يظهر
لنا فساد هذا الرأي افتقاده ايانا الوقوف على خصائص الامور الطبيعية وانواعها
التي هي صورها ومناقضة صاحب المذهب نفسه فانه ان قنعه الوقوف على الهيولى
الغير المصورة فقد قنع من العلم بمعرفة شيء لا وجود له بالفعل بل كانه امر بالقوة
من اين الطريق يسلك الى ادراكه اذ قد اعرض عن الصورة والاعراض صفحا وصور
الاعراض هي التي تحدو اذهاننا الى اثباته فان لم يقنعه الوقوف على الهيولى الغير المصورة
ورام للهيولى صورة مثل صورة المائية او الهوائية او غير ذلك فقد خرج عن النظر
وظنه انه مستنبط الحديد غير مضطر الى مراعاة امر الصورة ظن فاسد فان مستنبط الحديد
ليس موضوع صناعته هو الحديد بل هو غاية في صناعته وموضوع الاجسام المعدنية التي
يكب عليها بالحفر والتذويب وفعله ذلك صورة صناعية ثم تحصل الحديد غاية
صناعته وهو موضوع لصنائع اخرى اربابها لا يعنيهم مصادفة الحديد عن التصرف فيه
باعطائه صورة او عرضا وقد قام بازاء هؤلاء طائفة اخرى من الناظرين في علم
الطبيعة فاستخفوا بالمادة اصلا وقالوا انها انما قصدت في الوجود ليظهر فيها
الصورة باثارها وان المقصود الاول هو الصورة وان من احاط بالصورة علما

فقد استغنى عن الالتفات الى المادة الا على سبيل الشروع فيما لا يعنيه وهولاء
ايضا مسرفون في جنبة اطراح المادة كما اولئك كانوا مسرفين في جنبة اطراح الصورة
وبعد تعذر ما يقولونه في العلوم الطبيعية على ما اومانا اليه قبل هذا الفصل فقد غفلوا بان
بحلول المناسبات التي بين الصور وبين المواد اذ ليس كل صورة مساعدة لكل مادة
ولا كل مادة ممتدة لكل صورة بل يحتاج الصورة النوعية الطبيعية في ان يحصل وجود
في الطباع الى مواد نوعية مخصصة بصورها لاجل ما استتم استعدادها لهذه الصور
وكم فرض انما يحصل عن الصورة بحسب مادته واذا كان العلم التام المحقق هو الاحاطة
بالشي كما هو وما يلزمه وكانت جهة الصورة النوعية انها مفتقرة الى مادة معينة او
لازم لوجودها وجود مادة معينة فكيف يستكمل علمنا بالصورة اذا لم يكن هذا من حالها
متحققا عندنا او كيف يكون هذا من حالها متحققا عندنا ولكن لا نلتفت الى المادة
ولا مادة اعم اشتراكا فيها وابعد عن الصورة من المادة الاولى وفي علمنا بطبيعتها وانها
بالقوة كل شي نكتسب علما بان الصورة التي في مثل هذه المادة اما واجب زوالها
بخلافة اخرى نحو المعاقب لها او ممكن غير موثوق به واي معنى اشرف من هذه المعاني
التي من حقنا ان نعلم من حال الشي في وجود نفسه وانه وثيق او قلق بل الطبيعي مفتقر
في براهينه ومحتاج في استتمام صناعته الى ان يكون محصلا للاحاطة بالصورة والمادة
جميعا لكن الصورة تكسبه علما بهوية الشي بالفعل اكثر من المادة والمادة تكسبه العلم بقوة
وجوده في اكثر الاحوال ومنهما جميعا يستتم العلم بجوهر الشي

الفصل العاشر

في تعريف اصناف علة علة من الاربع قد استعملنا فيما تقدم اشارات دلت على ان
للجسم الطبيعي علة عنصرية وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية فحري بنا الان
ان نعرف احوال هذه العلل فنستفيد منها سهولة سلوك السبيل الى معرفة المعلولات
الطبيعية اما ان لكل كائن فاسد او كل واقع في الحركة او كل ما هو مؤلف من مادة
وصورة عللا موجودة وانها هذه الاربع لا غير فامر لا يتكلفه نظر الطبيعيين وهو

الى الالهي واما تحقيق ماهيتها والدلالة على احوالها وضعا فامر لا يستغني عنه
الطبيعي فنقول ان العلل الذاتية للامور الطبيعية اربع الفاعل والمادة
والصورة والغاية والفاعل في الامور الطبيعية قد يقال لمبدا الحركة في آخر
غيره من جهة ما هو آخر ونعني بالحركة ههنا كل خروج من قوة الى فعل في مادة
صورة عللا موجودة وانها هذه الاربع لا غير فامر لا يتكلفه نظر الطبيعيين وهو
الى الالهي واما تحقيق ماهيتها والدلالة على احوالها وضعا فامر لا يستغني عنه
الطبيعي فنقول ان العلل الذاتية للامور الطبيعية اربع الفاعل والمادة وهذا
وهذا المبدا هو الذي يكون سببا لاحالة غيره وتحريكه عن قوة الى فعل والطبيب ايضا
اذا عالج نفسه فانه مبدا حركة في آخر بانه آخر لانه انما يحرك العليل وانما يعالج
الطبيب من جهة ما هو عليل وهو انما يعالج من جهة ما هو هو اعني من جهة ما هو طبيب واما
تعالجه وقبوله العلاج وتحركه بالعلاج فليس من جهة ما هو هو اعني من جهة ما هو طبيب
بل من جهة ما هو عليل ومبدا الحركة اما مهيئ واما متمم والمهيئ هو الذي يصلح المادة
لتحرك النطفة في الاحالات المستعدة لها والمتمم هو الذي يعطي الصورة ونسبة ان يكون
هو الذي يعطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية خارجا عنها عن الطبيعيات
وليس على الطبيعي ان يتحقق ذلك بعد ان يضع ان ههنا مهيئا وههنا معطي صورة
ولا شك ان المهيئ مبدا حركة والمتمم ايضا هو مبدا حركة لانه المخرج بالحقيقة من القوة
الى الفعل وقد يعد المعين والمشير في مبادي الحركة اما المعين فيشبه ان يكون جزءا
من مبدا الحركة كاين مبدا الحركة جملة الاصل والمعين الا ان الفرق بين الاصل وبين المعين
لان الاصل يحرك لغاية له والمعين يحرك لغاية ليست له بل للاصل او الغاية البعيدة
نفس غاية الاصل لحاصلة بالتحريك بل غاية اخرى كشكر او اجر او بر واما المشير فهو
مبدا الحركة بتوسط فانه سبب للصورة النفسانية التي هي مبدا الحركة التي هي الاولى
لا لاراده فهو مبدا المبدا فهذا هو المبدا الفاعلي بحسب الامور الطبيعية واما اذا

اخذ المبدا الفاعلي لا بحسب الامور الطبيعية بل بحسب الامور الطبيعية الوجود نفس كان
معنى اعم من هذا وكان كل ما هو سبب لوجود مباين لذاته من حيث هو مباين وحيث
ليس ذلك الوجود لاجله علة فاعلية ولنقل الان في المبدا المبادي فنقول ان
المبادي المادية التي تكون في شي ما هو انه في طباعها حاملة لامور غريبة
عنها واما نسبة الى المركب منها ومن تلك الهيات واما نسبة الى تلك الهيات
نفسها مثلا ان الجسم له نسبة الى المركب اي الى الابيض ونسبة الى البسيط اي
البياض ونسبته الى المركب نسبة علة ابدا لانه جزء من قوام المركب والجزء في ذاته
اقدم من الكل ومقوم لذاته فاما نسبته الى تلك الامور فلا يحتمل الا على اقسام ثلثة
اما ان يكون لا يتقوم بها في الوجود ولا يتاخر عنها اعني لا هي محتاجة الى الامر الاخر
في التقوم ولا ذلك الامر محتاج اليها في التقوم والقسم الثاني ان يكون المادة
محتاجة الى مثل ذلك الامر في التقوم بالفعل والامر يكون متقدما عليها في الوجود
الذاتي كان وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمبادي اخرى ولكنه يلزمه اذا
وجد ان يقوم هيئة ويحصلها بالفعل كما ان كثيرا من الاشيا يكون تقومه بشي و
يلزمه بعد تقومه ان يقوم في الاشيا اخر لكنه ربما كان تقومه مفارقا لذاته
وربما كان تقويمه مخالطا من ذاته ومثل هذا الامر يسمى صورة وله قسط في تقويم
المادة بمفارقة ذاته او هو كل المقوم القريب وبيان ذلك في الصناعة
الاولى والقسم الثالث هو ان يكون المادة متقومة في ذاتها وحاصلة بالفعل
واقدم من ذلك الشي ويقوم بها ذلك الشي وهذا الشي هو الذي يسمى عرضا بالتحقيق
وان كنا ربما سمينا جميع هذه الهيات اعراضا فيكون القسم الاول يوجب اضافة
المعية والقسمان الاخران اضافة تقدم وتاخر لكن في الاول منهما التقدم لما
في المادة وفي الثاني منهما التقدم للمادة والقسم الاول ليس يظهر الوجود و
كانه ان كان له مثال فهو النفس والمادة الاولى اذا اجتمعا في تقويم الانسان

واما

واما القسمان الاخران فقد خبرنا عنهما مرارا وللمادة مع المتكون عنها حالة اخرى
من جهة وجوده بنوع اخر من اعتبار المناسبة ويصلح ايضا ان ينقل هذه المناسبة
الى الصورة فان المادة قد يكفي وحدها في ان يكون هي كالجزء المادي لما هو ذو مادة
وذلك في صنف من الاشيا وقد لا يكفي ما لم ينضم اليها مادة اخرى فيجتمع منها
دون الاخرى كالمادة الواحدة لتمامية صورة الشي وذلك في صنف من الاشيا
كالعقاقير للمعجون والكيموسات للبدن واذا كانت المادة انما تحصل منها
الشي بان يكون معها غيرها فاما ان يكون بحسب الاجتماع فقط كاشخاص الناس للعسكر
والمنازل للمدينة واما بحسب الاجتماع والتركيب معا فقط كاللبن والخشب
للبيت واما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة كالاسطقسات للكائنات فان
الاسطقسات لا يكفي نفس اجتماعها ولا نفس تركيبها بالتماس والتلاقي وقبول الاشكال
لان يكون منها الكائنات بل لان يفعل بعضها في بعض وينفعل بعضها عن بعض ويستقر للجملة
كيفية متشابهة يسمى مزاجا فيستعد للصورة النوعية ولهذا ما كان الترياق في
ما اشبهه اذا خلطت اخلاطه واجتمعت وتركبت لم تكن ترياقا بعد ولا صورة
الترياقية الا ان ياتي عليه مدة في مثلها يفعل بعضها في بعض بكيفياتها فتستقر
كيفية واحدة كالمتشابهة لها في جميعها فيصدر عنها فعل بالمشاركة وهذه فان صورها
الذاتية يكون ثابتة محفوظة والاعراض التي بها يتفاعل التفاعل الاستحالي فمنها
يستحيل استحالة بان ينقص كل افراط يكون في كل مفرد منها والى ان يستقر فيها بعد النقص
النقص حالة في الغالب وقد جرت العادة بان يقال ان المقدمات تستعمل الى النتيجة
مشاكلة لنسبة المواد والصور والاشبه ان يكون صورة المقدمات شكلها ويكون
المقدمات بشكلها تشاكل السبب الفاعلي فانها كسبب فاعل للنتيجة من حيث هي
شي خارج عنها لكنهم لما وجدوا الحد الاصغر والحد الاكبر اذا التقيا حصلت النتيجة
وقد كان قبل ذلك في القياس وقع الظن بان في القياس موضوع النتيجة ومحمولها

ز ذلك الى ان نظن في القياس نفسه موضوع النتيجة لكن الحد الاكبر طبيعتاهما
موضوعتان بصور فاما موضوعتان بصورة النتيجة وليستا [...] الحد الاصغر
والحد الاكبر وهو موضوعتان لان يكونا هذا اصغر وهذا اكبر وليس يحتاج في ان
النتيجة الا ان كل واحد منهما اذا كان على نمط واحد من النسبة الى الآخر كان
هذا اصغر وهذا اكبر وذلك النمط هو ان ينسبا معا بالفعل نسبة معينة الى الاوسط
وان يكون لهما الى النتيجة نسبة الى شيء لهما بالقوة واذا كانا على نمط آخر كانا
موضوعين للنتيجة بالفعل وذلك النمط هو ان ينسب كل واحد منهما الى الآخر
نسبة الحمل والوضع او التلو والتقديم بعد ان نسبة كانت لهما ومع ذلك فليس ايضا
عين ما هو في القياس حدا اكبر او اصغر هو بالقوة موضوع النتيجة بل الحد قد نوعه بل ليس
يمكن ان يقول ان شيئا واحدا بالعدد يعرض له ان يكون موضوعا لكونه حدا
اكبر وحدا اصغر وموضوعا لكونه جزء النتيجة فلست افهم كيف ينبغي ان تحمل على
المقدمات موضوعة للنتيجة فاذا قسنا المادة الى ما فيها يحدث فقد تكون
المادة لقبول الكون وقد تكون لقبول الاستحالة وقد تكون لقبول الاجتماع
والتركيب وقد تكون لقبول التركيب والاستحالة معا فهذا ما نقوله في العلة
المادية واما الصورة فقد يقال للهيئة التي اذا حصلت في المادة قوم منها نوع
وقد يقال صورة لنفس النوع وقد يقال صورة للشكل والتخطيط خاصة وقد يقال صورة
للهيئة الاجتماعية كصورة العسكر وصورة المقدمات المقترنة وقد يقال صورة
للنظام المحفوظ كالشريعة ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت وقد يقال صورة لحقيقة
كل شيء كان جوهرا او عرضا ويفارق النوع فان هذا قد يقال للجنس الاعلى وربما
قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة احد المبادي
هي بالقياس الى المركب منها وان المادة انما هي جزء له موجبة بالفعل في مثله والمادة
جزء لا توجبه بالفعل فان وجود المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل بل في كونه

الشيء بالقوة فليس الشيء هو ما هو بمادته بل بوجود الصورة يصير الشيء بالفعل
واما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع آخر والعلة الصورية قد تكون بالقياس
الى جنس او نوع وهو الصورة التي تقوم المادة وقد تكون بالقياس الى
وهو الصورة التي قد قامت المادة دونها نوعا وهي طارية عليها كصورة
الشكل للسرير والبياض بالقياس الى الجسم الابيض واما الغاية فهي المعنى الذي لاجله
تحصل الصورة في المادة وهو الخير الحقيقي او الخير المظنون فان كل محرك يصدر
عن الفاعل لا بالعرض بل بالذات فانه يروم به ما هو خير بالقياس اليه فربما كان
بالحقيقة وربما كان بالظن فانه اما ان يكون كذلك او يظن به ذلك

الفصل الحادي عشر في مناسبات العلل

الفاعل من جهة سبب للغاية وكيف
لا يكون كذلك والفاعل هو الذي يحصل الغاية موجودة والغاية من جهة هي سبب
للفاعل وكيف لا يكون كذلك وانما يفعل الفاعل لاجلها والا لما كان يفعل
فالغاية تحرك الفاعل الى ان يكون فاعلا ولهذا اذا قيل لم ترتاض فيقول
ليصح فيكون هذا جوابا كما اذا قيل لم صححت فيقول لاني ارتضت ويكون
جوابا والرياضة سبب فاعلي للصحة والصحة سبب غائي للرياضة ثم ان قيل
لم تطلب الصحة فقيل لارتاض لم يكن جوابا صحيحا في صادق الاختيار ثم
ان قيل لم تطلب الرياضة فقيل لكي اصح كان جوابا صحيحا والفاعل ليس
علة لصيرورة الغاية غاية ولا لماهية الغاية في نفسها ولكن علة لوجود
ماهية الغاية في الاعيان وفرق بين الماهية والوجود كما علمته والغاية
علة لكون الفاعل فاعلا فهي علة له في كونه علة وليس الفاعل علة للغاية
في كونها علة وهذا سيتضح في الفلسفة الاولى ثم الفاعل والغاية كانهما
مبدآن غير قريبين من المركب المعلول فان الفاعل اما ان يكون مهيئا
للمادة فيكون سببا لايجاد المادة القريبة من المعلول لا سببا قريبا

من المعلول او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لايجاد الصورة القريبة والغاية
سبب للفاعل في انه فاعل وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكه الفاعل
للمركب فالمبادي القريبة من الشيء هي الهيولى والصورة ولا واسطة بينهما وبين
الشيء بل هما علتاه على انهما جزآه يقومانه بلا واسطة وان يختلف تقويم كل واحدة
منهما فكان هذا علة غير العلة التي هي ذاك لكنه ربما عرض ان كانت المادة علة
بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين اما المادة فاذا كان المركب ليس نوعا بل
صنفا وكانت الصورة لا التي تختص باسم الصورة بل هيئة عرضية فتكون المادة
مقومة لذات ذلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف فيكون علة
بالعلة لكن وان كان كذلك فمن حيث ان المادة جزء المركب وعلة مادية
فلا واسطة بينهما واما الصورة فاذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر
وكانت تقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب فتكون هي الصورة علة
لعلة المركب لكنه وان كان كذلك فمن حيث الصورة جزء المركب وعلة صورية
فلا واسطة بينهما فالمادة اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة
مادية للمركب والصورة اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة صورية
للمركب وقد يتفق ان يكون ان هو هيئة الصورة والفاعل والغاية شيئا واحدا
فيكون هي التي يعرض لها ان يكون فاعلا وصورة وغاية فان في الاب مبدأ
لتكون الصورة الانسانية في النطفة وليس ذلك كل شيء من الاب بل صورته
الانسانية وليس الحاصل في النطفة الا الصورة الانسانية ولكن الغاية التي
تتحرك اليها النطفة الا الصورة الانسانية لكنها من حيث هي تقوم مع المادة نوع
الانسان فهي صورته ومن حيث ينتهي اليها حركة النطفة فهي غاية ومن حيث
تركيبهما منه فهي فاعلة فاذا قيست الى المادة والمركب صورة ومن حيث اذا
قيست الى الحركة كانت غاية مرة وفاعلة مرة اما غاية فباعتبار انتهاء الحركة
نهايةً

وهي الصورة التي في الاين واما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة
التي في الاب

الفصل الثاني عشر

في اقسام احوال العلل ان كل واحد من العلل قد
يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون
خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا وقد يكون كليا وقد يكون بسيطا و
قد يكون بالفعل وقد تركب بعض منه مع بعض ولنصور هذه الاحوال اولا
في العلة الفاعلية فنقول ان العلة الفاعلية علة بالذات هو مثل الطبيب اذا عالج
نفسه والنار اذا سخنت وهو ان يكون العلة مبدأ لذات ذلك الفعل واحدث
من حيث هو مبدأ له والعلة الفاعلية بالعرض ما خالف ذلك وهو على اصناف
فمن ذلك ان يكون الفاعل يفعل فعلا ويكون ذلك الفعل مزيلا الضد مما نع ضده
فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل الضد الآخر مثل السقمونيا اذا برد بازالته
الصفراء او يكون الفاعل مزيلا لمانع شيء عن فعله الطبيعي وان لم يكن يوجب مع
المنع ضدا مثل مزيل الدعامة عن سقف فانه يقال انه هو هادم السقف ومنه
ان يكون الشيء الواحد معتبرا باعتبارات لانه ذو وضعيات ويكون
من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات لفعل فلا ينسب اليها بل الى بعض الخارجات
لها كما يقال ان الطبيب بنى اي الموضوع الذي للطبيب هو بناء فبنى لانه بناء
لا لانه طبيب او يوخذ الموضوع وحده غير مقترن بتلك الصفة فيقال ان الانسان
ومن ذلك ان يكون الفاعل بالطبع او الارادة متوجها الى غاية ما فيبلغها او لا
يبلغها لكن يعرض معها غاية اخرى مثل الحجر الشج وانما بوله ذلك لانه بذاته
يهبط فيتفق ان وقع على هامة في ثمرة فاني عليها بثقله فشجها وقد يقال
للشيء انه فاعل بالعرض وان كان ذلك الشيء لم يفعل اصلا الا انه يتفق ان يكون
في اكثر الامر مع حضوره امر محمود او محذور وينتظر به ويظن ان حضوره
سبب لذلك الخير او لذلك الشر واما الفاعل القريب فهو الذي لا واسطة بينه

وقد يكون مركبا وقد يكون بالقوة

[illegible]

ومن المفعول واسطة مثل القريب المحرك للاعضاء، والبعيد هو الذي بينه وبين المفعول
واسطة مثل النفس المحرك للاعضاء، واما الفاعل الخاص فهو الذي انما ينفعل عنه الواحد
منه وحده شيء مثل البنّاء الذي بنى ولم يزد في بدنه والفاعل العام فهو الذي
يشترك في الانفعال عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المغير لاشياء كثيرة وان كان
بلا واسطة، واما الجزئي فهو اما العلة الشخصية للمعلول الشخصي كهذا الطبيب لهذا العلاج
او العلة النوعية للمعلول نوعي ... وله في مرتبة العموم والخصوص مثل الطبيب للعلاج
واما الكلي فبان يكون تلك الطبيعة غير موازنة لما بازائها من المعلول بل اعم مثل
العلاج والصانع للعلاج، واما البسيط فبان يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية وحدها
مثل الجذب والدفع في القوى البدنية، واما المركب فبان يكون صدور الفعل
عن عدة قوى اما متفقة النوع كعدة تجر السفينة او مختلفة النوع كالجوع الكائن
عن القوة الجاذبة والحاسة، واما الذي بالفعل فمثل النار بالقياس الى ما اشتعلت فيه
واما الذي بالقوة فمثل النار بالقياس الى ما لم تشتعل فيه ويصح اشتعالها فيه
والقوة قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة والبعيدة كقوة الصبي على الكتابة والقريبة
كقوة الكاتب المقتضي لملكة الكتابة على الكتابة وقد يمكنك ان تركب بعض هذه مع بعض
وقد وكلناه الى ذهنك ولنورد هذه الاعتبارات ايضا في المبدأ المادي فاما الذي
بالذات فهي التي لاجل نفسها تقبل الشيء مثل الدهن للاشتعال واما الذي بالعرض
فعلى اصناف من ذلك ان يوخذ المادة مع صورة مضادة للصورة وتزول لكونها
فتوخذ مع الصورة الزايلة مادة للصورة الحاصلة كما في ان الماء موضوع للهواء
والنطفة موضوعة للانسان والنطفة ليست موضوعة بما هي نطفة لان النطفة تبطل عند
كون الانسان او يوخذ الموضوع مع صورة ليست داخلة في كون الموضوع موضوعا
وان لم يكن ضدا للصورة الاخرى المستعقبة فيجعل موضوعا مثل قولنا الطبيب معالج
فانه ليس انما يعالج من حيث هو طبيب ولكن من حيث هو عليل فالموضوع للعلاج هو العليل

لا الطبيب، واما الموضوع للعلاج القريب فمثل الاعضاء للبدن والبعيد مثل الاخلاط
بل الاركان، والموضوع الخاص فمثل جسم الانسان بمزاجه لصورته والعام مثل الخشب
للسرير والكرسي ولغيره، وفرق بين القريب والخاص فقد يكون الشيء المادي
قريبا وعاما مثل الخشب للسرير والكرسي، والموضوع الجزئي مثل هذا الخشب لهذا الكرسي
او هذا الجوهر لهذا الكرسي، والكلي مثل الخشب والجوهر لهذا الكرسي، والموضوع البسيط مثل
الهيولى للاشياء كلها والخشب عند الحس للخشبيات، والمركب مثل الاخلاط للبدن
ومثل العقاقير للترياق، والموضوع بالفعل مثل البدن للانسان لصورته
وبالقوة مثل النطفة لها والخشب الغير المصور بالصناعة لهذا الكرسي والهيئة
قد يكون القوة قريبة وقد يكون بعيدة، واما هذه الاعتبارات من جهة الصورة
فالصورة التي بالذات مثل شكل الكرسي للكرسي والتي بالعرض فمثل البياض
والسواد له وربما كان ما فيه الذي بالذات مثل صلابة الخشب لقبوله
شكل الكرسي، وربما كانت الصورة بالعرض في سبب المجاورة كحركة الشيء
في السفينة فانه للساكن في السفينة متحرك ومنتقل بالعرض، والصورة القريبة
التربيع لهذا المربع والبعيدة مثل ذي الزاوية له، والصورة الخاصة
لا تخالف الجزئي وهو مثل حد الشيء او فصل الشيء او خاصة الشيء، والعامة للصورة
الكلية وهو مثل الجنس للخاصة، والصورة البسيطة مثل صورة الماء والنار
هي صورة لم تتقوم من عدة صور مجتمعة، والمركبة مثل صورة الانسانية التي
يحصل من عدة قوى وصور تجتمع، والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة
هو وجه ما في القوة مع العدم، واما اعتبار هذه المعاني من وجهة الغاية فالغاية
بالذات هي التي تنحوها الحركة الطبيعية او الارادية لاجل نفسها لا لغيرها
مثل الصحة للدواء والغاية بالعرض على اصناف من ذلك ما يقصد ولكن لا لاجله
مثل دق الدواء لاجل شرب الدواء لا لاجل الصحة وهذا هو النافع

او المظنون نافعا والاول هو خير او المظنون خيرا ومن ذلك ما يلزم الغاية
او يعرض لها اما ما يلزم الغاية فمثل الاكل غاية التغوط وذلك لازم للغاية
لا غاية بل الغاية هي كف الجوع واما بالعرض الغاية فمثل الجمال للرياضة
فان الصحة قد تعرض لها الجمال وليس الجمال هو المقصود بالرياضة ومن ذلك
ما يكون الحركة متوجهة لا اليه فيعارضها هو مثل الشجة للحجر الهابط ومثل حجر
من يرمي طايرا فيصيب انسانا وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما
لم توجد واما الغاية القريبة فكالصحة للدواء والبعيدة فكالسعادة
للدواء واما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا واما العامية فكا
الصفرا لاكثر الزنجيين فانه غاية له ولاكثر التفسيح ايضا واما الغاية الجزئية
فكقصاص زيد على فلان الغريم المقصود كان في سفره واما الكلية فكانتقام
من الظالم مطلقا واما الغاية البسيطة فمثل الاكل للشبع والمركبة مثل اللبس للحر
للجمال ومثل القيل وهذا بالحقيقة غايتان واما الغاية بالفعل والغاية
بالقوة فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة واعلم ان العلة بالقوة
بازاء المعلول بالقوة فما دام العلة بالقوة علة فالمعلول بالقوة معلول
فيجوز ان يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتا اخرى مثل ان يكون العلة انسانا
والمعلول خشبا فيكون الانسان نجارا بالقوة والخشب منجورا بالقوة ولا يجوز ان يكون
ذات المعلول موجودة والعلة معدومة البتة والذي يشكل في هذا امر البناء
وبقائه بعد الباني فيجب ان يعلم ان الباني ليس يبقى بعد الباني على البناء مع الباني
هو تحريك اجزاء البناء الى الاجتماع وهو لا محالة يعدم عنه واما ثبات الاجتماع
وحصول الشكل فيثبت عن علل موجودة اذا فقدت فسد البناء وتحقيق هذا
المعنى وما يجري مجراه مما سلف موكول الى الفلسفة الاولى فلنقصد
الى ما هناك

الفصل الثالث عشر في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما

وايضاح حقيقة حالهما واذ قد تكلمنا على الاسباب وكان البخت والاتفاق
وما يكون من تلقاء نفسه قد ظن بها انها من الاسباب فحري بنا ان لا نغفل امر النظر
في هذه المعاني وانها هل هي في الاسباب او ليست هي في الاسباب وان كانت فكيف
هي في الاسباب واما القدماء الاقدمون فقد كانوا اختلفوا في امر البخت والاتفاق
ففرقة انكرت ان يكون للبخت والاتفاق مدخل في العلل بل انكرت ان يكون لهما
في الوجود البتة وقالت انه من المحال ان نجد للاشياء اسبابا موجبة ونشاهد
فنعدل عنها ونتعلق باسباب لن يكون عللا وننسب لها عللا مجهولة من البخت والاتفاق
فان من حفر بئرا اذا عثر على كنز جزم اهل الغباوة في القول بان البخت السعيد قد
وافق فيه فانكر هذه الفرقة هذا القول بان البخت الشقي قد لحقه ولم يلحقه هناك
البتة بل كل من حفر الى الدفين ناله وكل من يميل الى زلق في شفير زلق عثر وتقولون
ان فلانا خرج الى السوق ليقعد في دكانه ولج غريمه فظفر بحقه فذلك من فعل
وليس كذلك بل ذلك لانه قد توجه الى مكان به غريمه وله حس بصر فرآه فالو
وان كان غايته في خروجه غير هذه الغاية يجب ان لا يكون الخروج الى السوق سببا حقيقيا
للظفر بالغريم فانه يجوز ان يكون لفعل واحد غايات شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يجر
ان يجعل المشتغل لذلك الفعل احدى تلك الغايات غاية فيتعطل الاخرى بوضعه لا بنفس الامر
وهو في نفس الامر غاية يصلح ان يضعها غاية ويرفض ما سواها حتى لو كان هذا الانسان
بمقام الغريم هناك فخرج يرومه وظفر به لم يقل ان ذلك واقع منه بالبخت قال لما
عداه انه بالبخت او بالاتفاق فحري ان جعله احد الامور التي يؤدي اليها خروجه غاية
الخروج غير ان يكون في نفسه سببا لما هو سببه وكيف يظن ان ذلك يتغير بجعل جاعل فهو لا محالة
وقد قام بازائهم طائفة اخرى عظموا امر البخت جدا وتشعبوا فرقا فقال قايل منهم ان البخت
الهي مستور سره تقصر عن ان يدركه العقول حتى ان بعض من يرى راي هذا القايل جعل البخت
الشيء الذي يتقرب اليه او الى الله بعبادته وامر فبنى له هيكل واتخذ باسمه صنما يعبد على

على ما يعبد عليه الاصنام وفرقة قدمت البخت ونزوجه على الاسباب الطبيعية فجعلت كون العالم
بالبخت وهذا هو ذيمقراطيس وشيعته فانهم يرون ان مبادى الكل هى اجرام صغار
لا تتجزى لصلابتها وتعدمها الخلاء وانها غير متناهية بالعدد ومبثوثة فى خلاء غير متناهى
القدر وان جوهرها فى طباعه متشاكل وباشكالها مختلفة وانها دائمة الحركة فى الخلاء فيتفق ان
يتصادم منها جملة فيجتمع على هيئة فيكون منها عالم وان فى الوجود عوالم مثل هذا العالم
غير متناهية بالعدد مرتبة فى خلاء غير متناه ومع ذلك فيرى ان الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة لا بالبخت لا اتفاق وفرقة اخرى لم يقدم على ان يجعل العالم بكليته
كائنا بالاتفاق ولكنها جعلت الكائنات متكونة عن المبادى الاسطقسية بالاتفاق
فما اتفق ان كان هيئة اجتماعية على نمط يصلح للبقاء والنسل بقى ونسل وما اتفق ان
لم يكن كذلك لم ينسل وانه كان فى ابتداء النشوء ربما تولد حيوانات مختلفة الاعضاء
من انواع مختلفة وكان يكون حيوان نصفه ايل ونصفه عنز وان اعضاء الحيوان ليست هى
على ما هى عليه من المقادير والخلق والكيفيات لاغراض بل اتفقت كذلك مثلا قالوا الثنايا
حادة لتقطع ولا الاضراس عريضة لتطحن بل اتفق ان كانت المادة تجتمع على هذه الصورة
واتفق ان كانت هذه الصورة نافعة فى مصالح البقاء فاستفاد الشخص بذلك البقاء
وربما اتفق له من الات النسل نسل لا يستحفظ به النوع بل اتفاقا فنقول ان الامور
منها ما هى دائمة ومنها ما هى فى اكثر الامر مثل ان النار فى اكثر الامر تحرق الحطب اذا
وان الخارج من شيراز الى البستان فى اكثر الامر يصل اليه ومنها ما ليس دائما ولا فى اكثر
الامر والامور التى تكون فى اكثر الامر هى التى لا يكون فى اقل الامر فكونها اذا كانت
لا يخلو اما ان يكون عن اطراد فى طبيعة السبب اليها وحده او لا يكون كذلك فان لم يكن
فاما ان يحتاج السبب الى قرين من سبب او شريك او زوال مانع او لا يحتاج فان
لم يكن كذلك ولم يحتج السبب الى قرين فليس كونها عن السبب اولى من لا كونها اذ
ليس فى نفس الامر لا فيه وحده ولا فيه وفى مقارن له ما يرجح الكون على اللاكون فيكون

كون هذا الشيء عن الشيء ليس اولى من لا كونه فليس كائنا على الاكثر فاذن ان لم يحتج الى
الى الشريك المذكور فيجب ان يكون مطردا بنفسه الا ان يعوق عائق ويعارض معارض
والمعارضة ما تختلف فى الاقل ويجب من ذلك انه اذا لم يعق عائق ولم يعارض معارض يلزم
طبيعته ان يتسير الى ما ينحوه فحينئذ يكون الفرق بين الدائم والاكثرى ان الدائم لا يعارضه
معارض البتة وان الاكثرى يعارضه معارض ويتبع ذلك ان الاكثرى يشترط رفع
الموانع واماطة العوارض وجب فى ذلك فى الامور الطبيعية ظاهر وفى الامور الارادية ايضا
فان الارادة اذا صحت وتمت ووافقت الاعضاء المحركة والطاعة ولم يقع مانع
او سبب ناقض للعزيمة وكان المقصود من شانه ان يوصل اليه تبين انه يستحيل ان
لا يوصل اليه واذا كان الدائم من حيث هو دائم لا يقال انه كائن بالبخت فالاكثرى ايضا لا يقال
انه كائن بالبخت او بالاتفاق وانت تعلم ان الناس لا يقولون لما يكون كثيرا عن سبب
بعينه او دائما انه كائن اتفاقا او بالبخت وقد بقى لنا ما يكون بالتساوى وما يكون
على الاقل والامر مشتبه فى الكائن بالتساوى انه هل يتوقع فيه انه اتفق اتفاقا وكان
بالبخت فانما يكون والاتفاق اولائق وقد اشترط متاخرو المشائين ان ما يكون
بالاتفاق والبخت فانما يكون فى الامور الاقلية الكون عن اسبابها والذى سمعتهم
هذا النهج لم يشترط ذلك بل اشترط ان لا يكون دائما ولا اكثريا وانما دعى المتاخرين
الى ان جعلوا الاتفاق مطلقا متعلقا بالامور الاقلية الكون عن اسبابها والذى
دعوا الى اختيار دون المتساوى ترى صورة الحال فى الامور الارادية فان هؤلاء المتاخرين
يقولون ان الاكل واللا اكل والمشى واللا مشى وما اشبه ذلك هى من الامور المتساوية
القصد وعن مباديها ثم اذا مشى ماش او اكل آكل بارادته لم يقل انه اتفق
واما نحن فلا سنوضح فى المنصوب زيادة اشتراط على ما اشترط معلمهم وبين بطلان
قولهم شيئا يسيرا وهو ان الشيء الواحد قد يكون بالقياس واعتبار اكثريا بل وجب
وبالقياس الى آخر واعتبار آخر متساويا بل اقليا اذا اشترطت فيه شرائط واعتبر فى

منصوب

احوال اصابعه وجبا مثل ان لا يشترط ان المادة في كون كف الجنين فضلت عن المصروف
منها الى الاصابع الخمس والقوة الالهية الفايضة في الاجسام صادفت استعدادا
تاما في مادة طبيعية لصورة مستحقة وهي اذا صادفت ذلك لم يعطل عنها
فيجب هناك ان يخلق اصبع زايدة فيكون هذا الباب وان كان هو اقليا الا امكانا
ونادرا بالقياس الى الطبيعة الكلية فليس اقليا ونادرا بالقياس الى الاسباب التي
ذكرناها بل هو واجب ولعلك لا تستقصا في البحث يتبين لك ان الشي ما لم يجب ان
يوجد من اسبابه ولم يخرج عن طبيعة الامكان لم يوجد عنها ولكن بيان هذا وشبهه موخر
الى الفلسفة الاولى فاذا كان الامر على هذا فغير بعيد ان يكون طبيعة واحدة بالقياس
الى شي اكثريه وبالقياس الى شي اخر متساويه فان البعد ما بين الاكثري والمتساوي
في البعد ما بين الوجوب والاقلي ثم الاكل والمشي اذا قيسا الى الارادة وفرضت الارادة
حاصلة من جاع فمن الامكان المتساوي الى الاكثري واذا خرجا من ذلك لم يصلح البتة ان
يقال انهما اتفقا او كانا بالبخت واما اذا لم يضافا الى الارادة ونظر اليهما نفسهما
في وقت يتساوى كون الاكل ولا كونه فيصح ان يقال دخلت عليه فاتفق ان كان
ياكل وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الارادة وكذلك قول القايل صادفته
واتفق ان كان يمشي ولقيته واتفق ان كان قاعدا فان هذا الكلام متعارف مقبول مع
ذلك صحيح وبالجملة اذا كان الامر الكاين في نفسه غير منقطع ولا متوقع او ليس دايما
ولا اكثريا فصالح ان يقال للسبب المودي اليه انه اتفاق او بخت وذلك اذا كان
من شانه ان يودي اليه ولا يودي اليه لا دايما ولا اكثريا واما اذا لم يكن موديا البتة
البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر فلا يقال فلان اتفق ان كان سببا
لكسوف القمر بل يصلح ان يقال اتفق ان كان معه فيكون القعود للسبب الكسوف بل
سببا بالعرض للكون مع الكسوف وليس الكون مع الكسوف هو سبب الكسوف
وبالجملة اذا كان الشي ليس من شانه ان يودي الى الشي البتة فليس سببا اتفاقيا

له وانما يكون سببا اتفاقيا له اذا كان من شانه ان يودي اليه وليس دايما ولا
في اكثر الامر حتى لو فطن الفاعل بما يجري عليه حركاته الكل وصح ان يريد و
يختار يصح ان يجعله غاية كما لو فطن الخارج الى السوق ان الغريم في الطريق
لصح ان يجعله غاية وكان خارجا غير الخروج المتساوي والاقلي لان الخروج من اجل
يحصل بحصول الغريم في جهة مخرجه يودي في اكثر الامر الى مصادفته واما الخروج
الغير العارف من حيث هو غير عارف فربما يودي وربما لم يود وانما يكون اتفاقيا
بالقياس الى الخروج لا بشرط زايد ويكون غير اتفاقي بالاضافة الى الخروج بشرط
زايد وتبين من هذا ان للاسباب الاتفاقية [illegible] يكون من حيث يكون من اجل شي الا
انها اسبابا فاعلية لها بالعرض والغايات غايات بالعرض فهي داخلة في جملة الاسباب
التي بالعرض فالاتفاق سبب من الامور الطبيعية والارادية بالعرض ليس دايم ولا اكثري
ولا الاكثري الايجاب وهو فيما يكون من اجل شي ليس له سبب اوجبه بالذات وقد
تعرض امور لا يقصد وليست بالاتفاق مثل تخطيط القدم على الارض عند الخروج الى
الغريم فان ذلك وان لم يقصد فضروري في المقصود ولكن لقايل ان يقول انا كما
قلنا ان كذا كان بالاتفاق وان كان الامر اكثريا كقول القايل ان فلانا قصد حاجة
كذا فاتفق ان وجده في البيت ولا يمنعه عن هذا القول كون زيد في اكثر الامر في البيت
فالجواب ان هذا القايل انما يقول ذلك لا لحسب الامر في نفسه بل بحسب اعتقاده فيه فانه اذا
كان غلب ظنه ان زيدا ينبغي ان يكون في البيت فلا يقول ان ذلك اتفق بل ان لم يجده
يقول ان ذلك اتفق ولكن انما يقول هذا اذا كان يتساوى عنده وفي ظنه في ذلك الكون
وفي تلك الحال انه كاين في البيت او غير كاين فيكون ظنه في ذلك الوقت الحكم بالتساوي
دون الاكثري والوجوب وان كان بالقياس الى الوقت المطلق اكثريا وقد يظن
في كثير من الامور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب الثابت على وزن من الالوف
او الياقوتة المجاوزة للمقدار المعهود انه موجود بالاتفاق لانه اقلي وليس كذلك فان

كون الشيء في الاقل انما يدخل الشيء في الاتفاق لا اذا قيس الى الوجود المطلق بل اذا
قيس الى السبب الفاعل له وكان وجوده عنه اقليا والسبب الفاعل لهذا الذي
انما صدر عنه ذلك لعوشه ولوجدان المادة الوافرة واذا كان كذلك فصدور مثل
هذا الفعل عنه دائما او في الاكثر صدور طبيعي ونقول ان السبب الاتفاقي
قد يجوز ان لا يتأدى مثل ان الرجل خرج متوجها الى متجره فلقي غريمه اتفاقا فاذا
انقطع بذلك عن غايته الذاتية وربما لم ينقطع بل توجه نحوها ووصل اليها وكالحجر
الهابط اذا شج راسا فربما وقف وربما هبط الى مهبطه فان وصل الى غايته الطبيعية
فيكون بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا
وبالقياس الى الغاية الذاتية باطلا كمن شرب الدواء ليسهل فلم يسهل وكان
شربه باطلا والغاية العرضية بالقياس اليها يكون اتفاقيا وقد يظن انه قد
يحدث امور لا لغاية بل على سبيل العبث فلا يكون بالاتفاق كالولوع باللحية و
ذلك وليس كذلك وسنبين في الفلسفة الاولى حقيقة الامر فيها ثم الاتفاق اعم من
العبث في نفس الامر فان كل عبث اتفاق وليس كل اتفاق عبثا فكانه لا يكون
عبث الا لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدؤه ارادة في غير ذي اختيار من الناطقين
فان قالوا اليس ذلك كالعود الذي شق نصفه للمسجد ونصفه للكنيف ان النصف
سعيد والنصف منه شقي فهو مجاز واما مبدؤه طبيعي فلا ننكر انه كان بالبخت
بل عسى ان يكون يخص باسم الكائن عن تلقاء نفسه الا اذا قيس الى مبدأ آخر ارادي
فان الامور الاتفاقية تجري على مصادمات تحصل من شيئين او اشياء وكل
مصادمة فاما ان يكون فيها كلا المتصادمين متحركين الى ان تصادما او يكون
احدهما ساكنا والآخر متحركا اليه فانه اذا سكن كلاهما على حال غير التصادم الذي
كانا عليه لم ينتج ما بينهما تصادم واذا كان كذلك فجائز ان تتفق حركتان من
مبدأين احدهما طبيعي والآخر ارادي يتصادمان عند غاية واحدة يكون

بالقياس الى الارادي خيرا يعتد به او شرا يعتد به فيكون حينئذ بختا لا محالة ولا
يكون بالقياس الى حركته الطبيعية بختا وفرق بين سعادة البخت وسوء التدبير فان
سوء التدبير هو اختيار سبب في اكثر الامر يؤدي الى غاية مذمومة ورداءة البخت هي
ان يكون السبب في اكثر الامر غير مؤد الى غاية مذمومة ولكن يكون عند مثل ما اتفق
البخت يؤدي اليها والشيء الميمون هو الذي قد تكرر حصول الاسباب السعيدة بالبخت
عند حصوله والشيء المشؤوم هو الذي تكرر حصول اسباب مشقية بالبخت عند حصوله
من حضوره الاول عود ما اشبه بتكرره من الخير ومن حضور الثاني عود ما اشبه تكرره الشر وقد
للسبب الواحد الاتفاقي غايات اتفاقية غير محدودة فلذلك لا يتحرز عن الاتفاقي
عن الاسباب الذاتية ويستعاذ بالله من الشقاوة

الفصل الرابع عشر

في نقض حجج من اخطأ
في باب الاتفاق والبخت ونقض مذهبهم واذ قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده فحري
بنا ان نشير الى نقض حجج المذاهب الفاسدة في باب الاتفاق وان كان الاحرى ان
يؤخر هذا البيان الى ما بعد الطبيعة واما الفلسفة الاولى فان المقدمات التي ناخذ
في هذا البيان اكثرها مصادرات لكنا ساعدنا في هذا الواحد وفي بعض الاشياء الاخر
مجرى العادة فنقول اما المذهب المبطل للاتفاق اصلا المحتج بان لكل شيء يوجد له سببا معلوما
ولا نضطر الى اختلاف سبب هو الاتفاق فان احتجاجه ليس ينتج المطلوب لانه ليس اذا
وجد لكل شيء سبب لم يكن للاتفاق وجود بل كان السبب الموجود للشيء الذي لا يوجبه على الدوام
او الاكثر هو السبب الاتفاقي نفسه من حيث هو كذلك واما قوله انه قد يكون للشيء الواحد غايات
كثيرة معا فان المغالطة فيه لاشتراك الاسم في الغاية فان الغاية يقال لما ينتهي اليه الشيء
كيف كان ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة محدود والمقصود بالارادة
محدود ونحن نعني بالغاية ههنا الذاتية هذا وقوله انه ليس يجب ان يصير الغاية غير غاية
بالجعل حتى اذا جعل الظفر بالغريم غاية صار الامر غير بختي وان جعل الوصول الى الدكان
غاية صار الامر بختيا فان الجواب عنه ان قوله ان الجعل لا يغير الحال في هذا الباب هو غير م

الموجد

المجمل

الا يرى ان تحاملي يجعل الامر في احدهما اكثريا وفي الاخر اقليا فان اتفق مقام
الغريم الخارج اليه ليظفر به من حيث هو كذلك فانه في اكثر الامر يظفر بغريمه فان كان
المختلف يختلف له حكم الامر في اكثريته فكذلك تختلف له حكم الامر في انه اتفاق او غير
اتفاق واما ذيمقراطيس الذي يجعل تكون العالم بالاتفاق ويرى ان الكائنات الجزئية
تكون بالطبيعة فما يكوشف في رايه هو ان نبين له ان نسبة الاتفاق وانه غاية
للامر الطبيعي او الارادي بل او القسري والقسري ينتهي الى طبيعة او ارادة فانه يستطهر
لا يستمر قسر الى غير النهاية فيكون الطبيعة والارادة في ذاتهما اقدم من الاتفاق
فيكون السبب الاول للعالم طبيعة او ارادة على ان الاجرام التي يقول بها ويرى انها
صلبة ويرى انها متفقة الجواهر مختلفة بالاشكال ويرى انها متحركة في الخلاء اذا
اجتمعت وتماست ولا قوة عنده ولا صورة الا الشكل فقط فان حبسها عن
مقتضى اشكالها لا يلصق بعضها ببعض بل يجوز لها الانفصال واستمرار حركاتها التي
لها بذاتها فيجب لذاتها ان تتحرك فينفصل ولا يبقى لها اتصال فلو كان كذلك لكانت
السماء مستمرة الوجود على هيئة واحدة في ارصاد متتابعة غير فرط في زمان طويل
لو كان يقول ان في هذه الاجسام قوى مختلفة في جواهرها يتفق لها ان يتصادم ويضغط
ما بينها ويقف الضعيف منها بين الضاغطين ويتكاثف بين الضاغطين بحسب القوتين فيجب
كذلك لكان ربما او هو انه يقول شيئا الى ان نبين ان هذا لا يكون وسنشير اليه بعد
والعجب انه يجعل الامر الدائم الذي لا يقع فيه خروج عن نظام واحد ولا ارتجاع
كائنا بختا واتفاقا فيه البتة اتفاقيا ويجعل الامور الجزئية لغاية وفيها ما يرى
الاتفاق واما انبذقلس ومن يجري مجراه فانهم جعلوا الجزئيات يكون بالاتفاق
بل خلطوا الاتفاق بالضرورة فجعلوا حصول المادة بالاتفاق وتصورها بصورتها
بالضرورة لا للغاية مثلا قالوا ان الثنايا لم يحد لتقطع بل اتفق وان حصلت هناك
مادة لا تقبل الا هذه الصورة فتحدث بالضرورة وكذلك الاضراس عريضة

بالعض

لا للطحن وقد اخلدوا في هذا الباب الى حجج واهية وقد قالوا كيف يكون
الطبيعة تفعل لاجل شيء وليس لها روية ولو كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء لما
كانت التشويهات والزوائد والموت في الطبيعة لان هذه الاحوال ليست تقصد
ولكن يتفق ان يكون المادة بحالة تتبعها هذه الاحوال فكذلك الحكم في سائر
الامور الطبيعية التي اتفقت ان كانت على وجه يتضمن المصلحة فلم ينسب الى الاتفاق
ضرورة المادة بل ظن انها انما يصدر عن فاعل يفعل لاجل شيء ولو كان كذلك لكان
الا ابدا او دائما لا تختلف وهذا كالمطر الذي يعلم يقينا انه كائن لضرورة المادة لان
البخار يتحلل النهار الى الجو البارد ويبرد فصار ماء ثقيلا فنزل ضرورة فاتفق ان يقع
في مصالح فظن ان الامطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح قالوا ولم
الى فساد ما للبيادر وقالوا وقد عرض في هذا الباب امر اخر وهو النظام الموجود في
الامور الطبيعية وسلوكها الى ما يوجبه الضرورة التي في المواد وليس ذلك يجب
ان تقربه فانه وان سلم ان للنشو والتكون نظاما فان للرجوع والسلوك الى الفساد
نظاما ليس دون ذلك النظام وهو نظام الذبول من اوله الى اخره بعكس نظام النشو
فكان يجب ايضا ان يظن ان الذبول لاجل شيء هو الموت ثم ان كانت الطبيعة
تفعل لاجل شيء فالسؤال ثابت وذلك الشيء نفسه فانه لم حصل في الطبيعة على ما هو عليه
ويستمر المطالبة الى غير النهاية قالوا وكيف يكون الطبيعة فاعلة لاجل شيء والطبيعة
تختلف احوالها لاختلاف المواد كالحرارة تحل شيئا كالشمع وتعقد شيئا كالبيض والملح
ومن العجائب ان يكون الحرارة تفعل الاحراق لاجل شيء بل انما يلزمها ذلك بالضرورة
لان المادة بحال يجب لها فيها عند مماسة الحار الاحتراق وكذلك حكم سائر القوى
الطبيعية والذي يجب علينا ان نقوله في هذا الباب ونعتقده هو انه لا كبير منازعة
الان في ان للاتفاق مدخلا في تكون الامور الطبيعية وذلك بالقياس الى افراد
فانه ليس حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الارض ولا حصول هذه الحبة من البذر

الاحتراق

البذر

البقعة من الارض و لا حصول هذه النطفة في هذا الرحم امرا دائما و لا اكثريا
بل التشاجر انه و ما يجري مجراه اتفاقي و نحن النظر في مثل تكون السنبلة عن البرة
باستمداد المادة من الارض و الجنين عن النطفة باستمداد المادة من الرحم بعد
ذلك بالاتفاق فنجده ليس باتفاقي بل امرا يوجبه الطبيعة و تستدعيه قوة و كذلك
ليساعدوا ايضا على قولهم ان المادة التي لتشابها لا تقبل الا هذه الصورة لكنا نعلم
انها لم تحصل لهذه المادة هذه الصورة لانها لا تقبل الا هذه الصورة بل حصلت
المادة لهذه الصورة لانها لا تقبل الا هذه الصورة فانه ليس البقاع الا
فيه بحر و طفا الحجر الثقل و تحت الخف بل هناك صنعة صانع لم يصلح الا ان يكون
مواد ما يفعل هذه الصنعة فجاز بها على هذه الصنعة و التامل الصادق يظهر صدق ما
و هو ان البقعة الواحدة اذا سقط فيها حبة بر انبتت سنبلة برة او حبة شعير
سنبلة شعير و يستحيل ان يقال ان الاجزاء الارضية و المائية تتحرك بذاتها و تنفذ في
و ترتيب فانه سيظهر ان تحركها انما هو بجذب قوى مستكنة في الحبات جاذبة
نظام لا يخلو اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء تصلح لتكون البرة و اخرى تصلح لتكون الشعير
او يكون الصالح لتكون البرة صالحا لتكون الشعير فان كان الصالح لهما اجزاء واحدة
فقد سقطت ايضا المنسوبة الى المادة و رجع الامر الى ان الصورة طارية على المادة
من مصور يخصها بتلك الصورة و يحركها الى تلك الصورة و انه دائما او في اكثر الامر
يفعل ذلك و قد بان ان ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات الامر متوجها الى
اما دايم فلا يعاق او اكثري فيعاق و هذا مرادنا بالغاية في الامور الطبيعية و ان كانت
الاجزاء مختلفة فلمناسبة ما بين القوة التي في البرة و بين تلك المادة ما يجذب
المادة بعينها و يحركها الى حيز مخصوص في الدوام او الاكثر فهناك يكسبها صورة ما
فيكون ايضا القوة التي في البرة تحرك بذاتها هذه المادة الى تلك الصورة من الجوهر
و الكيف و الشكل و الاين و لا يكون ذلك لضرورة المادة و ان كان لا بد من ان تكون

تلك

تلك المادة على تلك الصفة لينتقل الى تلك الصورة فلنضع ان طباع المادة
صالحة لهذه الصورة او غير قابلة لغيرها مثلا فهل هذا لن يكون اشتغالها الى جهة
هذه الصورة بعد ما لم يكن لها ليس كضرورة فيها بل عن سبب آخر يحركها اليها فتحصل
ما هي صالحة لقبوله و لا يصلح لقبول غيره فتبين من هذا كله ان تحريكات الطبيعة
للمواد هي على سبيل قصد طبيعي منها الى حد محدود و ان ذلك مستمر على الدوام او
على الاكثر و ذلك ما نعنيه بلفظ الغاية ثم من الظاهر ان الغايات الصادرة عن الطبيعة
في حال ما تكون الطبيعة غير معارضة و لا معوقة كلها خيرات و كمالات و انها اذا ما
الى غاية ضارة كان ذلك للتأدي ليس عنها دائما و لا اكثريا بل في حال تعقد منها
فيها سببا عارضا فيتفق ما اذا اصاب هذا الفصيل حتى ذوي و ما اذا اصاب بذر المرأة
حتى انقطعت و اذا كان كذلك فالطبيعة تتحرك لا لاجل الخيرية و ليس هذا في النشو و النمو
و النبات فقط بل و في حركات الاجرام البسيطة و افعالها التي تصدر عنها بالطبع
فانها تنحو نحو غايات تتوجه اليها و انما ما لم تتفق توجها على نظام محدود و لا يخرج
الا بسبب معارض و كذلك الالهامات التي للنفس الحيوانية البانية و الناسجة و
و المدخرة فانها لتشبه الامور الطبيعية و هي لغايات و ان كانت الامور يحركها
فلم لا تنبت البرة شعيرة و لم لا تتولد شجرة مركبة من تين و زيتون كما تتولد عندهم
عن الحيل و لم لا تتكرر هذه النوادر بل تبقى الانواع محفوظة على الاكثر و مما يدل على ان
الامور الطبيعية لغاية انا اذا احسسنا بمعارض او قصور من الطبيعة اعنا الطبيعة بالصناعة
كما يفعل الطبيب معتقدا انه اذا زال العارض المعارض او اشتدت القوة توجهت الطبيعة
الى الصحة و نحن و ليس اذا اعدمت الطبيعة الروية وجب من ذلك ان نحكم بان الفعل الصادر
عنها غير متوجه الى غاية فان الروية ليست لتجعل الفعل ذا غاية بل لتعيين الفعل الذي
يختار من بين سائر افعال جائز اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه فان الروية لا لاجل
تخصص الفعل لا لاجل جعله ذا غاية و لو كانت النفس سليمة عن النوازع المختلفة و المعارضات

المتفننة لكان يصدر عنها فعل متشابه على نهج واحد من غير روية وان شئت
ان تستظهر في هذا الباب فتأمل حال الصناعة فان الصناعة لا شك في انها لغاية
والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج في استعمالها الى الروية وصارت بحيث اذا
حضرت الروية تعذرت وتبلد الماهر فيها على النفاذ فيما هو ولكن كالكاتب والضارب
بالعود فانه اذا اخذ يروى في اختيار حرف حرف ونقرة نقرة واراد ان يعلق علمه
تبلد وتعطل وانما يستمر على نهج واحد فيما يفعله بلا روية في كل واحد واحد
وان كان ابتداء ذلك الفعل وقصده انما وقع بالروية واما المبنى على ذلك الاول
والابتداء فلا يروى فيه وكذلك حال اعتصام الزالق بما يعتصم ومبادرة اليد الى حك
العضو المستحك من غير فكرة ولا روية ولا استحضار لصورة ما يفعله في الخيال او
ثم هذه القوة النفسانية اذا حركت عضوا ظاهرا الخارج تحركه ونشعر بتحريكها فليس تحريكها
بالذات بلا واسطة بل انما تحرك بالحقيقة العضل والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو
النفس لا نشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واول واما حدوث
وما جرى مجراها فان بعضها هو نقص وقبيح وتصور غير المجرى الطبيعي وبعضها زيادة
وما كان نقصا وقبحا فهو عدم فعل لنقصان المادة ونحن لم نضمن ان الطبيعة يمكنها ان
كل مادة الى الغاية ولا ضمنا ان الاعدام افعال لها غايات بل انما ضمنا ان
في المواد الطبيعية الطبيعة التي لها هي لغايات وبهذا الايراد ذلك والموت والذبول
هو القصور الطبيعة البدنية عن الزام المادة صورتها وحفظها اياها عليها بادخال
ما يتحلل ونظام الذبول ليس ايضا عن مناد الى غاية البتة فان لنظام الذبول سببا غير
الموكلة بالبدن وذلك السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض والكل واحد منهما
غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة واحالتها فتشوق المادة اليه على النظام وذلك
والطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل مدد
يأتي فان الاستمداد منه اخيرا يقع اقل من الاستمداد منه بديا للعلل نذكرها في العلوم

فيكون ذلك الامر مرادا بالعرض سببا لنظام الذبول فان الذبول من حيث هو
ذو نظام ومتوجه الى غاية فهو فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن ونحن لم نقض
ان كل حال للامور الطبيعية يجب ان يكون غاية للطبيعة التي فيها بل قلنا ان كل طبيعة
يفعل فعلها فانما يفعله لغاية لها واما فعل غيرها فقد لا يكون الغاية لها والموت والتحلل
والذبول وكل ذلك ان لم يكن غاية نافعة بالقياس الى بدن زيد فهو غاية واجبة
في نظام الكل وقد اومانا الى ذلك فيما سلف وعلمك بحال النفس سينبهك على غاية
في الموت وحسبه وغايات في تناسب الضعف وجهة واما الزيادات في الاعضاء
كائنة لغاية فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي استحقتها
بالاستعداد الذي فيها ولا تعطلها فيكون فعل الطبيعة فيها الغاية وان كان المستدعي
الى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعي واما المطر وما قيل فيه فليس ينبغي ان نسلم
فيه بل نقول ان قرب الشمس وبعدها وحدوث السخونة لقربها والبرودة لبعدها على
بعد سبب ونظام للكون كثيرة من الغايات جزئية في الطبيعة ووقوع الشمس
في حركاتها المائلة سبب لصعود الابخرة البخار المتصعد الى حيث يبرد فيها فيهبط
وليس يكفي في ذلك ضرورة المادة بل هذا الفعل الالهي المشتغل بالمادة الى ان
ضرورتها فيلزمها الغاية فان كل غاية او جل الغايات يلزم ضرورة في مادة ولكن العلة
ثم اذا المادة ويجعلها بحيث تحصل بالضرورة وبالصفة التي فيها الى كانت الغاية
المقصودة تأمل ذلك في الصناعات كلها وقول القائل ان كان
للفعل غاية وجب ان يكون لكل غاية غاية وان لا يقف عند لم فان الغاية قد
تكون مقصودة لذاتها وسائر الاشياء يقصد لها وما يقصد لا من اجل شيء آخر فحري ان لا يسأل
بلم المقتضى للجواب بالغاية وانما يقصد لذاته فانه لا يليق به السؤال عن انه لم قصد
لانه لم طلبت الصحة ولم طلبت الحرية او لم هربت عن المرض ولم نفر عن الشر ولو كان
لكل حركة ولا حالة تقتضي الغاية لانها موجودة او لانها غاية لكان يجب ان يكون لكل

غاية لكنها قصدية كالغريم حيث ما كان دوال وتحد صادر عن سبب طبيعي او
ارادي وليس يجب ان تجب عن الحرارة تفعل الاحراق شيء بل يجوز ان الحرارة تفعل
التحريك وتفعل الاحراق وتحيل الى ما شاكلها او شاكلة الجوهر الذي هي فيه [illegible]
الاتفاقي والغاية العرضية في مثل ان تحرق ثوب فقير وذلك ليس لها بغاية ذاتية
فانها ليست تحرق لاجل انه ثوب فقير وذلك ليس ولا للنار بل القوة المحرقة
من شأن ان تحيل ما تماسها الى جوهرها ولكن تحيل ما يكون بحال ويتعذر ما يكون بحال
تتفق الآن ان تماسها الثوب فتفعل النار في الطبيعة غاية وان لم يكن مصادفتها
المشتعل الا بالعرض ووجود الغاية بالعرض ليس يمنع وجود الغاية بالذات بل
بالذات متقدمة على الغاية بالعرض فتبين من هذا كله ان المادة لاجل الصورة وانما
لتحصل فيها الصورة وليست الصورة لاجل المادة وان كان لا بد من المادة حتى
يوجد فيها الصورة ومن تأمل منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يبق له شك في
الامور الطبيعية لغاية وسنستقصي ذلك شيئا في آخر كلامنا في الطبيعيات ومع هذا فلا ينكر ان
يكون في الامور الطبيعية امور ضرورية بعضها يحتاج اليها الغاية وبعضها يلزم الغاية

الفصل الخامس عشر

في دخول العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه واذ قد بان لنا عدة الاسباب وجهاتها
فنقول انه يجب ان يكون الطبيعي معتنيا بالاحاطة بكلها وخصوصا بالصورة [illegible]
المعلول واما الامور التعليمية فلا يدخل فيها الا العلل الصورية فقط واعلم ان السؤال عن
عن الامور المادية بلم ربما يقتضي علة من العلل فان تضمن الفاعل كقولهم لم قاتل فلان فلانا
ان يكون جوابه الغاية كقولهم لكي ينتقم منه ويجوز ان يكون جوابه اشارة الى الفاعل المتقدم
وهو الداعي الى الفعل مثل ان يقال لانه شتمه او لانه [illegible]
لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير واما انه هل يجب بالصورة [illegible]
ففيه نظر اما الصورة فانها صورة الفعل وهو القتال وليس السؤال الا عن وجود
الفاعل فلا يصلح ان يجاب بها فانها ليست علة لوجود نفسها في الفاعل الا ان يكون [illegible]

الصورة

الصورة هي غاية الغايات كالحرشة فيكون لذاتها لا يجب بما هي محركة للفاعل الى ان يكون
فاعلا على النحو الذي اومانا اليه في بيان النسبة ما بين الفاعل والغاية ومع ذلك فلا يكون
ترتيبه لوجودها في تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا يكون من حيث هي
موجودة في المادة علة للفاعل بل من حيث هي معنى ومهية فاذا كان السؤال عن كونها
موجودة لم يصلح الجواب بها من حيث هي موجودة بل من حيث معنى ومهية وربما كانت
المسئول عنها ذات معنى داخل فيها او عارض لها ذاهب مذهبها فيكون يصلح ان يكون
ذلك المعنى جوابا كما يقال لم عدل فلان فيقال لان العدل حسن فيكون الحسن معنى في العدل
وجاريا مجرى الصورة ولا يكون الصورة المسئول عنها جوابا بل صورة غيرها فان
الحسن موجود او عارض لها وان الحسن معنى اعم من العدل اما عارض لازم واما جزء
مقوم واذا صلحت الصورة ان يجاب بها هاهنا فقد دخلت من حيث هي كذلك في
الداعي المحرك للاختيار وحكم المادة هذا الحكم بعينه فانه اذا قيل لم يحجر فلان هذا [illegible]
فقيل لانه كان عنده خشب لم يكن مقتضيا الآن [illegible] كان عنده خشب صلب صالح لان يتخذ
منه سرير وكان لا يحتاج اليه في امر آخر لكن الامور الارادية تصعب ان يؤدى العلة بتمامها
فيها فان الارادة تنبعث بعد توافي الامور لا يسهل احصاؤها وربما لم يشعر بكثير منها
عنها واما الامور الطبيعية فيكفي فيها من المادة الاستعداد والملاقاة للقوة الفاعلة
حصول نسبة المادة فيها وحده جوابا او ذكر في السؤال حضور الفاعل واما اذا
السؤال الغاية كما يقال لم صح فلان فيصلح ان يجاب بالمبدأ الفاعلي فيقال لانه شرب الدواء
ويصلح ان يجاب بالمبدأ المادي مضافا الى الفاعل فيقال لان مزاج بدنه قوي [illegible]
فلا [illegible] ذكر المادة وحدها واما الصورة فقلما يقنع ويقطع السؤال بذكرها وحدها
[illegible] مزاجه اعتدل بل يحوج الى سؤال آخر يؤدي الى المادة او فاعل واما اذا كان
السؤال عن المادة واستعدادها بان يقال لم بدن الانسان قابل للموت فقد يجوز
ان يجاب بالعلة الغائية فيقال لكي تتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن [illegible]

وقد يجوز ان يجاب بالعلة المادية فيقال لانه مركب من الاضداد ولا يجوز ان يجاب بالعلة الفاعلية
في الاستعداد الذي ليس كالصورة لان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد كما
انه يعطيها لكن يستعده اللهم الا ان يعنى بالاستعداد التهيؤ التام فقد يعطيه الفاعل
كما في المراة اذ اسيل عنها انها لم يقبل الشبح فيقال لان الصاقل صقلها واما الاستعداد
الاصلي فلازم للمادة وقد يجوز ان يجاب بالصورة اذا كانت هي المتممة للاستعداد
في المراة مثلا لانها ملساء صقيلة وبالجملة السوال لا يتوجه الى المادة الا وقد اخذ
مع صورة فليس علة وجود الصورة في المادة واما اذا تضمن السوال الصورة فالمادة
وحدها لا يكفي ان يجاب بها بل يجب ان يضاف اليها استعدادات تنسب الى الفاعل
والغاية فيجاب بها والفاعل يجاب به فاذا شئت ان ترفض ما يقع على سبيل المجاز ونحن
الامر الحقيقي فالجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل التي لم يتضمنها المسالة فاذا ذكرت
وختمت بالغاية الحقيقية وقف السوال

المقالة الثانية

في الحركة قد فرغنا من الكلام في المبادي العامة للامور الطبيعية فحري بنا ان ننتقل الى الكلام في العوارض العامة لها ولا اعم
لها من الحركة والسكون كالشيئين من حالهما حال عدم وملكة فحري بنا ان نقدم الكلام على الحركة فنقول
ان الموجودات بعضها بالفعل من كل جهة وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة ويستحيل ان
يكون شي من الاشيا بالقوة من كل جهة لا ذات له بالفعل البتة وهذا يشهد به اوليا وضعا
مع قرب تناول الوقوف عليه غني عن ان يكلف فان كل شي شانه ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها
وما امتنع خروجه اليه بالفعل فلا قوة عليه والخروج الى الفعل عن القوة قد يكون دفعة
وقد يكون لا دفعة وهو اعم من الامرين جميعا وهو بما هو اعم اعرض في جميع المقولات فانه
في مقولة الجوهر وفيما يخرج عن قوته الى فعل كالانسان فخروج الانسان الى
الفعل بعد كونه بالقوة وفي الكم فخروج النامي الى الفعل عن القوة وفي الكيف فخروج السواد
الى الفعل عن القوة وفي المضاف فخروج الاب الى الفعل عن القوة وفي الاين
فكالصعود فوق بالفعل بعد القوة وفي متى فخروج الغد الى الفعل عن القوة وفي

وفي الوضع فخروج المنتصب الى الفعل عن القوة وكذلك في الجدة وكذلك في الفعل والانفعال
لكن المعنى المصطلح عليه عند القدما في استعمال لفظ الحركة ليس ما يشترك فيه جميع
هذه الخروجات عن القوة الى الفعل بل ما كان خروجا لا دفعة بل يتدرج وليس في كل
المقولات بل في مقولات معدودة مثلا كالكيف فان الكيف بالقوة يجوز ان يتوجه الى
الفعل يسيرا الى ان ينتهي اليه وكذلك في الكم بالقوة ولكن سنبين من بعد اي المقولات يجوز
ان يقع فيه هذا الخروج عن القوة الى الفعل واي ما لا يجوز ان يقع فيها ذلك ولولا ان
مما يضطر في تحديده الى ان يوخذ الحركة في حده وان الاتصال والتدريج قد يوخذ
في حدهما والدفعة ايضا فانها قد يوجد الان في حدها فهو ما يكون في ان والان
الزمان في حده لانه طرفه والحركة يوجد الزمان في حدها ليسهل علينا ان نقول الحركة خروج
عن القوة الى الفعل في الزمان او على اتصال او لا دفعة لكن جميع هذه الرسوم
بيانا دوريا خفيا فاضطر معلمنا القدماء الى ان يسلك في ذلك نهجا اخر فنظر الى
المتحرك عند ما يكون متحركا في نفسه ونظر في التحرك الوجود الذي يخص الحركة في
كماله وفعله اي كونها بالفعل اذ كان بازائها قوة اذ الشي قد يكون متحركا بالقوة
وقد يكون متحركا بالفعل وبالكمال وفعله وكماله هو الحركة فالحركة تشارك سائر
الكمالات من جهة وتفارق سائر الكمالات من جهة ان سائر الكمالات اذا حصلت صار
بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شي بالقوة فان الاسود اذا صار
اسود لم يبق بالقوة اسود من جهة الاسود الذي له والمربع اذا صار بالفعل مربعا
بالقوة من جهة المربع الذي له والمتحرك اذا صار متحركا بالفعل فيظن انه يكون
بالقوة متحركا من جهة الحركة المتصلة التي بها متحرك وقد يوجد ايضا بالقوة
اخر غير انه متحرك فان ذات المتحرك لم يكن بالقوة شيئا ما يتحرك اليه وانه بالحركة
يصل اليه فانه لا يكون حاله وقياسه عند الحركة الى ذلك الشي هو له بالقوة كما كان
قبل الحركة فانه في حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشي بالقوة المطلقة

الفصل الاول

فيه ان الحركة والسكون من عوارض موضوع الحكمة الطبيعية لا من مقوماته

فوجد الحركة نفسها

ذا قوتين احدهما على الامر والاخرى على التوجه اليه فيكون لحق في ذلك ان توقف كمالان
ولم علمها قوتان ثم يحصل له كمال احدى القوتين ويكون قد بقي بعد بالقوة في ذلك
الشي الذي هو المقصود بالقوتين بل في كلتيهما وان كان احدهما حصل بالفعل الذي
هو احد الكمالين واما الاخر فهو بعد لم يحصل انما هو بالقوة في الامرين جميعا احدهما
التوجه اليه بالحركة والاخر في الحركة فان الحركة في ظاهر الامر لا يحصل بحيث لا يبقى
قوتها البتة فيكون الحركة هي الكمال الاول لما بالقوة لا من كل جهة فانه يمكن
ان يكون لها بالقوة كمال آخر ككمال انسانية او فرسية ولا يتعلق ذلك بكونه
بالقوة بما هو بالقوة وكيف يتعلق به ولا يبطل القوة ما دامت موجودة ولا لكمال
اذ حصل فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد حدث بحد الحركة
شبهة وذلك لاشتباه الامر في طبيعتها اذ كانت طبيعة لا يوجد حواشيها
ثابتة بالفعل ووجودها فيما نرى ان يكون قبلها شي قد بطل وشي مستأنف الوجود
فبعضهم حدها بالغيرية اذ كانت توجب تغير الحال وافادة تغير ما كان ولم يعلم ان الحق
ان يكون ما يوجب افادة الغيرية فهو في نفسه غيرية فانه ليس كل ما يفيد شيئا يكون هو
اياه ولو كانت الغيرية حركة لكان كل غير متحركا ولكن ليس كذلك وقال قوم انها
طبيعة غير محدودة والاحرى ان يكون هذا ان كان صفة لها صفة غير خاصة بل الحركة
ما هو كذلك كاللانهاية والزمان وقيل انها خروج عن المساواة كان الثبات
على صفة واحدة مساواة للامر بالقياس الى كل وقت يمر عليه وان الحركة لا تستحفظ
نسبة الحركة واحوالها الى الشي في ازمنة مختلفة فان المتحرك له في كل آن
آخر ويستحيل تغير في كل آن كيف آخر وهذه الرسوم انما دعا اليها الاضطرار وضيق
المجال ولا حاجة بنا الى التطويل في ابطالها ونقضها فان الذهن السليم
يكفيه في تزييفها ما قلناه واما ما قيل في الحركة انها زوال من حال الى حال او
سلوك من قوة الى فعل فذلك غلط لان نسبة الزوال والسلوك الى الحركة ليس نسبة الجنس

او خاليتهم بالجنس بل بحسب الالفاظ المترادفة اياها اذ هاتان اللفظتان ولفظ الحركة
وضعت اولا لاستبدال المكان ثم نقلت الى الاحوال ومما يجب ان يعلم في هذا
الموضع ان الحركة اذ يحصل من امرها ما يجب ان يفهم كان مفهومها اسما لمعنيين احدهما
لا يجوز ان يحصل بالفعل قائما في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل في الاعيان
فان الحركة ان عنى بها الامر المتصل المعقول للمتحرك بين المبدا والمنتهى فذلك لا يحصل
البتة للمتحرك وهو ما بين المبدا والمنتهى بل انما يظن انه قد حصل نحوا من الحصول اذا
كان المتحرك عند المنتهى وهناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف
يكون له حصول حقيقي في الوجود بل هذا الامر في الحقيقة مما لا ذات له قائمة في الاعيان
وانما يرتسم صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك الى مكانين مكان تركه و
ادركه او يرتسم في الخيال لان صورة المتحرك وله حصول في مكان وقرب وبعد
من الاجسام يكون قد انطبع فيه ثم يلحقها من جهة الحس صورة اخرى بحصول آخر له
في مكان آخر وقرب وبعد آخرين فيشعر بالصورتين معا على انهما صورة واحدة حين
الحركة ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن اذ الطرفان لا يحصل المتحرك فيهما
في الوجود معا ولا الحالة التي بينهما لها وجود قائم واما المعنى الموجود بالفعل الذي
بالحري ان يكون الاسم واقعا عليه وان يكون الحركة التي توجد في المتحرك فهي حالة
المتوسطة حين يكون ليس في الطرف الاول من المسافة ولم يحصل عند الغاية بل هو في حد
متوسط بحيث ليس يوجد في وقت ولا في آن من الآنات التي تقع في مدة خروجه
الى الفعل حاصلا في ذلك الحد فيكون حصوله في اي وقت فرضت قاطعا في حد
ما وهو بعد في القطع وهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرك وهو توسط بين
المبدا المفروض والنهاية بحيث اي حد يفرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا في
الطرفين فهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة يلزم المتحرك ولا يتغير
البتة ما دام متحركا نعم قد يتغير حدود التوسط بالفرض وليس المتحرك متوسطا لانه

في حد دون حد بل هو متوسط لا انه بالصفة المذكورة وهو انه بحيث اي حد توهم
لا يكون قبله ولا بعده فيه وكونه بهذه الصفة امر واحد يلزمه دايما في اي وقت
كان ليس يوصف بذلك في حد دون حد وهو بالحقيقة هو الكمال الاول واما
قطع فذلك الحصول هو الكمال الثاني وهذه الصفة توجد في المتحرك وهو في آن
لانه يصح ان يقال في كل آن يفرض انه في حد وسط لم يكن قبله ولا يكون بعده
والذي يقال ان كل حركة ففي زمان فاما ان يعني بالحركة الحالة التي تمتد من مبدا
منتهى وصل اليه فيقف عنده او لا يقف عنده فتلك الحالة الممتدة هي في زمان
الحالة موجودة على نحو وجود الامور في الماضي وتباينها بوجه آخر لان الامور
الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك
فيكون هو الحركة بمعنى القطع واما ان يعني بالحركة الكمال الاول الذي ذكرناه
فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة الزمان بل على معنى انه لا يخلو
عن حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يخلو عن حدوث زمان لانه كان
ثابتا في كل آن من ذلك الزمان مستمرا فيه فيكون ثابتا في الزمان بوسطه فان قال
قايل ان الكون في المكان لم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك الاضافة الى الامر
الذي جعلوه آلة انما هو امر كلي معقول وليس بموجود بالفعل بل انما الموجود
الكون في هذا المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك الاضافة بعينه الى هذا الكون
والامر الكلي انما يثبت باستحالته ولا يكون شيا واحدا موجودا بعينه كما اتفق عليه
اهل الصناعة فنقول اما ان الكون في المكان من حيث يبقى على متمكنات كثيرة فلا
ان الحال فيه على قدر وصف واما من حيث يبقى على متمكن واحد ولكن لا
فيه مشكل فانه لا يبعد ان يكون معنى جنسي يبقى على موضوع واحد في وقت و
لم يثبت واحد بعينه مثل الجسم الاسود اذا ابيض فان الجسم اذا كان اسود ففيه
فيه سواد وكان السواد لونا وكان اللون كالجزء من السواد مثلا وتخصص
الى

كان سوادا قبل ان ابيض فلا يمكنك ان تقول ان ذات الشي الذي كان عرض له مقارنة
تخصيص ما فيه وقارنه تخصيص آخر مثل الخشبة الموجودة في بيت على تخصيص انها
حايط ثم صارت في بيت آخر سقفا وكانت الاضافة اخرى وتخصيص آخر انها
سقف فان ذلك ليس كذلك بل مثله مثل ان يعدم الحايط والخشبة التي هي جزء
في البيت حايطا وفيه خشبة اخرى مثل تلك الخشبة وذلك لان السواد لا يبطل
ويبقى حصة من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة له بعينها والا فليس بفصل مقوم بل
عارض لا مقوم قد علم هذا في مواضع اخرى فاذا كان الامر على هذا فلننظر هل يكون
في المكان الموجود في المتمكن تارة مقارنا لتخصيص انه في هذا المكان الموجود وتارة
مقارنا لتخصيص آخر حكمه حكم اللون او ليس كذلك بل حاله حال حرارة تارة تنفعل في بلا
في هذا او رطوبة تارة تنفعل عن هذا او تارة عن ذلك فهي هي واحدة بعينها او عرض له
الا عن الطبيعي واحد بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص فنقول اولا ان هذا التخصيص
وهذا [illegible] المكان ليس امرا موجودا بالفعل كما يظهر لك بعد اذ المتصل لا جزء
له بالفعل بل يعرض له ان يتجزى لكن ليس تقسيم المسافة فيجعلها بالفعل مسافات على انحاء
القسمة وما بين حد وحد تلك القسمة ايضا مسافات لا يشتمل عليها آن وحركة على
الذي قلنا انها يكون في آن بل الحركة التي على نحو القطع ويكون الزمان مطابقا لها
لا يكون المعنى الذي تمتاد آنا بعد تكثر فيها بالفعل لان ذلك لا يتكثر بالفعل الا بتكثر
المسافة بالفعل واذا لم يكن متكثرا بالفعل وكانت الحركة على الموضوع الواحد على
حد موجودة ولم يكن كثيرة بالعدد وكانت بالضرورة واحدة بالعدد ولم يكن على
الذي يكون عليه الحال في اللون ووجوده في الموضوع في حال سواده وفي حال
وحال النسبة التي تخصص كلا الى الموضوع بالفعل لان الحركة لا توجب بالفعل الا
بل الستر الا اتصال استمرار لا يجب معه تغير من الحال بالقياس الى الموضوع حتى يعدم
منه امر ثابت بالشخص فانه انما يختلف النسبة بالفعل الى مختلف بالفعل وانما يتكثر

الواحد بالفعل تكثر لم يقبل النسبة الى الكثرة لان النسبة متكثرة بالفعل فاذا كانت المسافة
واحدة بالاتصال لا اختلاف فيها لم تختلف المباينة فلم يختلف السبب وكذلك عدد
واحد ثم بعد ذلك اذا عرض للمسافة قسمة ما واختلاف ولم يكن ذلك مما يتعلق بما
ولا لكثرة تعلق به ولا احدهما موجب للآخر ولا موجب كانت الاجزاء التي يعرض
عن متكثرة بالذات بل بالعرض ومن طريق النسبة الواحد الى الكثير ويكون النسبة جارية
غير داخلة في ذات الشيء وبالجملة لا يكون هو بحال حال اللون الذي هو بالحقيقة
بالقياس الى امر خارج يختلف بمقارنة فصلي السواد والبياض ولا كون المتحرك في مكان
مطلقا يصير كثيرا لكونه في هذا المكان وذلك المكان لانه ليس في مسافة الحركة انفصال
بالفعل ومكان متعين دون مكان حتى يجوز ان يكون هناك كون في المكان مطلقا
او نوعيا يتنوع او يتشخص بسبب النسبة الى امكنة كثيرة بالفعل واعلم ان الحركة تتعلق
بامور ستة وهي المحرك والمتحرك وما فيه وما منه وما اليه والزمان اما تعلقها بالمتحرك
فالامر لا شبهة فيه واما تعلقها بالمحرك وغيره فلان الحركة اما ان يكون المتحرك عن ذاته
من حيث هو جسم طبيعي او يكون صادرة عن سبب ولو كان الحركة له لذاته لا
لكانت الحركة لا تعدم البتة ما دام ذات الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودة لكن الحركة
غير كثير من الاجسام وذاته موجودة ولو كان ذات المتحرك سببا للحركة حتى يكون محركا
ومتحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته لكن لا تجب عن ذاته اذ لو وجد ذات الجسم الطبيعي
غير متحرك فان وجد جسم طبيعي يتحرك فانما هو بصفة له زائدة على جسميته الطبيعية اما في
الكانت الحركة ليست عن خارج وانما خارجة ان كانت عن خارج وبالجملة لا يجوز ان يكون
ذات الشيء سببا للحركة فانه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا الا ان يكون محركا بصورته
ومتحركا بموضوعه او محركا وهو ماخوذ مع شيء ومتحركا وهو ماخوذ مع شيء آخر وحينئذ
يتباين فكان الشيء لا يحرك ذاته لان المحرك اذا حرك لم يخل اما ان يكون يحرك لا
بان يتحرك واما ان يحرك بان يتحرك فان كان المحرك يحرك لا بان يتحرك فمحال ان يكون

المحرك

المحرك هو المتحرك بل يكون غيره فان كان يحرك بان يتحرك وبالحركة التي فيه بالفعل
يحرك ومعنى انه يحرك انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل فيكون
انما يخرج شيئا من القوة الى الفعل شيء فيه بالفعل وهو حركته ومحال ان يكون
ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة فيحتاج الى ان يكون مثلا ان كان حارا
فكيف يجعل حارا يسخن نفسه بحرارته اي ان كان حارا ما بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة
حتى يكتسب من ذي قبل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا وبالجملة
الجسمية الطبيعية جوهرية له طول وعرض وعمق وهذا القدر مشترك فيه لا يوجب حركة
والا لاشتركت فيها نفسها فان زيد على هذا القدر معنى آخر حتى يلزم الجسم حركة
حركة جوهر ذا طول وعرض وعمق وخاصة اخرى مع المذكور يتحرك لسبب ذلك
فيكون فيه مبدأ حركة زائد على الشرط الذي اذا وجد كان جسما وان كان خارج
فذلك فيه اظهر وقد قيل في اثبات ان لكل متحرك محركا قول جدلي واحسن العبارة
عنه ما نقوله ان كل متحرك كما تبين مما بعد منقسم وله اجزاء لا يمتنع عن توهمها ساكنة
طبيعة الجسمية التي لها بل ان لم يمتنع امر زائد عليها وكل توهم شيء لا يمتنع فهو
من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم لا يستحيل الا
بشرط وذلك الجزء ليس هو ذلك الكل وكل ما هو متحرك لذاته ففرض ما ليس هو
ساكنا وخصوصا اذا كان غير محال في نفسه لا يوجب في الوهم سكونه وكل جسم فان
فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكل ايجاب العلة للمعلول لان السكون الذي للكل
هو كما تبين لك مجموع سكونات الكل للاجزاء اذ حصلت الاجزاء بعضها او غير ذلك فاذن
ليس ولا شيء من الاجسام متحركا لذاته فان قال قائل ان قولكم ان المتحرك لذاته لا يسكن اذا
فرض غيره ساكنا انما يصح اذا كان فرض سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل فيدل ذلك
على ان سكون ما يلزم ان لا يكون معه جائز غير مستحيل واما اذا كان سكونه مستحيلا فيجوز ان يكون
فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع انه محال كما ان كثيرا من المحالات يلزم منها محال

فحتى ان سكون المتحرك لذاته محال لكنه اذا فرض محال آخر جاز ان يلزمه سكونه
المحال فانه انما يستحيل سكونه في الوجود واما لزوم القول بسكونه عند فرض
محال لا يمكن مع عدم فرض ما يسقط عنه كونه متحركا لذاته فامر غير مناقض لذلك
لان ذلك حملي وذاك شرطي وهذا كما لو فرضنا المائة جزا للعشرة لكانت العشرة
ح يكون مائة وشيئا وذلك مالا يكون وليس يلزم لذلك ان يكون قولنا ان
ليست اكثر من مائة باطلا وكذلك فقس ان المتحرك لذاته وان امكن ان يتوهم سكونه
من حيث هو جسم فليس يمكن ذلك من حيث هو المتحرك لذاته وعلى طبيعته اي وان كان
يمكن ذلك له من حيث طبيعته الجنسية فليس يمكن ذلك من حيث طبيعته الخاصة بل يستحيل
كما ان الانسان من حيث هو حيوان لا يمتنع ان يكون طايرا ويمتنع من حيث
هو انسان فاذا كان ذلك ممتنعا فقد يلزم فرض المحال الى فرض المحال ولكن انا نعلم
ان ما هو متحرك لذاته فلا يمكن سكون غيره اذا حصل سكون غيره في الوجود اذا توهم
توهم المتوهم اي الممكن واما على وجه آخر فانا نقول انه قد يلزم ان يسكن المتحرك
بذاته اذا فرض سكون محال في غيره فنقول في جواب ذلك ان جزء الجسم
من حيث هو جسم لا يمتنع عليه السكون فان امتنع عليه السكون يكون لمعنى عارض
عليه غير الجسمية فاذا كان كذلك فيكون عليه الحركة في كل جسم امرا زايدا على الجسمية
فسلمه لكن بالحري ان نقول هنا قايل فما اضطركم الى ان تستعملوا بالحري الا كان ماخذ
الاحتجاج هو هذا ولم تصنعوا في اول الامر على الكل انه اذا توهم ساكنا من حيث هو
جسم لم يستحيل فقد عرض له معنى ما زايد من الجسمية به صار متحرك الذات وجهة الحركة
يستحيل فرض السكون وان كان ذلك الاحتجاج يكتفيهم فهذا الكفى وان كان الغرض
في الاحتجاج غير هذا الغرض وكان لم يذهب اليه القايل الاول ولا اراده بل جسم
فانما هو تحسين منكم الكلامه وهو نفسه لم يذهب الى امكان هذا الغرض فيه من حيث
هو جسم ولا اعتبر الامكان بل قال ان كل ما توهم غيره ساكنا يوجب كونه ساكنا

هي

فليس متحركا لذاته فليس هذا مستقلا بل الامر على ما اوضحناه في التقدير الاول فان الشك
فانه يجوز ان يكون الشي متحركا لذاته ثم يتوهم محال فيعرض من توهم ان يصير
لذاته ولا يلزم ذلك المحال ان يتغير حكمه محال يلزم ذلك المحال ان يجوز ان لا يكون
لذاته بحيث اذا توهم جزوه ساكنا سكن يكن يجب عليه فان قيل ان هذا
قيل نعم وقد لزم لمحال فرض فيلة فهذا القول مما ليس يحضرني له جواب
ولا يبعد ان يكون عند غيري له جواب ونظن ان ماخذ الاحتجاج لا يليق بالمحال الا
كل الاكان وذلك اذا كانت هذه المقدمة مسلمة كان التسكين محالا او غير محال
الاحتجاج اعني المقدمة قولنا كل ما يمتنع حركته لفرض سكون في غيره محال او غير محال
حتى لو قلنا كل ما يمتنع ان يتحرك لفرض محال في غيره لم يكن متحركا لذاته فقد
يصح قولنا القول والقياس ولكن الشان في صحة هذه المقدمة فليجتهد غيرنا في
هذه المقدمة من المتعصبين لهذا الاحتجاج فربما تيسرت له هذه المتعسرة علينا وعلى هذا
الاحتجاج شك آخر وهو ان المتصل وان كان يمكن ان يفرض له اجزاء فلا يمكن ان يتوهم
الاجزاء ساكنة او متحركة الا بالعرض لانه غير ذات اين ما دامت اجزاء المتصل الا بالعرض
ولا ذات وضع وهذا شي سنبين بعد فاذا كان توهم السكون في الجزء محالا لان
توهمها الا ويحصل بالفصل لم يكن لهذا الاحتجاج ماخذ شديد الا ان يعني توهم فصل
معا ولو انك توهمت في الجزء المفروض سكونا وهو متصل فقد توهمت معنى
للسكون في الاسم واما السكون بحده فلا يمكن ان يتوهم في ذلك الجزء كما لا يمكن ان
الامور المحالة في الفعل والخيال جميعا فليكن هذا الماخذ مما يسئل غيرنا ممن يقف
على الحقيقة ان ينوب عنا فيه واما تعلق الحركة بما منه وما اليه فيستبان من حده
لانها اول كمال يحصل لشي له كمال ثان ينتهي اليه وله حالة القوة التي قبل الكمال
وهي الحالة التي الكمال الاول تركها وتوجه الى الكمال الثاني وربما كان ما بينهما
ضدين وربما كان ما بين الضدين لكن الواحد اقرب ضد والآخر ابعد ضد

وربما لم يكن بين ضدين ولا بين ضدين ولكن كان من جملة امور المناسبة الى الاضداد
وامور متقابلة بوجه ما فلا يستمع حكاية الاحوال التي للفلك فانه لا يتضاد مبدأ حركته
ومنتهاها لكنهما لا يجتمعان وربما كان ما منه وما اليه مما يجب لحصوله آن
زمانا حتى يكون عند الطرفين سكون وربما لم يكن لحصوله فيه اذا فرض كانه حد بالفعل
آنا يعقل كما للفلك فان في حركته ترك مبدأ وتوجها الى غاية لكن لا وقوف عند
احدهما ثم لقائل ان يقول ان الحدود في المتصل على مذهبكم ليست موجودة بالفعل بل
بالقوة وانما تصير بالفعل اما بقطع او بموافاة محدودة كما سلف او موازاة او
بفرض كما سنذكره فيكون اذن ما لم يكن احد هذه الاسباب بالفعل لا يكون مبدأ ولا
منتهى وما لم يكن مبدأ ولا منتهى متعينين عنه يبتدي الحركة واليه تنتهي لا يكون حركة فما
ما لم يكن له سبب محدد لا يكون متحركا وهذا محال فالذي نقوله في جوابه ان النهاية في
يكون للحركة بضرب فعل وضرب قوة والقوة تكون على وجهين وجه قريب من الفعل ووجه
بعيد من الفعل مثال ذلك ان المتحرك في حال لا يتحرك له بالقوة القريبة حد وكان ان تفرضه وقد
وصل اليه في آن يفرضه فيكون ذلك له وفي نفسه بالحقيقة بالقوة وانما يصير بالفعل حدا
لحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل ومع ذلك لا تقف بل يستمر وهو مستقبل لا يمكن
من حيث هو حد حركة ان يحصل بالفعل حد حركة بالفعل بفرض او سبب محدد بالفعل لكن
ان يستوفي المسافة التي حتى يصير بهذه الصفة اعني ان يكون هناك ما يمكنك بان تفرضه مبدأ
او يمكنك ان تفرضه منتهى وبالجملة حدا ما تفرضه من الحركة فكل حركة من حركات
الفلك يصير لها في وقت معين وتحصيلها فانها تعرض لها ذلك تارة
بفرض المبدأ والمنتهى متباينين اي نقطتين مختلفتين بما صار ذلك
المفروض من الحركة في ذلك الوقت الذي بعينه وتارة يكون نقطة واحدة
هي بعينها مبدأ ومنتهى اما مبدأ فلان الحركة عنها واما منتهى فلان الحركة
اليها ويكون ذلك لها في زمانين فالحركة المكانية او الوضعية

تعلقها بالمبدأ او المنتهى هو انك اذا عينت حركة ومسافة تعينت مع ذلك مبدأ او
منتهى قائم بنفسه فالمتحرك المكاني تعلقه بالمبدأ والمنتهى هو ان يكون ذلك له بالفعل او
بالقوة القريبة من الفعل ذلك على اي وجه كان منهما جاز فانا لم نشترط الوجه المعين فيه
منهما وبالجملة فانها متعلقة بالمبدأ والمنتهى على هذه الصورة والشرط المذكور لا
من حيث انهما بالفعل ثم من المشهور ان الحركة والتحريك ذات واحدة فاذا اخذت
باعتبار نفسها فحسب كانت حركة وان اخذت بالقياس الى ما فيه سميت تحركا
وان اخذت بالقياس الى ما منه سميت تحريكا ويجب ان نحقق هذا الموضع
ونتأمله تأملا ادق من المشهور فنقول ان الامر بخلاف هذه الصورة وذلك
لان التحريك حال للمحرك وكون الحركة منسوبة الى المتحرك بانها فيه حال
لا للمحرك فان نسبة الحركة الى المادة في المعنى غير نسبة المادة الى الحركة وان
في الوجود وكذلك التحريك حال للمحرك لا للحركة ونسبة الحركة الى المحرك حال
للحركة لا للمحرك فاذا كان كذلك كان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة منسوبة
الى المادة ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع ولذلك لم يكن التحريك هو التحرك
في الموضوع ولا نناقش في ان يكون كون الحركة منسوبة الى المادة معقولا
وكذلك الى المحرك لكن هذين المعنيين لا يدل عليهما بهذين الاسمين واما
تعلق الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعني به الموضوع لها بل الامر الذي
هو المقصود حصوله في الحركة فان المتحرك عندما يتحرك موصوف بالتوسط
بين امرين امر متروك وامر مقصود اما اين او كيف او غير ذلك اذ كانت
تغير الشيء لا دفعة فاذن يكون متوسطا بين حدين واما مقولة اما اين او كيف او
غير ذلك فيقال ان الحركة في تلك المقولة وقد تزداد هذا بيانا بعد ان نعرف نسبة
الحركات الى المقولات

الفصل الثاني في نسبة الحركة الى المقولات

انه قد اختلف في نسبة الحركة الى المقولات فمن بعضهم ان الحركة هي مقولة ان ينفعل

وقال بعضهم ان لفظة الحركة تقع على الاصناف التي تحتها بالاشتراك
البحت وقال بعضهم بل لفظة الحركة لفظة مشككة مثل لفظ الوجود والعرض
يتناول اشياء كثيرة لا بالتواطؤ ولا بالاشتراك البحت بل بالتشكيك لكن الاصناف
الداخلة تحت لفظة الحركة هي انواع واصناف من المقولات فالاين منه قار و
منه سيال وهو الحركة في المكان والكيف منه قار ومنه سيال وهو الحركة في
الكيف اي الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الكم اي النمو و
الذبول وربما تمادى بعضهم في مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال
وهو الحركة في الجوهر اي الكون والفساد وقال ان الكم السيال نوع من انواع الكم
المتصل لامكان وجود الحركة فيه الا انه يفارقه بانه لا وضع له وللمتصل وضع و
واستقرار قال والتسود والسواد من جنس واحد الا ان بعضهم السواد قار والتسود
غير قار وبالجملة فان السيال في كل جنس هو الحركة وقال بعض هولاء لكنها اذا
نسبت الى العلة التي هي فيها كانت مقولة ان ينفعل او الى العلة التي عنها
صارت مقولة ان يفعل وقوم جعلوا هذا الاعتبار بالكيف السيال واخرجوا
منها مقولتي يفعل وينفعل واختلف اصحاب هذا المذهب اعني القول بالسيال
فمنهم من جعل الافتراق الذي بين السواد والتسود افتراقا فصليا متنوعا ومنهم
من جعله افتراقا غير فصلي اذ كان هو كزيادة يعرض على خط فيصير خطا اكبر ولا يخرج
من نوعه وقال الاولون بل التسود بما هو تسود هو سواد سيال وليس هذا له
خارجا عن هويته بما هو تسود فهو اذن يباين السواد الثابت بفصل ويمكن ان يبين
بطلان المذهبين جميعا اما الاولى فتنتقض بالعدد واما الثانية فبالبياض وكونه ابدا
غير خارج عن هويته الابيض بما هو ابيض من غير ان يكون فصلا وههنا مذهب ثالث وهو
مذهب من يقول ان لفظة الحركة وان كانت مشككة كما قيل فان الاصناف التي
تحتها ليست انواعا من المقولات على السبيل المذكور فلا التسود نوع من الكيف ولا

ولا النقلة نوع من الاين فان وقوع الحركة في الكيف ليس على ان الكيف جنس لها
ولا ايضا موضوع لها فان جميع الحركات انما هي في الجواهر من حيث هي في موضوع
لا غير ولا تمايز بينهما في هذا المعنى ولكن اذا تبدلت جوهر هيئة سمي ذلك التبدل
ما دام في السلوك حركة في الجوهر وان كان في الاين سمي حركة في الاين وما
ان كان ما عنه وما اليه كيفا فالحركة في الكيف وان كان كما فالحركة في الكم وكذا
على هذه لا بالتواطؤ فان الحال الماخوذ في رسمها اخذ الجنس هو من الالفاظ الحالة
للوجود والوحدة وقد علمت ان الكم والكيف والاين ليست داخلات تحت
جنس واحد واذا لم يكن هذه المقولات داخلة تحت جنس واحد ولا [illegible]
الاول اليها ايضا امر حاصرا اياها حصر الجنس لم يكن لنا سبيل الى ان نجعل الحركة
من جنسها بل هذا الرسم يتناول معنى انما يدل على مثله لفظ مشكك لا غير و
الملتفت اليها في هذا المطلب هي هذه الثلثة وليس يعجبني المذهب الاوسط ولا
استنكره ما يتق فيه من ان التسود كيفية او ان التسود حركة وبالحري ان لا يكون التسود
يشتد بل اشتداد الموضوع في سواده وذلك لانه لا يخ اذا فرضنا سوادا
اما ان يكون ذلك السواد بعينه موجودا او قد عرضت عند الاشتداد زيادة او
يكون موجودا فان لم يكن موجودا فمن البين ان ما قد عدم وبطل هو ذات السواد
الموصوف لصفة موجودة يجب ان يكون امرا موجودا ثابتا ثابت الذات و
السواد ثابت الذات فليس سيالا كما زعموا انها كيفية سيالة بل هو ثابت
يعرض عليه زيادة لا تثبت مبلغها بل يكون في كل آن مبلغ آخر فيكون هذه
المتصلة هي الحركة لا السواد فاشتداد السواد وسيلانه او اشتداد الموضوع
في السواد وسيلانه فيه هو الحركة لا السواد المشتد ويظهر من هذا ان اشتدادا
يخرج عن نوعه الاول الذي يستحيل ان يشير الى موجود منه وزيادة عليه مضافة اليه بل
يلحقه من الحدود كيفية بسيطة واحدة لكن الناس يسمون جميع الحدود

واحدة وهو طرف خفي والبياض كذلك وما سوى ذلك كالمشرج والمشرج
ليس هو احد الطرفين ولا يشاركه في حقيقة المعنى بل في الاسم وانما يكون الانواع
المختلفة في الوسط لكنه يعرض مما يقرب من احد الطرفين ان ينسب اليه فالحس لما
منهما ظنهما نوعا واحدا وليس كذلك وتحقيق هذا في العلوم الطبيعية واما المذهب
الاخير فهو حصيف من هذا المذهب ولا يلزمه الا ما يشترك يلزم المذهبين ومبناه
على ان الواضعين لعدد المقولات هذا العدد يلزمهم احد الامرين اما ان يجوزوا ان
الحركة جنسا من الاجناس العالية واما ان يزيدوا في عدد المقولات زيادة
اذ كانت اصناف الحركة لا يدخل في جنس منها ولا في مقولة ان ينفعل وهي عامة
كلية مقولة على كثيرين قول الاجناس فان تشذذ وان في عشرية المقولات فاما
ان يسامحوا ويجعلوا ان ينفعل هي الحركة وان لا يطلبوا في مقولة ان ينفعل
التواطؤ ما داموا متعصبين فيه ولا يخطئونه فانهم قد فعلوا في مقولة الجوهر من
ما يحملهم على اكثر من ذلك في الحركة على انه لا يبعد ان يكون لفظ الكمال والفعل
وقوعهما على الجوهر والتسعة الباقية وقوعا بالتشكيك فان وقوعهما على اصناف
الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح وذلك لان التشكيك هو ان يكون اللفظ واحدا
لكن الامور التي تحته ولما ذلك المفهوم يختلف بالتقدم والتاخر فيه كالوجود فانه للجوهر
اولا وللاعراض ثانيا واما مفهوم الحركة وهو الكمال الاول لما بالقوة من حيث هو
بالقوة فليس مما يستفيده بعض ما سمي باسم الحركة من بعض فليس كون النقلة بهذه الصفة
علة لكون الاستحالة بهذه الصفة بل يجوز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة
فيكون التقدم والتاخر في المفهوم من لفظ الوجود لا في المفهوم من لفظ الحركة كما ان الاثنين
قبل الثلثة في مفهوم الوجود وليس قبله في مفهوم العددية فان العددية لهما
ليست العددية للثلاثة من جهة العددية للاثنين كما ان الوجود للثلثة متعلق بالوجود
الثاني ومفهوم الوجود غير مفهوم من العدد وهنا قد عرفت هذا المعنى في مواضع

في موضع اخرى فلا يبعد ان يكون الكمال وان كان مشككا بالقياس الى اشياء
اخرى هو متواطئ بالقياس الى هذه كما انه لا يبعد ان يكون مشككا بالقياس
الى اشياء ومتواطئا بالقياس الى ما تحت بعضها ونرجع الى ما كنا فيه فنقول لهم
للطائفتين جميعا ما قولكم في مقولة ان ينفعل اي نفس الحركة ام نسبة الحركة الى الموضوع
كما يقولون فان كانت نفس الحركة افهي نفس الحركة المطلقة ام نفس حركة ما فان كانت
نفس الحركة المطلقة فالحركة احد الاجناس وان كانت نفس حركة ما مثلا كنفس النقلة
او نفس الاستحالة فيجب ان يزداد في عدد الاجناس فانه ان كانت النقلة جنسا
بل سماها مشككا فهو جد تحته معنى هو جنس وان كان اخص من عمومه وان لم يكن مقولة ان ينفعل
هي نفس الحركة المطلقة بل كانت نسبة الحركة الى المادة فلا يخلو اما ان يكون للحركة
او لحركة ما فان كانت للحركة المطلقة فلا يخلو اما ان يكون للحركة المطلقة مقولة على اصنافها
بالتواطؤ او بالتشكيك فان كانت مقولة بالتواطؤ فالحركة باعتبار ذاتها جنس
الاجناس اكثر من عشرة ولان يكون هذا انها جنسا اولى من ان تكون نسبتها الى موضوعها
جنسا وان لم يكن اولى فليس دونها في الاستحقاق وان كانت مقولة بالتشكيك
فكذلك مقولة ان ينفعل الى نسبة هذا المشكك اسمه الى موضوعه مقولة بالتشكيك فليس بجنس
وان كانت المقولة هي نسبة لصنف من الحركة فيستحق مثله سائر الاصناف ويعدد ذلك
فيكون نفسه جنسا وبالقياس الى موضوعه جنسا اخر وتتزايد الاجناس تزايدا كثيرا او
يلزم ان يطالبوا بالسبب الذي جعلوا نفس الكيفية جنسا ولم يجعلوا نفس نسبتها الى موضوعها
جنسا وهناك اخذوا النسبة الحركة المطلقة او حركة ما جعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة
جنسا وان كان ماخذهم طبايع الامور وذواتها مجردة المعاني لا مع عوارض لها
وغير ذلك فيجب ان يجعلوا المقولة ان ينفعل هي نفس حالة الانفعال لا ما هو نسبة
فهذا الكلام انما يتحقق كله بعد ان يعرف ما قلناه قديما من حال الفعل والانفعال والتحرك
والتحرك فالاولى بهم ان يجعلوا مقولة ان ينفعل والحركة من باب واحدة واما ان قلنا

تشتد وكل اشتداد ففيه حفظ القانون المشهور ان الاجناس عشرة وان كل
واحدة منها حقيق بالجنسية ولا شيء خارج عنها وعليك ان تتبين هذا البيان
من جعل الحركة اسما مشتركا على الاطلاق فاذا تفسخت المذاهب التي اثبتناها
ولم نقبلها بقي الحق واحدا وهو المذهب الاول فاذ قد بينا وجه نسبة الحركة
الى المقولات واوضحنا معنى قولنا ان الحركة في المقولة ما هو فلنبين الآن ان
الحركة في كم مقولة تقع

الفصل الثالث

في بيان المقولات التي تقع الحركة
فيها وحدها لا غيرها انا لنضع اصلا وان كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما سلف
فنقول ان قولنا ان مقولة كذا فيها حركة قد يمكن ان يفهم منه اربعة معان احدها
ان المقولة موضوع حقيقي لها قائم بذاته والثاني ان المقولة وان لم تكن هو
الجوهري لها فبتوسطها يحصل للجوهر اذ هي موجودة فيها اولا كما ان الملاسة
للجوهر بتوسط السطح والثالث ان المقولة جنس لها وهي نوع لها والرابع ان الجوهر
يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ومن صنف الى صنف والمعنى الذي نذهب اليه
هو هذا الاخير فنقول اما الجوهر فان قولنا ان فيه حركة هو قول مجازي فان هذه
لا يعرض فيها الحركة وذلك لان الطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا
تحدث دفعة فلا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط وذلك لان
الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص وذلك لانها اذا قبلت الاشتداد و
التنقص لم يخل اما ان يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتنقص يبقى نوعه او
فان كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة بل انما تغير عارض للصورة
فيكون الذي كان ناقصا فاشتد قد عدم والجوهر لم يعدم فيكون هذا
او غيرها لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيحدث جوهر آخر ويكون الاول
قد بطل و فيكون الاشتداد قد جلب جوهرا آخر وكذلك في كل آن يفرض للاشتداد
يحدث جوهر آخر ويكون الاول قد بطل ويكون بين جوهر وجوهر امكان انواع

بالعدد
غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات وقد علم ان الامر بخلاف هذا فالصورة الجوهرية
اذن تبطل وتحدث دفعة وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله وسط هي
الحركة ونقول ايضا ان موضوع الصورة الجوهرية لا تتقوم بالفعل الا بقبول الصورة
كما علمت وهي في نفسها لا توجد الاشياء بالقوة والذات الغير المحصلة بالفعل لا يحصل
ان تتحرك من شيء الى شيء فان كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها متحرك موجود وذلك
المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل ويكون جوهرا قائما بالفعل فان كان هو
الجوهر الذي كان قبل فهو حاصل موجود الى وقت حصول الجوهر الثاني لم يفسد ولم
في جوهريته بل في احواله وان كان جوهرا غير الجوهر الذي عنه او الذي اليه فيكون قد
الجوهر اولا الى الجوهر الوسط وتميز اذن جوهران بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر
الذي فرضت الحركة منه فانه اما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير
اليه اولا فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان يكون في بعض تلك المدة حافظا للنوع
الاول وفي بعضها الآخر واقعا في النوع الاخير بلا توسط فيلزم فيه ما قيل من الانتقال
من نوع الى نوع دفعة فيكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية للجوهر
اذ كانت الانتقالات في الجوهر لا في مدة زمان ولا يمكن ان يقال ان هذا
يلزم ايضا على حركة الاستحالة وذلك لان الهيولى فيما نحن فيه محتاجة في قوامها الى جوهر
صورة بالفعل والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل فوجب ان يكون
الجوهر الذي بين الجوهرين امرا محصلا بالفعل ليس بالفرض ولا كذلك في الاعراض التي
يتوهم بين كيفيتين مثلا فانها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل وقد يبينون ان
الجوهر لا حركة فيه لان طبيعته لا ضد لها واذا لم يكن للطبيعة ضد استحال ان تنتقل من
طبيعة الى طبيعة اخرى على سبيل التنقص والاشتداد حتى يكون الحالة التي هو فيها
عند الحركة حالة متوسطة بين طرفين لا يجتمعان ومنهما غاية البعد وهما الضدان
ويجب ان نتأمل نحن هذه القضية فنقول انه لا بد من اخذ المادة او الموضوع

في حد التضاد فان عني بالموضوع الموضوع الحقيقي القائم بالفعل نوعا القابل للاعراض التي لذلك النوع فلا يكون الصورة الجوهرية متضادة لانها في هيولى لا في موضوع وان عني بذلك اي محل كان فيجوز ان يكون الصورة النارية مضادة للصورة المائية لا لكيفيتها فقط فذلك لا شك فيه بل الصورة التي عنها يصدر الكيفيات التي لها وذلك ان الصورتين كلتيهما تكونان في محل ويتعاقبان عليه وبينهما غاية الخلاف ولهذا ان الشاك ان يتشكك ان الفلك لا يتكون فانه لا ضد لصورته كانه وضع ان كل متكون فلصورته ضد واليه استحالة فيجعل النار والهواء والماء والارض متضادة الصورة فلم انكر ان يكون للصورة الجوهرية ضد البتة فيشبه ان يكون الضد الذي نذكره هنا هو الذي بينه وبين شيء آخر غاية الخلاف وانما يكون بينه وبين ذلك غاية خلاف اذا كان شيء ثالث متوسط دونه وهو الواسطة بحيث يحتمل استمرارا فيه كالاستمرار فيما بين شيئين وليس فيما بين الصورة الجوهرية التي فيها الاستحالة الاولى واسطة بهذه الصفة كما ليس بين النار والهواء واسطة او يشبه ان يكون يرى ان التعاقب المأخوذ في حد الضد هو تعاقب بين شيئين بينهما غاية الخلاف وهذا على ما قلنا يصح ان يكون بلا واسطة فيصح ان يرتفع هذا الضد ويعقبه الآخر من غير ان يتخلل بينهما عاقب آخر وان كان قد يصح ايضا ان يكون المتوسط ان كان هناك متوسط فيكون الانتقال مستمرا بين الطرفين على الاتصال ثم لا شك ان المحل يقبل الصورة النارية عقيب المائية من غير ان يقبل ولا صورة الهواء المتوسطة لا على استمرار متصل بل وجب ان يسكن لا محالة على الصورة الهوائية فلا يكون الصورة المائية مضادة للصورة الهوائية اذ لا يستمر الانتقال من احديهما الى الاخرى الا ان ينتقل الى الهوائية اذ ليس بينهما غاية الخلاف فان كان القصد هذا القصد كان للتشكك غير ذلك الى البيان الاول الذي حاولناه نحن وهو ان الطبيعة الجوهرية لا تنخلع يسيرا يسيرا اذ لا تقبل الشدة والضعف فهو لا يكون لاشتداده ولضعفه طرفان يحصيان في هذا النظر باسم الضدية وسنبين لك ايضا في الفلسفة الاولى ان الصورة الجوهرية لا تقبل

لا كيفيتها فيه

من بين

ذكرناه

في نفسه

يتعقب

الاشتداد والضعف فهو لا يكون لاشتداده ولضعفه طرفان يحصيان في هذا النظر باسم الضدية وسنبين لك ايضا في الفلسفة الاولى ان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والضعف ببيان اشرح لكنه لما رأى ان المني يكون حيوانا يسيرا يسيرا والبذر يكون نباتا يسيرا يسيرا توهم من ذلك ان يكون هناك حركة والذي يجب ان يعلم هو ان المني الى ان يتكون حيوانا تعرض له تكونات اخرى يتخلل ما بينها استحالات في الكيف فيكون المني لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان ينخلع عنه المنوية ويصير علقة وكذلك حالها الى ان يستحيل مضغة وبعدها عظاما وعصبا وعروقا واوعية اخرى لا ندركها وكذلك الى ان يقبل صورة الحيوة ثم كذلك الى ان يستحيل ويتغير الى ان ينفصل لكن ظاهر الحال يوهم ان هذا سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة ويظن لذلك ان في الجوهر حركة وليس كذلك بل هناك حركات وسكونات كثيرة واما كون الحركة في الكيف فذلك ظاهر لكن في الناس من لم ير الحركة في انواع الكيف كلها الا في الصنف المنسوب الى الحواس فقال واما نوع الحال والملكة فهو متعلق بالنفس وليس موضوعه الجسم الطبيعي واما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما اشبه ذلك فانها تبع لانها للموضوع ويصير الموضوع مع بعض تلك الاعراض موضوعا لها فلا يكون في الموضوع للقوة هو بعينه الموضوع لعدم القوة وكذلك الحال في الصلابة واللين واما الاشكال وما اشبهها فانها انما يوجد في المادة التي يتصلب وفيه اذ لا يقبل الشدة والضعف ولا ادري ماذا يقولون في الحار والمستقيم وغير ذلك وعندي ان الامر ليس على ما يقولون وان موضوع الحال والملكة ليس نفسا او بدنا او هما معا بل الجملة فانه يوجد فيه كمال ما بالقوة من جهة ما هو بجوهرها والذي قالوا ان الموضوع ليس واحدا للصلابة واللين والقوة والضعف يرد عليهم في النمو والذبول وكان يجب على قولهم ان لا يكونا حركتين بل تمايزا بالموضوع في هذه الاشياء طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت تلك الطبيعة باقية ولم

حيوانية

النوع ولم يفسد الصورة الجوهرية فان الموضوع ثابت من غير ان يبالي انه لعارض من
يعرض له او لزيادة تضاف اليه يصير موضوعاً قريباً للحالة التي فيها الحركة و
لذاته نعم الاشكال ليس ان لا يكون حكمها حكم ساير الكيفيات في وقوع الاستحالة فيها
لانها يكون دفعة والكم يصح الانتقال فيه كثيراً وذلك على وجهين احدهما بزيادة مضافة
فينمو لها الموضوع او نقصان يقع بالتحلل فينقص كالموضوع وصورته في الاكثر
باقية وهذا يسمى ذبولاً ونمواً وقد يكون لا بزيادة تزاد عليه او نقصان ينقص منه
بل بان يقبل الموضوع نفسه مقداراً اكبر او اصغر تخلخلاً او تكاثفاً من غير انفصال
في اجزائه وهذا وان كان يلزمه استحالة قوام وهي في الكيف فذلك غير ازدياده
في الكم او نقصانه فيه ولان هذه الحالة قوام سلوك من قوة الى فعل يسيراً يسيراً
فهو كمال ما بالقوة فهو حركة لكنه قد يشكك فيقال ان الصغير والكبير ليسا بمتضادين
والحركات كلها بين المتضادات لا غير فنقول اما اولاً فلسنا نحن ممن يتشدد كل
التشدد في ايجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لا غير بل اذا كانت
اشياء متقابلة لا تجتمع معاً وسلك الشيء من احدهما الى الآخر يسيراً يسيراً
سمينا الشيء متحركاً وان كان لا تضاد هناك على ان الصغير والكبير الاضافيين اللذين
يتحرك فيما بينهما النامي والذابل ليسا الصغير والكبير الاضافي المطلق بل كان
جعل للانواع الحيوانية والنباتية حد وفي الصغير والكبير الاضافي المطلق
بل كان الطبيعة لا يتعداهما ويتحرك فيما بينهما فيكون العظيم هناك عظيماً على الاطلاق
فلا يصير صغيراً بالقياس الى عظيم آخر في ذلك النوع وكذلك الصغير يكون صغيراً
بالاطلاق واذا كان كذلك لم يبعد ان يشاكل المتضادات بل يكون متضادة
فان قال قايل ان النمو حركة في الكم فان ذلك المكان لان المكان يتبدل فيه
فالجواب انا ليس اذا قلنا ان النمو حركة في الكم فان ذلك يمتنع فيه ان يكون
معه حركة في المكان فانه لا يمتنع ان يكون في موضوع النمو تبدلان تبدل

والكم فيه

وعدوداً

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كم ويتبدل اين فيكون فيه حركتان معاً واما مقولة المضاف فيشبه ان يكون
جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع
فيكون التغير بالحقيقة واقعاً اولاً في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة
من شانها ان يلحق مقولات اخرى ولا يتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة
مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت السخونة
يقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولاً اولياً فيكون الحركة في الامر
العارض له الاضافة بالذات اولاً وللاضافة ثانياً وبالعرض و
اما مقولة الاين فان وجود الحركة فيها بين واضح واما مقولة متى فيشبه
ان يكون الانتقال من متى الى متى امراً واقعاً دفعة كالانتقال من السنة
من شهر الى شهر او يشبه ان يكون حال متى كحال الاضافة في ان ليس
لا ينتقل فيه عن شيء الى شيء بل يكون هو الانتقال الاول في كيف او كم و
الزمان لازماً لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل واما ما لا تغير فيه فيعلم انه
ليس في الزمان فكيف يكون له حركة فيه واما مقولة الوضع فقد قيل انها لا
حركة فيها البتة اذ لا تضاد في الوضع فانه اذا انتقل الشيء من قيام الى قعود
فانه لا يزال في حكم القيام حتى يصير قاعداً دفعة وكذلك اذا انتقل من قعود الى قيام
فانه لا يزال في حكم القعود حتى يصير قائماً دفعة والحق يوجب ان يوجد في الوضع
حركة وانه لا كثير حاجة الى التضاد لتحقيق طرفي الحركة يتبين لك ذلك بتأمل
حركة الفلك على ان الوضع لا يبعد ان يكون فيه تضاد حتى يكون المستلقي
مضاداً للمضطجع والذي قيل من ان الانتقال عن القيام الى القعود انما يكون
دفعة ان عني به ان القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة وان عني به ان كل
وضع ينتقل عنه الى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة فهو كذب لان الانتقال

اذ الاضافة

للنسخ

بسم الله الرحمن الرحيم

غير القيام الى القعود ويكون قليلاً قليلاً حتى توافي النهاية التي هي القعود كالحال
في الانتقال من الاسفل الى العلو بعينه واما كيفية وجود الحركة في الوضع فهو ان كل
متبدل وضع من غير ان يفارق بكليته المكان بل بان يتبدل نسبة اجزائه
الى اجزاء مكانه او الى جهاته فهو متحرك في الوضع لا محالة لان مكانه لم يتبدل
بل تبدل وضعه في مكانه والمكان هو الاول بعينه واذا كان التبدل في
الوضع وكان مع ذلك متدرجا يسيرا يسيرا كان ذلك التبدل حركة في الوضع
اذ كانت كل حركة هي تبدل حال بهذه الصفة وبالعكس فيكون منسوبا الى
الحالة التي تبدلت لا الى شيء آخر لم يتبدل ولست اعني بهذا ان كل متحرك
في وضع فهو ثابت في مكانه فليس يجب من قولي ان كل ثابت في مكانه متبدل
وضعه بالتدريج فهو متحرك في الوضع ان كل متحرك في الوضع كذلك بل لا يمتنع
ان يكون الشيء لا يتغير وضعه الا وقد تغير مكانه كما لا يمتنع ان يكون شيء
لا يتغير كمه الا وقد تغير مكانه بل الغرض هو ان يثبت وجود المتحرك في
الوضع باثبات متحرك ما في الوضع واما انه هل يمكن ان يكون الشيء متبدل
وضعه وحده ولا يتبدل مكانه فليعلم امكانه من حركة الفلك فانه
اما ان يكون كالفلك الاعلى الذي ليس في مكانه بمعنى نهاية الحاوي بل
المساوي الذي اياه نعني بالامكان واما ان يكون في مكان لكنه لا يفارق
كليته مكانه بل انما يتغير عليه نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه الى تلقاء ما واذا لم
هناك الا هذا التغير فالمكان ثابت وهذا التغير تغير هذه النسبة وهذه النسبة
هي الوضع فهذا التغير هو تغير في الوضع وليس هناك غير هذا التغير فليس
غير هذه الحركة التي في الوضع واما كون حركة الفلك الاعلى غير مكانية
فواضح عندهم بين ثم ليس الحركة في كيفية ولا كمية ولا في جوهرية ولا
مقولة غير الوضع فانك اذا تعقبت مقولة مقولة لم تجد الحركة يلايمها ما خلا

الوضع

المقالة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الوضع والاين ولا اين فبقي الوضع فان قال قايل الفلك كل جزء
منه متحرك في المكان وكل ما هو كل جزء منه متحرك في المكان فالكل
متحرك في المكان فالفلك متحرك في المكان فالجواب عن هذا ان الامر
بخلاف ذلك اما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك ولو فرضت له اجزاء
فليست تفارق امكنتها بل تفارق كل جزء منها جزءا من مكان الكل ان كان الكل
في مكان وليس مكان الجزء جزء مكان الكل بل عسى ان يكون جزء مكان
الكل جزء مكان الجزء وذلك لان جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان
يعلم محيط بل عسى ان المتصل ليست اجزاؤه في مكان البتة الا بالقوة بل
قد صح لهم هذا في كتبهم وبعد هذا فليس اذا كان كل جزء يفارق مكانه
فالكل يفارق مكانه نفسه لانه فرق بين قولنا كل جزء وبين قولنا كل الاجزاء
وذلك لان كل جزء قد يكون بصفة والكل لا يكون بتلك الصفة لان للكلية حقيقة
خاصة مباينة لحقيقة واحد من الاحاد الا ترى اول شيء بان كل جزء
جزء والكل ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد والعشرة ليست بواحد بل
نرجع الى المسلك فنقول انه يجوز ان يكون مكان يشتمل على شيء ذي اجزاء
بالفعل كالرمل ونحو ذلك ثم كل جزء منه يفارق مكانه والكل لا يفارق مكانه
بل ما نحن بسبيله لا شك انا وان سلمنا فيه ان كل جزء منه يفارق مكانه الخاص
والكل لا يفارق مكانه الخاص فلم يقع الشك في ان الكل غير متحرك في المكان
وان كان كل جزء متحركا وعندي ان كل من يتأمل ما قلناه ثم تعسف [illegible]
الوضع فيه حركة ولعل قائلا يقول ان معنى الحركة في المكان ليس هو ان يكون
المتحرك يفارق المكان بل ان يكون متحركا وهو في مكان وان لم يفارقه
فيقول لا يجب ان يكون لكونه متحركا ومتغيرا معنى فان كان كونه متحركا ومتغيرا
متعلقا بامر يفارقه وامر يوجد له فلا حركة في الحقيقة ولا تغير بل الحركة والتغير

المذكوران هما باشتراك الاسم وان كان يتعلق بامر متغير وهو غير المكان
فهناك حالة تتبدل وفيها الحركة الخاصة وان كان الشيء في مكان كون الشيء
مستحيلا وهو في مكان فذلك لا يوجب ان يكون الاستحالة
مكانية وان كانت في مكان ولا غرضنا في ان الحركة في كذا معناه ان المتحرك
في كذا بل على ما علمت واما مقولة الجدة فاني الى هذه الغاية لم احقق
الذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال
فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح المحاوي
فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها ولا حركة واما مقولة ان ينفعل وان ينفعل
فربما ظن بان فيهما حركة من وجوه من ذلك ان الشيء يكون لا ينفعل ولا ينفعل
ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان ينفعل او ينفعل فيكون ان ينفعل وان ينفعل غاية
لذلك التدريج مثل السواد فانه غاية التسود فيظن ان في هاتين المقولتين حركة
وايضا فانه قد يتغير الشيء من ان لا يكون ينفعل بالحرارة ولا ينفعل الى ان ينفعل
ويكون ذلك قليلا قليلا فيظن ان ذلك حركة وايضا فان الانفعال
قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يسرع ويشتد وبالعكس فيظن ان ذلك
حركة الى السرعة فاقول اما الوجه الاول فلا يكون الحركة فيه في الفعل والانفعال
بل في الكتاب الهيئة والصورة التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال
واما الوجه الثاني فيحله ما سنبين بعد من انه لا سبيل الى ان ينفعل تسخين من تبريد
الى تسخين او تبريد الى تسخين الا بانقطاع وتخلل وقفة واما الوجه الثالث
فلا يخفف من حل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا
حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة
والبطء وليسا بحركتين ولا فعليين ولا انفعاليين بل عارضين وكيفيتين
لما او لفعل او لانفعال وبالجملة لا يجوز ان يكون في طبيعته ان ينفعل وان

بالحرارة

دفعة

ينفعل

وان ينفعل حركة على سبيل ما بقي الحركة في المقولة فانه ان جاز ان يكون
انتقال من التبرد الى التسخن يسيرا يسيرا فلا يخلو اما ان يكون ذلك والتبرد بعد
او عندما ينتهي التبرد فان كان عندما التبرد بعد متبرد ومعلوم ان الانتقال
الى التسخن اخذ في طبيعة التسخن وفي طبيعة التسخن اخذ في طبيعة السخونة فيكون
يقصد الحر يقصد البرد معا وهذا محال وان كان عند منتهى التبرد فهو بعد الوقوف
على التبرد وبعد الانتهاء كما ستعلم ومع ذلك فلا يخلو اما ان يكون ذلك الانتقال
نفس التسخن او انتقال الى التسخن فان كان نفس التسخن فليس بين التبرد والتسخن الا
سكون او آن لا حركة فيه ولا سكون كما تعلمه وان كان المصير الى التسخن فلا
فلا يخلو اما ان يكون في المصير الى التسخن اخذ في طبيعة التسخن او لا يكون فان لم
يكن فليس ذلك استحالة البتة وان كان فهناك اخذ لا محالة في طبيعة السخونة
الاخذ في طبيعة السخونة هو تسخن فيكون عند الانتقال الى التسخن والتوجه اليه
تسخن موجود اللهم الا ان يعرض التسخن ما هو في الغاية تسخن ويكون الانتقال
اليه تماما هو اضعف منه ثم التسخن نفسه وكل حركة فانه منقسم بالزمان على ما
في استكمال السخونة في آن فلا يكون تسخن فان كان تسخنا فهو منقسم الى اجزاء
يكون كل جزء من التسخن يفرض تسخنا ويكون الجزء المتقدم منه اضعف فلا يكون بالغا
فلا يكون تسخنا بهذا المعنى وفرض تسخنا بهذا المعنى خلف واما ان يكون التسخن
غير منقسم البتة فلا يكون حركة بل سخونة واما ان يكون منقسما فلا يكون تسخن
ما هو غاية فليس ذلك شرط التسخن هو ان يكون في الغاية بل ان يكون اخذا
في السخونة ولا تسخن في الغاية واذا عرفت الكلام في التسخن عرفت في التسخين وليكن
هذا القدر كافيا وبرفض جميع ما يذنب به هذا الموضع فقد ظهر لك من هذه الجملة ان
الحركة انما تقع في المقولات الاربع التي هي الكيف والكم والاين والوضع فقد
وقفت على نسبة الحركة الى المقولات واذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحري بنا ان نعرف طبيعة السكون

تبرد

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الرابع

في تحقيق تقابل الحركة والسكون ان امر السكون فيه اشكال ايضا وذلك
لان المشهور من مذهب الطبيعيين ان السكون مقابلة للحركة هي مقابلة العدم للقنية
لا مقابلة الضد ثم من البين انه لا يصلح ان يعرض بينهما مقابلة الا احدى
ما بين المقابلتين اعني العدمية والضدية وقد جعلنا لفظة الحركة واحدا لمعنى
صوري ليس بعدمي اذ قلنا انها كمال اول فان كانت المقابلة مقابلة العدم
للملكة لم يكن ان يكون الحركة منهما هي العدم بل نقول ان الجسم اذا كان عادما للحركة
وكان من شانه ان يتحرك قيل له ساكن ومعنى قولنا من شانه ان يتحرك ان يكون
ما يتعلق به الحركة موجودا وهو ان يكون ثلاثة مكان وزمان وايضا اذا
كان له حصول في مكان واحد زمانا فنقول انه ساكن فههنا معنيان موجودان
في الساكن احدهما عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك والآخر اين له موجود زمانا
فان كان السكون منهما هو الاول وهذا لازم له كان السكون معنى عدميا وان كان السكون هو الثاني
منهما والاول لازم لم يكن السكون امرا عدميا فلننظر ان السكون المقابل للحركة هو المعنى
الصوري منهما وان حدنا هو الدال على كونه صوريا منهما فاذا اردنا ان نقايس من جهة
الحد وحد الحركة وجب ان يكون لنا ان نقتضب اما حد الحركة من هذا الحد او نقتضب هذا
الحد من الحركة على ما يوجبه القانون الامتحاني في اقتضاب حد الضد من حد ضده
لست اقول ان سبيل التحديد للضد ان يقتضب من حد ضده فهذا شيء منعناه في
تعليم البرهان ورخصنا فيه توجيه ما في تعليم الجدل بل نقول لما ذلك وان لم يكن واجبا
لم يكن طريقا لاقتناص الحد فهو ممكن اعني ان يكون حد الضد يوازي به ضده ويكون له اليه
السبيل فان كان الحدان متضادين ويتقابلان جاز ان يكون السكون ملكة وان كان
الحدان لا يتقابلان لم يكن هذا المعنى هو السكون لان السكون يقابل الحركة بل يكون معنى لازم
معنى السكون والسكون هو الذي يدل عليه الحد العدمي فنقول اما اولا فان هذا الرسم
لا يقابل الرسم المقول للحركة الذي هو باصطلاحنا مفهوم لفظ الحركة فان قولنا كمال

اول

المقالة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة اذا اردنا ان نخصصه بالحركة المكانية
صار هكذا وهو انه كمال اول في الاين لما هو بالقوة ذو اين من حيث هو بالقوة
وهذا الحد ليس بمقابل لحد السكون الذي حددناه بل عسى ان يلزم ما يقابل
ذلك وهذا مما لا ننسعه فانا نعلم ان في كل واحد من الرسمين المفروضين للسكون
يلزم الآخر وليس هو هو فان شئنا ان نقتضب من حد الحركة حد السكون
على ان السكون معنى صوري لم نجد الا ان نقول انه كمال اول لما هو بالقوة
بالفعل ذو اين من حيث هو بالفعل ذو اين او نقول انه كمال ثان لما هو
بالقوة ذو اين من حيث هو بالقوة فيكون الاول من هذين ليس حدا لازما
فان السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج ان يكون كمالا اولا ولا
للشيء كمالا ثانيا فانه يجوز ان يعقل السكون سكونا والشيء لا كمال فيه غير ما فيه واما
الثاني فانه يحصل منه وطمهيه كون السكون سكونا ان يكون قد تقدمه حركة
وهذا ليس بواجب فان حذفنا لفظ الاول والثاني لم يكن قد حفظنا
التقابل في الحد وان غيرنا تغييرا آخر لم يكن له مفهوم صادق اصلا وان
ان نائي بمقابل الكمال كان القوة فالتحقق السكون بالعدميات فقد
ان ليس يمكن ان يقتضب من حد الحركة حد الطابق حد السكون ويكون
مقابلا لها ويكون السكون مع ذلك قنية فان جعلنا الاصل حد السكون
ويكون السكون الذي ذكرناه دخل فيه اول شيء الزمان او ما يتعلق بالزمان
والزمان متحدد بالحركة فيكون السكون يتحدد بالحركة والاضداد ليس
بعضها جزء حد رسم البعض فيكون الزمان يدخل ايضا في حد الحركة لانه داخل
فيما يدخل في حدها والحركة قبل الزمان في التصور ولا يجوز ان يكون
ح عدميا ان كان السكون قنية لان العدم لا يدخل في مفهوم القنية بل الامر
بالعكس فان الحركة داخلة في حد الزمان الداخل في حد السكون المذكور

بالمعنى الصوري فتبين اذن انه لا يجوز ان يعول في هذا الاقتصاب
لفظ السكون بالحركة هي ان لا يكون للجسم اين واحد زمانا فقط بل يمكن
لفظ يكون هذا الاقتضاب على وجه آخر فنقول ان احسن ما يمكن ان يرسم
به هو ان السكون كون في اين واحد وقتا والشيء قبله وبعده فيه
والحركة كون في اين واحد من غير ان يكون قبله وبعده فيه فيكون قد
استعمل في تعريفهما القبل الزماني والبعد الزماني وهما متحدان
بالزمان والزمان متحدد بالحركة فيكون قد صارت الحركة ماخوذة
في مفهوم نفسها وظاهر ان الحركة لا تفهم من هذه الجهة فليس هذا رسما او
من هذا ان يوخذ متوسعا فيه فيقال ان السكون هو كون في اين واحد زمانا
والحركة كون في اين واحد لا زمانا فان هذا يلزمه ما قيل اسنادا
ويشترك حال المتحرك في ابتداء الحركة وانتهائها فذلك كون في مكان
واحد لا زمانا وليس بحركة ولا سكون فقد تبين واتضح انه لا وجه
للتصحيح تقابل حد الحركة بحد السكون والسكون حده المعنى الذي فيه
ان يكون السكون حده المعنى العدمي واعلم ان في كل صنف من اصناف
الحركة سكونا يقابله فللنمو سكون يقابله وللاستحالة كذلك وكان
السكون المقابل للاستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا بل سكون في الكيف
فكذلك السكون المقابل للنقلة ليس هو الاين الواحد الموجود زمانا بل هو
سكون في ذلك الاين فالسكون عدم الحركة واذ قد تكلمنا في الحركة
والسكون فحري بنا ان نعرف حقيقة المعنى المسمى مكانا والمعنى المسمى زمانا
اذ هما من الامور الشديدة المناسبة للحركة **الفصل الخامس** في ابتداء
القول في المكان وايراد حجج مبطليه ومثبتيه اول ما يجب ان نفحص
عنه من امر المكان وجوده وانه هل هنا مكان ام لا مكان لكن ينبغي ان نعلم

نحن

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن انما نفهم بعد من اسم المكان لا ذاته بل نسبة له الى الجسم بانه يسكن فيه وينتقل عنه
واليه بالحركة فان الفحص عن وجود الشيء قد يكون بعد فحص مهيته وقد يكون
قبل تحقق مهيته اذا كان قد وقف على عارض له مثلا قد وقف على
ان ههنا شيئا له النسبة المذكورة ولم يعلم ما ذلك الشيء وحينئذ نحتاج اولا ان نعلم
فهمت تلك المهية ان يثبتن وجودها ثم ان لم يكن وجود تلك النسبة مثبتا
لها احتيج الى ان يبين انها هي المهية التي تخصها تلك النسبة وهذا شيء قد
بان لك في موضع آخر فنقول ان من الناس من نفى ان يكون للمكان وجود
ومنهم من اوجب وجوده فاما النفاة منهم فلهم ان يحتجوا بحجج منها
ما يقرب منه عبارتنا هذه وهو ان المكان اذا كان موجودا فلا يخلو اما ان يكون
جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون جوهرا محسوسا او جوهرا معقولا
فان كان جوهرا محسوسا وكل جوهر محسوس فله مكان فللمكان مكان الى غير
النهاية وان كان جوهرا معقولا فيستحيل ان يقال ان الجوهر المحسوس يفارقه
ويقارنه لان المعقولات لا اشارة اليها ولا وضع لها وكل ما يقارن
الجوهر المحسوس او يفارقه فهو ذو وضع واليه اشارة وان كان عرضا
فالذي يحله هذا العرض فهو كالذي يحله البياض والذي يحله البياض يحق
له منه الاسم فيقال مبيض وابيض فالجوهر الذي يحله المكان يجب ان يشتق له
منه الاسم فيكون هو المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضا فيه فيلزم ان ينتقل
ويصير معه حيث صار فاذا كان كذلك لم يكن منتقلا عنه لكن منتقلا معه
كما يزعمون ليس هو المنتقل معه بل المنتقل فيه وايضا فالمكان لا يخلو اما ان يكون
جسما واما ان يكون غير جسم فان كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن مداخل
له ومداخلة الاجسام بعضها بعضا محال ثم كيف يكون جسما ولا هو بسيط
من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم فكيف يقولون انه يطابق الجسم ويساويه

بسم الله الرحمن الرحيم

ومساوي للجسم وايضا فان الانتقال ليس الا الاستبدال بجزء بعد ومكان هذا الاستبدال قد يقع للجسم فكذلك قد يقع للسطح والخط والنقطة فلئن كان الانتقال موجبا للمنتقل مكانا فيجب ان يكون للسطح مكان وللخط مكان وللنقطة مكان ومعلوم ان مكان النقطة يجب ان يكون مساويا لها اذ جعلتم المكان مساويا للمتمكن حتى لا يسعه غيره وما يساوي النقطة نقطة فان النقطة نقطة فلم صارت احدى النقطتين مكانا والاخرى متمكنة بل يجب ان يكون كل واحدة منهما مكانا ومتمكنا فيكون بالقياس الى الاخذ منها الى الاخرى متمكنة وبالقياس الى الاخذ من الاخرى اليها مكانا وهذا مما حظر توهمه حين ابيتم ان يكون المكان متمكنا في المتمكن فيه وزادوا فقالوا ان كان للنقطة مكان فبالحري ان يجعلوا لها ثقلا او خفة فان كلس ذلك خصوصا القوم الذين نفوا الحركة فقالوا لان المعنى يوجب للجسم مكانا وحركة الا مثله يوجب للنقطة مكانا وحركة فان جوزتم في النقطة حركة فقد اعطيتموها ميلا وجعلتم لها خفة وثقلا وهذا هو مشهور البطلان على ان النقطة فناء الخط وفناء الخط معنى عدمي فكيف يكون للمعنى العدمي مكان او حركة فان ان النقطة فناء الخط فلانها نهاية والنهاية هي ان يفنى الشيء فلا يبقى واذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان اذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا وايضا فان المكان عندكم امر لا بد منه للحركة اذ تجعلون الحركة محتاجة اليه فهذا احدى علل الحركة لكنه ليس بفاعل للحركة وكيف والحركة تجعلونها في المكان مبدا فاعلي عن مكان ولا هو ايضا مبدا عنصري لها اذ الحركة انما هو قوامها في المتحرك لا في المكان ولا ايضا مبدا صوري لها لان المكان ليس هو صوري الحركة ولا ايضا مبدا غائي لها وذلك لان مما يحتاج عندكم البتة قبل الوصول الى الحركة الغاية والتمام كما يحتاج اليه عند

بسم الله الرحمن الرحيم

الوصول فان كان المكان غاية فليس لانه مكان بل لانه مكان بحال الحركة بحال كلامنا في المكان من حيث هو مكان مطلقا ولو كان المكان كمالا لاشتياق اليه المتحرك اما طبعا واما ارادة لكان من كمالات الانسان ايضا ان يحصل في مكان يشتاق اليها على ان التمام منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشيء والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما المشترك فانه هو للشيء ولغيره والمكان عندكم خاص وايضا لو كان الجسم في مكان لكان الاجسام غير النامية في مكان ولو كانت الاجسام النامية في مكان لكان مكانها ينمو معها ولو كان مكانها ينمو معها لكان مكانها يتحرك معها ولكان لمكانها مكان وهم يمتنعون من هذا كله واما مثبتوا المكان فقد احتجوا لوجود النقلة وذكروا ان النقلة لا محالة مفارقة شيء لشيء الى شيء فلينظر ذلك مفارقة جوهر ولا كيف ولا كم في ذاته ولا غير ذلك من المعاني اذ جميع هذه يبقى مع النقلة بل انما ذلك مفارقة شيء كان الجسم فيه ثم استبدل به وهذا هو الذي نسميه مكانا واحتجوا ايضا بوجود التعاقب فانا نشاهد الجسم حاضرا ثم نراه غائبا ونرى جسما اخر حيث هو مثلا كانت جرة فيها ماء حصل بعده فيها هواء او دهن والبديهة توجب ان هذا التعاقب عاقب الشيء وخلف في امكان لذلك الشيء اولا وكان الاول مختصا به والان فقد فاته لا كيف ولا كم في ذات احدهما ولا جوهر بل الحيز الذي كان الاول فيه ثم صار الاخر فيه ولان الناس يعقلون كلامهم ان ههنا فوقا وان ههنا اسفل فليس يصير الشيء فوق واسفل لجوهر له او كيف او كم فيه او غير ذلك بل لمعنى الذي يسمى مكانا وحجة ان الاشكال التعليمية لا نتوهم الا ان تختص بوضع وحيز فلولا ان المكان موجود ومع وجوده له تنوع وفصول وخواص لما كان بعض الاجسام تتحرك طبعا الى فوق وبعضها الى اسفل قالوا وقد

بسم الله الرحمن الرحيم

من قوة ام المكان لان التخيل العامي يمنع وجود الشي لا في مكان ويوجب
ان المكان امر قايم بنفسه يحتاج ان يكون موجودا اولا حتى يوجد فيه الاجسام ولما
استودس الشاعر لمن يقول شيئا احدث فيه غير ترتيب لخلقه
على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان ثم الارض
حل الشكوك التي اوردها نفاة المكان فنؤخر الى وقت احاطتنا بماهية
فلنعرف اولا ماهية المكان

الفصل السادس

في ذكر مذاهب الناس في
وايراد حججهم ان لفظة المكان قد يستعملها العامة على وجهين فربما عنوا
بالمكان ما يكون الشي مستقرا عليه ثم لم يتميز لهم انه هو الجسم الاسفل او السطح الا
من الجسم الاسفل الا ان جمهور العوام اغراء العامة فيتخيل بعضهم انه هو السطح
الاعلى من الجسم الاسفل دون سايره وربما عنوا بالمكان الشي الحاوي
كالدن للشراب والبيت للناس وبالجملة ما يكون فيه الشي وان لم يستقر
عليه وهذا هو الاغلب عندهم وان لم يشعروا به اذ الجمهور منهم يجعلون
في مكان وان السماء والارض عندهم في صورة العالم منهم مستقر
وان لم يعتمد على شي لكن الحكماء وجدوا الشي الذي يقع عليه اسم المكان
الثاني اوصافا مثل ان يكون فيه الشي ويفارقه بالحركة ولا يسعه معه غيره
المتنقلات اليه ثم تدرجوا قليلا قليلا الى ان توهموا انه حاو اذ كان
بانه فيه فلما ارادوا ان يعرفوا ماهية هذا الشي وجوهره فكانهم قسموا
فقالوا ان كل ما يكون خاصا بالشي ولا يكون لغيره فلا يخلو اما ان يكون داخلا
في ذاته او يكون خارجا عن ذاته فان كان داخلا في ذاته فاما ان يكون
واما ان يكون صورته وان كان خارجا عن ذاته ويكون مع ذلك
يخصه فهو اما نهاية سطح يلاقيه ويشتمل بمماسته ولا يماسه غيره اما محيط واما
محاط مستقر عليه ايهما اتفق واما ان يكون بعدا يساوي اقطاره فهو شغله

للرازي

بسم الله الرحمن الرحيم

بالاتفاق يماس فيه فمنهم من زعم ان المكان هو الهيولى وكيف لا والهيولى قابل
للتعاقب ومنهم من زعم ان المكان هو الصورة وكيف لا وهو اول حاو
محدود ومنهم من قال ان المكان هو الابعاد فقال ان بين غايات الاناء
الحاوي للماء ابعادا مفطورة ثابتة وانها تتعاقب عليها الاجسام
في الاناء وبلغ بهم الامر الى ان هذا مشهور بل مفطور عليه البداهة فان
الناس كلهم يحكمون ان الماء فيما بين اطراف الاناء وان الماء يزول ويخلفه
ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه والجواب ايضا بضروب من الحجج فقالوا
يخاطبون خاصة اصحاب السطح انه لو كان المكان سطحا يلقى سطح
الحركة هي مفارقة السطح متوجها الى سطح فالطاير الواقف في الهواء و
الواقف في الماء وهما يتبدلان عليه فان كان ساكنا وهو مفارق سطحا الى
سطح يجب ان يكون متحركا وذلك لان ما يجعلون مكانه يتبدل عليه دائما
اذا سكن فان كان ساكنا فسكونه في اي مكان اذ من شرط الساكن ان
يلزم مكانه زمانا اذ الساكن قد صدق عليه هذا القول فاذن ليس من سطح
الذي يلزمه سوى البعد الذي شغله الذي لا ينزعج ولا يتبدل بل يكون
دائما واحدا بعينه وقالوا ايضا ان الامور البسيطة انما يؤدي اليها التحليل و
رفع شي شي من الاشياء المجتمعة معا وهما فالذي يبقى بعد رفع غيره في الوهم هو
البسيط الموجود في نفسه وان كان لا ينفرد له قوام ولهذا السبب
الهيولى والصورة والبسائط التي هي احاد في اشياء مجتمعة ثم اذا توهمنا
الماء او غيره من الاجسام مرفوعا غير موجود في الاناء لزم من ذلك ان يكون البعد
الثابت بين اطرافه موجودا قبل ذلك ايضا موجودا عند ما يكون هذه موجودة معه
وقالوا ايضا ان كون الجسم في مكان ليس بسطحه بل بحجمه وكميته فيجب ان يكون
ما فيه بحجميته مساويا له فيكون بعدا ولان المكان مساو للمتمكن والمتمكن جسم ذو

بسم الله الرحمن الرحيم

ثلثه اقطار فالمكان ايضا ذو ثلثه اقطار وقالوا ايضا ان المكان يجب ان يكون
شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه ما وتزول
وقالوا ايضا ان الناس يقولون ان المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا
ولا يقولون ان البسيط يكون فارغا ويكون ممتليا قالوا والقول بالابعاد
يجعل كل جسم في مكان ومذهب اصحاب السطح يوجب ان يكون من الاجسام
ما لا مكان له وقالوا ايضا ان النار في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل تطلبان
مكانا بكليتهما وهي لا تطلب نهاية الجسم الذي فوقه او تحته فان النار تطلب ان تملا بكليتها
كلية جسم فاذن الحق الراجح في البعد فهذه حجج اصحاب البعد مطلقا لكن
اصحاب البعد على مذهبين منهم من يحيل ان يكون هذا البعد يبقى فارغا لا مالي
له بل يوجب انه لا يتخلى عن مالي البتة الا عند لحوق مالي ومنهم من لا يحيل ذلك
بل يجوز ان يكون هذا البعد خاليا تارة ومملوا تارة وهم اصحاب الخلاء و
بعض القائلين بالخلاء يظن ان الخلاء ليس هو بعدا بل هو لا شيء كان الشيء هو الجسم
واول شيء تخيل العقلاء الخلاء هو الهواء وذلك لان الظن العامي الاول هو
ان ما ليس بجسم ولا في جسم فليس بموجود ثم ظنهم الاول ان الاجسام الموجودة
هو ان يكون محسوسة بالبصر وما لا يحس بالبصر يظن انه ليس بجسم ثم يوجد انه
ليس بشيء فلذلك تخيل من امر الهواء انه ليس بملاء بل لا شيء فكان الاناء
الذي فيه هواء لا يتخيل عندهم من امره في اول الامر ان فيه شيئا بل يتخيل
ان هناك ابعادا خالية فاول من تنبه منهم بان اراهم ان الازقاق
المنفوخة تقاوم اللمس فاظهر لهم بالحس ان الهواء جسم كسائر الاجسام في انه
جسم فالذين اراهم ذلك منعوا فلم يروا ان ههنا خلاء موجودا
اوضا شيء الذي يظنه خلاء وهو ملاء الهواء ومنهم من سلم ان الهواء
ليس بخلاء صرف بل ملاء يخالطه خلاء ولم يكن عن الخلاء او قد وجد حججا

وقياسات

بسم الله الرحمن الرحيم

وقياسات انتجت ان الخلاء موجود فمن الحجج على ذلك قولهم انا نرى الاجسام
تتخلخل وتتكاثف من غير دخول شيء او خروجه فالتخلخل اذن تباعد الاجزاء
تترك ما بينها خاليا والتكاثف رجوع من الاجزاء الى ملء الخلاء المتخلل قالوا
ونحن نرى اناء مملوا من رماد ويسع ملاه ماء فلولا ان هناك خلاء لاستحال
ان يسع ملاه ماء وقالوا ايضا والدن يملاء شرابا ثم يجعل ذلك الشراب
بعينه في زق ثم يجعلان في ذلك الدن فيسع الدن الزق والشراب
فلولا ان في الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار مساحة الزق لاستحال ان يسع
الزق والشراب معا ما كان يملاه الشراب وحده وقالوا ان النامي
ايضا ينمو بنفوذ شيء فيه فلا شك ان ذلك الشيء ينفذ لا في الملاء ولكن في خلاء
وبعضهم جعل هذا الاحتجاج كليا فقال ان المتحرك لا يخلو اما ان يتحرك في خلاء
او يتحرك في ملاء لكنه ان تحرك في ملاء دخل ملاء في ملاء فبقي ان يتحرك في الخلاء ومن
ذلك احتجاجهم بالقارورة التي تمص ثم تكب على الماء فيدخلها الماء ولو
كانت مملوة لما وسعت شيئا آخر يدخل فيها وقالوا ايضا ان المتحرك اذا
تحرك فلا يخلو اما ان يدفع الملاء فيتحرك لكن المداخلة محال فبقي ان يدفع فيحركه
فيتحركه وكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه فيلزم اذا تحرك متحرك ان يتحرك
العالم وان يكون اذا تحرك متحرك بعنف ان تموج العالم تموجا بعنف
لتموجه واما القائلون بان المكان ما يكون الشيء عليه فيأخذون ذلك
او يسمون مجالسهم امكنة لهم ونحن لا نبالي ان يسمي مسم هذا مكانا لكنا لا
نحقق هذا المكان الذي يكون المتمكن عليه بل الذي قيل انه حاو مساو
لكل مشتغل حيث كان وان لم يكن مستقرا على مستند واما القائلون بان
المكان هو البسيط كيف كان فهم يقولون انه كما ان سطح الجرة مكان للماء
سطح الماء مكان للجرة لانه سطح مماس لجملة البسيط متصل به ويقولون ان

بسم الله الرحمن الرحيم

الفلك الاعلى متحرك وكل متحرك فله مكان فالفلك الاعلى له مكان لكن ليس له
نهاية حاوية محيطة فليس كل مكان هو النهاية الحاوية غير المحيط بل مكانه هو السطح
من الفلك الذي تحته واما القايلون بان المكان هو السطح الحاوي فيستند
مذاهبهم وتخفقه فيجب ان نبتدا اولا بابطال هذه المذاهب ثم نتبعها
المغالطات في قياساتهم **الفصل ب** في نقض مذهب من ظن ان المكان هو
او صورة او اي سطح ملاق كان او بعدا اما بيان فساد قول من يرى
الهيولى او الصورة مكان فبان يعلم ان المكان الذي يفارق عنه
والهيولى والصورة لا تفارقان والمكان هو الحركة فيه والهيولى والصورة
فيهما بل معهما والمكان يكون اليه الحركة والهيولى والصورة لا يكون اليهما
البتة والمتكون اذا تكون استبدل مكانه الطبيعي كالماء اذا صار هواء فلا
هيولاه الطبيعية وفي ابتداء التكون يكون في المكان الاول ولا يكون
في صورته ويتبين ان الخشب كان سريرا وينتقل عن الماء كان مجاورا عن ا
كان السائل ولا يلزم ان المكان كان جسما كذا ولا عن المكان كان جسم كذا
والقايلون بان المكان كل بسيط ملاق للبسيط تام كان محيطا او محاطا
فيلزمهم ان يجعلوا الجسم الواحد مكانين وانه يلزم على مذهبهم ان يكون للحجر مكان
هو سطح الماء الذي فيها ومكان هو سطح الهواء المحيط بها وقد علم ان الجسم
لا يكون في مكانين وان للمتمكن الواحد مكانا واحدا وانما اضطروا الى هذا
القول بسبب جهلهم بحركة الفلك وظنهم انها مكانية ووجودهم الجرم
في مكان حاو حاصر من خارج وهو متحرك بحركة مكانية واذا علم ان ما
الوضعية استغنى عن هذه الكلفة وتخلص عن هذه الضرورة واما القايلون
بان المكان هو البعد الثابت بين اطراف الحاوي فمنهم الذين يجوزون خلو
هذا البعد عن المتمكن لكن هذا البعد لا يخلو اما ان يكون موجودا مع البعد الذي

بسم الله الرحمن الرحيم

للجسم المحوي او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا فليس مع وجود المتمكن في
المكان مكان لان المتمكن هو هذا الجسم المحوي والمكان هو هذا البعد الذي لا
مع بعد الجسم وان كان موجودا معه فلا يخلو اما ان يكون له وجود هو غير
بعد الجسم المحوي بالبعد فهو مغاير ويقبل خواص واعراضا هي بالعدد اعراض
لها دون التي لبعد الجسم المحوي واما ان لا يكون غيره بل يتحد به فيصير هو هو
وان كان غيره فهناك بعدان بين اطراف الحاوي هو مكان وبعد اخر في المتمكن
ايضا هو بين اطراف الحاوي غير ذلك بالعدد لكن معنى قولنا البعد المتشخص الذي
بين هذين الشيئين هو انه هذا الامر المتصل بينهما الذي يقبل القسمة الواحدة
المشار اليها فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا البعد الذي
بين الطرفين وكل ما هو هذا البعد الذي بين الطرفين المحدودين فهو لا محالة
شخص لا غير فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف بعدا شخصيا واحدا
ليس بعدا وبعدا اخر واذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف
بعد الجسم وبعد اخر لكن البعد الذي للجسم الذي بين الطرفين موجود فالبعد الاخر
غير موجود هذا واما ان كان هو هو فليس هناك بعد الا هذا وكذلك اذا عقبه جسم اخر
لم يكن هناك بعد الا الذي للجسم الاخر فلا يوجد البتة بين اطراف الحاوي
بعد هو غير بعد المحوي ولا يجوز عندهم خلوه البتة عن المتمكن فاذن لا يوجد البعد
المفرد الا في توهم محالات مثل ان يتوهم ان يبقى ذلك الجسم الحاوي غير
النهايات الا انه لا يلقى بعضها على بعض ولا جسم فيه وهذا كمن يقول اذا توهمنا خمسة
منقسمة بمتساويين فيكون زايدا على الفرد بواحد حتى انه يكون زوجا
فليس يجب اذا التزم هذا عن توهم محال ان يكون له حقيقة في الوجود
وكيف يمكن ان يكون البعدان متغايرين والبين ان كل بعد بين شيئين اكثر من
واحد لانهما اثنان ومجموع لا لاجل شيء اخر وكل مجموع بعد اكثر من بعد فهو

بسم الله الرحمن الرحيم

منه لان الاعظم هو الذي يزيد على القدر بقدر خارج عن الشيء فالاعظم
في المقادير كالكثير في الاعداد فكل ما هو اكثر في المقادير قدرا فهو اعظم
فاذا كان بعد يدخل في بعد فاما ان يعدم المدخول فيه فيكون قد
دخل بعد موجود في بعد معدوم واما ان يبقى هو والداخل فيجب ان يكون مجموعهما
اعظم من واحد منهما فيكون البعدان اعظم من الواحد وليس الامر كذلك
لان مجموعهما هو الذي بين النهايات وذلك بعينه قدر كل واحد منهما
فليس المجموع اعظم من واحد ولقايل ان يسال هذا الحال الخط اذا انعطف
حتى لزم نصفه نصفه فيكون خطان ومجموعهما في الطول لا يزيد على طول
واحد منهما لكن هذا محال لانه لا يخلو اما ان يتميز كل نصف عن الآخر
في الوضع فيكون مجموع الخطين يفعل بعدا غير بعد واحد منهما واكبر منه
وان كان ليس على الاستقامة ولم يكن الانعطاف ولا يكون البعد
الواحد مساويا لمجموعهما بل يتميز بعد وبعد واما ان يتحدا خطا واحدا
ان امكن ذلك فح لا يكون خطان بل خط واحد والاجسام التي تمنع
عن التداخل ليس الذي يمنع ذلك من هذا الجسم ان يدخل في ذلك
الجسم جملة ما اشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات وغير ذلك فان الصورة
والكيفيات انها فرضت لو لم يكن وفرض الجسم موجودا كان التداخل
ممتنعا ايضا وليس الهيولى هي التي تمتنع عن مداخلة هيولى اخرى
بالعدد وذلك انا اذا قلنا ان الهيولى تمتنع عن مداخلة هيولى
اخرى اما ان يكون على سبيل السلب كقولنا ان الصوت لا يرى
بل كما يقولون ان النفس لا تداخل الحركة اذ ليس من شان كل واحد
منهما ان يكون مع الآخر بحيث يتوهم عليه المداخلة فاما ان لا يكون
بهذا المعنى بل على المعنى الذي يقابل المداخلة مقابلة خاصة فانه

بسم الله الرحمن الرحيم

ان معنى المداخلة هو ان يكون اي شيء اخذت من احد الامرين تجد معه
في الوضع شيئا من الآخر اذ لا ينفرد واحد منهما عن الآخر بوضع فالذي
مقابله هو ان يكون ذات هذا متميزا في الوضع عن ذات ذلك فيجب
اجزاء متباينة لاجزاء ذلك فان قيل ان الهيولى يمتنع عليها التداخل
بمعنى السلب الذي هو المعنى الاول فليس كلامنا في القسم الثاني وكذلك القسم
الثاني لا يتصور في الهيولى الا ان يحصل ذات وضع فلا يصير كذلك الا
بالعرض بسبب البعد الذي يعرض لها فح ينفرض للتجزي والانقسام
فيكون استعداد الهيولى لا تحمل عليها هذه المقابلة وهي التداخل عن
التداخل المقابل له انما لحقها من البعد والبعد هو السبب في ان لحقتها هذه
المقابلة ويتصور فيها وهو السبب في ان صارت الهيولى لا تداخل الهيولى
لاجل البعد والا كان البعد جايزا له ذلك وليس في طبيعة الهيولى
وحدها منع مقابل المداخلة فلا يمتنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن
ان يمانع هذه الهيولى ذات البعد لنفسها لا لامتناع البعد الجسماني
لان يلقى ذات البعد الجسماني الآخر وليست الهيولى مما تقبل طبيعة البعد و
يلاقيه ولا ايضا مما لا يقبل بعدا او زيادة ويكشف قبولها التخلخل و
حين تحققه وتصححه فان كان البعد لا يمتنع عن مداخلة بعد آخر في نفسه والهيولى
مستعدة لان يلقاها البعد وليس في طباعها ما هي به تأبى ان تلقى
فمقابل المداخلة في الجسمين جايزا فان كان مؤلفا من شيئين فليس الا لعرض
من غير ان يحدث هناك استحالة والفصالة ومعنى ثالث غيرهما فان الحكم
اذا كان جايزا على كل واحد منهما كان جايزا له في الجملة واذا لم يمنعه
واحد منهما لم يمنعه الجملة لكن جملة الجسم يمانع مداخلة جسم آخر فهو في
في اجزائه ما يمنع ذلك وانه ليس كل جزء منه غير مانع لذلك اذ ليس الهيولى

سبيل الى منع ذلك ولا سبب فعل خاص او انفعال خاص فبقي ان يكون
طبيعة البعد لا يحتمل التداخل فان كان مع ذلك يجب للمادة المقصورة
بالبعد ان لا يداخل البعد لم يجز ان يدخل الجسم في البعد البتة ثم لا يخلو
اذا كان المتمكن في الاناء قد ملأه ان يلاقي مادته وهيولاه ذلك البعد
المفطور او لا يلاقيها فان انفرد عنها وفارقها فلا يكون الجسم الذي هو
قد ملأ الاناء ولا دخل عليه اذ يكون ذلك البعد المفطور قائما على حاله
ليس ملاقيا للمادة الجسم الداخل فيه والجسم المداخل فيه لا يكون ذا بعد خاليا
عن مادة وان لم يسري ذلك البعد في ذات المادة مع البعد الذي
في المادة فيكون المادة قد سرى ذلك البعد فيها فيها بعدان
متساويان متفقة الطبيعة وقد علم ان الامور المتفقة في الطباع
التي لا تتنوع بفصول في جواهرها لا تتكثر في هوياتها وانما تتكثر
المواد التي تحملها واذا كانت المادة لها واحدة لم تتكثر البتة فلا
يكون بعدان ولو انا فرضنا البعد قد يكثر في المادة اذ صار فيها
بعدان فاية خاصية بعدية يكون للمادة لسريان احد البعدين فيها
وايه خاصية اخرى يكون لها بسريان البعد الآخر فيها فانا لا نجد في
المادة الا نحوا من الاتصال واحدا ونحوا من الانقسام واحدا وعلى ما
كان فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة فهذا ما
نقوله في ابطال وجود هذا البعد المفطور وقد قيل في ابطاله
شيء من علل استحالة وجود ابعاد في ابعاد بلا نهاية ولكن لم نحتمل
هذه الغاية فهم ذلك على حقيقته توجب الركون اليها وسنذكرها
بعد او يدرك ما غرنا **الفصل الثامن** في مناقضة القائلين بالخلاء
واما القائلون بالخلاء فاول ما يجب علينا ان نعرف ان الخلاء ليس لا شيء مطلقا

في مناقضة القائلين بالخلاء و

كما يظن منهم قوم كثير وانه ان كان الخلاء لا شيء البتة فلا منهاة بيننا
وبينهم فليكن الخلاء شيئا حاصلا ولنسلم هذا لهم لكن الصفات التي يصفون
الخلاء بها توجب ان يكون الخلاء شيئا موجودا وان يكون كما وان يكون جوهرا
يكون له قوة فعالة فان اللاشيء لا يجوز ان يكون بين شيئين اقل واكثر والخلاء
يكون بين جسمين اقل واكثر فان الخلاء المقدر بين السماء والارض اكثر من
بين بلدين في الارض بل له اليه نسبة ما بل وكل واحد منها يوجد ممسوحا منقدرا
بمقدار فيكون خلاء الف ذراع وخلاء آخر عشرة اذرع وخلاء يتناهى الى ملاء
وخلاء يذهب الى غير النهاية وهذه الاحوال لا تحمل البتة على اللاشيء الصرف
ولا يقبل هذه الخواص ومن الخواص بذاتها للكم وبتوسط الكم ما يكون
لغيره فلا يخلو اما ان يقبلها الخلاء قبولا اوليا بالذات او قبولا
بالعرض فان كان قبلها بالذات فهو كم وان كان قبلها بالعرض فهو شيء ذو
كم اما عرض ذو كم واما جوهر ذو كم والعرض لا يكون ذا كم الا بوجوده
في جوهر ذي كم فيلزم ان يكون الخلاء ذاتا مقارنة لجوهر وكم وليس ذلك
الا الكم المتصل القابل للقسمة في الاقطار الثلاثة فان كان كل واحد من
الجوهر والكم داخلا في تقويمه وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم فالخلاء
وان كانا مقارنين له خارجين عن مقومين له فاقل احواله ان يكون عرضا
في جسم والعرض في الجسم لا يداخله جسم فالخلاء لا يداخله جسم وان كان
ذلك بالذات فهو لا محالة كم بالذات ومن طباع الكم بالذات الذي له
في الابعاد الثلاثة ان ينطبع به المادة وان يكون جزءا او هيئة للجسم المحسوس
فان لم ينطبع به المادة فلا يكون لانه كم بل لامر عارض وذلك العارض لا
يخلو اما ان يكون من شانه ذلك فلن كان من شانه ان يقوم لا في موضوع
او يكون ليس من شانه ذلك فان كان من شانه ان يقوم لا في موضوع او يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

وقد قارن البعد فهذا البعد لا يخرج عن ان يقوم مقارنا لقايم لا في موضوع
غيره مما يقارنه البعد ويقوم به وهو قايم في نفسه فهو موضوع يقيم بعد
محلا فان الموضوع للبعد ليس الاشيا هو في نفسه لا في موضوع ويقارنه بعد
وان كان ليس من شان ذلك المعنى ان يقوم لا في موضوع فيكون لا وجود
مع ما هو معه الا في موضوع فكيف يصير به البعد قايما لا في موضوع
يحتاج الى موضوع فان قيل ان موضوعه هو البعد وانه اذا حصل في موضوع
جعل موضوعه لا موضوع كان معنى هذا الكلام ان ما لا قوام له في نفسه
لما لا قوام له في نفسه الا في موضوع فيجعله قايما بنفسه لا في موضوع
بعض هذه الاشيا هو في طبيعته عرض ويعرض له ان يكون جوهرا
لجوهرية مما يعرض لبعض الطباع وهذا بين الاستحالة وخصوصا في
وبالجملة فان البعد المشار اليه القابل للامرين هو طبيعة واحدة بالعدد
تترتب هي بعينها الا في جنس واحد فيكون تلك الطبيعة اما محتاجة الوجود
في موضوع او محتاجا وجوده لا في موضوع وايضا ان كانت تارة
هي بعينها جوهرا وتارة هي بعينها لا جوهرا فاذا صارت لا جوهرا
فقد فسد منها ذاتها فسادا مطلقا حتى زال اعلى اجناسها وهو
الجوهرية فلا يكون باقية لا محالة فانها لو كان فسد نوعها دون جنسها
الاعلى لكان جوهرها لا يبقى فكيف اذا فسد جنسها الاعم فهي بنوعها
التي بها جوهر واما ان كان هذا المعنى الموضوع للبعد ملازما غير زايل فلا
يخلو اما ان يلزم محلا لاجل انه بعد ذاهب في الاقطار ويكون الكلام
في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه ويذهب الى غير النهاية وليس هذا
اللحوق كلحوق المعنى الفصلي للمعنى الجنسي او طبيعة البعد لمن كان بحث
في الابعاد الثلثة فهي طبيعة نوعية للمقدار وكذلك طبيعة الخط وكذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

طبيعته

وكذلك السطح لان التميز بين الطبيعة النوعية على ما يجهان العوارض وبين الطبيعة
يحدث على ما يجهان الفصول ان الطبيعة تتفصل بفصول هي الطبيعة
هي بعينها واذا لم يكن يكون العقل مقتضيا للحوقها حتى يتكلم في العقل
تصورها ويجوز عنده تحصيل وجودها وبالجملة قد يكون فصل الشي
هو فانه اذا قيل بعد مطلقا اي امر يقبل الانقسام المتصل بل التحصيل
الفصل الذي يلحق هذا انه في جهة او جهتين او جميع الجهات فصل
المعقول من البعد يحصله مقررا في الوجود وفي العقل ويفتقر اليه
في تحصيله موجودا او معقولا مفروغا عنه واما كون البعد بعضه قابلا
للبياض او للسواد ويكون بعضه ملازما للمادة وبعضه قايما بلا مادة
فليس يكيف بعديته فلا يحتاج اليها في تحصيل انه بعد وتقويمه بل هي امور
تلحقه من حيث هو في مادة او من حيث هو وجوده ويكيف وجوده
امر من خارج والفصول هي التي يتكيف بها مهية الشي سواء فرض موجودا
في الاعيان او لم يلتفت الى ذلك وهذا العلم يستتم من صناعة اخرى
بل طبيعة البعد يستتم بعدا في مهيته بان يكون له نحو من انحاء الانقسام
الامتداد يحصل ويكون ما سوى لواحق يلحقه لا يحتاج اليه في تقرر كونه
بعدا انما يصح ان يفرض موجودا ولا يقتضي العقل لحوق شي اخر به
يحصل البعد كما يقتضي اذا جعل اللون موجودا او الحيوان موجودا
ان يكون صار بحال وصف نوعا حتى وجد ولذلك لا يجوز
لن يكون الفصل الحقيقي يبطل عن النوع ويبقى حصة جنسه له وهذا نوضح
في مواضع اخرى واذا كان كذلك فلا يكون هذا الموضوع للانفصال
بين بعد في مادة وبعد لا في مادة انفصالا بفصل منوع بل
انفصالا باعراض لازمة خارجة عن تقويم طبيعة البعد نوعا والاشيا

المنفعة بالطبيعة لا يستحيل ان يتوهم الكل واحد منها العارض الذي لاجله
لكنه ربما استحال ذلك لعايق ولزمان ولسبب من خارج وكان امتناعا لذلك
في غير النظر الذي من غرضنا ان نتكلم فيه وهو النمط الاشبه بالكلام الطبيعي
فنقول ان كان بعد مفارق فلا يخلو اما ان يكون متناهيا واما ان يكون
غير متناه لكن طبيعة الخلا عند جميع من يوجب وجوده وهي بحيث لا تنتهي
الا الى بعد ملا فانه ان كان الملا متناهيا ينتهي ايضا الى الخلا فيلزم ان يكون
عندهم بعد غير متناه اما خلا وحده او ملا وحده يتحدد به الخلا او يتالف من
خلا وملا ومحال ان يكون بعد غير متناه على هذه الصفة كما نوضحه بعد
ان يكون خلا على ما يقولون وايضا ان كان خلا فلا يخلو اما ان يدخله الملا
او لا يدخله فان دخله الملا فلا يخلو اما ان يبقى بعد الخلا مع المداخلة موجودا
او يعدم فان كان يعدم فلا يجوز ان يسموه مكانا بل يكون المكان
هو ما يحيط بالجسم من الخلا المفارق له وذلك لانه في ذلك لا في غيره اذ
قد عدم ما يظن ذلكم بعد الخلا ولا يكون ايضا جميع ذلك بل بعضه اي الذي
يلي المتمكن لان جميع ذلك لو توهم معدوما الا هذا الطرف لكان المتمكن
ان تحرك فارقه مهيا العاقب تحلله وايضا ما وراء ذلك قد يسكنه اجسام
اجسام كثيرة ومكان الشي لا يسعه جسم اخر ومع ذلك فان كان هذا البعد
تارة يعدم وتارة يوجد فيكون تارة بالقوة وتارة بالفعل وكل ما كان
كذلك فان كونه بالقوة يعني موجودا قبل وجوده في طبيعة قابلة لوجوده
ليسلم الطبيعيون هذا على سبيل الاصل الموضوع فيكون للخلا موضوع وجسم
ومادة يتصور بذلك البعد فيصير ذات وضع ويكون اليه اشارة وهذا
هو الجسم فيكون الخلا جسما وان كان يبقى مع المداخلة فيكون بعد يدخل في بعد
وهذا قد ابطلنا امكانه ونقول انه لا يجوز ان يكون في الخلا حركة ولا سكون

وكل مكان ففيه حركة وسكون فالخلا ليس بمكان واما انه لا حركة فيه
فلان كل حركة اما قسرية واما طبيعية ونقول انه لا يجوز فيه حركة طبيعية وذلك
لانها اما ان يكون مستديرة واما ان يكون مستقيمة ولا يجوز ان يكون في الخلا
حركة مستديرة وذلك لان الخلا من شانه ان لا يقف ولا ينتهي الا ان يكون
وراءه جسم متناه فذلك الجسم يمتنع ان يمتد الى غير النهاية فلنفرض جسما
يتحرك على الاستدارة على دايرة اب ج د ولنجعل الذي نقصانا
ولكن مركزه ط ولنفرض خارجا عنها امتداد ه ز المستقيم بلا نهاية
لا اما في خلا او في ملا او فيهما جميعا وليكن خط ط ج يصل بين المركز وبين نقطة
ج المتصلة كيف كانت الاستدارة فلان خط ط ج عمود او كالعمود على
في غير جهة ه ز فاذا اخرج من جهة ج الى غير النهاية لم يلاق ه ز اذ لا
لتلك الجهة لانه بعد ه ز وما ينفذ فيها لا يصل اليه والا فبعده ه ز متناه
يطيف بدايرة اب ج د من كل جهة ولم يفرض كذلك فليكن خط ط ج
ابدا او خطا لم يلاق ه ز ما دام في تلك الجهة الى ان ينطبق على خط كان
اط ثم يجاوزه وهناك لا محالة تقاطع ه ز فاذا صار في جهة
عمودا على ا او غير عمود فاذا اخرج الى غير النهاية قاطع ه ز لا محالة
نقطة منه وليست نقطة واحدة بعينها فانك يمكنك ان تفرض في خط ه ز
نقطا كثيرة وتصلها بالمركز ط بخطوط كثيرة كلما انطبق خط ط ج على واحد منها
في سمت مقاطعة النقطة التي جاز منها ذلك الخط ولما كانت المسامتة
فيجب ان يكون اول آن زمان المسامتة التي هي فصل بين الزمانين في
نقطة وليكن نقطة ح ولناخذ نقطة ك قبل نقطة ح ولنا ان نصل
بين ط وك على خط ط ك فيكون خط ط ج اذا بلغ في الدور
ج نقطة ك كان مسامتا لنقطة ك من خط ه ز قبل نقطة ح وقبل ان

ح اول نقطة تسامت من خط ه ز منه بل يلزم ان يكون دائما مسامتا
مباينا وهذا محال فاذن لا حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه فنقول لا
حركة طبيعية مستقيمة في الخلاء وذلك لان الحركة الطبيعية تترك جهة وتنحو جهة
اخرى ويجب ان يكون ما تتركه بالطبع مخالفا لما تقصده بالطبع فانه
لو كان ما تتركه في جميع احواله في حال ما تقصده فلا يخلو لان يكون الطبيعة
طبعا اليا نفسه شيئا طبعا فان الترك الطبيعي نفار طبيعي ومن المحال ان يكون المنفور عنه
بالطبع مقصودا بالطبع بل نقول بعد ذلك انه لا يخلو اما ان تكون الحركة الطبيعية
بالطبع جهة او لا تنحو جهة ومحال ان تكون الحركة لا تنحو جهة خاصة فان كانت تنحو
جهة فلا يخلو اما ان تكون الجهة شيئا موجودا او شيئا غير موجود فان كان
شيئا غير موجود فمحال ان يكون متروكا او منحوا متوجها اليه وان كان شيئا موجودا
فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع لذاته فلا يشار اليه اذ يكون له وضع
فيشار اليه ومحال ان يكون عقليا لا وضع له لان ذلك لا حركة اليه فبقي ان يكون
له وضع وح لا يخلو اما ان يكون شيئا لا يتجزى من حيث يصار اليه بالطبع المتحرك
او يكون يتجزى فان كان متجزيا فالبعض منه يكون اقرب من المتحرك اليه فاذا
وصل اليه المتحرك فاما ان يكون قد حصل في الجهة فالبعض هو الجهة المقصودة والباقي
خارج عنه واما ان لا يكون حصل في الجهة بل يحتاج ان يتعداه فان كان يحتاج ان
يتعداه فهو سبيل الى الجهة المقصودة لا انه بعض الجهة المقصودة وحكمه حكم
ما يليه ولو كان غير متجز من حيث يصار اليه فلا يخلو اما ان يكون فقدانه التجزي
لا لانه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة بل لانه ليس في طباعه الانكسار كما نقوله
في الفلك او يكون لا يتجزى اصلا فان كان لا يتجزى بالفك ويتجزى بالفرض
فهو جسم في خلاء فما لم يكن في الخلاء جسم موجود لا يكون له جهة فيكون لا جهة في الخلاء
المطلق وحده وذلك الجسم ايضا لا يخلو اما ان يكون مختصا به فبعض الخلاء يكون

لبعضه في الطبيعة حتى يختص به بعض الاجسام طبعا دون بعض وان كان غير مختص
جاز فيه مفارقته له واذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يخل اما ان يتحرك الى
متحركا اليه بحركته الطبيعية الى الجزء الاول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك الى
نحو الجزء الاخر الذي صار اليه ولا يجوز ان يتحرك الى الجزء الاول والا فحركته
الى ذلك الجزء هي الحركة الطبيعية والتي بالذات واما الى ذلك الجزء الذي
كان فيه فقد كانت بالعرض ولا يجوز ان يتحرك بالطبع الى الجزء الاخر لان الجسم المتحرك
ان لم يشعر بوجه من الوجوه باشتغال ذلك الجسم من حيز الى حيز كيف يتاتى ان
جهة كانت مقصودة بحركته لان ذلك الجسم فيها ويقصد جهة اخرى [illegible]
الا ان يكون ذلك الجسم منبعث اليها اثرا وقوة ذلك الاثر وتلك القوة
يكون مبدأ اما لانبعاث حركة الجسم المتحرك بالطبع اليه لحال ما بين المقناطيس و
الحديد فح يكون الحركة قسرية لا طبيعية وان شعر فقد حصل هناك ادراك
حصلت الحركة ارادية لا طبيعية وهذا كله على ان الكلام في انتقال
الجسم بالطبع او بغير الطبع يرجع الى ما نحن بسبيله ونقول ان كان
اليه لا يتحرك من حيث يصار اليه بوجه من الوجوه وله وضع فهو اما نقطة واما خط
واما سطح فلا يخلو بعد ذلك اما ان يكون الجهات كلها متشابهة في انها نقط او
خطوط او سطوح او يكون جهة نقطة وجهة خطا وجهة سطحا فان كانت
كلها نقطا او خطوطا او سطوحا والنقط والخطوط والسطوح تختلف
تعرض لها اما بان يختص بها من حيث هي كذلك واما غريبة عنها وجميع ذلك
يلزمها من جهة الاشياء المختلفة الاشكال والطبائع التي هي نهايات لها والخلاء
ليس كذلك فاذن لا يجوز ان يكون فيه اختلاف جهات على نحو [illegible]
وان كان ليس كذلك بل الجهة نقطة اخرى سطحا او خطا او على وجه اخر مما [illegible]
فكيف يمكن ان يكون في الخلاء في موضع نقطة بالفعل فقط وفي موضع خط بالفعل

نسخه

فقط او سطح بالفعل او وجه آخر فالخلاء واحد متصل لا انقطاع فيه لانه لا مادة
له فيقبل لاجلها هذه الاحوال و وضعنا ان ذلك ليس بسبب لما بان من ان
فالخلاء ليس فيه اختلاف جهات واذا لم يكن هناك اختلاف جهات فانه من
المستحيل ان يكون مكان متروكا بالطبع و مكان مقصودا بالطبع فليس اذن
في الخلاء سكون طبيعي اذ ليس في الخلاء موضع هو اولى بالسكون فيه بالطبع
من موضع وايضا فانا نشاهد هذه الاجسام تتحرك بالطبع الى جهاتها و
تختلف عند ذلك في السرعة والبطوء فلا يخلو اختلافها في السرعة والبطوء
اما ان يكون لاجل الامر في المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميله فان الازيد في الثقل
النازل و في خفة الصاعدة بقوته او لزيادة عظيمة يسرع والانقص
يبطؤ وقد يكون لاختلاف شكله و الشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة
بسطحه لم يكن كمخروط يقطع المسافة براسه وكذلك المربع اذا قطع المسافة
بزاويته اذ ذلك يحتاج ان يحرك شيئا اكثر وهو الذي يلاقيه اولا وهو الاحوج
الى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال الاقتدار على شدة دفع ما يمانع
الشيء و يعاوقه معاوقة ما و على شدة خرق فان الادفع والاخرق
اسرع والاعجز عنهما ابطأ وهذا لا يتقرر في الخلاء بل نترك هذا الوجه فانه
لا كثير نفع لنا فيما نحاوله منه واما الذي يكون من قبل المسافة فهو انها كلما
كانت ارق كان قطعها اسرع وكلما كانت اغلظ كان قطعها ابطأ و
يجب المتحرك بالطبع الواحد و بالجملة السبب فيه الاقتدار على مقاومة
الدافع والخارق والمخرق فان الرقيق شديد الانفعال عن الدافع
والغليظ الكثيف شديد المقاومة ولذلك ليس نفوذ المتحرك في الهواء
كنفوذه في الارض والحجارة ونفوذه في الماء بين الامرين و الرقة
والغلظ يختلف في الزيادة والنقصان ونحن نحقق ان السبب في ذلك المقاومة

في ذلك المقاومة فكلما قلت المقاومة ازدادت السرعة وكلما زادت
المعاوقة ازداد البطؤ فيكون المتحرك يختلف سرعته وبطؤه بحسب اختلاف المقاومة
وكلما فرضنا قلة معاوقة وجب ان يكون الحركة اسرع وكلما فرضنا
مقاومة وجب ان يكون الحركة ابطأ فاذا تحرك جسم في الخلاء لم يخل اما ان يقطع
من المسافة الخالية بالحركة في زمان او لا في زمان ومحال ان يكون ذلك لا في
زمان ويكون لذلك لانه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه الكل فيجب ان يكون
ذلك في زمان ويكون لذلك الزمان نسبة لا محالة الى زمان الحركة في ملاء
ويكون مثل زمان مقاومة لو كانت نسبتها الى مقاومة الملاء نسبة الزمان
و ابطأ من زمان مقاومة هي اصغر في النسبة الى المقاومة المفروضة من الزمان
الى الزمان ومحال ان يكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة كنسبة زمان
حركة في مقاومة ما لو صح لها وجود فضلا عن ان يكون ابطأ من زمان مقاومة
اخرى لو توهمت اقل من المقاومة القليلة الاولى بل يجب ان لا يكون لما يتوهم
اي مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة الى زمان لا مقاومة اصلا
اذن ان يكون الحركة لا في زمان ولا ليست في زمان وهذا محال ولا يحتاج في بياننا
هذا الى ان يجعل لهذه المقاومة التي على النسبة المذكورة استحقاق وجود او
عدم لانا نقول ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في مقاومة
ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة او صحيحة صدقها وكل حركة في خلاء
فهي حركة في عدم مقاومة وهذه المقدمة ايضا صادقة وكل حركة في عدم مقاومة
فليست مساوية البتة لحركة في مقاومة ما على نسبة ما لو كانت موجودة في
مقاومة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء وهي مساوية الزمان
لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان
من الحركات في الخلاء حركة في الخلاء وهذا خلف ومما يمكن ان يقال على هذا ان

معاوقه

محركة يكون في جسم فانما تعرض بمقدار الجسم في عظمه ومقدارها وشدتها وضعفها
زمانا لم يكن معاوقة منفصلا ثم بعد ذلك فقد يزداد الازمنة بحسب زيادة المعاوقة
ما وليس يلزم ان يكون لكل معاوق ما يؤثر في ذلك الجسم فانه ليس يلزم انه لو اذا
كانت عدة تحرك ثقلا وعشرة لم يكون نصف العدة تحرك شيئا او كانت
قطرات كثيرة تثقب المقطور عليه ثقبا لم يكون قطرة واحدة تؤثر اثرا فيجوز ان لا يكون
المعاوقة التي زمانها على نسبة معاوقة الخلاء لا يؤثر شيئا وانما يؤثر معاوقة
اخرى لو كانت موجودة فالجواب عن هذا انا اخذنا المعاوقة على انها لو كانت
موجودة معاوقة مؤثرة لكان زمانها زمان حركة في لا معاوقة وانا نحتج
ان نجول معاوقة مؤثرة لان المعاوقة اذا قيل انها غير مؤثرة كان كما لو كانت
معاوقة غير معاوقة فمعنى المعاوقة هو التاثير لا غير وهذا التاثير على وجهين احدهما
الكسر والحث من قوة الميل والثاني ما يظن من احداث المعاوقة سكونات
يحدث سكونات عن معاوقات مسافة لا يحس باعدادها ولا يحس بالحركة كالبطوء
ستعلم لما بعد انه ما من تاثير على احد الوجهين الا وفي طباع المتحرك ان يقبل اقل منه لو
كان تؤثر تؤثره فيجب عن ذلك ان يكون بعض المعاوقات التي يحتملها طبيعة الجسم
في زمانه لغير المعاوقة وهذا محال فقد ظهر انه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية البتة
ونقول ولا حركة قسرية وذلك ان الحركة القسرية اما ان يكون لمقارنة المحرك
او بمفارقته فان كان بمقارنة المحرك فالمحرك متحرك فهو ايضا اما متحرك عن غيره
فاما يلزم الكلام الى ان ينتهي الى نفس او الى طبيعة وان كان عن نفس فالنفس تحرك
باحداث ميل مختلف ايضا في الشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع
المعاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قوم فضعف الحركة وذلك الميل
يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي وان كان طبيعيا لزم ما قلنا
فاذا كان النفسي والطبيعي لا يصح في الخلاء ان يكون في الخلاء تحريك قسري لزم

لم يصح

المحرك في المتحركين وان كان المحرك يفارق عند ايجاد الحركة فقد يلزمه الاختلاف
من جهة ما يتحرك فيه ويلزم ما قلنا في الحركة الطبيعية بعينها وايضا فان الحركة
القسرية المفارقة للمحرك قد يكون موجودة وتحريك المحرك قد زال ومحال
ان يكون ما يتجدد على الاتصال من الحركة موجودا في المتحرك وسببه غير موجود
فيجب ان يكون هناك سبب تبقى الحركة وان يكون ذلك السبب موجودا في المتحرك
يؤثر فيه فذلك اما قوة عرضية اكتسبت في المتحرك عن المحرك كالحرارة في الماء
عن النار واما تاثير ما يلاقي المتحرك مما ينفذ فيه وهذا التاثير معقول على احد
الوجهين اما ان يكون الجزء الاول من الشيء الذي فيه الحركة لما دفعه المحرك
وهو ما يلاقيه دفع ذلك ما يليه واستمر الى آخر الاجزاء المتدافعة وكان هذا
المرمي المقذوف موضوعا عند ذلك المتوسط فيلزمه ان يتحرك في زمان
تلك الاجزاء المتدافعة المتحركة اسرع من حركة المرمي الذي دفع المحرك
ذلك اسهل اندفاعا من هذا المرمي واما ان يكون خرق الدافع لذلك الجسم
بالمدفوع يلجئ الشيء الى ان يلتئم فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم ذلك
دفع الجسم الى قدام وهذا كله لا يتصور في الخلاء وانما كانت الاقسام هذه
هذه الحركة اما ان يكون عن قوة او عن جسم يحرك بالملاقاة والجسم المحرك بالملاقاة
فاما ان يحرك بانه يحمل واما بانه يدفع بالملاقاة واما الذي يجذب بالملاقاة
فحكمه حكم الحامل فان كانت الحركة القسرية في المرمي عن قوة في الجسم فيجب
تبقى ولا يعرض البتة ولا ينقطع البتة وذلك لان القوة اذا وجدت في الجسم فلا
يخلو اما ان يبقى واما ان يعدم فان بقيت فالحركة تبقى دائما وان عدمت او
ضعفت فلا يخلو اما ان يكون تعدم او تضعف عن سبب او تعدم او تضعف لذاتها
والكلام في العدم بعينه الماخذ في الكلام في الضعف فنقول ولا يحتمل
ان تعدم لذاتها فان ما يستحق العدم لذاته يمتنع وجوده زمانا وان عدمت

بسم الله الرحمن الرحيم

بسبب فاما ان يكون ذلك السبب في الجسم المتحرك او يكون في غيره فان
كان في غير الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند اول الحركة بل كان
مغلوبا ثم صار سببا غالبا فلكونه كذلك سبب آخر والامر في ذلك يتسلسل
الى غير النهاية فان كان السبب خارجا عن الجسم او كان المعين للسبب الذي
في الجسم خارجا فيجب ان يكون الفاعل او المعين مما يفعل بملاقاة او
يكون يفعل بغير ملاقاة فان كان يفعل بملاقاة فهو جسم يلاقي المتحرك فليكن
في الخلاء المحض هذا السبب فالحركة القسرية لا تعرض في الخلاء المحض ولا يقف وان
كانت لا تفعل بملاقاة بل يكون شيئا من الاشياء يؤثر على المباينة فما بالها
لم يؤثر في اول الامر ويكون الكلام عليه كالكلام في السبب الذي
في الجسم بل الاولى ان يكون تقرير المقاومات على الاتصال هو الذي يسقط
هذه القوة ويفسدها وهذا لا يمكن الا ان لا يكون الحركة في الخلاء الصرف هذا
اذا كان سبب الحركة قوة فان كان السبب جسما ملاقيا يحرك على سبيل دفع او
وضع فيرجع الكلام الى السبب المفارق وقد قيل فيه ما قيل فتبين ان
ان لا حركة قسرية مفارقة للمحرك او مقارنة اياه في خلاء صرف وقد صح
بما قلناه ان الخلاء لا حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية فنقول ولا سكون فيه
وذلك لانه كما ان الذي يسكن هو عادم للحركة ومن شانه ان يتحرك كذلك الذي
يسكن فيه هو الذي يعدم فيه الحركة ومن شانه ان يتحرك فيه والخلاء ليس من شانه ان
يتحرك فيه وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في امره ان جعلوا له قوة جاذبة
للحركة ولو بوجه آخر حتى قالوا ان سبب احتباس الماء في الاواني التي تسمى سراقات
الماء والجذابة في الآلات التي هي زراقات الماء انما هو جذب الخلاء والخلاء
انما يجذب اول شيء الاكثف ثم الالطف وقال الآخرون بل الخلاء يجذب الاجسام
الى فوق وانه اذا تخلخل الجسم بكثرة خلاء يداخله صار اخف واسرع حركة

بسم الله الرحمن الرحيم

الى فوق فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز ان يختلف في اجزاء الخلاء بالاشد
والاضعف او سبيل كل جزء من الانجذاب من الخلاء سبيل الآخر فما كان يجب ان يكون
الانجذاب الى شيء منه اولى من الانجذاب الى شيء آخر ولا الاحتباس في شيء منه اولى
بالاحتباس في شيء آخر منه وسراقة الماء ان كان حابس الماء فيها هو الخلاء الذي
امتلأ به فلم اذا انخلع عن الآلة نزل بل كان يجب ان يحبس الماء في نفسه ويحفظه ولا
يتركه يفارقه ولا يدع الآثار التي فيه ان ينزل ايضا لان ذلك الماء
هناك فتحتبس الآثار ايضا فما يقولون في آثار تتخذ اخف من الماء وكذلك قولهم
في رفع الخلاء للاجسام فانه لا يخلو اما ان يكون الخلاء المتخلل لاجزاء الجسم المتخلخل هو الذي
يوجب حركته الى فوق وموجب الشيء ملازم له فيكون ذلك الخلاء يلازم المتخلخل
في حركته فيكون منتقلا معه ويخلص الى مكان ايضا او كان منتقلا ذا بعد متحيز في الخلاء
او لا يكون ملازما له بل لا يزال يستبدل بحركته خلاء بعد خلاء فان كان كذلك لم يكن
خلاء تقرضه يكون ملاقاته له في آن وفي الآن لا يحرك شيئا وبعد الآن لا
ملاقيا فيه بل عسى ان يعطيه قوة من شان تلك القوة ان تبقى فيه وتحركه مثلا او
او يؤثر فيه اثرا آخر يبقى فيه ويكون المحرك ذلك الاثر ويكون كل خلاء جديد يؤكد
فيه ذلك الاثر فلا يزال ذلك الاثر يشتد والحركة تسرع الآن يجاب جهة
من الخلاء لذلك الاثر ايضا دون جهة والخلاء متشابه ايجاب مستحيل ومن العجائب ان
يصير اثبات الخلاء بين اجزاء الملاء موجبا حكما في الجملة من الاجزاء دون ان يوجب
في واحد واحد من الاجزاء فانه محال ان يكون اجزاء منفصلة لا تتحرك وحدها
منها عن سبب محرك ولكن الجملة تتحرك عنه بل من الواجب ان يكون الجملة المركبة من اجزاء
متباينة ومماسة انما تنتقل بوجود انتقال يحدث في واحد واحد من الاجزاء
فيكون المتخلخل المتباين الاجزاء بالخلاء انما يتحرك عن الخلاء فيبلغ اولا الى فوق جزء جزء
منه وكل جزء من تلك الاجزاء لا خلاء فيه واذا اخذنا ابسط الاجزاء المتباينة فيه

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس بموجوده لاثبات الخلاء بل لاجل احاطة الخلاء ح ليشبه ان يكون اذا اجتمع وكثر
لم ينفصل عن الخلاء واذا انفرق وصغرت اجزاؤه انفصلت اجزاؤه وانفصل
عن الخلاء ونعرض منه ان تحرك الكل الى فوق ويكون مع ذلك ليس كل الاجسام
بهذا الانفعال بل اجسام ما لها طبايع مخصوصة وطبايعها توجب ان
هذا التخلخل الكاين بالخلاء فيكون هذا ان يشبه الاشياء الاجسام
لن تتباعد اجزاؤه بعضها عن بعض بعدا ما ينفصل حجم ذلك التخلخل وحجم
يقتضي ما هو اشد من ذلك بعدا ومن العجايب تصور هرب هذه الاجزاء
بعضها عن بعض حتى تتم بينها ابعاد محدودة وكون ذلك الهرب
غير محدودة كيف كانت فجزء يهرب بالطبع الى فوق وجزء الى اسفل وجزء
يمنة وجزء يسرة حتى يحدث التخلخل فيرى ان كل واحد من هذه الاجزاء
يعرض له الهرب او يكون واحد منها لا يهرب قارا مهروبا عنه والبواقي
هاربة عنه فارة ومن العجايب ان يكون جزء واحد منها لا يهرب والبواقي
لا يهرب واجزاؤها متشابهة والخلاء الذي هي فيه متشابه ومن العجايب
ايضا ان يكون جزء واحد ياخذ يمنة وجزء اخر ياخذ يسرة وحكم الجزئين
في الطبيعة واحد وما فيه الحركة غير مختلف فيه فمن هذه الاشياء يتبين ان
الخلاء لا معنى له وان هذه الالات السراقة والزراقة انما يكون فعلها
خارجة عن المجرى الطبيعي لاجل امتناع وجود الخلاء ووجوب تلازم
صفايح الاجسام الا عند افتراق قسري يكون مع بدل ملاق عوضا عن الملاقي
بلا زمان يخلو فيه سطح عن سطح يلاقيه فاذا كان صفحة الماء الذي في انبوب الزراقة
يلزم بالطبع صفحة جسم يلاقيه كسطح الاصبع فيلزم ان يكون محبوسا عن الزوال
عند حبس ذلك السطح بقوته مقوما عن الزوال معه فيلزم ان يتقيف ويقف
ولو جاز ان يكون خلاء وافتراق سطوح لا عن بدل لنزل ولذلك ما صح الخلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الماء في الزراقة للزوم ما قد نزل من احد طرفيه للطرف الثاني وامتناع
الانقطاع في البين المؤدي الى وجود الخلاء وطاعة المنفصلات للمص ولذلك
امكن رفع ثقل كثير بقدح صغير مهندم عليه او شيئا اخر من الحيل العجيبة التي تتم
بامتناع وجود الخلاء

الفصل الثاني

في تحقيق القول في المكان ونقض حجج
مبطليه والمخطئين فيه فاذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا يجوز
ان يكون فيه معه جسم غيره اذ هو مساو له وكان يستبدل ويفارق والواحد منه
يتعاقب عليه عدة متمكنات وكانت هذه الصفات كلها او بعضها لا
يوجد الا للهيولى او صورة او بعد او سطح ملاق يحيط به وكان لا يجوز ان
في الهيولى ولا في الصورة والبعد لا وجود له خاليا ولا غير خال فاذا
الغير الحاوي ليس بمكان ولا حاوي منه الا الذي هو نهاية الجسم الحاوي
هو السطح الذي هو نهاية الجسم الحاوي لا غير فهو حاو ومساو وثابت
يلزمه المشتغل عليه ويفارقه المنتقل بالانتقال عنه ويوصل بالانتقال اليه
ان يوجد فيه جسمان معا فقد ظهر وجود المكان وماهيته وقد يتفق ان
يكون المكان سطحا واحدا وقد يتفق ان يكون عدة سطوح يلتئم منها مكان واحد
كالماء في النهر وقد يتفق ان يكون لبعض هذه السطوح متحركة بالعرض و
ساكنة وقد يتفق ان يكون كلها متحركة بالذات وعلى المتحرك عليه والمتحرك
ساكن وربما كان المحيط والمحاط متخالفي المفارقة كما في كثير من السماويات
ويجب ان ننظر اذا كان ماء مثلا في جرة وفي وسط الماء شيء فالمحيط بالماء
اهو السطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود في الماء مجموعين مكان الماء
كما لو كان الماء على شكل يحيط به سطح مقعر وسطح محدب ان اخرى
على هذه الصورة لم يكن السطح المقعر المحيط به وحده مكانه بل جملة السطوح
يلاقي جميع جهاته فيشبه ان يكون جملة السطوح التي تلاقي الماء من جميع جهاته

في تحقيق القول في ماهية المكان

من الجرة وحدها فان الجسم الذي في داخل الماء هو المكان له لكن هيهنا شيئا واحدا
ليس هناك وهو ان المقعر الشكل الذي صورناه ليس يحيط به وحده بل انما
يحيط به السطوح وجملة كسطح واحد وهناك ليس الامر كذلك بل المقعر يكفي
في الاحاطة به كان السطح المحدب او لم يكن وهناك ايضا سطحان متشابهان
ليس يأتلف منهما شيء واحد يكون مكانا واما في هذا الشكل فانه يأتلف من جملة
السطوح الملاقية سطح واحد بل في هيئة سطح واحد افيجب لذلك ان يكون حيث
حصل من الجملة سطح واحد فان الجملة يكون مكانا واحدا ويكون الاجزاء
اجزاء المكان ولا يكون شيء منها مكانا للكل وحيث لا يحصل لا يكون
واما حجج نفاة المكان فالحجة الاولى يتوقع عليها ان المكان عرض ويجوز ان
ان يشتق منه الاسم لما هو عرض فيه لكنه لم يشتق لانه لم يوقف عليه
بالتعارف ومثل هذا كثير واذا اشتق فلا يجب ان يكون ذلك الاسم هو
لفظ المتمكن فان المتمكن مشتق من التمكن وليس التمكن هو كون الشيء ذا عرض هو مكان
الشيء ويجوز ان يكون في الشيء عرض ويشتق منه الاسم لغيره كالولادة
في الوالد ويشتق منه للمولود الاسم وليس الولادة فيه والعلم فهو في العالم
ويشتق منه للمعلوم الاسم وليس الولادة العلم فيه فيجوز ان يشتق من المكان
اسم المتمكن ولا يكون المكان فيه بل هو في المكان ولكن كون الجسم محيطا بالجسم
حتى يكون سطحه الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز ان يشتق منه لهم اسم الذي
المحيط لو كان اشتق له منه مصدر والمكان ليس بمصدر ولم يتفق ان يشتق منه
على هذه الجهة مصدر فليس يجب من هذا ان لا يكون المكان عرضا واما التشكيك الثاني
فالجواب عنه ان المكان ليس بجسم ولا مطابق للجسم بل محاط به بمعنى انه منطبق على
نهايته انطباقا اوليا وقولنا ان المكان مساو للمتمكن قول مجازي اريد به ان
المكان مخصوصا بالمتمكن فيخيل انه مساو ومتمكن له بالحقيقة وليس كذلك بل هو

مساو

مساو لنهايته بالحقيقة اذ لا يجوز ان يكون في باطن النهاية الحاوية جسم غير الجسم الذي
يساوي نهايته الظاهرة بتلك النهاية واذا لم يكن قد تحصل من مطابقة المكان
ومساواته للمتمكن وجب التسليم ولا اوليا بينا بنفسه لا يحتاج الى ان يبرهن
عليه لم يكن التشكيك لازما واما التشكيك الثالث فانما كان يلزم لو قلنا ان
كل انتقال كيف كان بالذات او بالعرض يوجب ان يجتنب المكان و
لا نقول ذلك بل نقول ان انتقال الشيء بالذات وهو ان يفارق كل ما يحصره و
ويحيط به مفارقة عن ذاته لا لسبب ملزوم هو مفارق بذاته هو الذي يجب
ان يكون مجتنبا للمكان واما السطح والخط والنقطة فانها يلزم ما هي معه في الجسم
ولا يفارقه البتة لكن الجسم قد يفارق كل ما معه وعنده وكل ما يطيف به فيلزم
لذلك ان يكون الخط قد فارق خطا والسطح سطحا فلو كان السطح والخط والنقطة مما
يجوز ان يفارق بذاتها ويتحرك نفسها لكان الحكم ما قيل واما قولهم ان الخلا
عدم ففيه نظر وموضعه الخاص به غير هذا الموضع ولا تعلق لحل التشكيك الخامس
يحل دونه واما التشكيك الرابع فانما كان يلزم لو كان صحيحا ان كل
ما لا بد منه فهو علة وليس كذلك فانه لا بد للعلة من المعلول وليس علة لها
بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التي ليست بعلل وليس شيء منها بعلة للعلة
بل العلة هي التي لا بد منها وهي لذاتها لا لغيرها اقدم فالمكان من الامور التي
لا بد له منه للحركة وليس اقدم من الحركة بالعلية بل عساه ان يكون اقدم منها
بالطبع حتى انه ان كانت الحركة كان مكان وليس اذا كان مكان كان الحركة
هذا التقدم غير التقدم العلي بل يجب ان يكون الشيء مع وجود هذا مفيدا
لوجود المعلول حتى يكون علة وهذا انما يتحقق لك في صناعة اخرى فيجوز ان يكون
المكان امرا مما لا يستغنى عنه الحركة لازما للحركة وليس بعلة وايضا فان كون الحركة موجودة
في المتحرك مما لا يمنع ان لا يكون المكان ايضا علة غير تامة لها فكثير من الامور

الشكل

بسم الله الرحمن الرحيم

وفي المكان

يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس والحركة مفارقة ما فلا يبعد ان يتعلق
بالمفارق والمفارق على انهما كلاهما موضوعان فيكون الحركة موجودة
في المتحرك وفي المكان فان بطل هذا البطل بيان آخر لا للنفس صحة وجودها
في المتحرك وبالجملة المكان امر لازم لموضوع الحركة فان موضوع الحركة
من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل اي من حيث هو بالفعل حامل
التحريك لا من حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لامحالة
وان كان كونه في مكان ليس علة له فالمكان لازم لعلة الحركة العنصرية
الشك الخامس فانما يصح لو كان النامي الذي في المكان يجب ان يلزم
مكانا واحدا واما اذا كان دائما يستبدل مكانا بعد مكان كما يستبدل
بعد كم فليس ما قيل بواجب فلنبطل الآن حجج المخطئين في ماهيته فاما
قياس من قال ان المكان يتعاقب عليه والهيولى يتعاقب عليها فقدم
انه غير منتج اللهم ان يقول وكل ما يتعاقب عليه والهيولى متعاقب مكان
فلا نم ح لان المكان هو بعض ما يتعاقب عليه وهو الذي يتعاقب فيه
الاجسام بالحصول فيه وكذلك ما قيل ان المكان اول حاو محدد فهو الصورة
وذلك انه ليس المكان كل اول حاو بل الذي يحوي شيئا مفارقا وايضا فان
الصورة لا تحوي شيئا لان المحوي ينفصل عن الحاوي والهيولى لا تنفصل عن الصورة
وايضا فان المحدد ان عنى به الطرف الذي به يتحدد الشيء فليس
ان المكان بهذه الصفة واما انه غير حق فظاهر وان اما المحدد الذي
يراد به الحاوي فهو اسم مرادف للحاوي ومعناه معناه وايضا فالمكان
حاو للمتمكن ومحدده والمتمكن جسم والصورة تحوي المادة لا جسما فيها واما حجة
الذين اصحاب البعد المثبتة على وجود بعد بسيط مبتدلا والمتمكن غير مستبدل المكان
وليس هناك شيء يبقى ثابتا الا البعد فنقول انا لا نم ان المتمكن غير مستبدل

الاستبدال

بسم الله الرحمن الرحيم

بل هو مستبدل المكانة لان المكان ليس هو الطرف المحدد بل السطح الحاوي
الا انه ليس بمتحرك ولا ساكن اما انه ليس بساكن فلانه ليس عندنا في مكان واحد
زمانا اللهم الا ان يعني بالساكن لا هذا بل الذي لا يتبدل نسبة الامور
ساكنا بهذا المعنى او الذي لو خلي وحاله وترك عليه مكانه خلاف ذلك المكان كما
يستبدل به من نفسه وكان حافظا للمكان واحد ونحن لا نريد الآن بالساكن
الاول ولا هذا فان اردنا احد المعنيين كان ساكنا واما انه ليس بمتحرك فلانه
ليس مبدا الاستبدال منه والمتحرك بالحقيقة هو الذي مبدا الاستبدال
وهو الذي الكمال الاول لما بالقوة فيه من نفسه حتى انه لو كان ساكنا
عنده لحالها للمكان حاله يتغير الخ لو كانت الامور المحيطة به والمفارقة
ثابتة كما هي لا يعرض لها عارض كان الذي عرض له تبدل النسبة فيها واما
فليس كذلك فليس بواجب ان يكون الجسم لا محالة اما ساكنا او متحركا فان الجسم
لا يكون فيها ساكنا ولا متحركا في المكان من ذلك ان لا يكون له مكان
من ذلك ان يكون له مكان وليس له ذلك المكان بعينه في زمان
في مفارقته ومن ذلك ان يكون له مكان وهو له بعينه زمانا ولكن اخذناه
لا في زمان بل من حيث هو في آن فيكون الجسم ح لا ساكنا ولا متحركا
واما ما ذكروا من حديث التحليل فان التحليل ليس على الوجه الذي ذكروا
التحليل هو افراد واحد واحد من اجزاء الشيء الموجود فيه فان التحليل يدل على
الهيولى بانه يبرهن ان هناك صورة وانها لا تقوم بذاتها بل لها مادة
فيبرهن ان في هذا الشيء الآن صورة ومادة واما البعد الذي يدعونه فهو
شيء ليس ثبوته على هذا القبيل وذلك لان البعد انما يثبت في الوهم
رفع المتمكن واعدامه فحتى اذا رفع المتمكن واعدم وجب ان يثبت في الوهم
بعد واما المادة فانما يوجبها اثبات الصورة لا توهم رفعها

بسم الله الرحمن الرحيم

الا ان يعني بالرفع معنى آخر فيكون المغالطة واقعة باشتراك الاسم وذلك ان
الرفع يعني به توهم الشي معدوما وهذا التوهم في الصورة يوجب ما يخص ابطال
المادة لا اثباتها وفي المتمكن لا يوجب لا ابطال البعد ولا اثباته واما
ابطال البعد فقد استغنينا عنه اذ الخصم لا يقول به واما اثباته فلان
المتمكن وحده لا يوجب ذلك ما لم يضف اليه حفظ الاجسام المطيفة به بوجوده على
اما ان كان جسم واحد فقط وتوهم معدوما فليس يجب عن توهم عدمه
القول ببعد لولا توهم عدمه لما قيل به بل التوهم يتبع التخيل في اثبات فضاء
غير عناه وانما كان جسم فرفعته او لم ترفعه واما وجوب بعد ما معين التقدير
يكون في الوهم تبعا لعدم جسم بشرط حفظ الاجسام المطيفة التي كانت تقدر البعد
المحدود ولولا التحديد لما احتيج الى اعدام جسم في تخيل البعد ومع هذا كله
لان هذا البعد يفرض عند الوهم اذا اعدم جسم او اجسام فما يدريه ان هذا التوهم
ليس فاسدا حتى لا يكون ما يتبعه محالا وهل صح ان هذا الفرض ممكن حتى يكون ما
محال فعسى ان بعض هذا القايل بان الوهم محكم وان كل ما يوجبه الوهم واجب
كذلك وكثير من الاحوال الموجودة مخالف للموهوم وبالجملة يجب ان يرجع الى
ابتداء الكلام فنقول ان التخيل تميز اشياء صح وجودها في الجمع ولكنها مختلطة عند
العقل فيفصل بعضها عن بعض بقوته او يكون بعضها يدل على وجود الآخر فاذا
تامل حال بعضها انتقل منه الى الآخر ويكون الرفع ح بمعنى الترك له والاعراض
الى الآخر لا بمعنى الاعدام واما الحجة التي بعد هذا فجوابها ان قول هذا القايل
ان الجسم يعرض المكان لا بسطحه بل بحسبه ان عنى به ان الجسم بسطحه وحده لا يكون
في مكان بل انما يكون في المكان بجسميته او عنى به لانه جسم يصلح ان يكون في مكان
فالقول حق وليس يلزم منه ان يكون مكانه جسما فانه ليس يجب اذا كان امر
يحكم ما او اضافة الى شي بسبب وصف له ان يكون المقتضى بذلك له

فليس اذا كان الجسم يحتاج الى مباد لكونه جسما لا لكونه موجودا يجب ان يكون مبادئه
ايضا اجساما او كان العرض يحتاج الى موضوع لكونه عرضا ان يكون موضوعه عرضا
واما ان عنى به ان كل بعد من جسميته يقتضي بعدا يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب
الاول وبالجملة انه ليس اذا كان بجسميته يقتضي المكان يجب ان يلاقي بجميع
المكان كما انه لو كان بجسميته يقتضي الحاوي فليس يلزم ان يكون بجميع جسميته ملاقيا للحاوي
وبالجملة فانه غير مسلم ان الجسم يقتضي بجسميته مكانا الا بمقدار ما فضل انه يقتضي
حاويا ومعنى القولين جميعا ان جملة الجسم المأخوذ كشي واحد يوصف بانه
في حال وليس كون الشي بكليته في شي هو كونه ملاقيا له بكليته فانا نقول ان
جميع هذه الدار وجملته في هذه الحجرة ولا نعني به ان جملته ملاقية للحجرة واما
التي بعد هذه المبنية على مساواة المكان والمتمكن فقد فرغ عن جوابها وكذا
الحجة التي بعد تلك فهي مبنية على ان المكان لا يتحرك فالمسلم ان المكان
هذا انما واما انه لا يتحرك لا بالذات ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا مشهور
الجمهور لا يأبون ان يتحرك مكان الشي فانهم يرون الحجرة مكانا ويجوزون
حركته واما الحجة التي بعد هذه فهي اولا شي مبنية على عادات الجمهور
ليس بحجة في الامور العقلية وثانيا انه كما لا يمتنع العامة ان يقولوا ان
المعطور في الجرة مملو وفارغ كذلك لا يمتنع ان يقولوا ان البسيط المقعر
في الحجرة فارغ ومملو على ان بعض العامة المعتنين جميعا فانهم لا يستوى انهم
لم يجر لهم العادة بفهم معناه محصلا وكثيرا ما يكون نوا الى ان يطلقوا ذلك في
الفضاء يسع منهم الى غير ذلك وذلك لان المملو في عرفهم هو الذي يحيط بالشي
غير يلاقيه من كل جهة الا يرى انهم يقولون فيما بينهم ان الحجرة مملوة والزق مملو
يعرفون حال البعد الذي يدعونه في داخل الحجرة بل يصفون بحاو يعنونه
اشبه بالبسيط منه بالبعد فان البعد لا يحيط بشي بل ربما احاط به ما يملوه ان كان
موجودا ولذلك تجد العامة لا يتحاشون ان يقولوا ان الحجرة مملوة وربما قعوا

بسم الله الرحمن الرحيم

غرضهم بقولهم ان البعد الباطن مملوّ والجرة اسم لجوهر الخزف المعمول على شكل البسيط
الباطن المحيط ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه الجرة ولكانوا يقولون
في البسيط ما يقولونه في الجرة فظهر بان انهم اذا قالوا ان الجرة فارغة ومملوءة
ذلك كقولهم مكان ما فارغ او مملوّ ونسبوا الى المحيط ثم انما يمنعون ان يقولوا
في البسيط المطلق انه فارغ ومملوّ لان البسيط المطلق ليس هو المكان بل المكان بشرط
الاحاطة واذا جعل بدل البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة لم يتحاشوا عن ذلك
واما الحجة التي بعد هذه فبناها على ان تفسير المكان بعدا يجعل لكل جسم مكانا وهو
امر صواب ووجب في هذا التصويب شهوة من الشهوات فانه ان لم يمكن او جاز
ان يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه كان يستغنى في اجابته عيانا باطلا
ان يكون الا وجب لبعض الاجسام ان لا يكون في مكان وان كان
وجيا لم يحتج الى تدبير هنا ولو كانت هذه المقدمة واضحة وهي ان كل جسم
في مكان ولم يمكن ان يوجد لكل جسم مكان حاو او شيء من الاشياء الا بهيئة
مكانا غير البعد المفطور وكان البعد المفطور موجودا كانت بالحاجة ماسة الى
ان نقول بان البعد مكان وانا وليس شيء من ذلك وجبا فما شدد بحكم
ان نجعل حيلة ليكون لنا ان نجعل كل جسم في مكان ونسلم ايضا ان كل جسم في مكان
فليس يجب ان يكون ذلك المكان هو البعد فانه يجوز ان يكون هذا المعنى ليس بمكان
لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم المكان فان على هذا القول انه يكون شبيها
هو رأي الجمهور ان كل جسم في مكان فليس ذلك بحجة فان نسبة هذا الرأي الى الجمهور و
الذين هم العامة من حيث لا يعتقدون منه هنا انهم ينسبون اليه بل يحملون ويقولون
على ما في المشهور اذ الوهم كسبه رأي آخر اليهم وهو ان كل موجود في مكان
وانه مشار اليه وهذان الرأيان متساويان في ان العامة تتصرف عنهما بتبصير
وتعريف يرد عليهم بعد الفطرة العقلية والوهمية وقد عرفناك احوال هذه
المقدمات حيث تكلمنا في المنطق وبينّا انها وهميات دون عقليات و

بسم الله الرحمن الرحيم

يجب ان يلتفت اليها على ان حكمهم ان كل جسم في مكان ليس هو الا كحكمهم في ان
كل موجود اليه اشارة ولم حيّز ولا هم يفهمون من المتمكن غير ما يفهم في الوضع
انه لو كان هذا ايضا حقا لما وجب على ما بيّنا ان يكون ما قالوه حقا وكان
يجوز ان يكون المكان امرا غير البعد وكل واحد منهما مما يوجد لكل جسم فلا يكون
وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على انه مكان له اذ كان يجوز ان يكون
شيئان موجودين لكل جسم واحدهما دون الآخر مكان واما الحجة التي
بعد هذه فليعلم ان طلب النهاية على وجهين طلب ممكن وطلب محال فاما الطلب الممكن
فهو ان يكون ذو الحجم يطلب ان يدخل الحجم سطحه ونهاية جسم والطلب المحال
ان يلاقيه ملاقات المحاط ما يحيط وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهايات
مكانا ليس اذا لم يطلب النهاية وجب ان يطلب ترتيبا في الابعاد
بل ربما طلب ترتيبا في الوضع فقط فمن حاجة بها ان يكون كل وضع
بل علة ان يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم وجسم آخر في جهته ولا تعلق
الا بعاد الاجسام المتنالية واما حجج اصحاب الخلاء فالجواب عن المبني منها
على التخلخل والتكاثف ان التكاثف على وجهين تكاثف باجتماع الاجزاء
المنبثة في الهواء تخلخلها بان يخرج الهواء عن التخلل فيقوم الاجزاء مقامه من غير
ان يكون هناك خلاء معه ويقابله تخلخل وتكاثف يكون لا بان الاجزاء
اجتمعت بل بان المادة نفسها تقبل حجما اصغر تارة وحجما اكبر اخرى اذ
كلاهما امرين عارضين له ليس احدهما اولى به من الآخر فاذا قبل حجما اصغر
قيل انه تكاثف والمقابله تخلخل وهذا مبتيّن في صناعة اخرى فلا
في هذا الموضع لم يضر اذ يكون غاية ذلك ان هذا القسم بطل ويبقى ذلك القسم
الذي اجيب عنه واما حديث الرماد فهو كذب صرف ولو كان
ذلك صحيحا كان الاثار كلها خاليا لا رماد فيه اصلا واما حديث الزق

بسم الله الرحمن الرحيم

واذا كان شيئا فيجوز ان يكون المقدار الذي للزق لا يظهر تفاوته في الحجب ويجوز
ان يكون انشيئا ينعصر ويخرج منه بخار او هواء فيصير اصغر ويجوز ان يصغر بتكاثف
طبيعي او قسري على ما نعلمه واما حديث النامي فان الغذاء ينفذ بقوة بين
متماسين من اجزاء الاعضاء ويحركها بالتشتيت فيمكن منهما فينفسح الحجم ولو كان
الغذاء انما ينفذ في الخلاء لكان الحجم في حال دخوله وقبله حجما واحدا لا زائدا
واما حديث القارورة فان الجواب عن ذلك مبني على المذكور في التخلخل
والتكاثف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم يستفيد حجما اصغر وحجما اكبر وان
من ذلك ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري فكما انه يجوز ان يسخن ويبرد ويكون
منه ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري فكذلك الحال في العظم والصغر فاذا كان
هذا جائزا لم يكن كل انتقاص جزء من جسم يوجب ان يبقى الباقي على حجمه الاول
حتى اذا اخذ جزء من هواء مالئ للقارورة يجب ان يبقى الباقي على حجمه الاول
فيكون ما وراءه خلاء واذا لم يجب هذا لم يجب تلك الحجة واذا كان خلافه
جائزا فجائز ان يكون الهواء بطبعه يقتضي حجما ثم انه يضطر في حال الى ان يصير اعظم
بان ينقطع منه جزء بالقسر من غير ان يحل الاستحالة في جسمه بدل ما ينقطع منه
في حجمه سبيل فاذا كان انقطاع ذلك الجزء لا يمكن او ينبسط انبساطا يحفظ الملاء
في حجمه الاول لامتناع وقوع الخلاء ووجوب الملاء وكان هذا الانبساط ممكنا
وكان للقاسر قوة تحوج الى خروج جزء الممكن اليه ان يخرج الى الفعل بجذبه اياه
في جهة ولزوم سطحه لما يليه في جهة وذلك لبسطه منه وتعظيمه اياه بالقسر خلاف
التكاثف فانبسط انبساطا عظيما وصار بعضه مما انبسط وانفعل خارجا
خارج القارورة وهو المخصوص وبقي الباقي ملأ القارورة فقد صار
منبسطا ايضا بالجذب الماص بقدر القارورة فاذا زال ذلك المص جاز
ان يرجع الى قوامه الاول بان يجذب ماء او هواء الى شغل المكان الذي

بسم الله الرحمن الرحيم

تحرك عنه منفعلا عاد الى قوامه الاول ونحن اذا نفخنا في القارورة
ثم كببناها على الماء خرجت منها رياح كثيرة تنبقبق منها الماء ثم عاد الماء وقد دخل
فيها فنعلم انا قد ادخلنا فيها بالقسر شيئا لا محالة ولما زال القسر خرج وذلك
لانه اما ان يكون دخول ما ادخلناه بالقسر هو نفوذه في الخلاء او يكون على سبيل
التكاثف من الموجود الذي كان فيه حتى حصل للمدخل بالقسر مكان ويكون ذلك
التكاثف على سبيل التكاثف الذي نقوله نحن ونرى ان للقسري منه ان
يعود الى الطبيعي عند زوال القاسر فان كان على سبيل نفوذ في الخلاء فقد
حصل في ذلك المكان منه وليس ذلك المكان له قسريا ولا مستغضا الحشو الذي
يملؤه فينفعه عنه ويدفعه ولان طبيعة الهواء ان ينزل متسافلا عن خلاء ليحصل فيه
نزولا نفضا في الماء فيعني ان لا يحتاج الهواء الى ان يفارقه ويتخلص عنه وان
كان الخلاء هو الذي يأباه فلم لا يأبى الهواء الآخر وان كان الماء يأباه فلم اذا
انقص ثم ترك حتى يخرج من الماء ما شانه ان يخرج وكبست على الماء دخله
الماء فان كان الخلاء يأبى ان يشغله الهواء ويدفعه فلان يأبى جذب الماء او
فلعل الخلاء يبغض الهواء بطبعه ويجذب الماء فلم يترك الماء المفوش في الهواء
يتخلل الهواء الخالية ان ينزل وان كان ثقله يغلب جذب ذلك الخلاء فلم لا يتغلل
المكبوب عليها القارورة لا يغلب الهواء بل يجذب وانشاله
المشتمل عليه اصعب من اشاله الثقيل البائن فاذا استبانت استحالة هذا
القسم بقي ان السبب فيه انجذاب الهواء الى حجم اصغر للانضغاط فاذا زال الانضغاط
ولاجل ان هناك سببا اخر يقتضي حجما اكبر وهو التسخن واللطف
ان كان ممنوعا عن مقتضاه بالمضغط الذي يكثفه اشد من ملطفه
العايق فاقتضى السخونة العارضة ان يصير الهواء اعظم حجما من الحجم الذي كان قبل
ومن اجل ان تلك السخونة عرضية تهدا او تزول وتعيض الهواء الى الحجم الذي

طبيعة لو لم يكن هناك التجويف فيه والماء يدخل لاستحالة وقوع الخلاء فلينظر اما ان
الزق المنفوخ بالقوة اذن لا يتفتق من الهواء ان يخرج ثم ما خذه يجذب الماء الى
كما لو سد فم القارورة بالاصبع وسخنت بنار جاز ان لا تنكسر
عرض او لا تعتق ثم انمصاص منها للماء واما الجواب عن الحجة التي بعد هذه
لهذا الجواب وذلك لان المتحرك يدفع ما يليه من قدامه من الهواء وينتهي
الى حيث لا يطيع فيه الهواء المتقدم للتدفع فيستبدل الموج من المبتدئ
ينضغط الى حصول حجم اصغر وما خلفه يكون بالعكس فيكون عصه يجذب
فلا يحدث وينخلخل ما خلفهما الى حجم اكبر يحدث من ذلك وقوف
عند قوم من اهل الفلسفة هذا القدر من الكلام في المكان ولنتكلم الان في الزمان

الفصل العاشر في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة

المبطلين منه ان النظر في امر الزمان مناسب للنظر في امر المكان لانه امر
لازم لكل حركة والحال في اختلاف الناس في وجوده ومهيته كالحال في المكان
فمن الناس من نفى ان يكون للزمان وجود البتة ومنهم من جعل له وجودا
في الاعيان الخارجة البتة بوجه من الوجوه بل في التوهم ومنهم من جعل له وجودا
لا على انه امر واحد في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما لامور ايها كانت
اليها كانت فقال ان الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث
وجود عرض اخر مع وجوده كحضور زيد مع طلوع الشمس فهو وقت للاخر اي عرض
حادث كان ومنهم من جعل للزمان وجودا وحقيقة ما لكنه فمنهم من جعله جوهرا
بذاته فاما من نفى وجود الزمان فقد تعلق بشكوك من ذلك قولهم ان الزمان لو كان موجودا
فاما ان يكون منقسما او يكون شيئا غير منقسم فيستحيل ان يكون غير منقسم
شهور وساعات وماض ومستقبل وان كان منقسما فاما ان يكون موجود الجميع
اقسامه او بعضها فان كان موجود الجميع اقسامه وجب ان يكون الماضي والمستقبل

موجودين معا وهذا محال وان كان بعض اقسامه موجودا وبعضها معدوما فلا يخلو اما
ان يكون القسمة التي اياها يعد وانحاء على سبيل الحاضر والمستقبل والماضي او وانحاء على سبيل
الساعات والايام وما اشبه ذلك فاما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما بالاتفاق
من الزمان معدوم واما الحاضر فان كان منقسما وجبت المسئلة فيه وان كان
غير منقسم كان الامر الذي يسمونه انا وليس بزمان ومع ذلك فانه لا يجوز ان يوجد
بالفعل ولو وجد بالفعل لم يخل اما ان يبقى ولما ان يعدم فان بقي كان
وشيء متاخرا ولم يكن كله انا وكان الماضي والمستقبل معا في آن واحد وهذا
وان عدم لم يخل اما ان يعدم في آن يليه لا زمان بينهما واما ان يعدم في آن
بينه زمان فان عدم في آن بينه وبينه زمان لزم ان يبقى زمانا وقد ابطلنا ذلك وان
عدم في آن يليه كان الآن يلي الآن على الاتصال من غير تخلل زمان بينهما وهذا
الزمان ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود وكل زمان يفرض فقد يتخلل
بآنين آن ماض وآن هو بالقياس الى الماضي مستقبل وعلى كل حال لا يصح
متقابل يكون احدهما معدوما واذا كان معدوما فكيف يصح وجود ما
طرف هو معدوم وكيف يكون للشيء طرف معدوم وبالجملة كيف يكون
الشيء واصلا بين موجود ومعدوم فهذه هي الشبهة القوية التي تتعلق بها
ويقولون ايضا انه ان كان لا بد للحركة في ان يكون حركة من ان يكون للزمان
يحتاج من الحركة في ان يكون حركة الى ان يكون جسم اخر يتحرك ايضا
الى ذلك في بعض الامور لا لان يكون حركة بل لان هو بعينه يحتاج في ان يتحرك الى
يتحرك وهذا ليس شرطا للحركة بما هي حركة ولا من لوازمها واذا كان كذلك
فان الحركة في نفسها موجودة بلا زمان حيث هي حركة ان يكون لها زمان ولا
هي حركة ان يكون هناك حركة اخرى واذا كان كذلك كان كل حركة مستغنية
على حدة غير موقوف على حركة اخرى كما لا تستتبع مكانا على حدة ولا يكون لها

بسم الله الرحمن الرحيم

واحد الا على نحو ما يكون لما مكان واحد اى الواحد بالعموم وليس كلاما في
فاذا كانت الحركات معا كانت ازمنتها لا محالة معا ولا يخلو اما ان يكون
المكان او في الموضوع او في الشرف او في الطبع او في شيء آخر
لكن جميع وجوه معا لا يمنع ان يكون بعضها قبل بعضها بعد اى بعضها
معدوما وبعضها يكون موجودا حتى ان يكون بعضها المعية التي بالزمان و
التي بالزمان هي ان يكون اشياء كثيرة في زمان واحد او في آن واحد
زمان واحد يجب من ذلك ان يكون للكثرة الكثيرة زمان واحد ويكون
في جميع ذلك الزمان معا وهذا المعنى كالكلام في التي هي مجموعة فيلزم ان يكون
ازمنة لا نهاية لها معا وعندكم ان الازمنة تتبع الحركات فيلزم ان يكون حركات
لا نهاية لها معا فيلزم ان يكون متحركات لا نهاية لها فيلزم ان يكون اجسام لا نهاية
لها معا وهذا المستحيل الذي هم فيه ويسئلون وجوده من جهة وجود هذه
ووجوب ان يكون للزمان وجود اضطر كثير من الناس الى ان جعل للزمان نحوا
من الوجود آخر وهو الوجود الذي يكون في التوهم والامور التي [illegible]
في التوهم هي الامور التي تحكي المحال اذ اختلف ونسبت منها فحدث [illegible]
نسب انما وجودها في الوهم فقط فجعلوا الزمان شيئا يطلع في الذهن
الى طرفي مسافة الذي هو تقرب احدهما بالفعل وليس يقرب الآخر بالفعل
حصوله هناك لا يصح ان يوجد مع حصوله هناك في الاعيان ولكن يصح في
لو جد في النفس تصورهما وتصور الواسطة منهما معا ولا يكون في الاعيان
يصل منها ويكون في التوهم اثر يطبع في الذهن ان [illegible] وجوده ههنا [illegible]
هناك [illegible] مثله يقطع [illegible] المسافة [illegible] السرعة والبطوء الذين [illegible]
او لهذا العدد من الحركات والسكونات المتشبه فيكون هذا العدد [illegible]
وجود له من الذهن [illegible] في نفسه لحصول اطراف الحركة فيه بالفعل معا [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

محل الوضع والمقدمة وما يجري هذا المجرى اشياء تصنع بها الذهن على الامور
المعقولة ومناسبات بينها ولا يكون في الامور الموجودة شيء وقالت طائفة
ذكرنا بدئيا ان الزمان ليس الا مجموع اوقات فانك اذا رتبت اوقاتا
متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموعها الزمان واذا كان كذلك فاذا عرفنا
الاوقات عرفنا الزمان وليس الوقت الا ما يوجبه الموقت وهو
مبدا عارض يعرض فنقول مثلا يكون كذا بعد يومين من [illegible] وانه يكون مع
طلوع الشمس بعد طلوعين فيكون الوقت طلوع الشمس ولو جعل بدله قدوم زيد
لصلح في ذلك صلوح طلوع الشمس فاذن انما صار طلوع الشمس وقتا لان بعض القائل
اياه ولو شاء لجعل غيره وقتا الا ان طلوع الشمس قد كان عم وعرف
الشهر ولذلك اختير ذلك في ما يجري مجراه للتوقيت فالزمان هو جملة امور
هي اوقات موجبة او مما شأنها ان يجعل وقتا موقتة وقالوا
الزمان على غير هذا الوجه لا وجود له يعرف ذلك من الشكوك المذكورة و
قالت طائفة ان الزمان جوهر ازلي وكيف لا يكون جوهرا وهو واجب الوجود
فان وجوب وجوده بحيث لا يحتاج فيه الى اثبات ببرهان [illegible]
حاول ان يرفع الزمان وجب ان يثبت الزمان لانك ترفعه قبل شيء
او بعد شيء آخر ومعا فعلت ذلك فقد اوجدت مع رفعه قبلية او بعدية
فيكون قد اثبت الزمان مع رفعه اذ القبلية والبعدية انما يكون على هذه
لا يكون الا لزمان او بزمان فالزمان واجب الوجود وما كان واجب الوجود
فلا يجوز ان يرفع وجوده وما لا يجوز ان يرفع وجوده فليس بعرض وما كان
وليس بعرض فهو جوهر قالوا واذا كان واجب الوجود فهو جوهر ازلي قالوا
كان واجب الوجود استحال ان يتعلق وجوده بالحركة فجائز ان يوجد الزمان
وان لم توجد الحركة فالزمان عندهم تارة توجد مع الحركة فتقدر الحركة وتارة

بسم الله الرحمن الرحيم

فلنسمّ دهراً فهذه هي الشكوك المذكورة في امر الزمان والاولى بنا ان نذكر
اولاً على نحو وجود الزمان وعلى ماهيته بان نحيل الطرف الى وجوده ومهيته ثم
نكر على هذه الشبه فنحلها فنقول ان الذين اثبتوا وجود الزمان بمعنى واحد اختلفوا
ايضاً فمنهم من جعل الحركة زماناً ومنهم من جعل حركة الفلك زماناً دون سائر الحركات
ومنهم من جعل نفس الفلك زماناً اي دورة واحدة ومنهم من جعل نفس الفلك
فاما الذين جعلوا الحركة نفسها زماناً فقالوا ان الحركة من شانها هي التي
هي التي تشتمل على شيء ماض وشيء مستقبل وفي طبعها ان يكون لها ذلك
جزان بهذه الصفة وما كان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا ونحن انما نحس
زماناً اذا احسسنا الحركة ولذلك ان المرتاض والمغتم يستطيلان زماناً يستقصره
في النظر لرسوخ الحركات بالمغابات في ذكرهم بين ومحاهما عن ذكر المستلذ عنهما
بالنظر والغبطة ومن لا يشعر بالحركة لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف فانهم لما
لم يشعروا بالحركات التي بين آن ابتدأ الغائهم انفسهم للاستراحة بالنوم
وان انتباههم لم يعلموا انهم زادوا على يوم واحد وقد حكى المعلم الاول ان اناساً
قوماً من المتألهين عرض لهم شبيه ذلك ويدل التاريخ على انهم كانوا قبل اصحاب
الكهف فهذه هي الاقوال التي لهذه الفرقة قبل تصحيح الحق في امر الزمان وكلها غير
صحيح اما ان الحركة ليست زماناً فلانه قد يكون حركة اسرع وحركة ابطأ و
لا يكون زمان اسرع من زمان ولا ابطأ بل اقصر واطول وقد يكون حركتان
معاً في زمان واحد ولا يكون زمانان معاً ونحن نعلم انه قد يحصل حركتان
مختلفتان معاً في زمان واحد وزمانهما لا يختلف والحركة ففيها ما هو في غير الزمان
والامور المنسوبة الى الزمان مثل هو ذا وبغتة والآن وانما ليست من ذوات
الحركة في شيء والزمان يصلح ان يوخذ في حد الحركة السريعة اذ الافضل و
لا يصلح ان توخذ كذلك بل توخذ على انها متقدم فانه يصلح ان تقول ان السريع

بسم الله الرحمن الرحيم

هو الذي يقطع مسافة اطول في زمان اقصر ولا يصلح ان تقول في حركة اقصر
وحكم الحركة الاولى الفلكية هذا الحكم بعينه فانها يصلح ان يوخذ فيها انها اسرع
الحركات لانها تقطع مع قطع الحركة الاخرى اعظم مع ما في هذا مما تحكم
بعد ومن المعية هي تدل على امر غير الحركتين بل تدل على معنى تتساويان كلتاهما
وتتساويان فيه وتحصلان في المسافة وذلك المعنى ليس ذات احدهما
التي لا يشارك الآخر في ذاته ويشاركه في الامر الذي هما فيه معاً و
من هذا الموضع ان يظهر فساد قول من جعل الاوقات اعراضاً توقت بها
وذلك لانهم لا يجعلون نفس ذلك العرض الحادث من حيث هو حركة او
او سواد او بياض او غير ذلك وقتاً ولكن يضطرون الى ان يقولوا انه
وقتاً بالتوقيت ويضطرون الى ان يكون التوقيت بقرن وجود شيء
مع وجوده وهذا الاقتران وهذه المعية نفهم منها ضرورة معنى غير كل
واحد من العرضين وكل متغيرين يقترنان في شيء وكل معنيين فهما في امر ما
فاذا كان وجودهما معاً او وجود واحد منهما موقتاً بانه مع وجود الآخر
فالمفهوم من الخبر المعية هو امر ما لا محالة ليس هو مفهوم احدهما وهذه المعية
لمعنى ان لو تقدم احدهما او تاخر وهذا الشيء الذي فيه المعية هو الوقت الذي
يجمع الامرين فكل واحد منهما يمكن ان يجعل دالاً عليه كما لو كان غير ذلك
في ذلك الوقت ولو كان ذلك الامر في نفسه وقتاً لكان اذا بقي
وهو واحد بعينه وجب ان يكون مدة البقاء وابتدائها واقتنائها
بعينه ونحن نعلم ان الوقت الموقت هو حد بين متقدم ومتاخر ولن المتقدم
والمتاخر بما هو متقدم ومتاخر لا يختلف وبما هو حركة او سكون او غير ذلك
يختلف فليس كونه عرضاً لكونه حركة او سكوناً هو كونه متقدماً او متاخراً
مقابل حقيقة التقدم والتاخر والمعية امر آخر هو حال الزمان واما الحجة التي

بسم الله الرحمن الرحيم

اعتقدها جاعلوا الزمان حركة فهي مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم
ان كل ما يعرض ان يكون في طبيعته شيء ماض وشيء مستقبل فهو زمان فان
هذا غير مسلم فان كثيرا مما ليس بزمان هو ماض ومستقبل كالطوفان وانه
يجب ان يكون مع هذا الشرط آخر وهو ان يكون لذاته ما هو بحيث
هو نفس الماضي ونفس المستقبل حتى يكون طبيعة الامر الذي اذا قيس الى امر
كان لذاته ماضيا ومستقبلا والحركة اذا مضت لم يكن نفس وجودها
هي انها ماضية بل يكون قد قارنت الماضي ولذلك يصح ان تقع حركة في زمان
ماض ولا يجوز ان تقع حركة في حركة ماضية الا ان يعني في جملة الحركات الماضية
وليس قصدنا هذا بل ان يكون الشيء مطابقا لوجود ذلك الذي هو فيه واما
بان الزمان هو دورة واحدة من الفلك فمستبين احالته بان كل جزء زمان زمان
وجزء الدورة ليس بدورة وابعد من هذا الكلام ظن من ظن ان الزمان هو الفلك
من حيث تبين في الشكل الثاني على ان احدى المقدمتين فيه كاذبة وهي قوله وكل جسم فلك
فانه ليس كذلك بل الحق ان كل جسم ليس بفلك هو في ذلك واما الذي في الزمان
هو كل جسم مطلقا فان الفلك نفسه ايضا في زمان على النحو الذي يكون الجسم في الزمان
عليه واذ قد اشرنا الى المذاهب الباطلة في ماهية الزمان فحقيق بنا ان نشير الى
الزمان فنصحح لنا ان هناك وجوده ونستصحح حل الشبهة المذكورة في وجوده

الفصل الحادي عشر

في تحقيق ماهية الزمان واثباتها فنقول ان البين الواضح انه
يجوز ان يبتدئ متحركان بالحركة وينتهيا معا واحدهما يقطع مسافة اقل والآخر
مسافة اكثر اما لاختلاف البطؤ والسرعة واما لتفاوت عدد السكونات
المتخللة كما يراه قوم ويجوز ان يبتدئ اثنان ويقطعان مسافتين مختلفين ويبتدئ
احدهما وينتهي الى آخر المسافة والآخر بعد لم ينته وذلك للاختلاف المذكور فيكون
في كل حال من الاحوال من مبدأ كل حركة الى منتهاها امكان قطع المسافة بعينها بتلك

المعينة

بسم الله الرحمن الرحيم

المعينة السرعة فهو البطؤ والمعينة التركيب مع السكون وامكان قطع
اعظم من تلك المسافة بالاسرع منها او الاقل مخالطة للسكونات وامكان
اقل منها بالابطأ من تلك او الاكثر مخالطة للسكونات وان ذلك لا يجوز ان
البتة مقدر بين المبدأ والمنتهى امكان محدود بالقياس الى الحركة والى
واذا فرضنا نصف تلك المسافة وفرضنا السرعة بعينها والبطؤ بعينه
امكان آخر بين ابتداء تلك المسافة ومنتهى نصفها انما يمكن فيه قطع النصف بتلك
السرعة بعينها والبطؤ وكذلك بين هذا المنتهى المنصف المفروض الآن وبين
الاول او تمام المسافة امكان قطع النصف من المسافة ايضا فيكون الامكانان
في النصف متساويان وكل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولا فيكون
المفروض اولا منقسما ولا عليك الآن ان تجعل هذا المتحرك شيئا متحركا بالحركة
المكانية او جزءا بفرضه المتحرك بالوضع يشبه المتحرك في المكان فانه يفارق محاذيات
مماسة بمماسة متصلة او موازات الى موازاة بموازيات متصلة
ما يقطعه مسافة كيف كان فليس يختلف لذلك الحكم فيما نحن بسبيله فنقول ان هذا
قد صح انه منقسم وكل منقسم فمقدار او ذو مقدار فهذا الامكان لا يعرى عن مقدار
ثم اما ان يكون مقداره مقدار المسافة او مقدارا آخر ولو كان مقدار المسافة
لكانت المتساويات في المسافات متساوية في هذا الامكان لكن ليس كذلك فهو
مقدار آخر واما ان يكون مقدار المتحرك او لا يكون لكن ليس مقدار المتحرك والا
لكان المتحرك الاعظم اعظم في هذا المقدار وليس كذلك فهو اذن مقدار غير مقدار
وغير مقدار المتحرك ومن المعلوم ان الحركة ليست تختص اذات هذا المقدار
والبطؤ وذلك اذ حركات مع انها حركات معا في الحركة ومعا في السرعة
ويختلف في هذا المقدار فقد ثبت وجود مقدار لامكان وقوع الحركات بين المتقدم
والمتاخر وقوعا يختص بمسافات محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة و

نفس الحركة وهذا القدر ليس مما يجوز ان يكون قائما بنفسه وكيف يكون قائما
بنفسه وهو متقض مع مقداره وكل متقض فاسد فهو في موضوع او في موضوع
فهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز ان يكون موضوعه الاول مادة
لما بيناه فانه ان كان مقدار مادة بلا واسطة لكانت المادة تعظم به
وتصغر فاذن هو في الموضوع بواسطة هيئة اخرى ولا يجوز ان يكون بواسطة
هيئة قارة كالبياض والسواد والا لكان مقدار تلك الهيئة في المادة
يحصل في المادة مقدارا ثابتا فبقي ان يكون مقدار هيئة غير قارة وهي الحركة
في المكان او في الوضع التي فيها مسافة تجري عليها الحركة والحركة
هو الذي يسمى الزمان وانت تعلم ان الحركة يلحقها ان تنقسم الى متقدم ومتاخر
يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم من المسافة والمتاخر ما يكون منها في
المتاخر من المسافة لكنه يمتنع ذلك لان المتقدم من الحركة لا يجوز يوجد مع المتاخر
عنها كما يوجد المتقدم والمتاخر من المسافة معا ولا يجوز ان يصير ما هو فيها مطابق
المتقدم من الحركة في المسافة متاخرا ولا الذي هو مطابق المتاخر منها فيها متقدما
كما يجوز في المسافة فيكون للمتقدم والمتاخر في الحركة خاصية تلحقهما من جهة ما هما
للحركة ليس من جهة ما هما للمسافة ويكونان معدودين بالحركة فاذن الحركة باجزائها
تعد المتقدم والمتاخر فيكون للحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدم
وتاخر ولها مقدار ايضا بازاء المسافة والزمان هو هذا العدد والمقدار
فالزمان عدد الحركة اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر لا بالزمان بل بالمسافة
والا لكان البيان تحديدا بالدور والذي ظن بعض المنطقيين انه قد وقع في
هذا البيان دورا اذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا وهذا الزمان هو ايضا الذي
هو لذاته مقدار لما هو في ذاته ذو تقدم وتاخر لا يوجد المتقدم منه مع
المتاخر كما قد يوجد في سائر الاشياء المتقدم والمتاخر وهذا هو لذاته يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

شيء منه قبل شيء وشيء منه بعد شيء ويكون سائر الاشياء لاجله بعضها قبل و
بعضها بعد وذلك لان الاشياء التي مع القبل انما يكون كذلك لا لذواتها
بل لوجودها مع قسم من اقسام هذا المقدار فما طابق منها جزءا هو قبل قيل انه قبل
وما طابق جزءا هو بعد قيل انه بعد ومعلوم ان هذه الاشياء هي في ذواتها
لان ما لا تغير فيه فلا فائت منه ولا لاحق فهذا الشيء ليس يكون قبل وبعد لذاته
آخر لانه لو كان كذلك لكان القبل منه انما صار قبلا لوجوده في قبل شيء آخر
فيكون ذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه التدريج آخر الامر هو لذاته ذو قبل
وذو بعد اي لذاته يقبل الاضافة التي بها يكون قبل وبعد ومعلوم ان
ذلك الشيء الذي يقع فيه امكان التغيرات على النحو المذكور وقوعا اوليا
يقع في غيره لاجله فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر للامكان المذكور
تقديرا بذاته ويكون هو ما نحن فيه لا غيره فنحن انما كنا جعلنا الزمان اسما للذي
هو لذاته مقدار للامكان المذكور ويقع فيه الامكان المذكور وقوعا اوليا
فتبين من هذا ان هذا المقدار المذكور هو بعينه الشيء الذي هو لذاته يقبل اضافة قبل و
بعد بل هو بنفسه منقسم الى قبل وبعد لست اعني بهذا ان الزمان يكون قبل لا ما
بل اعني ان الزمان لذاته يلزمه هذه الاضافة ويلزم سائر الاشياء بسبب الزمان
فان الشيء اذا قيل له قبل وكان ذلك الشيء غير الزمان فكان مثل الحركة والانسان وغيره
ذلك كان معناه انه موجود مع شيء هو بحال تلك الحال يلزمها اذا قيست الى حال
الكائن التي بها قبل لذاته اي يكون هذا اللزوم له لذاته فالمتقدم يقدم به
مع عدم شيء آخر لم يكن موجودا وهو موجود فهو متقدم عليه اذا اعتبر عدمه و
اذا اعتبر وجوده فقط وفي حال ما هو معه فليس متقدما عليه في ذاته حاصل
وليس حال ما هو له متقدم وهو حال ما هو معه فقد بطل منه لا محالة امكان القبل
عند ما هو له مع فالتقدم والقبلية معنى لهذه الذات ليس لذاته ولا ثابت مع

لا قبل و بعد

سابق ذاته وذلك المعنى مستحيل فيه ان يبقى مع محالة الاخرى البتة استحالة لذاته ويستحيل فيه ان يصير مع ومعلوم لكن هذا الوجود لا يثبت له عند وجود الاخر فبله واما الشيء الذي له هذا المعنى والامر فلا يستحيل ذلك فيه فانه تارة يوجد وهو قبل وتارة بوجد وهو معا وتارة يوجد وهو بعد وهو واحد بعينه واما نفس الشيء الذي هو قبل لذاته وان كان بالقياس فلا يجوز ان يبقى هو بعينه فيكون بعد بعد ما كان قبل فان ما جاز المعنى الذي به الشيء بعد الا بطل ما هو به قبل والشيء ذو هذا الامر هو باق مع بطلان الامر القبل وهذا الامر لا يجوز ان يكون نسبة الى عدم فقط والى وجود فقط فان نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون متاخرا والعدم كما يكون متاخرا يكون متقدما وكذلك في جانب الوجود بل هو نسبة الى عدم مقارن امر اخر اذا قارنه كان متقدما وان قارن غيره كان متاخرا والعدم في الحالين عدم وكذلك الوجود وكذلك حال المنسوب لان المنسوب ايضا منسوب اليه وبالعكس وله ذلك الحكم وهذا الامر هو زمان او نسبة الى زمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان الى الزمان فيكون قبليتها لا قبل الزمان فان كان زمانا ويرجع الامر الى ان هذه القبلية والبعدية اول موضوعهما الزمان فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل الذي يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذي نسميه الزمان اذ قد بينا انه لذاته هو مقدار الامكان الذي اليه ولما صح ان الزمان ليس مما يقوم بذاته وكيف يكون مما يقوم بذاته وليس له ذات حاصلة وهو حادث وفاسد وكل ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة فيكون الزمان ماديا ومع انه مادي موجود في المادة بتوسط الحركة فان لم يكن حركة لم يكن زمان فانه كيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد وكيف يكون قبل وبعد لم امر فانه لا يكون بعد وقبل متقابل يبطل الشيء الذي قبل من حيث هو قبل لم يحدث الشيء الذي هو بعد فانه من حيث هو بعد فان لم يكن اختلاف وتغير بان يبطل شيء او يحدث شيء لا يكون امر هو بعد اذ لم يكن قبل او امر هو قبل لبعد فاذن الزمان لا يوجد

لا يوجد الا مع وجود تجدد حال وبحسب الحاسية ذلك التجدد والا لم يكن زمانا ايضا لانه اذا كان امر دفعة ثم لم يكن شيء البتة حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل ان يكون منهما امكان تجدد امور او لا يكون فان كان منهما امكان تجدد امور فيما بينهما قبل وبعد والقبل والبعد انما يتحقق بتجدد امور وفرضنا انه ليس هناك امور بحدث وان لم يكن منهما هذا الامكان فهما ملتصقان فلا يخلو اما ان يكون الالتصاق مستمرا او لا يكون فان كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه على ان ذلك سيتضح استحالته بعد وان كان منقطعا عاد الكلام من راس فيجب ضرورة ان يكون زمان او يكون تجدد احوال اما على التلاصق واما على الاتصال فان لم يكن حركة لم يكن زمان ولان الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل مجاز للاتصال الحركة فلا محالة فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن

الفصل الثاني عشر في بيان ان الآن

نقول الآن يعلم جهة العلم بالزمان فان الزمان لما كان متصلا فلا محالة فصل وهو الذي يسمى الآن وهذا الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس الى نفس الزمان والا لقطع الزمان بل انما وجوده على ان يتوهم الوهم فاصلا في الامتداد والفاصل لا يكون موجودا بالفعل في المستقيم الامتداد من حيث هو فاصل ولو كانت كما بين بعد فاصلات بلا نهاية بل انما يكون بالفعل لو قطع الزمان ضربا من القطع ومحال ان يقطع اتصال الزمان وذلك لانه ان حصل للزمان انقطاع لم يخل اما ان يكون ذلك القطع في ابتداء الزمان او في انتهائه فان كان في ابتداء الزمان وجب من ذلك ان يكون ذلك الزمان لا قبل له وان كان لا قبل له فيجب ان يكون معدوما ثم وجد فانه اذا كان معدوما ثم وجد فيكون وجوده بعد عدمه فيكون عدمه قبل وجوده فيكون له قبل ضرورة ويكون ذلك القبل مع العدم متصلا به على النحو الذي قلنا في غير هذا الموضع فيكون الشيء الذي هو في هذا النوع من القبل حاصلا ولا هذا الزمان فيكون هذا الزمان قبل زمان يكون متصلا به ذلك قبل مع بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

وهذا الفصل بعينها وقد فرض فاصلا وبقي وكذلك ان فرض فاصلا على نهاية
لم يخل اما ان يكون بعده امكان وجود شيء او لا يكون فان كان لا يمكن بعده ان يوجد
شيء ولا واجب الوجود حتى يستحيل ان يوجد شيء مع عدم ما انتهى اليه من النهاية فقد
ارتفع ان يكون موجود واجب الوجود فارتفع الامكان المطلق والوجود الواجب والامكان
المطلق لا يرتفعان فان كان بعده ذلك فلا يبعد فهو قبل فالآن وهو فصل لا فاصل فا
لا يكون للآن بالفعل موجودا بالقياس الى نفسه بل بالقوة اعني القوة القريبة من الفعل
وهو آن الزمان سببا ان يفرض فيه الآن دائما اما بفرض الفارض واما بموافاة
الحركة حدثا كائنا مستقيم كمبدأ الطلوع او غروب او غير ذلك وذلك بالحركة
احداث فصل في ذات الزمان بل في اضافته الى الحركات كما تحدث
الاضافة في المقادير الاخر كما ينفصل جزء جسم من جزء آخر بموازاة او مماسة او بغير
فارض من غير ان يكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه حصل فيه فصل حقيقي الا غير
وهذا الآن اذا حصل في نفسه بل بهذه النسبة فليس يكون عدمه الا في جميع الزمان
بعده وقول القائل انه اما ان يفسد في آن يليه او آن لا يليه هو بعيد ان يسلم ان
فساده مبتدأ في آن بل ابتداء فساده وهو طرف الزمان الذي يكون جميعه
فانه لا يفهم من الفساد غير ان يكون الشيء معدوما بعد وجوده ووجوده في هذا
هو انه طرف الزمان الذي هو فيه معدوم كانك قلت انه في طرف الزمان الذي
هو معدوم فيه موجود فيه وليس لفساده مبدأ في هو آن فسد فيه بل
وعدم فصل هو وجوده لا غير وانت ستعلم انه ليس للمتحرك والساكن والمتكون
والفاسد اول آن هو فيه متحرك او ساكن او متكون او فاسد اذ الزمان ممنوع بالقوة
الى غير النهاية والذي يظن من انه يمكن ان يقال على هذا ان الآن اما ان يعدم قليلا
قليلا فمنذ اخذ الى العدم مدة او يعدم دفعة فيكون عدمه في آن هو قول يحتاج
الى ان يبين فساده فنقول ان المعدوم او الموجود دفعة هو الذي يحصل في آن

ليس

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس للآن مقابل الذي يعدم قليلا قليلا او الذي يوجد قليلا قليلا بل هو
المقابل وذلك المقابل هو الذي ليس ينسب الى الوجود او الى العدم او الى
او غير ذلك قليلا قليلا وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة ويصدق على الامر الذي
يكون في جميع زمان ما معدوما وفي طرفه الذي ليس من زمان موجودا او لا
يكون في جميع زمان ما موجودا وفي طرفه الذي ليس من زمان معدوما فان
ليسا يوجدان او يعدمان قليلا قليلا والا وقل ايضا كذلك وهو الذي يكون وجوده
او عدمه في آن لكن هذا الوجود وبيان ذلك الوجه الاول لان الوجه الاول قد
فرض فيه الحكم في آن الزمان الذي هو نهايته بالذات كالحكم في جميع الزمان
الوجه قد فرض الحكم في الآن مخالفا للحكم في الزمان من غير ان يوضع له بعد الآن
المخالف في الآن لو قعت مشافعة من آنات ولكان ذلك الآن هو الطرف
وليس كلامنا في ان هذا الوجه الثاني يصح وجوده او لا يصح وجوده فانا لا
فيه من حيث يصدق بوجوده بل نتكلم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما وذلك ان
هو انه ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا وله في ذلك شريك فذلك
اخص من هذا السلب والاخص لا يلزم الاعم وليس يجب ان يكون الشيء من حيث يصدق
او محمولا بحيث يصدق بوجوده او لا يصدق قد علم هذا في صناعة المنطق
كان قولنا ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا اعم من قولنا يوجد دفعة او يعدم دفعة
لم يخل انه يكون حال ذلك في آن ما مبتدأ فليس قول القائل انه اما ان يكون قليلا
او يكون دفعة بهذا الوجه صادقا فاصدق المنفصل المحيط بطرفي النقيض او المحيط
بنقيض وما يلزم نقيضه وايضا فان مقابل يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة
اي لا يوجد في آن مبتدأ وليس يلزمه لا محالة انه يوجد او يعدم قليلا قليلا
يصدق معه الذي يجب الوجود المذكور اللهم الا ان يعني بالموجود دفعة الذي
لا يوجد آن الا وهو فيه حاصل الوجود ولا يوجد آن هو فيه بعد في

بسم الله الرحمن الرحيم

وكذلك في المعدوم دفعة بحسبه فان كان على هذا كان هو الازم المقابل و
صحة الصفة ولكن لم يجب ان يكون وجوده لمستعد دفعة او عدمه ونهاية الآخر
وان كان لا يليق بهذا الموضع فينبغي ان نذكره لتكون سبيلا الى الحق بما علمناه ولو
بالجزان يعرف هل الآن المشترك بين زمانين في احدهما الامر بحال وفي الآخر بحال
قد يخلو الامر فيه عن الحالين جميعا او يكون فيه على احدى الحالين دون الاخرى فان كان
نحو في المتضادين كالمماس وغير المماس والموجود والمعدوم وغير ذلك فحال
الشيء في الآن المشترك المفروض عنهما جميعا فيجب ان يكون لا محالة على احدهما
سيري على ايهما يكون فيقول ان الامر الموجود للجزء يرد عليه امر فيعدمه فلا يخلو
ان يكون ذلك الشيء الوارد مما يصح وروده في آن وهو الشيء الذي يشبه
في اي آن اخذت في زمان وجوده ولا يحتاج في ان يكون الى ان يطابق
وما كان هكذا فالشيء في الفصل المشترك موصوف به كالمماسة وكالسبع
من الهيئات القارة التي يشابه وجودها في كل آن من زمان وجودها واما ان
الشيء بخلاف هذه الصفة فيقع وجوده في زمان ولا يقع في آن فيكون وجوده
في الزمان الثاني وحده والطرف الآن بينهما لا يجمعه فيكون فيه معاينة
وترك المماسة والحركة فذلك لا يجوز ان يتشابه حاله في آنات من زمانه دون
الوقوع ابتداء ومنه ما لا يجوز ان يتشابه حاله البتة اما الذي يجوز قبل الا
هي المماسة فانها لا تقع الا بحركة وخلاف حال ولكنها تثبت لا محالة
زمانا متشابه فيه وان اختلف احوالها من جهات اخرى فليس ذلك في
مماسة ولا مماسة واما الذي لا يجوز ذلك فيه فكالحركة فانها لا تثبت حالها
في آن من الآنات بل يكون في كل آن تحدد قرب وبعد جديد فمما احوال
فالشيء الغير المتحرك اذا تحرك والمماس اذا لم يماس فالآن الفاصل بين
اذ لا ابتداء مفارقة فيه ولا حركة فيه مماسة وعدم حركة وهذا وان كان

لتوقف
المتباعد
الفاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

خارجا عن شيئا فانه تابع فيه وفي سائل اخرى فمنه الذي يكلف فيه الآن
المحفوف بالماضي والمستقبل كانه حدث زمان متجدد بعد حصوله بينه
وقد يتوهم ان آخر على صفة اخرى فكان طرف المتحرك ولكن يقطعها بها
فيه بحق الحركة وسلك مسافة نابل خطا ما كانه اعني ذلك الطرف هو المتقبل
ثم ذلك الخط لا يعرض فيه نقطة لا اتفاقا علة للخط بل المتوهم وحصله كذلك
لم يكون في الزمان وفي الحركة بمعنى القطع شيء كذلك وشيء كالنقطة
في الخط التي لم يفعل بل المتوهم بعد حدوث الخط وذلك انه يتوهم مستقل جد
في المسافة وزمان فالمستقل يفعل بطلة متصلة على مسافة متصلة بطابقه
متصل فكان المستقل بحاله التي له في الحركة هو طرف غير منقسم فعال السلام
وتطابق من المسافة نقطة ومن الزمان آن فانه لا يكون معه لا خط المسافة فقد
خلفه ولا حركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان فقد سلف انما يكون معه
من كل واحد طرف له غير منقسم القسامه فيكون معه دائما من الزمان الآن ومن القطع
الشيء الغير بينا انه ما يخصه هو الحركة ما دام الشيء متحركا ومن المسافة الحد اما النقطة او
غير ذلك وكل واحد من هو نهاية والمستقل ايضا نهاية لنفسه من حيث المنتقل
في ممتد من المبدا في المسافة الى حيث وصل فانه من حيث شيء حصل بين
من المبدا الى المنتهى وذاته الموجودة في المتصل الآن حد ونهاية لذاته
قد يعقل الممتد الحركة بان ننظر هل كان المستقل ذاته واحدة وسيلان
فعل ما هو حده ونهايته وفي كل المسافة ايضا كذلك في الزمان هو الآن
سيل فيكون هو ذاتا غير منقسمة من حيث هو هو وهو بعينه باق من ذلك
وليس باقيا من حيث هو آن لانه انما يكون آنا اذا اخذ محدد الفرقان
كان ذلك يكون مستقلا او كان محددا لما يحدده ويكون في نفس نقطة و
شيئا آخر وكما ان المستقل يعرض له من حيث هو مستقل انه لا يمكن ان يكون حد

حاصله
ان ما

من حيث يمكن الشيء الذي لا يرى ما صار آنا عسى لم يوجد مرارا الا كان المتصل من حيث هو
ان عرض له الانفصال عسى لم يوجد مرارا فان كان شيء مثل هذا موجودا فيكون
ما يتوهم الآن يفصل مسافة الزمان ولا يكون هذا هو الآن الذي يعرض من ان
يفصل بينهما كالنقطة المتوهمة فانا علمنا كيف ان المسافة هي غير النقطة المسافة التي
فيه فان كان لهذا الشيء وجود فهو وجود ذات معتبر بالمعنى الذي حققناه فيما سلف
انه حركة غير آخذ تقدم ولا تأخر ولا تطبيق وحال انه كونه ذا اين اذا
سار في المسافة احدث الحركة كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذي بينا انه
اذا استمر في متقدم الحركة ومتأخرها احدث الزمان فنسبة هذا الى المتقدم
والمتأخر هي كونه آنا وهو في نفسه شيء يفصل الزمان ويعد الزمان بما يحدث
آنا اذا اخذناه آنا غير محدود فيه فتحدث تقدمات وتأخرات محدودة
كالنقطة تعد الخط بان يكون كل نقطة منه كثيرا من حيث تحدث باعتبار فيه والعاد
هو الذي هو اول معط للشيء وحدة ومعط له الكثرة والعدد بالتكرير فالآن
هو بهذه الصفة يعد الزمان فانه ما لم يمكن ان لم يتعدد الزمان والمتقدم والمتأخر
بعد الزمان على الوجه الثاني اي بانه جزؤه ويحصل بحسب وجود الآن
المتقدم والمتأخر اجزاء الزمان وكل جزء منه من شأنه الانقسام كاجزاء الخط
فالآن اولى بالوحدة والوحدة اولى بالتعديد فالآن يعد على انه بعد
ولا يقسم والحركة تعد الزمان بان توجد المتقدم والمتأخر الذي فيها فيتعدد الحركة
يكون عدد المتقدم والمتأخر فالحركة تعد الزمان على انها توجد عدد الزمان من المتقدم
والمتأخر والزمان يعد الحركة بانه عدد لها نفسها مثال هذا ان الناس يوجد
هم اسباب وجود عددهم الذي هو مثلا عشرة فلوجودهم وجدت عشرتهم
والعشرة جعلت الناس لا موجودين واشياء بل معدودين اي ذوي عدد
عدت الناس كل المعدود وليس هو طبيعة لانسان بل المعدود الذي حصلنا فرق

الانسان مثلا فالنفس بالانسان تعد العشرة فكذلك الحركة تعد الزمان على انه يكون
ولولا الحركة بما تحصل في المسافة من حدود التقدم والتأخر لما وجد للزمان عدد
الزمان يقدر الحركة والحركة تقدر الزمان والزمان يقدر الحركة على معنى احد بما انه
يجعلها ذات قدر والثاني انه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان على انها
تدل على قدره بما توجد فيه من المتقدم والمتأخر ومن الامرين فرق الذي على
على القدر فتارة يكون مثل ما يدل المكيال على الكيل وتارة يكون مثل ما يدل الكيل
على المكيال وكذلك تارة تدل المسافة على قدر الحركة وتارة تدل على قدر
المسافة حين تارة مسيرة فرسخين وتارة مسافة رمية لكن الذي يعطي القدر
للآخر هو احدهما وهو الذي هو بذاته قدر ولان الزمان متصل في جوهره
ان يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس الى المتقدم والمتأخر على ما
اوضحناه صلح ان يقال قليل وكثير ولذلك الحركة فانها تعرض لها اتصال
وانفصال فيقع عليها خواص المتصل وخواص المنفصل لكن يعرض ذلك لها من غيرها
هو ما يختص بها السريع والبطيء فقد دللنا على نحو وجود الآن بالفعل لو كان وجود
بالفعل وعلى نحو وجوده بالقوة الفصل الثاني عشر في حل الشكوك المقولة
في الزمان واتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان واللاكون
لا في الزمان وفي الدهر والسرمد ونحوها وجودا وقيل وبعد والقديم
اما الزمان فان جميع ما قيل في امر اعدامه وانه لا وجود له فهو مبني على
لا وجود له في الآن وفرق بين ما لا وجود له مطلقا وبين ما لا
لا وجود له في آن حاصلا ونحن لم نصحح الوجود المحصل على هذا النحو
يكون للزمان الا في الزمان النفس والتوهم واما الوجود المقابل للعدم
المطلق فذلك صحيح له فانه ان لم يكن ذلك صحيحا له صدق نقيضه
ان نقول انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان لحركة على حد ما

يقطعها وان كان هذا البطء كاذبا بل كان الحركة على ذلك الحد من السرعة
مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيرها بابطاء واسرع على
ما قيل فالاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدار هذا
الامكان والاثبات دال على وجود الامر مطلقا وان لم يكن دالا على
وجوده محصلا في آن او على جهة ما وليس هذا الوجه لسبب الوهم
وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا ومع
فيجب ان يعلم ان الموجودات منها ما هي محققة الوجود محصلة ومنها ما هي
في الوجود والزمان يشبه ان يكون اضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود
امور بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل
الاضافة من حيث كونه مقدارا للشيء وكونه زمانا غير كونه مقدارا ولما كانت
المسافة موجودة وحدها والمسافة موجودة صار للامر الذي شأنه
ان يكون عليها ومطابقا لها اد قطعا او مقدار قطع لها نحو من الوجود
ثم ان قيل انه ليس له البتة وجود كذب فان اريد ان يقال للزمان وجود
لا على هذا السبيل بل على سبيل التحصل لم يكن الا في التوهم فاذن [illegible]
في ان الزمان لا وجود له ثابت معناه لا وجود له في آن واحد حاصل و
لا يمتنع ان يكون له وجود وليس في آن بل وجوده على سبيل السكون بان يكون
اي آنين فرضتهما كان بينهما الشيء الذي هو الزمان وليس في آن
البتة وبالجملة طلبهم ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود في آن او في
الطلبهم من هو موجود مما ليس يجب ان يشتغل به فان الزمان موجود لا في
ولا في زمان ولا امر بل هو موجود مطلقا وهو نفس الزمان فكيف يكون
له وجود في زمان فليس اذن قولهم ان الزمان اما ان لا يكون موجودا
او يكون وجوده في آن او يكون وجوده باقيا في زمان قولا صحيحا بل

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس مقابل قولنا انه ليس بموجود هو انه موجود في آن او موجود باقيا في زمان بل ان الزمان
موجود لا واحد من الموجودين فانه لا في آن ولا باقيا في زمان وهذا الا ان
يقول اما ان يكون المكان غير موجود او يكون موجودا في مكان او في حد مكان وذلك
لانه ليس يجب اما ان يكون موجودا في مكان او في حد مكان واما غير موجود لكن
الاشياء ما ليس البتة موجودا في مكان ومن الاشياء ما ليس البتة موجودا في الزمان
والمكان من جملة القسم الاول والزمان جملة القسم الثاني وسنعلم بعد هذا والذي
لم يكن للزمان وجود وجب ان يجمع كل حركة زمانا فيكون لكل حركة نسبة في زمان
فالجواب عن ذلك انه فرق بين ان يقال ان الزمان مقدار لكل حركة وبين ان
ان ماهيته متعلقة بكل حركة وايضا فرق بين ان يقال ان ذات الزمان متعلقة بالحركة
على سبيل العروض لها وبين ان يقال ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل
يعرض لها لان الاول معناه ان شيئا يعرض لشيء والثاني ان شيئا يتبع شيئا
فلا ليس شرط ما يعدد الشيء ان يكون عارضا له وقائما به بل ربما قدر المسافة
والموازاة لما هو مباين له واما الثاني فلا ليس ان يتعلق ذات الشيء
شيء يجب ان لا يخلو طبيعة الشيء عنه [illegible] الزمان انه متعلق بالحركة
وجملة لها [illegible] الحركة ان كل حركة مقدر بزمان فليس يلزم من هذا ان يكون
يتعلق بها زمان يخصها ولا ان كل ما قدر شيئا فهو عارض له حتى يكون لكل حركة
عارض لها لذاتها يخصه بل الحركات التي لها ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان
وكيف يتعلق بها الزمان ولو كان لها زمان لكان مفصولا بانين وقد منع
ثم اذا وجد الزمان لحركة على صفة يصلح ان يتعلق بها وجود الزمان يقدر
الحركات وهذه الحركة حركة يصلح عليها الاستمرار ولا يتحدد بها
فان قال قائل ارأيت ان لم توجد تلك الحركة اكان الزمان يعدد الزمان
حركات اخرى غيرها لا تقدم ولا تأخر او قيل ما ذكرنا في الشكوك

بسم الله الرحمن الرحيم

بوجه فيحتاج كما يحتاج الى حركة جسم آخر فيجوز ان يتحرك ولا يجوز الا ان يكون له زمان
فالجواب عن ذلك انه يتعلق بك انه ان لم يكن حركة مستديرة لم
تعرض للمستقيمة جهات فلم يكن حركات مستقيمة طبيعية فلم يكن قسر فيجوز ان يكون
حركة جسم من الاجسام وحده ولا اجسام اخرى مستحيلا والذي لم يمكن بين الاستحالة فليس كل
محال بالغرض يكون بين عروض الاستحالة بل كثير من المستحيلات المحالات لا يظهر ولا
استحالتها الا ببيان وبرهان واما اذا جعلنا التوهم حاكما فاذا فرضنا مستديرة
بالتوهم واخرجنا المستقيمة المتناهية في الوهم امكن وحينئذ في التوهم زمان محدود في
لا يستنكره التوهم وليس نظرنا في هذا بل فيما يصح في الوجود فان الزمان اذا ان
وجوده متعلق بحركة واحدة بقدرها وبقدر ايضا ساير الحركات التي كان يستحيل ان
يوجد دون حركة الجسم الفاعل حركة للزمان الا في التوهم وذلك كالمقدار الموجود
في جسم بقدره وبقدر ما يحاذيه ويوازيه وليس يوجب بقدره وهو واحد بعينه
بجسمين ان يكون متعلقا بالجسمين بل يجوز ان يتعلق باحدهما ويقدره هنا ويقدر ايضا
الآخر الذي لم يتعلق والحركة اتصالها ليس الا لان المسافة متصلة ولان اتصال
المسافة يصير علة لوجود تقدم وتأخر في الحركة يكون الحركة بها علة لوجود
ما هو الزمان فيكون الحركة متصلة من جهتين من جهة المسافة ومن جهة الزمان
هي في ذاتها فليست الا كمال ما بالقوة وليس يدخل في مهية هذا الحد اتصال
او تقدير فانه لا يفهم من كمال ما بالقوة او انتقال من شيء الى شيء ومن خروج
الى فعل ان هناك بعدا ما بين المبدأ والمنتهى متصلا قابلا للقسمة التي يتصلها
بل في العلم بنوع من النظر يعلم به ان هذا انما يكون على المقدار المتصل لا غير فلو
توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزأ وكان المتحرك حين يتحرك في الاوسط منها كان في
حركة من الاول الى الثالث كمال ما بالقوة ولم يكن على متصل فنفس كونها حقيقة
كمال ما بالقوة لا يوجب ان يكون منقسمة ولذلك ما لم يعرف اشياء اخرى

لا يعرف

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يعرف وجوب ذلك وانها لا تكون الا على متصل قابل للقسمة لنا فمن
لكن الاتصال امر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة او من جهة الزمان لا يدخل في
وبالجملة فانا ما لم نلتفت الى مسافة او الى زمان لم نجد للحركة اتصالا ولذلك
متى احتجنا الى تحديد الحركة احتجنا الى ذكر مسافة او زمان واما اتصال الزمان
فعلته التي هي اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال
المسافة وحدها ما لم يكن حركة موجودة لا يوجب اتصال الزمان فانه يكون
مسافة يتحرك فيها المتحرك ويقف ثم يبتدئ من هناك ويتحرك حتى يقطعها
فيكون هناك اتصال المسافة موجودا ولا يكون الزمان متصلا بل كان يكون
علة اتصال الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة ولان اتصال الزمان انما اتصال
المسافة بشرط ان لا يكون فيها سكون فعلة اتصال الزمان احد اتصالي الحركة
من جهة ما هو اتصال الحركة وليس هذا الاتصال المسافة مضافا الى الحركة وهذا لا يكون
وهناك سكون وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا بل لايجاد
الزمان فانه ليس الزمان شيئا يعرض له الاتصال الخاص به بل هو نفس ذلك الاتصال
فلو كان شيء يجعل للزمان اتصالا لا على معنى ايجاد ذات الزمان المتصل لكان
الاتصال عارضا للزمان لا جوهر الزمان وكما انا نقول الذي لو كان ما هو سبب لكون
او حرارة كانت سبب حرارة ونعني بذلك انها كانت سببا لوجود الذي
او الحرارة لا لكون الكيفية حرارة كذلك نقول ان اتصالا هو سبب لوجود
اتصال لا انه سبب لصيرورة ذلك الشيء اتصالا فانه اتصال بذاته لا بجعل
ذلك حرارة لذاتها وليس لقائل ان يقول انا لا نعلم للحركة اتصالا الا
المسافة او الزمان ونحن ايضا نسلم ان يكون لاتصال المسافة سببا للزمان
ولا يجوز ان يقولوا ان الاتصال الزماني هو سبب للزمان ثم يقولون ان
اتصال الحركة سبب للزمان وليس هناك اتصال غير هذين فانا نجيبه ونقول

بسم الله الرحمن الرحيم

انا نجعل الاتصال الذي في المسافة سببا للزمان ولكن لا مطلقا بل من حيث مقارنة
الحركة فصارت الحركة بها متصلة واعتبار المسافة بتقدم شي واعتبار مقارنتها
الحركة شي قائم الذات فالاتصال المسافة من حيث هي للحركة علة لوجود ذات الزمان
الذي هو بذاته المتصل والاتصال لا انه علة لكون ذات الزمان متصلا وذلك
امر لا علة له فهذا يصح ان الزمان امر عارض للحركة وليس جنس ولا فصل لها
ولا يجب عن اسبابها بل امر لازم لما يصدر عنها ومن المباحث في امر الزمان
ان يعرف كون الشي في الزمان فنقول انما يكون الشي في الزمان على الانحاء
التي سلفت ان يكون له معنى المتقدم والمتاخر وكل ما له في ذاته معنى المتقدم
والمتاخر هو الحركة واما ذو حركة اما الحركة فذلك لها في نفسها واما جوهرها
المتحرك فذلك في الحركة ولانه قد يقال لانواع الشي ولاجزائه انها في الشي و
لنهاياته انها في نفس الشي فالمقدم والمتاخر والآن ايضا ولنهاياتها
السكون في ابهات الزمان والآن في الزمان كالوحدة في العدد و
والمتاخر كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام كالاثنين والثلاثة
والاربعة والعشرة في العدد والحركة في الزمان كالعشرة الاعراض في
والمتحرك في الزمان مثل الموضوع للاعراض العشرة في العشرية والآن بالعرض
اما ان يتوهم مستمرا ثابتا ابدا واما ان يتوهم بحيث يعرض له تقدم وتاخر
وذلك بسبب الحركتين اللتين تكتنفانه اذ السكون عدم الحركة فيما من شانه
ان يتحرك لا عدم الحركة مطلقا فلا بد ان يكون بين حركتين فحصل هذا السكون
له بوجه ما تقدم وتاخر فهو اذا قد يدخل في الزمان دخولا ما
والتغيرات التي لسبب الحركات المكانية في انها تبتدي من طرف الى طرف
كما ياخذ المتحرك من طرف الى طرف فهي داخلة في الزمان لاجل ان لها
تقدما وتاخرا فاذا كان تغير ما ياخذ التغير كله جملة فيذهب الى الاستداد

يقدر

بسم الله الرحمن الرحيم

او تنتقص فان له من الانفصال لا اتصال الزمان فقط فان له تقدما
وتاخرا في الزمان فقط ولذلك ليس فاعل الزمان الذي هو اتصال
الحركة في المسافة او شبه مسافة وهو مع ذلك ذو تقدم وتاخر
فهو متعلق بالزمان فوجوده بعد وجود علة الزمان وهو الحركة التي فيها
انتقال فهذه التغيرات تشارك الحركات المسافية في انها تتقدر بالزمان
ولا تشاركها في ان الزمان متعلق الوجود بها معلول لها فان
للمسافيات وحدها وقد علمت غرضنا في قولنا الحركة المسافية واما
الامور التي لا تقدم فيها ولا تاخر بوجه فانها ليست في زمان وان كانت
مع الزمان كالعالم فانه مع الخردلة وليس في الخردلة وان كان شي له
من جهة تقدم وتاخر مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة اخرى لا تقبل التقدم
والتاخر مثلا من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما لا يقبل تقدما
ولا تاخرا ليس في زمان وهو من الجهة الاخرى في الزمان والشي الموجود
مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكل
وجود واحد فهو الدهر وانما قلنا بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت
وقف على الاتصال فكان الدهر هو قياس ثبات الى غير ثبات ونسبة هذه
المعية الى الدهر كنسبة تلك المعية الى الزمان ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض
والمعية التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ويشبه ان يكون احق ما يسمى
وكل استمرار وجود بمعنى سلب التغير مطلقا من غير قياس الى وقت فوقت فهو
السرمد والعجب من قول من يقول ان الدهر مدة السكون او زمان غير معدود
بالحركة ولا تعقل مدة ولا زمان ليس له في ذاته قبل ولا بعد واذا كان فيه
قبل وبعد وجب تجدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة والسكون له وجود
التقدم والتاخر على نحو ما قلنا سالفا لا غير والزمان ليس معناه ان

الحركات

بسم الله الرحمن الرحيم

لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ولم تر له علة ظاهرة نسب
الناس ذلك الى الزمان اذ لم يجدوا هناك مقارنا غير الزمان او لم يشعروا به
فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور
في الاكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلة فان سبب البناء
وسبب الانقاض والاندراس مجهول في الاكثر وكذلك الاشياء
جزئيات كثيرة فيعرض لذلك ان يكون اكثر ما ينسب الى الزمان من الامور
العدمية الفسادية كالنسيان والهرم والاشخاص وفناء المادة وغير ذلك
فلذلك صار الناس يولعون بذم الزمان وهجوه والزمان له عوارض
يدل عليها الفاظ فحري بنا ان نذكرها ونعددها فمن ذلك الآن وقد يفهم منه
المشترك بين الماضي والمستقبل الذي فيه يحدث لا غيره وقد يفهم منه كل
فصل مشترك ولو في اقسام الماضي والمستقبل وقد يفهم منه طرف الزمان وان
لم يدل على اشتراك بل كان يصلح ان يجعل فاصلا في الوهم وان
ان كان يعلم خارج المفهوم انه لابد ان يكون مشتركا ولا يمكن ان يكون فصلا وقد
يؤخذ نوع من التجوز فتصور منه لحظة وقد يقولون الآن لزمان قريب جدا من الآن
الحاضر قصير ويحس بسبب هذا القول هو ان كل زمان يحدث عندنا فيه حادث
لا محالة انهما آنان يتقرران في الذهن وان لم يشعر به وبين الآنين زمان
في الذهن حاضر لا محالة لكنه قد يشعر الذهن في بعض الاوقات بتقدم آن
في الوجود وتأخر آن وذلك لبعد المسافة بينهما كما يشعر بالآن المتقدم الذي كان امس والآن الحاضر
اليوم وفي بعضها يكون الآنان من القرب بحيث لا يشعر الذهن
بما بينهما في اول وهلة ما لم يستند الى الاستبصار فيكون الذهن يشعر بهما كأنهما
وقعا معا وكأنهما آن واحد وان كان التحقق والاستبصار يمنع الذهن
عن ذلك في ادنى تأمل ويلجئه الى ان يراجع الذهن نفسه فيكون الآنان كأنهما

وقعا

بسم الله الرحمن الرحيم

وقعا معا ومن الالفاظ الزمانية قولهم بغتة والبغتة هو نسبة الامر الواقع في زمان
غير مشعور بمقداره لقصره الى زمانه بعد ان لم يكن الامر منتظرا ومن
الالفاظ قولهم دفعة وهو يدل على حصول شيء في آن وقد يدل على مقابل
قليلا وقد يشبه هذا ذلك ومن هذه الالفاظ قولهم هو ذا وهو يدل على
قريب في المستقبل من الآن الحاضر لا يشعر بمقدار البعد بينهما لقصره اشعورا
يعتد به ومن ذلك قولهم قبيل وهو يدل على نسبة الى الآن في الماضي قريب
من الآن الحاضر الا ان المدة بينهما مشعور بها وبعيد في المستقبل
والمتقدم اما في الماضي فيدل على ما هو اقرب من الحاضر والمتأخر على
واذا اخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضي والمتأخر هو المستقبل والقديم
لاستطال ما بينه وبين الآن الذي بالقياس الى الحد والمقابلة
وايضا القديم في الزمان مطلقا وبالحقيقة هو الذي ليس لزمانه ابتداء

المقالة الثالثة في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها كم

وهي اربع عشر فصلا

الفصل الاول

في كيفية البحث الذي يخص بهذه المقالة ان الطبيعيات هي الاجسام واحوال
الاجسام والكمية مخالطة للصنفين فالكمية التي للاجسام هي الاقطار والابعاد
التي لاحوال الاجسام مثل الزمان ومثل اشياء اخرى تلحقها بالذات وبالعرض
واحوال الاجسام تلحقها الكم واما من جهة كمية الاجسام التي لها او معها واما من جهة
الزمان كما يلحق الحركة واما من جهة القياس الى عدد ما يصدر عنها او مقدار
وهذا البعد الكائن لحوق الكم وهذا كالقوة متناهية وقوة غير متناهية ولا
التي تعتبر للاجسام من كميتها اما احوال يصح ان يكون بانفراد جسم جسم مثل
التناهي واللاتناهي في العظم وحال التناهي واللاتناهي في الانقسام
والصغر واما احوال يكون بقياس بعضها الى بعض مثل التتالي والتماس و
التشافع والاتصال وما يجري مجراها واما احوال الاجسام فالحركة

المقالة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

الزمان منها تعتبر من احوال كميتهما انهما هل لهما ابتداء آخر زماني وهل نقطع امتداد
الجسم كذلك بل لا نهاية لهما واما القوى منها فتعتبر من احوال الكميات فيها
انها كيف يحاذي امورا ذوات نهاية او غير ذوات نهاية وكيف يكون ذلك
فيها **الفصل الثاني** في التتالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق
والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى وقبل ان نتكلم
امر تناهي الاجسام واحوالها في الاعظام فحقيق بنا ان نتكلم في تناهيهما
ولا تناهيهما في الصغر والانقسام وقبل ذلك فحقيق بنا ان نعرف التتالي
والتماس والتداخل والتشافع والاتصال والتلاصق وان نعرف الوسط
والطرف وان نعرف معا في المكان وفرادى فنقول ان المتتاليين هما
اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما مثل البيوت المتتالية
فان الثاني منهما للاول هو الذي ليس بينه وبين الاول شيء من جنسهما وقد
يكون متفق النوع مثل بيت وبيت وقد يكون مختلف النوع مثل صف
وفرس وجبل وشجرة فانه لا يكون متتاليا من حيث هي مختلفة النوع
بل من حيث يجمعها امر عام ذاتي كالجسمية او عرض كالبياض او القيام صفا
او الشخوص حجما فاذا لم يكن بينهما من المقول عليه الامر المعتبر عاما شيء [illegible]
كل ماخوذ منهما تاليا ان هذا يتلو صاحبه مثلا اذا اخذت هذه الاشياء
من حيث هي اشخاص مسعة كان الفرس لا يتلو الانسان والجبل والشجرة
يتلوان وان اخذت من حيث هي حيوانات كان الفرس يتلو الانسان
ولم يكن الجبل والشجرة يتلوان وان اخذت من حيث هي [illegible] لم يكن
شيء يتلو شخص الانسان الا الانسان واما المماس فهو الشيء الذي ليس بينه
وبين طرف ما قيل انه مماس له شيء ذو وضع فالمتماسان هما اللذان
طرفاهما معا لا في المكان بل في الوضع الواقع عليه الاشارة فان

الاطراف

بسم الله الرحمن الرحيم

فان الاطراف ليست في مكان البتة ولها وضع ما والخط ايضا له وضع
والوضع هو ان يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه انه في جهة مخصوصة
والمتماسان تقع هذه الاشارة على طرفيهما معا واذا كان شيئان
يلقى كل واحد منهما طرف الآخر حتى يلقى ذات الآخر باسره لم يكن
ذلك مماسة بل كان مداخلة فانه ليست المداخلة الا ان يدخل كل واحد
ذات في الآخر وليس ذلك الدخول الا ان يلقى احدهما كل ما قبل الآخر
مداخل فيه فان ساواه كان لا شيء من هذا الا وهو ملاق للآخر وان
فضل احدهما لم يكن داخله كله بل داخله ما ساواه منه فحقيقة المداخلة ان يكون
لا شيء من ذات هذا الا ويلقى ذات الآخر فلا يبقى فلا يرى شيء لا يلقى
الآخر واما كون المتداخلين في مكان واحد فهو امر يلزم المداخلة وليس هو
مفهومها بل مفهومها الملاقاة بالاسر اذا كان شيء يلاقي الآخر
والآخر لا يفضل عليه يبقى الاول والا فيوجد فيه بالملاقاة شيء خال عن الاول
وقيل لن الاول لاقاه كله ولم يفضل من الثاني عليه شيء فالملاقاة ان
بالاسر اي شيء لاقى احدهما لاقى الآخر ولا يجب واحد منهما عن مماسة
الآخر ولا يزداد حجم باجتماع الف منها وهذا هو سبيل الف نقطة لو
اجتمعت واذا كان شيء يلاقي شيئا ويلاقي الملاقي شيء لا يلاقي الاول
فهناك فضل في ذاته عما يلاقي الاول وذلك الفضل يناله الملاقي الثاني
فارغا عن الملاقاة الاولى وهذه الاشياء كلها بينة في العقل وكذلك اذا
كان الشيء مشغولا بالملاقاة حتى يكون الملاقاة تمنعه عن ملاقاة شيء آخر فاما
ان يكون مشغولا كله او بعضه فان كان كله لم يماسه ثالث وان كان بعضه فلا
لا شغل ولا المماسة شغل بالاسر او مماسة بالاسر وهذه مقدمات بينة
بانفسها وما يورد من النقض لها فهو نقض مقدمات اعم منها وهو [illegible]

المتداخلين

بسم الله الرحمن الرحيم

قد يكون كله معلوما بالقياس الى شئ وعند شئ ومجهولا بالقياس الى آخر
وعند آخر من غير انقسام ويكون الشئ ممنوعا من شئ وليس ممنوعا من شئ من غير انقسام كذلك
يكون مشغولا بالاسر بالقياس الى شئ فارغا بالقياس الى شئ آخر من غير
انقسام فاوّل ما يغلطون في هذا ان هذا نقض قول القائل انه لا يجوز ان يكون
الشئ باسره ذا امرين متقابلين بالقياس الى شيئين وهذا من وانما
ما بنته الى هذه المقدمة لنسبة النوع مثلا وهو انه اذا اشتغل
عن ان يماس لم يماس في جهة دون جهة مماسة تخصه وان فرغ من جهة واشتغل
من جهة ففي ذاته فضل عن الاشتغال وهذه المقدمة لم تناقض ولم
تدل على ان جنسها ليس بواجب ولا ان اشياء ليست بواجبة وهذه
لم تجب ولم تثبت في الفصل الاول من حيث المعنى الجنسي لها بل من حيث هي
مخصوصة بالملاقاة فان الملاقاة هذا موجبها ولو كان بدل الملاقاة
آخر لكان يجوز ان يكون شئ بالقياس الى جهة بحال وبالقياس الى
اخرى بحال مخالفة لتلك الحال اذا كانت تلك الحال لا توجب شغلا ومنعا
اصلا او كانت لا توجب شغلا يتخاطى بحال الكل وبحال البعض او كان
الشغل للكل امرا بالقياس ليس امرا في نفسه فان المشغول الممنوع عن مماسة شئ
آخر لا يكون مشغولا عن شئ دون شئ فانه من حيث هو مشغول بمماسة
البتة ومن حيث هو فارغ يماسه كل شئ واما المجهول فكونه مجهولا ليس امرا مستقرا
فيه البتة بل هو مضاف الى شئ ولذلك لا يمتنع ان يعلمه انسان عالم
باي عدد كان من العلم كالجزء الذي لهم فانهم قصروا امكان مماسته على اشياء
معدودة وبالجملة لا يوجب ذلك في العلم منعا البتة ولو اوجب منعا
متناولا لامر غير متجزئ بوجه من الوجوه لما علمه شئ على انه لا حاجة بنا الى اثبات
هذا الفرق فان الذي نقوله في امر الملاقاة بالاسر انه اذا اشتغل
يشغل

بسم الله الرحمن الرحيم

بجميع وان لم يشغل لم يشغل شيئا هو بنفسه ومن خلافه في امر العلم وما
من الامثلة المناقضة يناقض غير المطلوب ويوجب تجويز افراز اجزاء
فيحصل تجويز ان في المط وبالجزء ان لا يكون الملاقاة بالاسر لا يشغل الا عن المماس
فان الوارد المماس اذا شغله المتقدم السابق له بالمماسة امتنع عن مماسته
ولم يمتنع عن مماسة الشاغل فاصاب ذات الشاغل بالمماسة دون
ذات المشغول وكان ذات المشغول عن غير ملاق لجميع ذات الشاغل
مما كانت منهما ملاقات بالاسر اما اذا كانت الملاقاة ملاقاة بالاسر
مداخلة بالحقيقة فالمتداخلان لا يشغل احدهما الآخر عن ماس فالملاقاة
بالاسر كذلك حكمها واذا كانت المماسة غير المداخلة وكان كل واحد
من المماستين منفردا بوضع مخصوص ينال هناك ذاته دون ذات الآخر
فيكون المماسة ملاقاة باطراف الذاتين وهو ان لا يكون بين طرفيهما
اصلا ويكون المداخلة ملاقاة بالاسر فيلزم من ذلك ان يصير وضعهما
ومكانهما واحدا وانت اذا تأملت ادنى تأمل علمت ان الشئ اذا كان
مماسا فلو توهمنا مماسه صار مداخلا احتاج الى ان يتحرك الى الملاقاة امرا آخر
من ذات المداخلة ينفذ فيه لم يكن لا فاه حتى اذا استوفت الملاقاة صار
مداخلا وليس كلامنا الآن في المداخلة على انها موجودة او معدومة بل
على تصور معنى لفظها وان المتصور منها كيف يخالف المتصور من المماسة وانها
لو كانت موجودة كيف كانت تفارق المماسة واما التشافع فهو حال
مماس نال من حيث هو نال وظن بعضهم ان شرط ذلك ان يشارك
في النوع واظن ان مفهوم اللفظ لا يقتضي ذلك اللهم الا ان يصطلح على ذلك
من رأس وبعد ذلك فيحتاج ان يكون لهذا المعنى الذي هو اعم من لفظ
واما الملتصق فهو المماس اللازم للشئ في الانتقال حتى يصعب الفصل بينهما

بسم الله الرحمن الرحيم

لانطباق السطحين حتى لا يمكن ان يفارق احدهما الآخر الا مع وقوع
خلاء بينهما استحالت وجوده وذلك يكون اذا كان ليس طرف احد
سطحي الجسم اولى بالسبق الى الانفتاح او يكون انما يقع زوال صورة
السطح عن هيئته باستحداث التقبيب او التقعير او غير ذلك وهو غير محتاج الى الالة
بعنف واما الالتزاق فاجزاء من هذا في هذا اجزاء من ذلك وقد
يحدث الالتصاق بين جسمين بتوسط جسم من شأنه لم ينطبق حينا على كل
واحد من السطحين لسيلانه ولم ينفذ ايضا في كل واحد منهما كذلك ثم
من شأنه ان يجف ويصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك التزام
الجسمين بوساطته وهذا كالغراء وما يشبهه واما المتصل فانه لفظ
يقع على معان ثلاثة ذكرناها في مواضع اخرى منها يقال للشيء بالقياس
فاما احد الاثنين فانه يقال للمقدار انه متصل والمتصل به محصلا بالفعل اما مطلقا
واما بالعرض فان كان مطلقا وفي الوجود نفسه كان له طرف بالفعل
وفي الوجود نفسه كاحد خطي الزاوية فانه متصل بالآخر لانه خط موجود بالفعل
غير الآخر وله طرف بالفعل لكنه بعينه طرف الخط الآخر واما الذي بالعرض
فمنه ما يكون بالفرض كما يعرض اذا توهمنا او فرضنا الواحد بالفعل ذا
جزئين وميزنا احدهما عن الآخر بالفرض فتميز بذلك له طرف هو بعينه طرف
الآخر فيقال لكل واحد منهما انه متصل بالآخر وانما يكون كل واحد منهما موجودا
بعينه ما دام الفرض فاذا زال الفرض لم يكن ذلك ولا هذا بل كان الواحد هو
الكل ولا قسمة فيه بالفعل ولو كان ما يقع بالفرض موجودا في نفس الامر
لو لم يكن يفرض لم يمتنع وجود اجزاء بالفعل لا نهاية لها في الجسم على ما
بيّنا وهذا محال وبالجملة انما يكون في اجزاء المتصل شيء هو هذا او ذاك
الاشارة بعد الفرض اليه على نحو وكذلك ذاك انما يكون ذاك لا لحاجة الى

الجسمين

القسم

هوذا

بسم الله الرحمن الرحيم

على نحو آخر من الفرض فهذا هذا وذاك ذاك من حيث الاشارة متميزان
اليه فان بطلنا فهل ان يقال هذا وذاك باقيان من حيث هذا وذاك حتى
الا ان يعرض سبب آخر مميز واما ما كان يعرض بالعرض فيبطل بزوال العرض
والمتصل لا جزء له بالفعل كما يظهر من بعد فيكون حدوث جزء له هو هذا وجزء
له هو ذاك غير ان كان قبل موجودا بالفعل هو امر سبيع الى الاشارة
واذا زالت الاشارة لم يبق معلول الاشارة فهل ان يقال بعد
انه وان بطلت الاشارة فلا بد من تميز ذاك عن هذا فان كون هذا
وذاك فيهما انما هو بالاشارة فيكون كانه قيل ان بطلت الاشارة
فلا بد من ان يكون الاشارة وليس الحال في اجزاء المنفصل كالحال في اجزاء
الاخرى المنفصل بعضها عن بعض موجودا بالفعل فان الاشارة هناك تدل
ولا تفعل وهناك تفعل وتدل ومن الذي يكون بالعرض خصاص العرض بحال
ببعض دون بعض حتى اذا زال ذلك العرض زال ذلك التخصيص مثل جسم تبيض [illegible]
كله او تسخن لا كله فيعرض له البياض حتى اذا زال البياض زال افراضه واما آخر
فيقال متصل للذي اذا تحرك ما قيل انه متصل به في جهة تبعه [illegible] الآخر تبعه الآخر
فيكون هذا امر اعم من المتصل الذي قلناه فيقال هذا ومن الملتصق ويجوز ان يكون
النهايتان اثنين بالفعل وان يكون هناك تماس بالفعل بعد ان يكون تلازم
في حركته على النحو المذكور ويجوز ان يكون نهاية المتصل والمتصل به واحدة
لا يكون انطلاع اسم المتصل هنا بهذا المعنى عليه من حيث نهايته ونهاية الآخر
بل من حيث يتبعه في حركته على النحو المذكور ويقال متصل للشيء في نفسه اذا كان
يمكن ان يفرض له اجزاء بينها الاتصال الذي بالمعنى الاول اي بينها حد مشترك
هو طرف لهذا وذاك وهذا هو حد هذا المتصل واما الذي يقال انه المنفصل لا
يقبل القسمة دائما فهو رسمه وذلك لان هذا غير مفهوم لمثبته لان المتصل يفهم بالمعنى الاول

مفهوم

بسم الله الرحمن الرحيم

فهما حقيقيا ولا يدري ان هذا المعنى يلحقه او لا يلحقه الا ببرهان فهو غير الاعراض
اللازمة للمتصل المحتاج في ابانته وجودها للمتصل الى حد اوسط والتأدي
فادى فانما في الاشيا لكل واحد منها مكان خاص ليس جزؤه جزءا
من مكان علم له وللآخر وتبين معنا في المكان ليس كما في الزمان بان يكون
مكان كل واحد منهما هو بعينه مكان الآخر كما زمانه زمان الآخر فان
هذا مستحيل في المكان وغير مستحيل في الزمان بل انما تبين معنا في المكان
للاشيا المجتمعة كشي واحد يكون لجملتها مكان ويكون لكل واحد منها مكان
خاص جزء من ذلك المكان الخاص جزء المكان العام والوسط وليس هو الذي
يقع التغير اليه قبل التغير الى غيره في الزمان اي تغير كان فهذه الاشيا
نافعة في معرفة غرضنا ومع ذلك فانها من الاحوال التي يلزم الطبيعيات من حيث
هي ذوات الكم

الفصل الثالث

في حال الاجسام في انقسامها وذكر
ما اختلف فيه وما تعلق به المبطلون من حجج فنقول قد اختلف الناس في امر هذه الاجسام
المحسوسة فمنهم من جعل لها تأليفا من اجزاء لا تتجزى البتة وجعل كل جسم متضمنا للعدة
منها متناهية ومنهم من جعل الجسم من اجزاء لا نهاية لها ومنهم من جعل كل جسم
اما متناهي الاجزاء الموجودة فيه بالفعل واما غير ذي اجزاء اصلا
ذا اجزاء بالفعل كان كل واحد من اجزائه المنفردة جسما ايضا لا اجزاء له بالفعل
فالجسم عنده اما ان يكون جسما لا جزء له بالفعل واما ان يكون مؤلفا من اجسام
لا جزء لها ويعني بقوله لا جزء له انه ليس في الحال له جزء متعرض متميز بل هو واحد
بالاتصال وليس يعني انه ليس من شأنه قبول الانقسام بل عنده انه يقبل القسمة
دائما وكلما قسم فالخارج بالقسمة جسم له في نفسه ان ينقسم لكنه ربما لم يمكن قسمته
بسبب عدم ما يقسم به او فوات تقدير القاسم او لصلابته او سرعة
انكساره وهو في نفسه يحتمل ان يفرض فيه وسط وكل جسم فانه يحتمل القسمة

بسم الله الرحمن الرحيم

له البتة بل الفاعل لتجزئه وجود القسمة والقسمة اما بتفريق الاتصال واما بعرض
مميز يجعل للجزء غير جزء اما عرض غير مضاف كالبياض او عرض مضاف كالمحاذات و
الموازاة واما بالتوهم والفرض واما الذين يقولون ان الاجسام تنتهي الى اجزاء لا تتجزى
فمنهم من يجعل تلك الاجزاء اجساما في انفسها ومنهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة و
منهم من يجعلها غير اجسام ولا خطوط ولا اشيا لها في انفسها اقطار وابعاد
يفارق اصحاب المذهب الاول من هذين المذهبين وهم شيعة ذي مقراطيس
وابروقيلوس وفيثاغورس المذهب الاول بحق ان هولاء يقولون ان كل
من هذه الاجسام هو بالتماس فقط وانها لا يحدث منها متصل البتة حتى ان
الاجسام المحسوسة ليست بحقيقة الاتصال فان تلك الاجسام الاولى موجودة
بالفعل في الاجسام المحسوسة متميز بعضها عن بعض وانها لا تقبل القسمة المفرقة بل
بل القسمة المتوهمة وهي مع ذلك بعضها اصغر وبعضها اكبر واما اصحابه
فانهم يجوزون ان يكون جسم كثير من المحسوسات لا جزء له ما بالفعل ويجوزون ان
الاجزاء اذا حصلت بالفعل حصلت مرة اخرى فيحصل منها شي واحد
خاصية كل واحد منها فلا يكون تأليف بغير ونعود الى ما كنا فيه فنقول
ذي مقراطيس يفارقون الآخرين من اصحاب الجزء بان الآخرين يجعلون الجزء
غير جسم ولكل واحد من هولاء حجج تخصه اما القائلون بالجزء الذي لا يتجزى وهو الاجسام فحججهم
كل جسم فانه قابل للتفريق واذا تفرق فاجزاؤه قابلة للتأليف كما كانت
كانت كذلك فكل جسم فهو قبل التفرق تأليف ولولا ان جنسها مخالف
بالجنس الطبيعة النوعية قالوا ولولا اختلاف الفاعل والعدم
يذكرونها فاذن هو تأليف فاذا كان فيه تأليف غير متناه
واذا زال الكلية بقي ما لا تأليف فيه وما لا تأليف فيه فليس بجسم لان كل جسم منقسم
وما لا تأليف فيه لا ينقسم وهذا الاحتجاج مبداوه لذي مقراطيس الا انه
عنه … ذلك اذا اوردناه حجته وقالوا ايضا انه لو لم يكن اجزاء الجسم متناهية

بسم الله الرحمن الرحيم

فكانت غير متناهية وكانت للجسم اقسام وانصاف في اقسام وانصاف
غير متناهية فكان المتحرك اذا اراد ان يقطع مسافة احتاج الى ان يقطع نصفها
قبل ذلك نصف نصفها واحتاج في زمان متناه ان يقطع انصافا بلا نهاية
فكان يجب ان لا يقطع المسافة ابدا وكان يجب ان لا يلحق الفرس السريع العدو
السلحفاة البطيئة العدو وكانت الذرة لا تفرغ من قطع الجبل الكبير عليها
المثل الاول للقدماء والثاني للمحدثين لكن الحركة موجودة فانقسام الجسم متناه
وقالوا انه لو جاز ان ينقسم الى غير النهاية لوجب من ذلك ان يكون للخردلة من
اقسام يبلغ الى ان يغشى اديم الارض كله وقالوا لو كان الجسم ينقسم الى غير النهاية
لكانت الخردلة في اقسامها مساوية لاقسام الجبل العظيم وهذا محال
قالوا ايضا ان النقطة لا تخلو اما ان يكون جوهرا قائما بنفسه او لا يكون فان
كانت قائمة بنفسها فقد حصل الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي يماسها ايضا
نقطة اخرى فتتوالى النقط حاله الجسم او الخط فاعل السطح فاعل لذلك الجسم وان
كانت عرضا في محل وكل حال في محل فهو يحل فيما يساويه فيكون مثله
فيكون النقطة محل جوهر لا يتجزى وقالوا ايضا ان جاز ان ينقسم الجسم
الى اجزاء غير متناهية جاز ان يتركب من اجزاء غير متناهية وان يتركب
مع غيره تركيبا بلا نهاية ولهم ان يقولوا ايضا انا اذا فرضنا خطا منطبقا
منطبقا على خط حتى يكون النقط محاذية للنقط او ملاقية او مداخلة الى ان
شئتم ان تدلوا به على المعنى المفهوم ثم تحرك خط فقد صارت النقط المماسة
غير المماسة وزوال المماسة دفعة فيكون في آن واحد صارت غير مماسة وهي
في ذلك الآن ملاقية للنقطة الثانية للنقطة الاولى فيكون النقط متتالية
والخط مؤتلفا منها اذ الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية كما هو في زوال
النقطة الاولى وكذلك يلزم الجزء ومن حججهم وجود زاوية غير منقسمة وهي التي جعلها
اقليدس اصغر الحادات وقالوا ايضا ما يقولون في حركة الكرة على سطح

فاعلة

بسم الله الرحمن الرحيم

املس كيف لا يكون المماسة واقعة بنقطة بعد نقطة فيولف الخط الذي يمسحه طرف
الكرة من نقطة واما الذين جعلوا هذا الجزء المنتهي اليه جسما وهم شيعة ذيمقراطيس
فقالوا ان الجسم لا يخلو اما ان ينقسم كله حتى لا يكون منه ما لا ينقسم او لا ينقسم كله فان
كان في طباعه ان ينقسم فهو غير ممتنع ان ينقسم وغير الممتنع اذا فرض موجودا لم يعرض
منه محال بل ربما عرض منه كذب غير محال والكذب الغير المحال لا يلزم منه المحال
ان كل قسمة ممكنة في الجسم فقد خرجت بالفعل فلا يخلو اما ان يحصل لا شئ او
نقطا او اجسام لا تنقسم لكن من المحال ان ينتهي الى لا شئ او الى النقطة فان كان
انتقاصه الى لا شئ فتاليفه من لا شئ وهذا محال وان كان انتقاصه الى النقطة فتاليفه
من النقط وهذا ايضا محال وقد اجمع العلماء على ان النقطة كم جمعت لا تزيد على
نقطة واحدة وانما انما تتلاقى بالاسر ولا يحجب بعضها بعضا ان الملاقاة
الى التاليف فيكون شاغلة مكانا ما ولا يحدث منها متصل فبقي ان يكون
الى اجسام ليس في طبعها ان تنفصل وتنقسم اللهم الا بالوهم والفرض
واما الذين قالوا بوجود اجزاء غير متناهية للجسم فقد وقعهم الى ذلك استبانة
تركب الاجسام من الاجزاء الغير المتجزية وهو من الاجسام الغير المتجزية فقالوا ان
الاجسام ايضا نفسها ذوات اقسام وان لم تنفصل بالفعل فهي اجزاء اذ
خرجت بالتعيين والفرض كان كل جزء منها بعضا وجزء من الجسم وان لم ينفصل
البتة فقالوا فبقي ان يكون اجزاء الجسم بلا نهاية وبسبب ذلك عسر
لا تقاس اذ الانقسام الفرضي والتفريقي انما يرد على اجزاء موجودة في الجسم
متجاوزة فيكون اجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام فان احتمل انقساما غير متناه
كان ذا اجزاء غير متناهية ولما ضيق اصحاب الجزء على ابو الهذيل والنظام الى
البغل والذرة والسلحفاة واخيلوس وبالجملة الى ان يكون الحركة
على انصاف لا يتناهى فلا تبلغ الغاية البتة الخ والى ما

ان نقطا جمعت

دفعة

بسم الله الرحمن الرحيم

فقالوا بالطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة ثم يحصل في حد منها مقصود
عن حد منه بحركة ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واوردوا اول من شنع
بالفيثورس من الخارجين لذلك مثلا كالدوائر وان الدائرة القريبة من طرف الرحى
والدولاب والاخرى القريبة من المركز وذكروا انه لو كان الجزء الذي عند
الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط بالسوية لقطعا قطعا
واحدة وبقي ان يسكن الجزء الذي في الوسط لانه منفصل ملتزم تفكك بعضه عن بعض
لان الذي في الوسط يتحرك في نقل طرفاته مع ان الذي عند الطرف يتحرك
ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من البعد الذي في الوسط ولما استشنع
الاولون من الخارجين المذكورين للطفرة مثلا والزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان
يكون حركة متخللة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان جعلوا الذي
في الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا
الى تمكين المتوسطات السكون والى ان حكموا بان الرحى يتفكك اجزاؤها عند حركتها
بعضها من بعض تفككا لا يلزم احدهما ان يتحرك مع الاخر بل يسكن احدهما
ويتحرك الاخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والاخر في شناعة التفكيك

الفصل الرابع في اثبات الرأي الحق منها وابطال الباطل

اذ قد دللنا على اختلاف المذاهب في مسائل هذه فلنبدأ بالدلالة على صحيح
المذاهب ثم نحمل على الشكوك التي اوردها مخالفوه فلنحلها حلا فنقول اما مذهب
القائل ان الجسم فيه اجزاء بالفعل غير متناهية فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع
ما لا نهاية في زمان متناه لان اثبات الطفرة بين البطلان في نفسه وبان
كل كثير فانما هو من احاد واذا لم يكن واحد موجودا بالفعل لم يكن كثير فاذا لم
يكن جزء واحد لم يكن اجزاء بلا نهاية والجزء الواحد لا ينقسم من حيث هو واحد فاذا
اضيف اليه احاد ومثاله لم يخل اما ان يكون الاضافة على سبيل المماسة او على
سبيل المداخلة او على سبيل الاتصال فان كان على سبيل الاتصال حدث المنفصل

يكن مقادم

بسم الله الرحمن الرحيم

من مقادير منها محدودة فبطل الرأي وان كان على سبيل المداخلة لم يحدث منها قدر
وان بلغت اضعافا لا نهاية لها في الوجود وان كان على سبيل الملاقاة فكل
من الجزءين يقتضي وضعا مخصوصا فيجب ان يكون له في نفسه قدر حجما على ما هو حجم
بعد فيكون حجما والجسم اذا قرن باجسام امثاله متناهية العدد كان من تركيب ذلك حجم
لا محالة وله نسبة الى الجسم الغير المتناهي الاجزاء كنسبة محدود الى محدود
فاذا زيد في الاجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف من الاجزاء المتناهية مبلغا حجما
مساويا له من اجزاء متناهية العدد فكذلك الجسم الاول هو من اجزاء متناهية العدد
واما مذهب القائلين بان القسمة تنتهي الى اجسام لا تنقسم بالتفرقة بل
فانا نؤخر الكلام في النظر في امر هذه الاجسام فانهم ليسوا يمنعون كون الاجسام
التي اليها تنتهي القسمة ذات احتمال لان تفرض لها اجزاء انما يمنعون وقوع
ذلك بالفعل وعسانا نجوز ذلك او نجوزه فيتعلق بنوع اخر من النظر انما هو
ان خص بالنظر في الطبيعيات واما المذهب المولفين للاجسام من غير الاجسام فيجب ان
نوضح بطلانه فنقول ان هذه الاجزاء اذا اجتمعت فكانت منها جسم فاما ان يجتمع
على سبيل تتال فقط او على سبيل تماس او على سبيل تداخل او على سبيل اتصال
اذ الاشياء المجتمعة اما ان يكون بينها بعد او لا يكون فان لم يكن بينهما بعد فاما
ان يكون تلاقيهما بالاسر او لا بالاسر فان كان بالاسر كانت متداخلة
على ما اوضحناه وان كان لا بالاسر فاما ان يخص كل منها الشيء به يلقى الاخر
او يكون ذلك الشيء مشتركا فان اختص فهو مماسة وان كان مشتركا فهو اتصال
وكذلك هذه الاجزاء اذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من احد هذه الوجوه فان اجتمعت
على التتالي فقط لم يحدث منها الاجسام المتصلة في الحس وكلامنا فيها وان
على اتصال او تماس فكل واحد منها ينقسم الى مشغول وفارغ وممسوس وغير
على نحو ما شاهدناه في الفصول التي تقدمت ويجب ان لم يتداخل ان يكون اذا

مجوبا له

منها واحد فجاز ثالث ملاقاة لاحدهما ان يكون مجموعا غير ملاقاة الاخر بتوسط هذا الملاقي فيكون كل قد نال بالملاقاة جزءا انه مالم يناله الاخر وغير بنفسه فيكون المتوسط منقسما وان كانت الملاقاة بالاسر وكانت مداخلة فلا يزيد باجتماعها قدر فيكون كلما اجتمعت كالواحد الذي لا طول له ولا عرض ولا عمق فاذا كانت هذه الاجزاء التي لا تتجزى لا تجتمع اجتماعا يتألف منها جسم فاذن الجسم غير منقسم اليها فاذن ليس ينتهي قسمة الاجسام الى اجزاء لا يمكن ان تنقسم نوعا من القسمة وكذلك سائر المقادير من السطوح والخطوط واي عاقل يرخص في ان يقول ان صفحة من اجزاء لا تتجزى اضاءت الشمس او عرض لها حال من جهة فيجب ان يكون الجهة الاخرى كذلك ونقول ان ليس لها في نفسها وجهان بل الضوء على كل ما هو وجه الصفحة والوجه الذي يلي الشمس هو هذا الوجه بعينه وانه اذا ابصر هذا الوجه فقد ابصر ذلك اذ هذا وذلك واحد اذ ليس ههنا هذا وذلك فيكون الواقف من جهة من الصفحة يرى مضيئة من الجهة الاخرى وقد وجب من وجود الاجزاء التي لا تتجزى ان لا يكون دائرة ولا مثلث قائم الزاوية ولا كثير من الاشكال ذات الدائرة يوجب ان يكون الطوق الخارج اكبر من طوق داخل يماسه والمماس مساو والمساوي لا يكون اكبر والمثلث القائم الزاوية اذا كان ضلعاه كل واحد عشرة كان وتر القائمة جذر مائتين وهو امر لا يوجد واما صحاح وكسور فلا يمكن لكنهم يقولون ان البصر يخطئ في امر الدائرة والمثلث وانما هي اشكال مضرسة ومع ذلك فانهم لا يدفعون وجود المربع القائم الزوايا مثل الصفحة المركبة من اربعة اجزاء لا تتجزى خط على الاستقامة يتركب مثله وغيره ولنأخذ منها خط ا ب ولنطبق به على خط ج د حتى لا يكون بينهما شيء وكذلك ه ز بعد ج د و ح ط بعد ه ز حتى يحدث سطح ا ط على ح ي ب ز

صغيرا

ا	ه ه ه ه	ب
ج	ه ه ه ه	د
ه	ه ه ه ه	ز
ح	ه ه ه ه	ط

فسلم

فمعلوم انه ليس بين هذه الاجزاء في السطح اجزاء اخر الا انه فالاجزاء الاربعة التي هي الاول من خط ا ب والثاني من خط ج د والثالث من خط ه ز والرابع من خط ح ط وهو القطر لا يخلو اما ان يكون هذه الاجزاء يماس بعضها بعضا على سمت بين جزء وجزء فيكون خطا مستقيما مؤلفا منها وهو القطر ويكون مساويا للضلعين المتساويين وهذا بعيد عن الجواز ومعلوم بالمشاهدة ان القطر في مثل هذا اطول من الضلع واما ان يكون هذه الاجزاء متباينة اما ان يكون بينهما فرج او لا يكون فان كان بينهما فرج فلم يطبق الخطوط لا فرج فيه وقد فعل ذلك هف وان لم يكن بينهما فرجة فيكون فيما بينهما شيء لا محالة اما اجزاء او فوقه او بعض جزء فان كان بعض جزء فقد قسم الجزء وان كان جزء بتمامه او جزءان لزم دائما ان يكون طول القطر اما ان لا ينقص من الضلعين معا او ينقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس ونقصان القطر عن ضعف الضلعين دائما فهو امر محسوس وقدر كثير واما ما يقولون ان جزء الخط لا يكون مستقيما منضدا على صورة هكذا

ه	ه	ه	ه
ه	ه	ه	ه
ه	ه	ه	ه
ه	ه	ه	ه

الى ان يكون جزء او جزء آخر منحرف عنه الى حد اخرى ثم جزء آخر منحرف موضوعا في الفصل المشترك بين المرتبتين في سمتا ومتماسين او كل اجزاء مرتبة في سمت واحد متلاقية بحيث يحصل منها خط مستقيم من المرتبتين خطان مستقيمان موضوع احدهما بجنب الآخر ولا تضرس فان كانا غير متماسين فلا محالة ان يكون بينهما جزء فلا يكون مضرسا بل متصل على الاستقامة انما يكون لو كان بعض الجزء واقعا بينهما وبعضه خارجا والجزء لا يتبعض بل اما ان يكون بينهما او لا شيء منه بينهما واذا كان كله بينهما فليس هناك زوال وتضرس بل يكون هناك وضع على الاستقامة كما هو معقول عندهم ان شأن الاجزاء لن ينتظم منها خط مستقيم فان جعلوا فيما بين المرتبتين على سمت واحد جزءا لا في نظام السمت بل في خارجه يتضرس فقد جعلوا في كل جزء اشياء فيما بين

جهة
في سمت الاول ثم جزء منحرف عنه كان كالمجموع
فانه يستطرف ده ويطلانه عن قرب
وذلك لانه اما ان يكون المرتبتان في سمت واحد متماسين او غير متماسين فان كانا متماسين وكل اجزاء مرتبة في سمت واحد صح

وشناز ابلات يكون نصير من فجعلوا كل جزء مقسما و ما يقولون في خط
مستقيم يعمل ثم يركب جزء الاول على نقطة آ و يطبق على السطح حتى يلقى الخط لنقطة
ط ومعلوم ان هذا ممكن فتبين اذن انه يمكن ان ينتظم من الجزء بين خط مستقيم فيلزم
وجود جهة للجزء غير الجهات التي لهم فاذ صح انه يمكن ان نفرض من الجزء بين خط مستقيم
على اي وضع كان الجزآن فيمكنا ان نضع على جزئي آ و ط جزءين ولا يكون منهما
ينتظم منهما خط و نطبقه على خط القطر فكيف يكون حال النقط التي تتلو النقطة
الاولى الموضوعة على نقطة آ ايقع على النقطة الثانية من القطر التي هي النقطة الثانية
من خط ح م او يقع في الفصل المشترك حتى يماس كليهما محاذيا بالفصل الذي
يتلاقيان عليه او يكون تلك الفرجة اصغر من البسيط فيكون شيء اصغر من حجم الجزء
او يكون بسعة فيكون ما قد منا من الخلف وان وقع عليه بعينه فقد انطبق الخط
على القطر وما طابق المستقيم فهو مستقيم مساوله ومن العجب ما يفسطون اليه في
امكان وقوع جزء على فصل مشترك بين جزءين وهو بعينه ممكنه ان يتحرك قليلا حتى
يلقى احدهما وحده فان كان الذي يلقاه وهو يماس الاول والثاني هو الذي
كان يلقاه بعينه وهو يماس الثاني وحده فيكون عند الشيء مماسا ايضا فقد
كان يلقى منه غير الذي يلقى اولا فيكون قد انقسم بمواضع اللقاء و يلزمهم ما هو
شنع من امر زيادات الجهات على الست الذي يظنون انها وجهة ان يكون
وليس ذلك بوجب النية انما ذلك امر قد تعورف في تسمية جهات الحيوان
ان ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم وجب في كل شيء بل الحق ان من كل
جهة اخرى و ذلك الى غير النهاية بالقوة و هذا ايضا مثل ما يظن بعضهم ان للجسم طولا
معينا و عرضا معينا و عمقا معينا فان كان ذلك بالفعل فيكون لكل واحد
طرفان فيكون الجهات ستا ليس غيرها ونحن نقول في هذا عقيب بل الحق ان
ان القول بكون الجهات ستا امر مشهور متعارف ليس بحق ولا عليه برهان

ولكنهم

بسم الله الرحمن الرحيم

ولكنهم سيناقضون ما قلناه بمربعات يكون على هيئة هذه الاجزاء الاربع
يؤلف منها مربع كبير فيكون المربعات التي على القطر لا متلاقية بالطرف
التي هي الخطوط ولا منها شيء وقد ضلوا ضلالا بعيدا و ذلك لا
متلاقية بالطرف وطرف الطرف يصلح به الالتقاء وغير متلاقية بالخطوط
وبين تلك الخطوط انضاف مربعات اخرى يملأ ما ذا المربعات
الفرج ولا كذلك الاجزاء ومما نعلم يقينا لا شك فيه ولا اختلاف ان
كل شيئين ذوي وضع متناهيين انا اذا اخرجنا خطا مستقيما منهما
يملأ ذلك السمت اذ يقع في ذلك السمت فاذا كان جسم كالشمس
كبيرة وقد جعل جسم بازائه كالارض ايضا ونصب هناك نصبا قائما و
ذلك صحيح جواز الوجود في العقول ثم كانت الشمس مضيئة للارض و
المنصوب يسير على قدر سمت الشمس فاذا زالت الشمس جزءا فلا يخلو اما ان يزول
السمت الذي بين الشمس وبين طرف المنتصب عن طرف الظل او يبقى فان
بقي لا محالة سمتا والسمت على حكم خط مستقيم فيكون ذلك الآخر المخرج من الشمس على
من الشمس الى الطرف المنتصب الى الارض ايضا خطا مستقيما كالخط الذي عليه
ب من خطي آ ب فيكون خطان مستقيمان متباينان مجتمعان عند نقطة ويتحدان بعد
ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مستقيما مع كل واحد منهما فيكون الخط
المشترك هو الذي بين طرفي المنتصب ونقطة على الارض هو مع كل واحد من السمتين
المتصلين من الشمس ومن طرف المقياس خط واحد مستقيم وهذا معلوم الاستحالة
ومع ذلك فقد جعلوا جزءا واحدا وهو طرف المقياس يوازي الشمس
احدهما خارجة عن السمت التي لهم فان لم يثبت السمت بل زال فاما ان يزول
جزءا او اكثر من جزء او اقل من جزء فان زال جزءا او اكثر فيكون حركة الشمس في السماء
كحركة طرف السمت ومسافتاهما متساويتان او يكون طرف السمت قاطعا اكثر

وجميع هذا ظاهر الكشف لانه فان كان اقل من جزء فقد انقسم الجزء وكذلك اذا اوقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة احد ضلعيها اقصر فجررنا طرف ذلك الخط ولكن بعد ما احد طرفيه على حايط والآخر على الارض وارتفاع الحايط اقصر من السعة بين الارض والزاوية فاذا جررنا هذا الخط من الطرف الذي على الارض جزءا فكان يجر الطرف الآخر جزءا وجب من ذلك ان يكون ما يقطع من الجانبين سواء وليس كذلك بل يكون القطع من الجانب الاطول اقل وليس ذلك مما يجيء تفككا او تفرقا الا الاتصال البتة والا لاختلفت في المعول من الحديد والالماس تماس والمعول لم يخشب بل يستوي التقدير في الجميع ولو استانفنا وضع خط مستقيم على الطرف الذي يزول اليه المجرور بقدر طول المجرور كان لا يقع الا حيث وقع عليه المجرور وكذلك للاجزاء التي في طرف الطاحونة ويلزمهم ما حكينا عن قوم احوجوا هولاء الى القول بالتفكيك اما ان يكون تفككه بان تزايل اجزاؤه ويخرج بعضها فيجب لمن يزول مساحة الرحى عند الحركة او بان تزايل الاجزاء على نحو ما ولج في سطح الحلقة على نحو ما فيكون العلامات يزول ولا تبقى الاجزاء التي في الرحى على الاوضاع التي كانت لبعضها عند بعض هذا جواب من يقول بالتفكيك وتخلل السكنات في الحركات وماذا يقولون في فرس شديد العدو هل يشك في ان حركاته اكثر من سكناته ولو كانت السكنات اكثر لكان البطوء اظهر والفتور اوضح فان انكروا هذا في الفرس لم يمكنهم ان ينكروه في السهم المرمي ومع ذلك فان نسبة حركة عدو الفرس او السهم الى سير الشمس ليست نسبة تقتضيها زيادة حركات العدو والارتماء في السكنات وذلك لانه لو كانت الحركة في الركض والارتماء مساوية لسكنات الشمس وكانت الشمس ليس لها الا الحركات فقط لكان ركض الفرس وارتماء السهم ضعف سير الشمس وليس الامر كذلك بل لا قياس الى ذلك اما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة واما ارتماء السهم فقد جربت وفي قوم يقفون على ابعاد مختلفة من رامي السهام

الا لكثرة

ولكل

ولكل واحد يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه بالقرب منه وعرفت النسبة في ذلك فلو استقصى المستقصي في هذه النسبة لوجدها اقل من نسبة جزء الى الوف اجزاء منه فيجب من ذلك ان يكون الفرس او السهم يسكن الوف سكنات ويتحرك واحدة وكان يجب ان لا يرى حركة وان لا يظهر لغلبة السكون عليها ظهور منها شيء كان قليلا البتة او الوجود بخلاف هذا فان الحركة هي الغالبة والسكون لا ظهور له البتة ومما يوضح هذا انا نعلم ان الثقيل كلما ازداد ثقلا كانت حركته الى اسفل اسرع فاذا كان ثقيلا ما يتحرك الى اسفل مخالطة وقفات واذا زدنا مقدار الجسم دائما يطلب زيادة الثقل فبلغنا بذلك وقفاتها الى ان لا تخالطها سكون فاذا ضممنا اليها ضعف ذلك الجسم لزم ان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون يكون سببا للابطاء وكذلك لو فرضنا جزءا واحدا يتحرك الحركة التي لا وقوف لها ثم اتصل به ثقل ومن العجايب انه اذا تحرك المتحرك في مواد راكدة او في خلاء مقرون به وهو محال لا مقاوم فيه ويكون مبدا حركته ميل او اعتماد في ذلك الميل في تلك المسافة بعينها ولا تبقى الحركة بل يحدث سكون يقع به البطوء كانه يعرض كسل وتعب فيميل بالاختيار الى السكون ثم يثوب اليه النشاط وكيف يحدث سبب يمنع ويبطل في هواء راكد وخلاء وكيف يمكن ان يبقى لن الميل والاعتماد ويبطلان ويتجددان فيه ومن الشناعات التي تلزم الجزء انا نعلم يقينا لا شك فيه اذا تحرك متحرك من اليمنى الى اليسار ومتحرك آخر من اليسار الى اليمين على خطين متوازيين مستقيما فانهما لا بد ان يلتقيا متحاذيين ثم يفترقان واذا فرضنا اربعة اجزاء لا تتجزى وفي اخرى وركبنا من كل اربعة خطا وكان احد الخطين موضوعا في الجنب الآخر كما في المربع الذي الف منها من اجزاء لا تتجزى وفرضنا على طرف احدهما الطرف الذي على اليمين جزءا وعلى طرف الآخر الطرف الذي على اليسار جزءا وكنا

اليمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء بين حتى صار الجزء الذي على احد الخطين وعلى طرفه الايمن نافذا الى طرفه الآخر وتوهمنا
والجزء الذي على طرف الخط الآخر وعلى طرفه الايسر نافذا الى طرفه الآخر و
لزم حركتهما متساويتان فتحاذيا وتفارقا فلا يخلو اما ان يكون تحاذيهما على النصف
او بعد النصف فان كان التحاذي انما يقع اذا كان هذا على الثاني من الطرف الذي
تحرك عنه وذلك على الثاني من الطرف الذي تحرك عنه فبعد لم يتحاذيا لان
محاذي الثاني من كل واحد منهما هو الثالث من الآخر وما يوضع عليه فان تحاذيا
يكون كل واحد منهما على الثالث فهما في حال التحاذي متفارقان فان تحاذيا
واحدهما على الثاني من خطه والآخر على الثالث من خطه فليست حركتاهما بالسواء
وتمام ما يلزمهم لزوما يظهر لكل ذي عقل ما نعلمه انه اذا تقابل شيئان لكل واحد منهما
ان يتحرك الى الآخر حتى يلقاه ولا مانع له البتة عن لقاء الثاني خارجا فلهما ان يتحركا
معا حتى يلتقيا فاذا التقيا امكن ان يتماسا وقبل ذلك لا مانع بينهما ولا
شيء من نفسه فاذا توهمنا ثلثة اجزاء على صف وعلى الطرفين جزآن لكل واحد منهما
ان يتحرك حتى يلقى الآخر ولا مانع فان لهما جميعا ان يتحركا الى ان يلتقيا بعد ما
ليسا بملتقيين فلا يخلو التقاؤهما اما ان يكون وكل واحد منهما مستقر على كمال
الوسط وقد انتقل اليه بكماله فيكونان متداخلين او كل واحد قطع شيئا الى
الملتقى فان كان كذلك فقد انقسم الجزء الوسط والجزآن الطرفان والجزآن المتحركان
والعجب من قولهم على هذا ان هذا يستحيل فيه ان يتحركا معا لاستحالة الانقسام
كان احدهما اذا تحرك والآخر ساكن نفذت حركته فان كان الآخر يريد ان يتحرك
يشعر بذلك فيقف او يقفه سبب وارد من الآخر اليه يقسره او يقفه ملاقاة
الآخر له وليس يسبق الآخر على الملاقاة اولى من ان يسبق هذا وليس يخفى على العاقل
انه اذا اريد تحريكهما معا لم يكن قصد احدهما التحرك في نفسه حابسا لصاحبه عن التحرك
الى ان يلقاه ومن المحال ان يخال ان هذا الحبس بسبب لزم الآخر فيه ان يتحرك فكيف يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

ذلك سببا معا وثم القوة الدافع من الجنس حتى يقفا ولا يطيعاه ولا يتماسا متماسين
ولا بملتصقين بما يحبسهما ولا في احدهما تاثير حابس من الآخر ولا خارج
حابس وبالجملة يجب ان يحدث عند احتباسهما بعد الاستمرار حال
غير التباين حتى يتماسا وتلك الحال ليست غير المصادفة ومن قنع بان يقول
ان امتناع القسمة يحبسهما ويجعلهما غير مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان
لاحدهما دافع ولم يكن للآخر دافع لاندفع وجاب بسبب لكنه لما
اتفق حضور محرك دافع للآخر صار لا هذا يجيب ولا ذاك فليقنع واما
فانه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس سببا لبطلان ممتنع الانقسام
الاحتباس وانت اذا بسطت ما اوجزنا القول فيه وتاملت
هذا المذهب واذا ابطل هذا المذهب في مضادة معا وجب ان يكون
الحق مقابله بالنقض وهو انه ليس للجزء الواحد جزء بالفعل وانه ينقسم الى غير
النهاية بالقوة

الفصل الخامس في حل شكوك المبطلين

فلنشرع الان في حل
شكوكهم وفي تتميم ما يليق بهذا الكلام في مناسبات المتحركات والحركات
الازمنة في هذا الانقسام الغير المتناهي بالقوة وما يتبع ذلك فلنبدأ اما قولهم
كل قابل للتفريق ففيه تاليف هو الذي لما ظنوه حقا بنوا عليه وليس
فان عني بالتاليف ان يكون فيه جزآن متميزان بالفعل وبينهما مماسة وان
التفريق تبعيد احدهما عن الآخر وابطال المماسة فهذا غير مسلم ولكان
للخصم ان لا يحتاج الى ان يلتجئوا الى التفريق حتى تتم حجتهم بل كانت تكون صحيحة مع
التاليف ايضا اذ كان يجب ان يكون اجزاء حاصلة لا ان التاليف فيها
لاستحالة وجود ما لا يتناهى من الاجزاء بالفعل ووجوب الواحد بالفعل
حيث يكون كثيرا وان عنوا بالتاليف الاستعداد لان تحدث كثرة
فيما هو واحد لا كثرة فيه فهذا تام وهذا لا يجوز ازالته عن الجسم او يبطل الجسم اذ لا

بسم الله الرحمن الرحيم

الی ابطال وحدة الواحد بالفعل الا باعدامه اصلاً او بتكثره واذا لم يعدم
بل كثر بقي واحدا ان حاله لحاله وبالجملة الواحد لا يرتفع عنه البتة الا بابطاله
وقد حسب بعضهم ان وجود الاجسام مختلفة في سرعة قبول التفرق و
عسر قبوله يوجب اثبات التاليف قال وذلك ليس لاختلاف جواهر
الاجسام اي نوعيتها ولا لاختلاف الفاعل ولا العدم شيء ولا لحدوثه
فيه وكان عندهم ليست الاقسام الا هذه وعندهم ان الاجسام لا تختلف
فلنسلم ذلك كله لهم فلم يجب ان يكون للتاليف لا غير بل لم لا يكون هذان
المعنيان وهما عسر القبول وسرعة القبول عرضين يعرضان للاجسام
يختلف بهما بعد الاتفاق المذكور كالسواد والبياض فيحتاج ذلك الى ان يكون
اختلافهما يعرض غير السواد والبياض هو التاليف اذ ليس للجنس والفاعل و
لحدوث وعدم الشيء واما الحجة المبنية على الانصاف فانما يكون ان لو كان
ذلك شيء تحققنا ان للجسم جزءاً ما لم يجز نصفا او ثلثا او ربعا او غير ذلك
فكان يكون له اجزاء بلا نهاية ونحن لا نوجب للجسم جزءاً البتة الا ان يجزى
ولا يمكن ان يكون جسم قد جزي بانصاف لا نهاية لها فلا يلزم ما قالوه و
اكثر ما يقولون ههنا ترى انك اذا لم تشر ولم تعين الى جزء وجزء لا يكون
ذلك مفرداً وهذا مفرد ولا يدرون ان ذلك انما صار ذلك وهذا
بالاشارة فاذا لم يكن لا ذلك ولا هذا ولم يكن لا ذلك ولا هذا
فكيف يكون ذلك مفرداً وعلى ان المسافة المقطوعة تقطع بزمان مثلها
متناهي الاطراف منقسم بلا نهاية في الانصاف توهما وفرضا ولا قسم له وجوداً
وفعلاً واما حديث الخردلة والجبل فانه لا اقسام لاحدهما ما لم يقسم واذا
قسما حصلت عدة اقسامهما متساوية في العدد وكل واحد من الاقسام التي
للخردلة اصغر ويذهب ذلك الى غير النهاية فيهما بمقادير متساوية و

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ان نصف الجبل مساوية في المقدار لاضعاف الخردلة الجبل ان لتضعيف
متساو بل يكونان مختلفين في القدر وان تساويا في العدد وما
الذي يمنع ان يكون اشياء متساوية في العدد وليست متساوية
في المقدار افرادا ولا جملة بل يجوز ان يكون في الاحتمال اشياء تذهب الى
غير النهاية فيها بمقادير متساوية اكثر من اشياء كتضعيف الخمسين مع
تضعيف المائتين واما تغشية اديم الارض من اقسام الخردلة فلنسلم وجود
الجزء ومع ذلك فلنسلم بان الخردلة تنقسم اجزاؤها التي لا تتجزى في صغرها
بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشي الارض كلها لو بسطت عليها
واحدة واحدة فما كان يدرينا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون الخردلة
من الاجزاء التي لا تتجزى ما يبلغ كثرته ان تغشي به صفحة الارض ومن عرف تقدير
الجزء الذي لا يتجزى حتى تعرف بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها
يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا
سلم ان اجزاء الخردلة تغشي الارض شيء غير التعجب واما جزم القول بان
هذا ممتنع فامر غير موثوق به فالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض
تناهي الانقسام فكيف يبين باستحالته استحالة لا تناهي الاقسام على انا
لسنا نقول ان الممكن من ذلك قد يخرج الى الفعل بل نسلم انه يجوز ان ينتهي الى
صغر يعجز عن تفرقته وبسطه على الارض او غيرها ولا يعجز عن قسمته بالفرض والتوهم
ولوجوه اخر لا تؤدي الى تفريقه وتقطيعه واما الحجة الماخوذة من الجوهر
وانه العرض ليس باكثر من وصف يكون للشيء ليس يقوم ذاته بانه جوهر و
على ما قلنا في موضع اخر فربما لم يكن بحيث يشار الى ذاته فاشير الى ذات
الشيء هو له عرض كالاضافات كلها وكالحركة وكالكون الذي يقولون فان
ذلك ليس كالبياض المنتشر في محله فان عنى بالعرض ما يقولون من انه ذات

بسم الله الرحمن الرحيم

مساوية لذات ما هو فيه فاشية فيه فليست النقطة بعرض ولا بجوهر اذ ليس
يجب ان يكون كل موجود اما مطابقاً لذات سارياً فيه واما موجوداً لا
في موضوع لانه ليس احدهما نقيض الآخر ولا بين اللزوم للنقيض وان عني بالعرض
معنى للشيء يصير به الشيء ذا صفة وليحتج في قوامه فان النقطة عرض لا
نهاية ما موجودة لما هو بها متناه وليست جزء من وجوده وكونه عرضاً لا
لجوهره اوانه صفة بهذه الصفة لانها نهاية له وليس غير هذا واما حديث
تشبيه الانقسام بالتركيب سواء كان تركيب الجسم في نفسه او تركيبه مع غيره
فليس بصحيح لان الانقسام يحدث الاجزاء والتركيب يحتاج الى اجزاء
حادثة حاصلة ويستحيل ان توجد اجزاء حاصلة بلا نهاية حتى تركب منها
واما حديث المماسة وزوالها فقد مضى اصل في باب الزمان اذا
تذكرته كان الجواب مقتضباً منه وبالجملة الا مماسة لا يحصل دفعة في ان
واما حديث الزاوية المذكورة فانها ليست في منقسمة بل هي منقسمة وان
هناك زوايا اصغر منها بالقوة بلا نهاية انما قام البرهان على انه لا يكون
زاوية بين خطين مستقيمين حادة اصغر من تلك وليس اذ قيل انه ليس حد
بصفة كذا اصغر كذا على انه ليس شيء البتة اصغر منه فكل ما حصل علماً باصول
الهندسة علم ان تلك الزاوية تنقسم بالقسمة الى ما لا نهاية له واما
حديث السطح والكرة فانه لا ندري هل يمكن بان يوجد كرة على سطح بهذه الصفة
في الوجود او هو في التوهم فقط على نحو ما يكون عليه التعليميات ولا ندري ان كان
في الوجود وهل يصح تدحرجها عليه او لا يصح فربما استحال تدحرجها عليه وبعد
هذا كله فليس يلزم ان يكون الكرة مماسة للسطح والخط في اي حال كان بالنقطة
لا غير بل يكون في حال الثبات والسكون كذلك فاذا تحركت ماست بالخط
في زمان الحركة ولم يكن البتة وقت بالفعل يماس فيه بالنقطة الا في التوهم اذ

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يتوهم الآن مع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل وبالجملة فان
هذه الشبهة لا تحقق مسئلة لان المسلم هو ان الكرة لا يلقى السطح في ان
واحد الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون الحركة متصلة من نقطة مجاورة
لها وفي ان الى ان مجاور له فانه ان سلم هذا لم يحتج الى ذكر الكرة و
السطح بل صح ان هناك نقطاً متلاقية ولا منها تأليف خط وآنات
متجاورة ولا منها تأليف الزمان فاذا كان المسلم هو ان الكرة تلاقي
السطح بنقطة في ان وكان الخلاف في ان الحركة والازمنة غير مركبة من آنات
غير متجزية ومن آنات كالخلاف في المسافة وكان انما يلزم تجاور النقطة
لو صح تجاور الآنات كان استعمال ذلك في اثبات تتالي النقطة
كالمصادرة على المطلوب الاول فانه لا يتم هذا البيان الا بما تبين انه
في هذه الحال ملاق بنقطة وفي الحال الثانية ملاق بنقطة والحالات متجاورة
فالنقطة متجاورة فان لم يقبل هذا لم يتم الاستحجاج وانت تستحق هذا
اذا علمت انه ليس في اجزاء الحركة والسكون والمسافة ما هو اول جزء حركة
او جزء سكون او جزء مسافة واما احتجاج ذيمقراطيس فقد ضل فيه
في تسلم مقدمة واحدة لنفسه وهي ان الجسم كله لان هذا يدل على
احدهما انه ينقسم بكليته معاً والآخر انه لا ينقسم قسمة الا ادت الى اجزاء
وهي ايضاً تقبل القسمة ولا يقف فاما الاول فليس ذلك بمسلم ولا
الصادق هو ان الجسم منتهي في القسمة الى ما لا ينقسم بل نقيضه واما ان ينقسم
كله بالفعل معاً وهذا لا يمتنع ان يكون ينقسم انقساماً ما بعد انقسام بلا نهاية
وليس ايضاً اذا كان كل واحد من الانفصالات انفصالاً ممكناً فالكل ممكن
الوقوع كما ان تضعيف عددي جايز على العدد وليس كل تضعيف عددي
جايز ان يقع مقابل الحق ان كل قسمة اردتها وكل واحد من اضعاف

الى النقطة

بسم الله الرحمن الرحيم

قسمة هي بلا نهاية بالقوة يجوز ان يقع في الجسم ولا تتم ان الكل يقع انقسامه بالفعل
لانه يحتاج اول شيء الى ان يكون الذين يوقعون القسمة لا نهاية لهم
وهذا مستحيل وبالجملة فان هذا من جملة الخطأ الواقع بتشابه لفظي الكل والكل
واحد وسنبلغ في ابطال وجود هذه الاجسام الغير المتجزية اذا شرعنا
في الكلام الذي هو اشد تخصيصا بهذا الكلام واما حجة شيء اجزاء الا
فانت تقدر مهما فهمت على حلها

الفصل السادس في مناسبة المسافات

والحركات والازمنة في هذا الشان وتبيين انه ليس شيء منها اول جزء
فنقول لان اذا كانت المسافة تنقسم الى غير النهاية بالقوة كذلك الحركة
الحركة التي تمشي القطع معها الى غير النهاية بالقوة ولو كانت حركة لا تتجزى
بمعنى القطع لكانت مسافتها اما غير متجزية وهذا محال واما متجزية ولو كانت
متجزية لكانت الحركة من مبدأها الى موقع القسمة اقل من الحركة من مبدأها الى منتهاها
ولا اقل من غير المتجزي ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التي
بها المسافة واذا انقسمت الحركة انقسم بازائها الزمان بل انما تنقسم الحركة
بسبب انقسام المسافة او الزمان ومن الموجود حركة سريعة او بطيئة او
منها نسبتين ان كل واحد من هذه المسافة والزمان ينقسم فان التي
التي يقطعها حركة سريعة في زمان ما يلزم ان يكون حركة البطيئة تقطع
في ذلك الزمان اقل منها فينقسم المسافة والحركة السريعة يقطع ذلك الاقل
في زمان اقل فينقسم الزمان والحركة يتبع المسافة والزمان في الانقسام
كما علمت لكن الحركة يعرض لها ضرب من الانقسام لا يطابقها فيها الزمان
وذلك انه ينقسم بانقسام المتحرك وشبه ان يكون هذا بغير الحركة المكانية
اولى فان اجزاء المتحرك بالحركة المكانية لا تخلو اما ان يكون اجزاء حاصلة
بالفعل او اجزاء بالقوة فان كانت اجزاء حاصلة بالفعل فلا يخلو

المفروض

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يكون جميعها على سبيل تماس او اتصال وكيف كانت فان كل واحد
منها لا يفارق مكانه لانها ان كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل وان كانت
مماسة فلها مكان لكنها تفارق مكانها سطحا هو جزء مكان الكل والا
كان المحيط بها فلا يفارق مكانها ولا تتحرك وان كانت الاجزاء بالقوة فبعيد
الحركة عنها اظهر فكيف ينسب اليها اجزاء حركة بالفعل واما من سلك الحركة
فان كان لها اجزاء بالفعل صح لزوم اجزاء المتغير تغير الجزء وان كان
اجزاء بالقوة فللحركة ايضا اجزاء بالقوة لو فصلت لكان بازاء كل جزء
من المتغير تغير يخصه هو جزء تغير الكل فان هذا التغير الذي هو في هذا الجزء
التغير الذي في ذلك الجزء يحصل مجموع تغير الكل او يحصل جملة المجموع جملة تغير
جملة التغير تغير وكل تغير فهو لشيء ولا شيء يحمل هذه التغيرات على الا
والاجزاء وليس لجزء جزء فهو للكل ولما كان حركة وكل تغير فهو في زمان
الى غير النهاية فمحال ان يكون للحركة شيء هو اول ما يتحرك المتحرك وذلك لانه
ان كان حركة هي اول حركة فانها لا محالة في مسافة وتلك المسافة منقسمة بالقوة
واذا قسمت كان احد جزئيها متقدما والاخر متأخرا فكانت الحركة في الجزء
الاول هي اول الحركة وقد جعلت هذه اول الحركة هذا خلف بل الاول في
وفي التغير انما يفهم على احد وجوه ثلثة احدها الاول بمعنى الطرف وهو الذي
اول المسافة وطرفها واول الزمان المطابق لتلك الحركة وطرفه فهذا او
واول بمعنى اخر وهو انه اذا عرض للحركة تقسيم بالفعل واما بالفرض كان
الجزء المتقدم اول اجزاء الحركة التي بالفعل وقد ظن ان للحركة اولا على
نحو وهو انه قد قال بعضهم ان هذه الاجسام وان كانت تنقسم الى ما لا نهاية
له في القوة فليس تنقسم حافظة لصورها وهيأتها غير متناهية الكم فان الجسم يبلغ
حدا لا يصلح لو انقسم بعده ان يكون ماء او هواء او نارا قالوا او متحركا

بسم الله الرحمن الرحيم

او مسافة فاذا كان للمسافة من حيث هي مسافة حد عندهم لا يتعداه
في الصغر كان للحركة حد جزء في الوجود هو اصغر الحركات فلا توجد حركة مفردة
منه وان كان قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك وهو نصفها او جزء منها
اذا كان ذلك يتجزى في نفسه بالقوة لكن ذلك التجزى لا يخرج الى الفعل
بحيث يخرج على الانفراد والفعل وسنتكلم في هذا بعد فان كان كذا
فالمتحرك يكون له في حركته اول حركة وتلك القوة وهو ما يساوي الحركة
التي هي اصغر الحركات فاول الحركة بمعنى الطرف فليس حركة فلا يكون للشيء
بمعنى ذلك الاول اول التحرك واما بالوجه الثاني فيكون له اول التحرك لكن
او كيفه وصنعته عرضية لا حقيقية واما الوجه الثالث فهو ان يصح ان للحركة
هو اصغر حركة يمكن ان يوجد فانما يصح على انها حركة بنفسها مفردة بابتداء
بالفعل وانتهاء بالفعل لا ان يكون هو اول جملة حركة وذلك الاول بعضها
قد استمرت الجملة بعده فان هذا التبعيض الذي كلامنا فيه هو بالفرض في
الوحدة الغير المنقسمة للحركة ليست تجب بالفرض بل تجب الوجود اللهم الا
ان يقول قائل ان حد تلك الحركة يستحق في جملة كل حركة ان يفرض اولا اذ كان
لا حركة اصغر منها في الوجود اللهم الا بالفرض فيقف الكلام الى ان يوضح
غير هذا المذهب واما الاول في الحركة التي يكون تعينها ايا ما موازيا
المسافة التي لا تقف عند حد في القسمة فلا فانه لا يكون مقدار ذو ابتداء
وانتهاء غير منقسم الى ما يصح ان يفرض اولا وكذلك ما يحاذي المقدار فهو
فهو ايضا لا يقف عند حد يكون له ابتداء وانتهاء ولا ينقسم هذا النحو
الانقسام لا يجوز ان يوجد فيها ما هو اصغر حركة على النحو الذي يوجد جزء
في المنفصل وذلك لان الجزء في المتصل انما يفرض بالفعل متميزا محدودا على احد
الوجوه المذكورة وليس لتعين محدود وقوف البتة في الاحتمال

الوقوف على ان يكون التفريق والتقطيع بالفعل وح لا يكون متصلا البتة
ان يكون هذا التفريق والتقطيع متناهيا الى حدود ولا يمكن تفريقها
وان امكن فرض قسمة فيها تعينت لحدود في تجزية المتصل الذي يقع على وجه
التقطيع غير متناهية البتة واصناف هذه متساوية ليس بعضها اولى من بعض
فاصغر الحركات لا يعدم هذا التجوز التجزية فعسى ان يعدم هذه الحركة بحيث
اي لا يكون حركة خارجة الى الفعل غير مبتدا او الى منتهى يتم عنده بالفعل اصغر
واذا كانت الصورة هذه فلا تكون للحركة اول جزء بهذا المعنى الا ان يكون
حركات متتالية غير متصلة تتقدمها بهذه الصفة واما في المتصل فلا
جزء اول بهذه الصفة لانه لا يوجد فيه حركة منفردة منقطعة عما يليها بل
اجزاء تلك الحركة متصلا بعضها ببعض فلو كان في جملة تلك الحركة حركة هي
للحركة التي وكانت بمعنى انه جزء المتصل لا الجزء المتصل اصغر منه لم يمكن
لذلك الجزء من الحركة الانقسام الذي لا يبطل الاتصال الذي كلامنا فيه اذ
ان انقسام الحركة كلها الى هذا اول انقسام لا يبطل الاتصال ولو كان هذا الجزء
من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام لكان اول الحركة ليس فيه ابتداء
بتة فلم يكن على مسافة البتة فلم تكن حركة واذا كانت الحركة تنقسم الانقسام
الحافظ للاتصال الى غير النهاية فكل ما جعلته اولا امكنك جزء الطرف
اول آخر بالقوة وكذلك السكون وكذلك الشيء الذي يسمى توقفا وهو
بين الحركة في السرعة ان كانت طبيعة او في البطوء ان كانت غير طبيعية
قربا منتهيا بالوجهين الى السكون وكذلك الامور العارضة مع الحركة كالمفارقة
والمفارقة والمجاورة والانكسار الذي هو اول اتفاق بالحركة واما
والمماسة وما اشبه ذلك فلا زمان له وهي الاولية عنها على
السلب المطلق وسنوضح القول في ذلك بعد فاما هل يجوز ان يكون

الرسي قابلا للقسمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مالا يتجزأ له تحرك والمعول لهم في ايضاح ذلك هو ان كل متحرك فانه يتحرك اولاً
مثل نفسه وبعد ذلك ايضاً مثل نفسه وكذلك ثم حتى ينقضي المسافة فلو كان
ما لا يتجزى يتحرك لكان تركيب المسافة من اجزاء لا تتجزى ولكانت النقطة
لانها اول ما يفارق وهذا الكلام ليس يقتضي بوجه وذلك لان هذا الحكم
ليس يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض بل هو عام لكل ما يكون
موضوعاً اي وضع كان عند شيء ثم يفارقه مستمراً على شبه مسافة فان
كان المستبدل للملاقاة لا يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل للمكان وان
عرض للمستبدل للمكان عرض للمستبدل للملاقاة فان كانت النقطة موجودة
بالفعل في طرف جسم من الاجسام المتحركة ترسم بحركتها التي بالعرض خطاً
يكون قد استمرت عليه بملاقاتها له ولا يكون ذلك الخط مؤلفاً من نقطة ولا
لتلك النقطة اول ما لاقت لاقت مثل ذاتها واول ما فارقت مثل ذاتها
والحقته بملاقاة اخرى مثل ذلك وكذلك حتى انتهى الخط فكذلك لا ينبغي لها لو
كانت منفردة تتحرك بذاتها ولها مثل مكان بذاتها انما يجب ان ترسم بالفعل
مثل ذاتها شيئاً بعد شيء على التتالي بل ليس في ايجاب ولا لم تكن اولى
حركتها تكون ذلك لا محالة قطعاً مما لا يتجزى مثل ذاتها بل يكون ملاقاتها
ان يفرض شيئاً مثل ذاتها والا ماتت مستماع وبينها زمان دائماً
ما اوضحناه في جواب الكرة على السطح فكل ما فرضت ملاقية مثل ذاتها
يكون قطعت ما لا يطابق ذاتها وهو الخط فهذه الحجة ليست بواجبة
فيشبه ان يكون الحجة التي يقنعنا هي ان كل متحرك بذاته وكل متغير التغير
الجسمانية بذاته لا لاجل انه في متغير فله وضع بذاته يخصه فلا يخلو اما ان
يكون بحيث ينفصل من نهايات ما يحيط به ويكون لو لقيته نقطة غير متجزية
مثله لم تستغرق ذاته لقابل اصابت منه جانباً او لا يكون كذلك

يقتضي

لا متناهية

فيه

ما هو

بسم الله الرحمن الرحيم

فان كانت على هذه الصفة فظاهر ان ذاته منقسمة وان لم تكن على هذه الصفة
كان بحيث لو لاقته نقطة طابقت ذاته باسرها وذاته له وضع متميز
وما طابق في وضع متميز صار له وضع متميز منفصل عن وضع الخط فيكون
متهيأ دون تلك النقطة بنقطة والكلام فيها هذا الكلام وبالجملة تصير كل نقطة
ذات وضع متميز ولكل نقطة انفصال عن الخط والخط ينتهي دونها بنقطة
فهذا محال فواضح بين من هذا البرهان ان ما لا يتجزى لا ينفصل وضعه منفرداً وكل ما لم
يكن كذلك لم يتحرك الحركات التي بذاتها وكذلك حال الحركات الجسمانية التي
ويلزم ان يكون كل متغير بتغيرات الاستحالة الجسمانية والنمو منقسماً اما النمو
فذلك ظاهر فيه لانه ازدياد على اصل موجود واما الاستحالة فلان ما يلي المحيل
في الجهة التي تلقاه المستحيل اقدم في تأثره في الجهة التي لا تلقاه فان كان مشتملاً
عليه فتأثيره فيما يلي ظاهره اقدم من تأثيره فيما يلي غوره اذ لو كان كل متغير مغيراً
واما الكون والفساد هو الذي يكون غير منقسم واما الذي يظن في الاستحالة
انها تكون دفعة فذلك لعوارض الامر الحسي بقصر زمانه واما الاضاءة دفعة
فليس ذلك استحالة او لانه في الاجسام بل امر يلحق السطوح بان يظهر واما الاشفاف
من الهواء فتبين ان الهواء ليس يعرض له في الاشفاف شيء البتة بل العارض
انما هو في المرئي فاذا صار المرئي بحيث يجوز رؤيته باشراق الضوء عليه
امكن الهواء اداءه الى الحس فيسمى مشفاً ولهذا ما اذا كان الانسان في كهف
مظلم وكان بينه وبين المرئي هواء مظلم جداً وكان المرئي منيراً او اشرق عليه الضوء
لم يمنع ظلمة الهواء ادراكه **الفصل السابع** في ابتداء الكلام في تناهي الاجسام
ولا تناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك فلننظر الآن ان معنى غير المتناهي كيف
وجوده في الاجسام الطبيعية واحوالها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل
يكون غير متناهية في العدد او في القوة او في غير ذلك فليس الكلام فيها لائقاً

معنى فيكون للنقطة وضع متميز

في المكان

المحيل

بسم الله الرحمن الرحيم

بهذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين تتناول تلك ويجب ان يكون
كلامنا في الكميات ذوات الوضع وفي الاعداد التي هي ذوات
الترتيب في الطبع او في الوضع ونظر في امرها انها هل يكون فيها ما لا نهاية
له او هذا محال فاول ما يجب ان نبحث فيه هو المفهوم من قولنا لا نهاية
على وجه ما ونذكر اختلاف القدماء في امره ثم نذكر الحق فيما يجب ان نعتقد
فيه ثم نبطل الشكوك في امره ونقول ان ما لا نهاية له يقال على المجاز فان الذي
يقال على الحقيقة فقد يقال على جهة السلب المطلق وقد يقال لا على جهة السلب المطلق
والذي على جهة السلب المطلق فهو ان يكون الشيء مسلوبا عنه المعنى الذي لاجله تلحقه النهاية
بان يكون لا كم له مثل ما يقال ان النقطة لا نهاية لها اذ هي نهاية وهذا كما
يقال ان الصوت لا يرى لانه مسلوب عنه المعنى الذي يلحقه ان يرى وهو
اللون اذ ليس الصوت بلون ولا ذا لون واما الذي يقال لا على جهة السلب
فقد يقال لمقابل التناهي بالحقيقة وهو ان يكون الشيء في طبيعته وماهيته ان يكون
له نهاية ثم ليست له وهذا يقال على وجهين احدهما على انه من شان نوعه وطبيعته
ان يكون له نهاية لكنه ليس من شانه بعينه ان يكون له مثل الخط الغير المتناهي
لو كان فانه ليس يجوز ان يكون خط واحد بالعدد موضوعا للتناهي وغير
التناهي لكن طبيعة الخط قابلة لان يكون متناهية عند من يضع خطا غير متناه
انما الشك في غير المتناهي وان كان هذا الخط الغير المتناهي ليس من شانه ان يكون
هو بعينه وقتا اخر متناهيا وهذا المعنى من معاني غير المتناهي هو الذي نريد
ان نبحث عنه وهو الذي اي شيء اخذت منه واي مثال اخذت لذلك الشيء
منه وجدت شيئا خارجا عنه والثاني ان يكون من شانه ان يفرض له نهاية
لكنها غير موجودة بالفعل مثل الدائرة فانها لا نهاية لها لست اعني ان
سطح الدائرة غير محدود ومحدده هو المحيط بل انما اعني المحيط فانه ليس فيه نقطة بالفعل

على الحقيقة وقد يقال

ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

ينتهي عندها الخط بل هو متصل لا فصل فيه لكنه من شانه ان يفرض نقطة بالفعل
ينتهي عندها الخط بل هو متصل لا حد يكون كذلك النقط حدا له فان في الدائرة نقطا
بالقوة على هذه الصفة كم شئت يخرج بالفعل بتقطيع او فرض اذ لا نقطة
الان وهي بهذه الصفة اذ طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل الا المحيط فهذه
هي الموجودة التي يقال عليها لا نهاية لها بالحقيقة واما الذي يقال بالمجاز فانه
يقال لما يعسر على ان ينتهي او يجد بالحركة كالطريق بين الارض والسماء انه لا نهاية
له وان كان له نهاية ويقال ايضا لما نعتبره ذلك فيه وان كان ممكنا تشبيها
للعسر بالمعدوم فهذه وجوه مفهوم اللانهاية وغرضنا ان نبحث عن اللانهاية
لا من جهة انه هل يمكن في الاجسام اجسام بمقدارها او بعددها بحيث اي شيء
اخذت منها دائما وجدت شيئا خارجا عنه فانه قد اوجب قوم وجود
ذلك والسبب في ذلك امور من ذلك صدق قول القائل ان الاعداد تذهب
في الازدياد والتضعيف الى ما لا نهاية له وانها لا تتناهى في ذلك واذا
كان كذلك فقد وجد لها معنى انها لا تتناهى وكذلك للمقادير في الانتقاص
ومن ذلك ما يظن من امر الزمان انه يلزم ان لا يتناهى لا فيما مضى ولا فيما يستقبل
[illegible] مستندا الى متناه ولا قسمة فقط قالوا لانه
كلما انتهى الزمان الى اول ماض او اخر مستقبل وجب ان يكون للماضي قبل
وللمستقبل بعد وعلى ما اشرنا اليه قبل قالوا وذلك كله زمان ومن ذلك
امر الكون والفساد الذي يظن به انه امر غير منقطع ومن ذلك يظن انه يجب ان
يكون له مادة غير متناهية فبعضهم يجعلها جسما من الاجسام البسيطة نارا او
هواء او ماء وبعضهم يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية جسما متوسطا بين جسمين
منها كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء وبالجملة يجعلها الجسم الذي
يعتقد انه يكون منه كل شيء ومنهم يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية في العدد

يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

لكنها ليست متلاقية بل منفصلة مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هو لاء من يجعل هو ما التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع ومنهم من يجعل لانواع صورها عددا متناهيا وانما الجاهم الى هذا ظنهم انه لا بد من ذلك فانه يجب ان يكون للكون الغير المتناهي مادة وافرة لا تنقطع امدادها ومن هولاء من جعل الغير المتناهي مبدا لانه طبيعة الغير المتناهي لا لانه شي عرض له ان يتناهى ومن الوجوه التي تدعو قوما الى توهم اثبات ما لا نهاية له ما يتخيل من ان كل متناه فيلزمه ان يتناهى الى شي على نحو ما شاهدت فيلزم من ذلك ان يكون كل جسم يتناهى الى جسم وان يذهب الى تراكم الاجسام وتضادها الى غير النهاية ومن هذه الوجوه مقتضى التوهم وحكمه فان التوهم لا يقنع لشي من الاشياء حدا يتعين عليه بل يمكنه للوهم ان يتوهم ازيد منه فهذه الوجوه هي الوجوه الداعية الى اثبات ما لا نهاية

الفصل الثامن في انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد ذو ترتيب غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم متحرك بكليته او بجزئه غير متناه فنقول وذلك انه من المستحيل ان يكون مقدارا او عددا في معدودات لها ترتيب في الطبع او في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار غير متناه وكل معدودات ذوات ترتيب لا نهاية لها اما ان يكون ذاهبا الى ما لا نهاية له بالفعل في جهاتها او في جهة واحدة فان كانت في جهاتها كلها قلنا ان يفرض حدا فيها كنقطة في خط او خط في سطح او سطح في جسم او واحد في جملة عدد ونجعله حدا ونتكلم من جهة حده ونأخذ منه جزءا محدودا مثلا كاج من اب الغير المتناهي من جهة ب فلا يخلو اما ان اب لو اطبق عليه باسا ونحب او جوذي به اذا عبرت مناسبة بينهما ان يكون ذاهبا في ما لا نهاية مذهب آب او ينقص عن آب بما بين ا و آج فان كان مطابقا له ذاهبا الى غير النهاية وجب جزءا او بعض من آب فالكل والبعض متطابقان هف وان كان ينقص حب عن آب في جهة ب وينقص عنه فيجب متناه وآ ب

يفصل عليه ب ا ج المتناهي فا ب متناه وقد كان غير متناه فتبين من هذا بيانا واضحا ان وجود ما لا يتناهى بالفعل في المقادير والاعداد المرتبة مستحيل ولنبتدي في نمط اخر ونقول انه لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية له متحركا وذلك ان الحركة لا تحصل الا على احد الوجهين حركة يكون فيها استبدال المكان فاما الحركة التي يكون فيها استبدال المكان فذلك محال مستحيل على الجرم الغير المتناهي اما ان كان غير متناه من جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله واما ان كان غير متناه من جهة دون جهة فانه امكن ان يتصور عنه فراغ لكنه اذا انتقل اليه لكنه ربما وثما وان انتقل فالجهة الغير المتناهي متناهية وايضا هذه الحركة لا يجوز ان يكون طبيعية ولا قسرية اما انها لا تكون طبيعية فلان الطبيعي هو الذي يطلب اينا طبيعيا وكل اين محاذ قد فرغنا عنه فيقبل حدا وكل حد فهو محدود والمحدود لا ينتقل اليه ما لا حد له واما القسري فانا سنبين عن قريب ان ما لا يتناهى لا يقسر وايضا فان القسري يكون على الى خلاف الاين الطبيعي فاذا لم يكن لما لا يتناهى طبيعي لم يكن قسري وايضا فانه كيف يكون الجسم البسيط وما يجري مجراه متناهيا من جهة وغير متناه من جهة وطبيعة متشابهة فلا يخلو اما ان يكون الحد القاطع له امر مقتضى طبيعته او يكون انما عرض له قسرا او امر خارج عن الطبع فادركه فان كان مقتضى طبيعته وطبيعته متشابهة بسيطة فمن الواجب ان لا يختلف بل طبيعة حتى يتحدد منه جانب ولا يتحدد منه جانب اخر وان كان بالقسر فيكون طبيعة هذا الجسم توجب ان يكون غير متناه فاما ان يكون قد عرض ان حاذاه حده وقاطعا قطعه فجعله متناهيا فيكون الغير المتناهي منه موجودا في الذي حدده ونه وقطع عنه فلا يكون تناهيه الى فضاء او خلاء ولكن تناهيه الى من جنسه وطبيعته فلا يكون له لنفسه مكان يتحرك اليه هذا النوع من الحركة واما

يستحيل

زيادة ربما

ولا يتخاوم الا بطبيعته

علته

بسم الله الرحمن الرحيم

حدوده من غير ان ابان منه شيئا بل من جهة انه يحتمل له نحوا واحدا في جهة
دون جهة كالعارض ان يحمل لكم الجسم المتناهي اقل عند التكاثف واكثر عند
التخلخل فيكون من شأن هذا الجسم ان يقبل تناهيا وغير متناه و ذلك بأن
يؤلف من متناه او غير متناه و ذلك محال سنوضح بطلانه بعد حيث
يتبين ان الجسم لا ينفعل هذا النحو من متناه او غير متناه واما المركب فلا
يجوز ان يكون غير متناه من جهة و متناهيا من جهة فانا لو توهمنا كل واحد
من اجزائه قد تحرك الى جهة المتناهي لم يخل اما ان يحصل للكل انفعال من الجانب
الغير المتناهي و ذلك محال واما ان لا يكون له انفعال من هناك فيكون
بعض الاجزاء تحرك دون بعض وهذا خلاف ما فرض فهذا اذا جعل كالمستديرة
باستبدال المكان واما الحركة الاخرى التي لا تستبدل بها مكان فهي ان
فلا يخلو اما ان تتم الدورة واما ان لا تتم الدورة البتة فان تمت الدورة
البتة عرض ما قلناه في باب الخلاء من استحالة الاستدارة في امر غير متناه
وان لم تتم الدورة فلا يخلو اما ان يكون تتميم الدورة مستحيلا او لا يكون فان
لم يكن كان فرضه غير محال فلا يلزم منه محال لكنه يلزم منه كما قلنا محال وان كان
تتميم الدورة مستحيلا فيكون لجزء منه مفروض لم يتحرك قوسا ولا يكن له
ان يتحرك قوسا آخر والمتحرك والمسافة والزمان والقوس والاحوال كلها
متشابهة وهذا مستحيل ان يكون فمن المستحيل ان يكون امران متفقي الصورة لأمر
واحد احدهما جائز والآخر مستحيل فتبين من هذا ان الحركة المستديرة ممتنعة
البتة للجسم الغير المتناهي وايضا لا يعرض لجسم متناه في جسم غير متناه على نحو ما
اوضحناه في باب الخلاء واما الذي يتبين انه لو كان يتحرك على الاستدارة
لكان له شكل مستدير وكان نصف قطريه كليهما لا نهاية له فيمضي في ما لا نهاية
له او كان البعد بين الخط المتحرك المفروض خارجا عن المركز والخط الساكن المنقل

اليه

بسم الله الرحمن الرحيم

اليه او عنه غير متناه ثم يلزم ان يقطع في زمان متناه وذلك محال فجميع
ذلك مما لم افهمه حق الفهم حتى اورد بصحته و ذلك انه لم يبرهن لي في تعليمهم ان كل
متحرك على الاستدارة يجب ان يكون له شكل مستدير ولم يبرهن في تعليمهم
ان ما لا نهاية له في جهة لا ضعف له فان بينوا هذا بانه ان ما لا
يقبل الزيادة وبينوا ايضا انه لم لا تقبل الزيادة ثم اشتغلوا بحديث
الدائرة فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه فان ابانوا ان ذلك لا يقبل الزيادة
يكفيهم وغير محوج اياهم الى ان توسطوا امر التنصيف فيه من جهة تنصيف القطر
عسى ان لا يكون التنصيف ايضا الا للمحدود وكذلك البعد بين خطين يصير البتة
بلا نهاية وكيف يحيط به خطان خارجان ولو صح ذلك لاستغنينا عن ذكر
قطع حركته في زمان متناه بل كنت اقيم خلفا عن قريب وهو انه غير متناه ويحده
خطان معا واما انه لم ليس يجب ذلك فلانه ليس اذا كان البعد دائما بين
يجب ان يحصل هناك بعد غير متناه بل يكون التزايد ذاهبا الى غير النهاية و
كل زيادة فهي متناه على متناه فكل بعد يكون متناهيا وهذا كما نعرف
في امر العدد انه يقبل الزيادة الى غير النهاية ويكون عدد يحصل متناهيا ولا يحصل
عدد لا نهاية له لانه لا يزيد عدد في النظام الغير المتناهي على عدد مثله الا متناهيا
فهذا ما عندي وعسى ان يكون عند غيري وجه محقق لبيان ذلك فان انتهى
احد ان يبين انه لا بد من بعد غير متناه يقع فليس طريق البيان ما يقولون ما يحصل
فيه على وجهه ولا يتعذر ان غيرنا يحصله بل يجب ان يقولوا هكذا انفرض بعدا بين
نقطتين من الخطين الذاهبين الى غير النهاية متقابلين ولنصل بينهما خطا يكون في
وتر الزاوية التقاطع فلان ذهاب الخطين في زيادة البعد هو الى غير النهاية
فاذن الزيادات على كل ذلك موجودة بغير النهاية ويمكن ان توجد
متساوية ولان الزيادات التي توجد على ما تحت تجتمع بالفعل فيما هو فوق

بسم الله الرحمن الرحيم

مثلا لان زيادة الثاني على الاول موجودة للثالث مع زيادة اخرى فيجب ان يكون الزيادة الغير المتناهية موجودة بالفعل في بعد من الابعاد وذلك لان الزيادات بالفعل موجودة فكل زيادة بالفعل موجودة فهي لواحد فيلزم ان يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل فيكون ذلك البعد زايدا على هذا الوجه كالخلف ظاهر التي يحتاج فيه الى و ذلك لان هذا الغير المتناهي لا يمكن ان يوجد الا بين خطين فيكون متناهيا و هذا المحال ونعود ايضا ان ما توهم اجزاء الغير المتناهي يجب ان يكون يسكن في كل موضع ويتحرك الى كل موضع لان لكل موضع له يسبق فهذا ايضا محال افهم فانه ليس يجب اذا كان لشيء واحد مواضع كل واحد منها له بالطبع ان يلزمه ان يسكن في كل واحد منها وان يتحرك عن كل واحد منها فان امثال هذه المواضع اتفق للجسم الحصول فيه من بين جملة المواضع الكلي له وقف بطبعه ولم يهرب كما ان جزء من اجزاء المواء في جملة حيز المواء او جزء من اجزاء الارض في جملة حيز الارض ولو لما كان سكون ولا حركة بالطبع فان الجزء دائما يفضل مشتغل الاجزاء ان يكون لهذا وجه بيان لم افهم واما انه لا يكون للاجزاء ذلك الجسم حركة طبيعية صحيح لانه لا يخلو اما ان يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات فلا يكون موضع مطلوبا لاجزائه بالحركة مخالفا لمبدأ الحركة وان كان في جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك اذا كان خارجا عن الحد الذي في الجهة المحدودة فلا محالة لن الجزء يتحرك الى مكان يطلبه بالطبع ولكن الذي يطلبه الجزء يجب ان يكون بعينه هو الذي يطلبه الكل والكل لا يطلب مكانا بالطبع اذ لا مكان له لا مجانسا ولا غير مجانس ونعني بالمجانس ان يكون السطح شبيه بسطحه وغير المجانس ان يكون سطح ولا يختص بها ولا يتعين فطبيعة الجزء ايضا لا يطلب مكانا لان جزء الكل الذي له مكان متناه يسكن في اي موضع اتفق و ان غير حيز الكل اللهم الا ان يجعل الكل متناهيا في جهة فيجب ان يكون حيز الكل هو

بسم الله الرحمن الرحيم

يطلبه الجزء هو الذي يسكن الكل فيه في ان هذا الجزء بعد او محيط والقول بالبعد باطل ولا محيط لغير المتناهي فبقي ان يكون الجزء يطلب الكل بحركته الطبيعية جهة به و آواته على قرب السموات وليس بحال في الاجسام الطبيعية هذا او قد يتضح لك مما نعلمه اياك فان الجزء لا يطلب مكانا بالطبع وما لا يطلب مكانا بالطبع فهو لا يتحرك بالطبع فان الذي يظن ان الحركة بالطبع هو الى غير المكان الطبيعي بل الى الكلية او غير ذلك امر بين بطلانه لك فيعلم من هذا ان الاجسام التي لاجزائها حركات طبيعية الى الجهات المحدودة العدد الى ما اشار اليها متناهية والجسم الذي ذلك بكليته اظهر و نقول ايضا انه لا يجوز ان يكون الاجسام محدودة المقادير غير محدودة العدد لانها لا تخلو اما ان يكون متماسة او يكون متباينة مبثوثة في المكان فان كانت متباينة فلو توهمنا متماسة مثلا فيه صار حجم جملتها من جميع الجهات اصغر وقرب الى الوسط من حجم ما يحويها فيكون متناهية الحجم و قاصرة عن الحجم الاول بمقدار ما قطعت من تحاجم الى التماس فيكون الحجم الاول ايضا متناهيا فيكون العدد الموجود منها في الحجم منها متناهيا لان الاجزاء الموجودة بالفعل في كل محدود محدودة بالعدد ومن هذا يعلم انه لا يجوز ان يكون حركة ذاهبة الى غير النهاية في الاستقامة اذ قد علمت تناهي الابعاد وسلف لك تناهي الجهات واستحيل ان يكون حركة الى اسفل مثلا واسفل غير متحدد وكذلك حال العلو واذا كان اسفل متحددا فما بازائه لا محالة متحدد والا لم يكن موجودا فلم يكن للسفل مقابل فلم يكن اسفل سفلا لان السفل انما هو سفل بالقياس الى العلو ومن الكلام المستحيل قول من جعل الغير المتناهي من حيث هو مطلقا ومبدأ الكل وليس ذلك من حيث هو طبيعة اخرى كمائية او هوائية تلك الطبيعة يعرض لها ان لا يتناهى والدليل على استحالة هذا القول ان هذا الذي هو غير متناه اما ان يكون منقسما او يكون غير منقسم فان كان غير منقسم فليس هو غير

بسم الله الرحمن الرحيم

متناه من جهة التي تذهب اليها بل على سبيل السلب كما يقال للنقطة انها غير متناهية
وليس هذا ايضا يسمون بل يريد و نريد غير متناه ليكون لنا ان ناخذ منه ما شئنا و
وان كان منقسما ويقسم الى طبيعة اخرى اذ ليس هناك طبيعة غير طبيعة الجزء ما لا نهاية
من حيث لا نهاية فيجب ان يكون كل جزء في طبع الكل وان يكون الجزء المحاط به المحدود
بالقسمة منه ايضا غير متناه وهذا محال فقد وضح مما قلناه انه لا وجود لجسم
بالطبع غير متناه والجسم الطبيعي موثر متناه غير متناه وكذلك لا اعداد
ترتيبية بالطبع غير متناهية بالفعل فيبقى ان نتامل نحوا اخر من وجود ما لا
يتناهى في الاجسام انه هل هو مما يصح ام لا وذلك حال نموها ونقول قد ظن
بعض المتقدمين انه كما ان للجسم ان يمعن ذاهبا في الانقسام من غير ان ينقضي حد
في الصغر لا اصغر منه كذلك له ذلك في جانب العظم فانه كما ان هذه الانقسامات
ليس يحصل بالفعل معا ولكن شيئا بعد شيء ولا ينتهي الى حد لا اصغر منه كذلك
ذلك الحال في العظم قال فانه وان استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل
فليس يستحيل السلوك اليه كالحال في تزايد الاعداد فلننظر في هذا المذهب
ولنتامل كيف يصح وكيف لا يصح فنقول انه يصح من وجه ولا يصح من وجه
واما الوجه الذي يصح به هذا المذهب فذلك لان لك في التوهم ان تتوهم
جسما متناهيا قسمته لا تقف ولك في التوهم ان تزال تاخذ جزء المقسوم و
تضيفه الى اجزاء اخر او جسم اخر فيصير اكبر مما كان تاخذ جزءا اخر من الباقي
من الباقي وتضيفه الى الزيادة اولى فلا تزال تزداد ذلك بزيادة كل ما
منها يكون اصغر من الاول ولا يبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات ان يساوي
جملة الزيادات التي تحصل في جميع الجسم المقسوم وهو الضرب من الزيادات
لا تبلغ بالجسم كل عظم اتفق بل له حد لا ينتهي البتة اليه اي لا يكون الجسم الماخوذ منه
فضلا عن ان يزيد عليه واما الضرب من الزيادات التي من شانها ان تنمي الجسم

كله

بسم الله الرحمن الرحيم

كل حد في العظم او يزيد عليه فذلك متعذر وليس مثل قياس الصغر فان النمو يحتاج
الى شيء خارج عن الجسم والنمو والتزايد يكون اما بمادة تنضم الى الاصل واما
بوجوب ان يكون مواد الاجسام بلا نهاية واما بتخلخل وانبساط ما لا يتناهى
وهذا مستحيل لانه يحتاج كل متخلخل ان يتخلخل في حيز خلاء او ملاء وكل ذلك
متناه كما قد علم والخلاء خاصة لا وجود له فانه لا يجوز ان يكون حركة تقتضي
جهة الا لما خذ

الفصل التاسع

في تبيين كيفية دخول ما لا يتناهى في الوجود
وغير دخوله فيه وفي نقض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل واذ قد تبين هذا
كله فبالحري ان نعلم انه كيف يمكن ان يكون لما لا يتناهى في الانقسام والاجزاء و
في تزيد العدد وفيما يجري مجرى ذلك وجود فنقول ان قولنا ما لا يتناهى
له تارة يتناول الامور التي توصف بذلك وتارة يعني بها نفس حقيقة المعنى المسمى
كما اذا قلنا هو عشرون ذراعا فتارة نعني به الخشبة التي هي عشرون
ذراعا وتارة نعني به طبيعة هذه الكمية وايضا نقول النفس هي لا نهاية
لا متناهي ونعني بذلك انها بحيث اي شيء منها اخذت وجدت شيئا موجودا
من خارج من غير تكرير ونقول ذلك ونعني به انها لم تتصل الى حد تقف عليه
فتناهي عنده فاذن هي غير متناهية بعد اي غير واصلة الى نهاية الموقف
فاما الامور التي يقال لها انها غير متناهية من الطبائع التي ذكرناها فيصح ان نقول
انها موجودة في القوة لا بجملة بل كل واحد فيكون الامور التي لا نهاية
لعددها كل واحد منها موجودا بالقوة والكل بما هو كل غير موجود لا بالقوة
ولا بالفعل الا بالعرض من جهة اجزائه ان كان قد يقال مثل ذلك واما طبيعة
لا نهاية له نفسها فالمعنى الاول منه غير موجود لهذه الاشياء لا بالقوة
ولا بالفعل وذلك لانه ان كان موجودا فاما ان يكون عارضا لشيء اخر
وقد تبين انه لا يجوز ان يكون شيء عرض له ان يكون بلا نهاية واما ان

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يكون نفسه طبيعة قائمة من حيث هو لا نهاية هو الموجود بالفعل او بالمبدأ
ايضا على ما يراه قوم وقد ابطلناه والمعنى الثاني موجود بالفعل دائما فان الانقسام
دائما يجده بالفعل لم يتناه الى حد لا حد بعده في حدوث الوجود وقد علمت
ان ما لا نهاية له كيف هو في القوة وكيف هو بالفعل وكيف هو لا بالقوة
ولا بالفعل فالذي منه بالفعل فهو خال عن طبيعة ما بالقوة فان معنى ذلك انه
لم يتناه الى زوال طبيعة القوة بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما فيكون ما لا
نهاية له شبيها بالمادة وحقيقته متعلقة بوجود ما بالقوة فهو متعلق بطبيعة المادة
دون طبيعة الصورة التي هي بالفعل والكل صورة او ذو صورة فما لا
نهاية له ليس بكل وتعلم من هذا ان الاشياء التي جعلها ما لا نهاية له طبيعة
وليس هو محيط بكل شيء كما ظن بعضهم بل هو محاط بالقوة لانه فوق الهيولى فان قال
لكن الانقسام الغير المتناهي خاصة تلحق الكمية التي هي صورة فالجواب ان الانقسام نوعان
بحسب تحليلين احدهما الافتراق والانقطاع وهذا يلحق الكم لاجل استعداد المادة
والاخر الانقسام بمعنى ان في طبيعة الشيء ان يفرض فيه شيء غير شيء ولا يزال الكم
وهذا يلحق المقدار لذاته والاول لا بد فيه من حركة والثاني لا يحتاج الى الحركة والاول
هو الانقسام الحقيقي وهو الذي يعرض حال الشيء واما هذا الثاني فهو امر موهوم والاول
لا يقبله المقدار لذاته البتة لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول وذا عرض
عرض بطل وجود المقدار الاول فان المقدار الاول لم يكن الا ذلك الاتصال
المعين فان المقدار كما علمته مرارا هو نفس الاتصال ليس شيء متصل باتصال فيه فاذا
اذا عرض الانفصال المفكك ابطل المقدار الاول واحدث مقدارين آخرين
وانما احدث متصلان محدودان آخران بالفعل بعد ان كانا بالقوة ولو كانا
بالفعل لكان في متصل واحد متصلات بالفعل بلا نهاية ولا تنكر ان يكون الانفصال
الذي يقبله المادة انما يقبله بسبب وجود الكم فيه فيجب ان يكون الناس ...

بسم الله الرحمن الرحيم

ان للهيولى صورة تهيئها للانقسام الدائم المفرق وهو الجسمية وصورة جرمية
تمنع عن ذلك ولا تثبت عليه اذا وقع كما يقولون ان الجسم اذا قسم دائما
فانه لا يبقى كما هو بل يبطل الكمية ويبقى الجسمية وهذا يجب ان ننظر فيه ثم ليس اذا كان
لكن الصورة الكمية تهيئ المادة للانقسام الذي يخص المادة وجب ان يكون
ذلك الاستعداد للصورة فليس ما يفعل فعلا يجب ان يكون نفس فعله
ولا ايضا يجب ان يكون تلك الصورة باقية مع خروج ما تهيئه الى الفعل
فان الحركة هي التي تقرب الجسم من السكون الطبيعي وتهيئه له ولا يبقى مع ذلك
لان فعلها هو التهيئة فيجب ان توجد مع التهيئة فكذلك فعل الكمية التهيئة
اما القسمة فهي عن شيء آخر والثاني يقبله المقدار لذاته فقد علم نحو وجود ما
لا يتناهى فالعدد يعرض له ذلك في التضعيف ويتناهى في طرف التضعيف الاول اذ كان
الوحدة والمقدار يعرض له ذلك في التضعيف والنقصان ويتناهى في طرف
التضعيف اذ كان تضعيفه من حيث هو مقدار تضعيفا لا من حيث هو عدد
اوله واحد والواحد مبدأ عدد فانه يبتدئ من واحد ويصير اثنين فالحركة
يعرض لها الانقسام الغير المتناهي بسبب المقدار الذي هو علته واما الزمان
فان استعداد الموهوم من القسمة فيه فانما يعرض له من حيث هو مقدار
لذاته واما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة وفرق بين الواقع بالفعل و
بين الموهوم والاستعداد فان المقادير موضوعة بذاتها لان تعرض لها
القسمة الوهمية الى غير نهاية ومستعدة له واما خروج ذلك الى الفعل فيكون
بسبب شيء آخر وحيث يقولون ان الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فيعني العارض
الذي يوقع بالفعل شيئا بعد شيء بلا نهاية واما طبيعة الاستعداد فهو للزمان من حيث
هو مقدار والحركة لا تفيد ذلك بل توجد الزمان وهو على نحو من الوجود يلزم منه ذلك الاستعداد
كالآن الذي اذا وجد بالتعدد او بجعل شيء فليس هو الذي يجعله ويجعل لوجوده ولم يلزم وجوده ان يكون

التقسيم لحقائق الجسمية

التضعيف

بسم الله الرحمن الرحيم

هو ذو جا اما الحركة من حيث هي قطع فانها كما يعرض لها ان لا تتناهى في القسمة
كذلك يعرض لها ان لا تتناهى في التضعيف والزيادة واذا خاصية التناهي
وعدم التناهي انما تلحق الحركة بسبب كميتها لذاتها فتلحقها بسبب كمية اخرى و
يلحقها بسبب كمية المسافة اذ المسافة متناهية فيلحقها اذن هي بسبب الكمية الاخرى
التي هي الزمان فالحركة علة لوجود الزمان والزمان علة لكون الحركة متناهية
المقدار او غير متناهية والمحرك علة لوجود الحركة والحركة علة لوجود الزمان
فهو علة اولى لوجود الزمان وعلة لثبات الحركة التي هي كمال اول فيمتنع ...
ممتدا دكميتها التي هي الزمان وليس علة موجبة لكون الزمان مستعدا
لان يمتد الى ما لا نهاية وعلة لكون الزمان ممتدا بلا نهاية حتى تصير الحركة
بلا نهاية فان ذلك للزمان لذاته كما كان في الانقسام ايضا لكن في وجود
هذا المعنى بالفعل للزمان فهو سبب المحرك بواسطة الحركة كما كان وجود
الانقسام له بالفعل بسبب شيء من خارج قاسم والحركة سبب بوجود
العارض للزمان والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة لكن هذا النوع
اما الحركة فهي علة بعد العلة المحركة لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة اذ كان
المحرك لا يقطع الحركة بل يقبلها واما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات
غير متناهية فالزمان علة لتقدر الحركة فاذا عرض له ان لا يتناهى عرضا
اوليا بايجاب الحركة ذلك واتحادها الزمان على ذلك عرض يوجب ...
ان قيل على الحركة ليس عرضا اوليا بل لاجل ان عارضها الذي هو الزمان
كذلك فالحركة جعلت نفسها بالعرض كذلك اذ جعلت عارضها كذلك و لا
العارض يقال لها ذلك وذلك مما يكون كثيرا فان كثيرا من الاشياء ...
اثر الذلك لا صفة اولية ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية
وبالقصد الثاني وليست اولية فهذا ما نقوله في تحقيق كيفية وجود الغير المتناهي

وذلك بوجهين

واما

بسم الله الرحمن الرحيم

واما الحجج المعقولة في اثباته فما ليس فيها من التضعيف والقسمة والتكوين ...
والزمان وغير ذلك فمعلوم انه لا يوجب لغير المتناهي وجودا على غير النحو الذي
واما ما قالوه من ان كل متناه فانما يتناهى الى شيء آخر فانه ليس بمسلم ...
اتفق ايضا ان كان شيء واحد متناهيا ونهايته شيء آخر فهو متناه
من حيث هو متناه فله نهاية فقط ومعنى انه متناه هو ذلك واما من حيث هو
ملاق فنهايته عند شيء آخر فيكون نهايته عند شيء آخر امرا يقتضيه الملاقاة
وليس هو مقتضى تناهيه فان مقتضى تناهيه هو انه ذو نهاية فقط واما ان
نهايته عند شيء آخر فهو معنى آخر زائد على معناه فلو كان كل متناه يلزمه ان يكون
ملاقيا لشيء جنسه او غير جنسه كان ربما يصح قولهم وكان كل جسم متناهي
ولكن ليس يجب ان يكون كل متناه ملاقيا لجنسه حتى يلاقي الجسم لا محالة جسما
نعلم ان الحركة تتناهى الى السكون وهو عدم فقط او ضد فقط واما ...
التوهم فليكن في ذلك مسلما لكن لا يلزم من ذلك ان الموجودات لا تتناهى في الوجود
بل ان الموجودات لا تتناهى في التوهم

الفصل العاشر

في ان الاجسام متناهية
من حيث التأثير والتأثر ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم او منفعل
عن جسم فعلا وانفعالا زمانيا وهو غير متناه اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل
في جسم كذلك فلان ذلك الجسم المنفعل لا يخلو اما ان يكون متناهيا او غير متناه
فان كان متناهيا فلا شك ان الفعل والانفعال يجري منهما بطبيعة كل واحد منهما
لا لانه متناه او غير متناه فان كان انفعال المنفعل عن الفاعل بطبيعتهما فمن شأن
جزء من احدهما الذي هو المنفعل ان ينفعل من جزء الآخر فاذا فعل جزء من غير المتناهي في
او في جزء منه في زمان فيكون نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي ينفعل فيه
بعينه غير المتناهي كنسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي فان الاجسام كلما
اعظم صارت قوتها اشد وكانت افعل وزمانها اقصر فيجب من ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يكون فعل غير المتناهي لا في زمان وقد فرض في زمان وان كان ذلك
المنفعل غير متناه فان نسبة انفعال جزء منه الى انفعال الكل كنسبة الزمانين
فيجب ان يقع انفعال كل جزء منه لا في زمان ويكون انفعال الجزء الاصغر
من ذلك اسرع من انفعال الجزء الاكبر اذ كان الاصغر مقتضيا للاسرع فيكون
شيء اسرع واصغر من الكاين لا في زمان وايضا اذا فرضنا للمتقوى جزءا
فالفعل حينئذ لا في زمان فلا يخلو اما ان يقع انفعاله بالجزء مع انفعاله بالكل
انفعال الجميع وقتا لا في زمان واما ان يقع بعده فلنفرض جزءا اخر بعده فلا
يخلو اما ان يكون ذلك الجزء يفعل معه فيعرض ما قلناه او يفعل بعده ايضا
لا في زمان فيكون الانات تتالى والحق يمنع هذا واذا عرفت هذا في جهة
الفعل فلك ان تعرف مقابل ذلك في جهة الانفعال فمعلوم من هذا ان الاجسام
التي تفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا ويكون كلما عظمت ازدادت قوة
متناهية وليس لقايل ان يقول ان قوة الاجسام صورها والصور لا تشتد و
لا تضعف في ذلك لانها وان كانت لا تشتد في جوهرها فتشتد في تأثيرها
في الزيادة اعني انه وان كان لا يجوز ان تكون الصورة التي في هذه النار
وتضعف لا في هذه النار ولا في مثلها فانها في ضعف النار يكون اقوى
وفي ضعف المدرة يكون اثقل وليس هذا معنى زيادة الشدة فيها
بل في زيادة الاثر ان الصورة تفعل باعراض تشتد وتضعف تبع
الصورة وتضعفها تبعا للمقدار وهذا النوع من التزايد في الصورة غير التزايد
الكاين بالاشتداد وانت تعلم هذا بعد ومن هذه الاشياء يعلم انه
لا يكون في جسم من الاجسام قوة على التحريك القسري او الطبيعي غير متناهية
الشدة كالميل الثقيل والخفيف فان ذلك يوجب وقوع فعله لا في زمان
ويستحيل ان يكون حركة لا في زمان وانما يجب الفعل لا في زمان لانه كلما

اشتد

اشتدت القوة قصرت المدة فاذا لم تتناه في الاشتداد بلغت الى الصغر
ما لا نهاية له فيجب ان ننظر في حال القوى وتناهيها ولا تناهيها قبل ذلك
فنقول ان القوة يقع بينها وبين قوة اخرى تفاوت في امور منها كثرة عدد ما
يفعل وبطؤه ومنها طول مدة استيفائها ما يفعله وقصرها ومنها كثرة عدد
ما يفعله وقلته مثال الاول ان اشد الراميين قوة هو اسرعهما بالرمي الى مسافة
معينة قطعا ومثال الثاني ان اشد الراميين قوة اطولهما زمانا لحركة الرمية
في الجو مع تساوي المعاني الاخر ومثال الثالث ان اشد الراميين قوة
هو اكثرهما قدرة على رمي بعد رمي فاذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه
فالزايد يقع على هذه الوجوه والازيد يقع على هذه الوجوه والذاهب في
الزيادة الى غير النهاية يقع على هذه الوجوه ولان القوة في نفسها لا توصف بالتناهي
لها وانما يكون لها بالعرض اما بالقياس الى الشيء الذي فيه القوة واما
الى الشيء الذي عليه القوة والذي فيه القوة يكون ابدا متناهيا اذ الاجسام
متناهية ولو كانت غير متناهية لكانت القوة تكون بحسبه لا متناهية
غير متناهية فبقي ان تكون القوة انما هي متناهية وغير متناهية بالقياس
الى كمية ما عليه القوة فاذا كان ذلك جايزا فيه ان يكون غير متناه على
على نحو الجواز الغير المتناهي كانت القوة بالقياس اليه غير متناهية فلننظر
هل يجب ان يكون لو كان جسم يقوى على امر من الثلثة وكان غير متناه ان يكون
قوته ايضا غير متناهية بالقياس الى ذلك الامر من الامور الثلثة فنقول ان
كان يجب ان يكون للجسم الاعظم اولى قوة واكثر في امر المقيس اليه من الامور الثلثة
فيجب اذا كان غير متناه ان يكون قوته غير متناهية ونعلم ان قوة محركين
محركين فاعلين غير ذلك اثنين اي فعل كان اكثر من قوة احدهما فان الكلي يقوى
على ما يقوى الواحد وعلى امر خارج عن ذلك لا محالة اذ لها قوة خارجة عن قوة

تعود

بسم الله الرحمن الرحيم

الواحد فلذلك قوة الاعظم اكثر واشد فيجب ان يكون كلما صار اعظم
صارت القوة اكثر وازيد فالذي يذهب الى غير النهاية في العظم فلذلك
قوته تزداد الى غير النهاية في امر المقيس اليه القوة ولو كان المقيس اليه القوة
متناهيا لكان لقوة جزء ما من الجسم نسبة الى جزء ما من الذي عليه غير متناهية
فاذا اضوعف من المنفعل جزء ومن الفاعل جزء الى ان يفنى المنفعل المتناهي
ويحصل بازائه من الجسم الغير المتناهي جملة اخرى متناهية فكانت نسبة قوة الجزء
الواحد من ذي القوة الى قوة جميع تلك الاجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل
الى جميع المنفعل وذلك كقوة الجزء من الجرم المفروض غير متناه الى قوة جميع
الغير المتناهي فيكون قوة جزء متناه من هذا الجسم القوي الغير المتناهي مساوية لقوة
الجسم كله الذي يفضل عليه بقوته الموجودة في الاجزاء الغير المتناهية الخارجة عن
الجسم تلك فالواجب ان يكون ازيد منه بحسب النسبة بل ربما اوجب الاجتماع
اشتداد قوة فوق الذي توجبه النسبة فتبين انه لو كان جسم غير متناهي العظم
لكان غير متناهي القوة بالقياس الى المقوى عليه ولما لم يجز ان يكون جسم غير متناه
لم يجز ان يكون قوة غير متناهية من هذا القبيل فلننظر هل يجوز ان توجد قوة
في جسم غير متناه ولننظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية بالقياس الى سرعة
الفعل فنقول ان هذا لا يوجد والا لكان فعلها في السرعة واقعا لا في زمان
وكل سرعة في زمان لان كل سرعة هي في قطع المسافة او لنظير مسافة
وكل ذلك في زمان فلو كانت حركة لا نهاية لها في السرعة لكان زمانها لا نهاية
له في القصر وهذا محال كما تعلم وبالجملة انما يعتبر السرعة في الامور التي لها وجود
في زمان واما الامور الواقعة في الآن فلا يتفق فيها سرعة ولا بطوء
فان قال قايل ان القوة الغير المتناهية علة ان يكون تفعل في آن وساير القوى
تفعل في زمان فلنضع القوة الغير المتناهية على ان يكون فعلها لا في سرعة في

قبل

بسم الله الرحمن الرحيم

فالجواب عن ذلك انا نعتبر في هذا الباب امثال الحركات المكانية التي في
قطع مسافة ما ويختلف في السرعة والبطوء ولا يمكن الا في زمان اذ لا يمكن قطع
مسافة في آن والا لانقسم الآن بازاء انقسام المسافة فلذلك ما يجري مجرى
الحركات المكانية مما يقع فيه سرعة وبطوء لضرورة حاجته وقوع ذلك الى
زمان والا كان شيء يحتمل ان يقع في آن وان يقع في زمان فليس كلامنا الى
فيه بل كلامنا في الامور التي تختلف بالسرعة والبطوء ولا تخلو في وجودها عن
زمان فانها كما اشتد قوتها انقصر زمانها فان كان منها شيء وقعها عن قوة
غير متناهية كان اما في آن وذلك محال لان المسافة وامثالها لا تقطع في آن
او في زمان فيكون له نسبة ما الى زمان الفعل الواقع عن قوة متناهية فيعود
الى ان تصير نسبة الزمان كنسبة القوة الى القوة فتصير للقوة التي لا تتناهى
ما يقوى عليه نسبة الى المتناهية التي يتناهى ما تقوى عليه فاذن ان كانت قوة
غير متناهية فيكون ما يقوى عليه احد الامرين الاخيرين اعني المدة والكثرة فلننظر
هل يمكن ان يكون لهذه القوة التي لا تتناهى ما يقوى عليه كثرة او مدة وجودها
في جسم حتى يعرض لها انقسام بانقسام الجسم لكن الكثرة اما كثرة متوالية من مبدأ
محدود على ترتيب محدود وبحاذي المدة واما كثرة مختلطة من اشياء مختلفة
غير متناهية فيجب ان نترك الآن النظر في القوة على كثرة مختلطة غير متناهية
فلا كلام لنا فيها ولنبحث عن قوة على كثرة متصلة على ترتيب واحد محاذية للمدة
فلننظر هل يجوز ان يكون في الاجسام قوة على الكثرة بهذه الصفة وعلى مدة
غير متناهية فنقول لن ذلك لا يمكن لان هذا الجسم لا محالة يتجزى ويتجزى معه بالقوة
وجزء هذه القوة لا يخلو اما ان يقوى على ما يقوى عليه الكل في الكثرة والمدة الى
معين فيكون المقوى عليه فيهما جميعا في القوة شيئا واحدا فيكون للكل فضل
على الجزء في المقوى عليه وهذا محال واما ان يكون لا يقوى عليه محال اما

ومن جهة غير متناهية

فح م

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يقوى على شئ من جنسه اولا يقوى على شئ من جنسه البتة ومحال ان لا يقوى على شئ من جنسه فان القوة تكون سارية في الجسم ذي القوة فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل ومقوى عليه من ذلك الجنس الذي للكل فلا يخلو اما ان يكون مثلا المقوى عليه الذي للجزء كان شيئا واحدا او يكون ما يقوى عليه الجزء اصغر من ذلك فان كان شيئا واحدا وكان جميع ما في القوة مما لا نهاية كثرة ومدة من ان معين يقوى عليه كل واحد منهما فهما سواء في المقوى عليه وهذا محال فان كان ما يقوى الجزء اعلى تحريكه اصغر والكل ايضا يقوى على ذلك الاصغر فاما ان يكون المقوى عليه في الكثرة والمدة من ان معين فهما سواء وذلك محال او يكون للجزء اقل وانقص واذا كان ما يقوى عليه الجزء انقص لم يكن نقصانه في اتصاله الى الان الذي فرضنا الاعتبار منه بل من الطرف الاخر واذا انقص غير المتناهي في جهة كونه غير متناه زاد غير المتناهي عليه في تلك الجهة وما زاد عليه شئ في جهة فهو متناه في تلك الجهة فيكون اذن الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس الى مدة الفعل لكن جهة الجسم المتناهي تناسب الجزء المفروض مناسبة محدودة فالقوة في الجملة تناسبها مناسبة محدودة وهذه المناسبة بالقياس الى المقوى عليه التي للجملة تناسب المقوى عليه الذي للجزء مناسبة محدودة فيزنا الجملة ايضا محدودة وكذلك عدده والكلام في هذه التقديرات التي فرضناه في توهم الملأ والخلأ وذلك لانا لسنا نحتاج الى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل بل نقول ان ما نقدر من مناسبة توجب هذا الحكم فهو متناه على التقديرات التي تفعلها المهندسون وبالجملة النوعي العالمون في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد فنحن نقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو ما لكان طباعها توجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت يكون بحيث لو كانت الامور توجد له لكان طباعها يوجب كذا وكذا وذلك واجب لها ان يكون فمن هذا تبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المذكورة واما بالقياس الى العدة المختلطة ففي الامر اشكال فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فيها وذلك لانه لا يلزم ان يكون العدة التي في المستقبل اذا كانت انقص من عدة اخرى ان تكون متناهية فيجوز ان يكون في المستقبل امور بلا نهاية ولكن بعضها انقص من بعض كحركات بلا نهاية هي اسرع وحركات بلا نهاية هي ابطا فان دورات الاسرع لا محالة اكثر من دورات الابطا وكذلك العشرات الغير المتناهية اقل من الآحاد الغير المتناهية واكثر من المئات والالوف الغير المتناهية فاما في الزمان المنفصل من الآن فلا يجوز ان يكون زمان يعتبر من آن اقل من غير المتناهي المبتدي من الآن الا متناهيا ولكنه اذا كان ما يقوى على كثرات مختلطة غير متناهية على كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد غير متناه فكذلك لا يقوى على خلاف من ترتيب مختلفة واما انها لا يقوى على ترتيب فذلك بين مما قلناه واما اذا كان كل كثرة منها غير منتظمة في ترتيب واحد او يكون الكثرة جنسا واحدا لا ترتيب فيه فلا تبين لنا من هذا العلم مشاءها فقد قال المستحيل ان يكون لجسم قوة بلا نهاية في الشدة وفي المدة وفي العدة فان قال قائل القوة التي في الفلك الاقرب الينا يقوى على تحريك النار على التدوير فسرامر غير انقطاع وهي جسمانية فنقول اولا ان تلك الحركة كما سنعلم في موضعه حركة بالعرض لتحرك ما المتحرك فيه ومع ذلك فهو عن سبب المتحرك للفلك دائما بتوسط حركة الفلك ونحن لا نمنع ان تكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك بتوسطه شيئا آخر حركات غير متناهية ولا يكون القوة غير المتناهية

بسم الله الرحمن الرحيم

مستقرة في احد الجسمين انما يمتنع ان يكون قوة غير متناهية في جسم
تحرك ذلك الجسم بسبب او جسما آخر فاما اذا كانت لا في جسم وتحرك جسما
ذلك الجسم بسبب تحركه عنها جسما آخر حركة غير متناهية فذلك مما هو جوزه
وليس عليه كلام فانه لا مانع ان يكون قوة غير متناهية بريئة عن المحل
الاجسام تحرك جسما فتحرك له اجساما كثيرة ملتحمة به ويتولد عنها نظام
في اعداد مكنونة لا تنقطع انما الكلام في القوة الغير المتناهية التي هي
مبدأ النظام الترتيب الغير المتناهي مدة كان او عدة في الكون او
حركة متصلة وكان بواسطة او بغير واسطة فانا نحكم ان ذلك المبدأ لا يكون
في الجسم فان قال قائل انه ليس من المستحيل ان يكون للجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك
الجسم ثم يكون ذلك الجسم مما من شانه ان يبقى دائما فيصدر عنه ذلك التحريك
او ذلك العدد دائما فالجواب عن هذا ان ذلك من المستحيل لما بيناه بل
يلزم مما بيناه ان لا يكون لجسم من الاجسام قوة تفعل بها فيما يماسه دائما
بل قوة كل جسم قوة تفعل بها فيما يماسه تحريكا منقطعا من تبعيد وتقريب
ولا جسم من الاجسام يمكن ان يكون فيه قوة تبقى دائما مع بقاء الجسم يكون فعلها
مستمرا امتثالها بل يجب ان يكون قوة الجسم قوة انما يصدر عنها فعل متناه في
نفسه المتناهي وان بقي الجسم دائما فيكون مثلا دافعا او جاذبا او محيلا او
مما يجري هذا المجرى فان قال قائل انا نشاهد الارض لو بقيت دائما ولم
يعرض لها عارض لكان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانها الطبيعي
فنقول اما السكون فعدم فعل لا فعل ومع ذلك فبقاء الارض والاجرام
القابلة للكون والفساد دائما وبقاء قواها كذلك مما تبين استحالته
ثم للقائل ان يقول انه يجوز ان يكون هذه القوة الغير المتناهية انما توجد لجملة
الجسم فاذا قسم الجسم بطلت فلم توجد من تلك القوى في الاجسام المركبة بعد

المزاج

بسم الله الرحمن الرحيم

المزاج ولا يكون موجودة لشيء من الاركان التي امتزجت عنها وكما ان المحركين
للسفينة فان الواحد منهم لا يحركها البتة فنقول ان الامر ليس على قدر فان
القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع اجزائه وبحال مزاجه فانها مع ذلك تكون
سارية في جملته والا لكانت قوة لبعض جملته دون الكل واذا كانت سارية
في جملته كان لبعضها بعض القوة فيكون البسيط اذن في حال المزاج حاملا
للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل وانما لا يحملها في حال الانفراد
وليس يجب ان يكون فرضنا للجسم بعضا يحاذي الى ان ناخذ ذلك البعض
قطعه وابانته حتى نكون للقائل ان نقول ان البعض المباين لا يحمل تلك القوة
بل يكفينا ان نعين بعضا منه وهو بحاله فنتعرف حال ما يصدر عن ذلك البعض
وعن قوة التي صرفته وحدها التعرف المفروغ منه على سبيل التقدير و
المحركون للسفينة فان الواحد منهم وان لم يمكنه ان يحرك كل السفينة فيمكنه ان
يحرك جزءا منه لا محالة ويلزم ما قلنا وللقائل ان يقول فالمحرك الغير المتناهي
القوة الغير الجسماني الذي يحرك جسما لا يخلو اما ان يفيد حركة واما ان تفيد
قوة بها يتحرك فان افاده القوة فقد افاد قوة غير متناهية للجسم ويلزمنا ان
نقسم ويعرض ما ذكرتم وان افاد حركة فقط ولم يفد شوقا غريزيا او ميلا
لها فهو قسره وعندكم ان القسري لا يدوم فالجواب انه ان افاد ميلا
فان الميل وان كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث غير متناهية
بل من حيث هي تلك الحركة فالميل وحده ليس بحيث يصدر عنه الافعال الغير
المتناهية بل عن تاثير مستبقيه على الدوام ويدوم به وهو في ذاته متناهي
المقوى عليه الا كان له مقوى عليه وان لم يفد ميلا فليس الحركة بقسرية ايضا
حسبوا اذ القسرية هي التي تخالف الميل الطبيعي في الشيء ما كان فاذا
لم يكن ميل لما فيه من الحركة لم يكن بالقسر فقد اتضح انه من المستحيل ان يكون قوة

بسم الله الرحمن الرحيم

في الجسم هي التي تقتضي لذاتها امورا بلا نهاية ولقايل ان يقول ان البرهان
الذي ذكرتم انما قام على قوة غير متناهية تحرك جسما غريبا خارجا عنها
ولم يقم على قوة غير متناهية تحرك الجسم الذي هي فيه فانه ليس يمكن ان تقولوا
ان جميع القوة تحرك الشي الاصغر الذي فرضنا ان بعض القوة تحركه لان
بعض القوة تحرك ما هو فيه وجميع القوة تحرك ما هو فيه وليس جميع القوة
محركا في وقت من الاوقات لما لم تحركه الجزء لانه ليس فيه واذا كان
لم يسق الكلام المحال الى الخلف فيكون الجواب عنه ان يتذكر ما اشرنا اليه
من حديث اعتبار هذا على حسب قضية شرطية متصلة تقدير لا بحسب الوجود
واذ قد فرغنا عن هذا البحث حق التفتيش وبيناه على غير الوجه السخيف الذي
من يخرج في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كانها في نفسها شي غير متناه
ويخرج خلفا بانها يلزم ان تضعف او يكون لها نسبة اخرى ولا يعلم ان
القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان ما يعمل بها
من المقوى عليه غير متناه في القوة لا بالفعل وان غير المتناهي في القوة قد يكون
لها ما يصير اكثر او اقل وان تكون اشيا كثيرة كل واحدة منها في صيغة غير
متناهية فيكون غير المتناهي مرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك ويكون ذلك
من جنس واحد ومن اجناس مختلفة فلا يستحيل تضعيف الغير المتناهي في القوة فلا
يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل الحق ان يحكم على
ما بيناه فاذ قد بينا ذلك فلننظر هل من الممكن ان يكون حركات واكوان
متصلة بلا نهاية وهل ان كانت بلا نهاية فلها بداية زمانية هي طرف لم يكن
قبله **الفصل الحادي عشر** في ان انه ليس للحركة والزمان شي يتقدم عليهما الا
ذات الباري وانهما لا اول لهما من ذاتهما فلننظر انه هل يمكن ان يبتدي
بحركة من وقت ما من الزمان لم يكن له قبل او لحركة ابداعية وكل طرف الزمان

بسم الله الرحمن الرحيم

فله قبل وان ذات الباري هو قبل كل شي فنقول ان كل معدوم فانه
قبل وجوده هو جايز الوجود فجواز وجوده موجود قبل وجوده فانه
لو لم يكن موجودا انه جايز الوجود لكان معدوما انه جايز الوجود وكان
ليس بجايز الوجود فكان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود
وجواز الوجود للموجود امر محصل لا محالة ليس هو نفس العدم فكم من معدوم
غير جايز الوجود فهو اما جوهر قايم بنفسه واما موجود في شي فلو كان امرا
قايما بنفسه لا في محل ولا في موضوع لكان من حيث كذلك هو غير مضاف
من حيث هو جواز وجود مضاف الى شي ومعقول بالقياس الى غيره فليس هو
جوهرا قايما بذاته بل عسى ان يكون اضافة ما وعرضا ما بالجوهر ولا يجوز ان يكون
الوجود جوهرا له اضافة لان تلك الاضافة يكون نسبة الى شي المفروض
معدوما ولا يمكن ان يكون تلك الاضافة نسبة مطلقة كيف تعقل النسبة
معينة ولا يتعين تلك النسبة الا بانها جواز فقط فيكون اذن الجواز ليس الا
لا جوهرا تعرض له اضافة هي غير الجواز ومجموعهما هو الجواز وليس وجوده ما
فيما يجوز وجوده وهو معدوم بعد فان الصفة الموجودة لا تعرض للمعدوم
ولا هو صفة للمبدا الفاعل حتى يكون هي القدرة فان القدرة على الايجاد
او جواز الايجاد ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح ان يقول القايل
ان القدرة على ما ليس جايز الوجود محال او جواز ايجاد ما ليس بجايز الايجاد
محال فان الاول من القولين يودي مفهوما غير مفهوم القول الثاني فان قايل
الاول يفيد معنى غير هذا وقايل القول الثاني يفيد هذا اي اذا قال
ان ما لا يجوز ايجاده لا يجوز ايجاده فان قوله قول هذر لا كقول من يقول
ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز ايجاده من غيره فان هذا قول صحيح
في القياس مقبول ولذلك فان الناظرين ينظرون في الامور هل

بسم الله الرحمن الرحيم

الوجود حتى يحكموا انها جايزة الايجاد لها او هل هي غير جايزة الوجود حتى يحكموا
انها غير جايزة الايجاد لها ليستغرق فوائد ذلك على سبيل الانتاج انها جايزة الايجاد
او غير جايزة الايجاد لها فبقي ان يكون جواز الوجود هو المتقدم على الوجود فاما
في جوهر غير المحرك وغير قدرته والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي
من شانه ان يتحرك فسبق مبدا آخر حركته فاذا كان ذلك الشي موجودا و
لا يتحرك وجب ان لا يكون العلة المحركة والاحوال والشرايط التي
لاجلها يصدر التحريك عن المحرك في المتحرك موجودات ثم ان وجدت
فيكون قد تغير حال قبل تلك الحركة فان الحركة وكل ما لم يكن ثم كان فله
علة توجب وجوده بعد عدمه ولولاها لم يكن وجوده باولى
من عدمه ولا يتميز له احد الامرين لذاته فيجب ان يتميز لامر وذلك الامر الذي
يميز ذلك الوجود عن العدم ولا يميزه سواء كان الامر بحاله بل يجب ان يكون
الامر يترجح منه تميز الوجود عن العدم والترجيح اما ان يكون ترجيحا يوجب او
ترجيحا لا يبلغ ان يوجب فيكون الكلام بعينه بحاله بل يجب لا محالة ان يوجب
وعلى كل حال فيجب ان يكون بسبب مرجح او موجب قد حدث والكلام
في حدوثه ذلك الكلام بعينه فاما ان يكون تجدد حدوث الاسباب ذاهبا الى غير النهاية موجودة
بالطبع لا نهاية لها موجودة معا او موجودة على التالي فان كانت موجودة
معا فقد وجد المحال وان كانت موجودة على التالي فاما ان يكون كل
واحد منها يبقى زمانا او تتالى الانات فان بقيت زمانا كانت حركة
بعد حركة على التتالي لا ينقطع وكان قبل الحركة الاولى حركة و
كانت الحركات قديمة وقد جعلنا لها مبدا هذا خلف وان بقيت آنات
فتتالت الانات بلا واسطة زمان وذلك ايضا محال فتبين انه اذا حدث
في جسم امر لم يكن فقد حصل العلة ذلك الامر الى الجسم نسبة لم يكن وتلك النسبة

ومستحيل ان ينظر وا فيها انها هل هي جايزة ايجادها او غير جايزة ايجادها

او للحركة من حيث هي حركة او غيرها

والترجيح ترجيحا

وجود في بعد عدم لذاته او بحال اما حركة توجب قربا او بعدا او ما ولها
او خلافها واما حدوث قوة محركة لم يكن واما ارادة حادثة وكل ذلك
فلحدوثه بسبب على الاتصال شيئا بعد شي وذلك لا يمكن الا بحركة اذ لم
شيئا بعد شي ويحفظ الاتصال لامتناع تتالي الانات ولانه اذا لم
يكن حركة متصل اثرا لي بها وجب انقطاع العلل والمعلولات معا فلم يكن السبب
الموجب والمرجح ان كان قار الوجود فانه اما ان يكون لطبيعة توجب ذلك
او يكون لامر يعرض فان كان ذلك لطبيعة تميز عنه وجود ما هو علة وان كان
لعارض فليس هو لذاته علة بل مع ذلك العارض فيجب ان كانت قارة الوجود
لم يجب معها المعلول بلا تاخر واذا كانت حادثة غير متجددة لزم بعينه الكلام
الاول فاذا كانت العلل والاحوال التي بها العلل علل قارة الوجود
او غير حادثة لم يتم للحادث بها وحدها وجود فان القار ان كان دايما
موجبه لا يتاخر فيصير حادثا وان كان لكونه علة علة اخرى فيجب اذن ان يكون
في العلل او في احوال العلل علة غير قارة الوجود بل وجودها على التبدل و
على تنتقل امور الى امور وليس هذا غير الحركة او الزمان والزمان في نفسه
لا يفعل فعلها والحركة تقرب وتبعد فيكون سببا وعلة بوجه ما او يقرب العلة
فقد بان انه اذا كان كلما فرضنا للحركة مبدا بهذه الصفة كان قبلها حركة
فلا يكون للحركة المطلقة مبدا الا الابداع ولا قبلها شي الا ذات المبدع
قبلية بالذات لا بالزمان وكيف يكون قبلها الا ذات المبدع
وقد منعنا ان يكون للزمان في نفسه آن اول تقدم عليه او شي اول الا
الا ذات الباري المبدع وكذلك لا يكون للحركة ابتداء زماني الا
على جهة الابداع والا ذات المبدع وليس لقايل ان يقول انكم جعلتم الحركة
واجبة الوجود لا تحتاج الى موجد فالجواب ان واجب الوجود على الجملة

واجب الوجود

بسم الله الرحمن الرحيم

احدهما واجب الوجود مطلقاً ولذاته والآخر واجب الوجود بشرط وبغيره
مثل كون الزوايا مثلثا وثلث قائمتين وذلك ليس واجبا مطلقا بل واجبا اذا
كان الشكل مثلثا وكذلك وجوب النهار مع طلوع الشمس وهو واجب بعلة
وليس وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا بذاته ونحن نجوز بذاته ونحن اذا جعلنا
وجود قدم الحركة ان فرض الحركة ابتداء على الابداع وذلك بجعل وجود
بشرط ولم يوجب لها وجوب الوجود لذاتها وليس اذ جعل للشي وجود
مرسلا او عند شرط فقد جعل له ذلك لذاته وقولنا انه يجب ان يكون
دائمة الفيضان عن محرك لو قلناه لوجب ان يجعل الحركة واجبة الوجود لذاتها
بل اذا قلنا لا يمكن ان لا يكون حركة يكون كانا نقول لا يمكن ان لا يكون محرك
حرك فانا اذا قلنا لا يمكن ان لا تكون حركة تحدث في الزمان الا وقد
كان في القبل لذلك الزمان حركة تكون كانا قلنا لا يمكن ان يكون محرك
حرك في الزمان الا ويكون قد حرك قبله محرك غيره فان قال قائل
تجويزكم في قدرة الله تعالى ان يكون كان يخلق قبل كل خلق خلقا وقبل
كل حركة حركة كم شار تجويزكم بان يكون الله تعالى جائزا عليه ان كان
يخلق خلقا قبل كل خلق على وجه جعلكم الحركة لا بداية لها وهذا يوجب القول
بوجود حركات بلا نهاية في الماضي فيكون الحركات التي الى الطوفان اقل
والى زماننا اكثر ولا شك في كون الاقل مما لا نهاية له متناهيا فيكون ما ليس
له نهاية متناهيا وايضا فان الحركة الاخيرة يكون وجودها موقوفا
على وجود حركات بلا نهاية وما توقف وجوده على ما لا يتناهى لا يوجد
وايضا فانكم تكونون قد اوجدتم كل حركة حادثة وبالفعل ما لا نهاية
له في الحركات اذ كل حركة منها فقد وجد بالفعل لا محالة وايضا فاذا كان
كل حركة حادثة وكل الحركات وجملتها حادثة فالجواب عن التشكيك الاول

الشكل كلام

هو اوهم

متناهيا

الحركات

بسم الله الرحمن الرحيم

ان تلك الحركات اذا فرضناها قد خلقها الله تعالى فانها اذا اعتبرت الآن
كان لا وجود لها البتة بل هي معدومة فاذا قيل لها انها غير متناهية
فليس على ان لها نحوا حاصلا غير متناه بل على انها اي عدد توهمنا للحركة وجدنا
قبله عدة كانت اذ هي معدومة فلا يخلو اما ان يجوز ان يوصف المعدوم
انها اكثر واقل ومتناهية وغير متناهية او لا يجوز فان لم يجز فقد زال الاشكال
وان جوز فقد يجوز ضرورة ان المعدومات بلا نهاية معا وان بعضها اقل
من بعض كالمعدومات في المستقبل التي هي كسوفات القمر فانها اقل دورا من
القمر وعودات افلاك منها اقل من عودات فلك واحد والتي من زمان الطوفان
اكثر من التي من زماننا ومع ذلك فهي غير متناهية وههنا قوم يرون المعدومات
ذوات حاصلة متميزة بعضها عن بعض والصنف الواحد منها كالسواد والبياض
غير متناه في العدد وان لم يقل في هذه المعدومات التي في المستقبل ان
كل واحد منها كذا بسبب انها معدومة لا يلزم في المعدومات التي في الماضي
ان كل واحد منها كذلك وان قيل في المستقبل كل واحد ولم يوجب كلا
وجملة فكذلك ليقل في الماضي ولا يوجب جملة وبالحري ان لا يوجب جملة مستقبلة
ولا جملة ماضية فان الجملة لا وجود لها البتة لا فيما مضى ولا فيما يستقبل ولا هي
اكثر ولا هي اقل ولا هي متناهية ولا غير متناهية ليس التي بمعنى السلب بل بمعنى
لم ليس له نهاية نعم الجملة الماضية والمستقبلة غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما
يسلب عما لا وجود له البتة وكما يسلب الوجود ولا عذر بقيل للعذر بقولنا
ان الماضي دخل في الوجود فلذلك يستحيل ان لا يتناهى والمستقبل لم يدخل
فانه لا نسلم له ان الماضي دخل في الوجود بل كل واحد من الماضي قد دخل
في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي كما انه قد يسلم
ان كل من المستقبل يجوز ان يدخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على

بسم الله الرحمن الرحيم

على كلية المستقبل حتى يكون كلية المستقبل يدخل في الوجود وليس يمكن ان يكون
له كلية البتة بل والماضيات التي دخل في الوجود وكل واحد منها او كلها
على ان الثاني يعقب عدم الاول لا يوجد لها جملة لان جملة ما منها الاجتماع
ومن لم يجتمع في الوجود البتة وان كان كل واحد منها موجودا بانفراده
وقتا لا وجود للآخر فيه ثم قد جمعت في وصف العقل لها بانها كانت موجودة
والاجتماع في محل وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود مثل ان
كل انسان في انه حيوان ولا جملة لهم البتة واما الاعتراض الثاني فلا يخلو
ان يعني بالتوقف المذكور فيه ان يكون امران معدومان في وقت و
شرط وجود احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني قبله حتى يكون
موقوف الوجود عليه فان كان الامر على هذا وكان امر في الماضي معدوما
وشرط وجوده ان يوجد امور بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة
فيبتدي في الوجود في وقت ما بشرطه استحال ان يوجد امر موقوف الوجود
على امور غير متناهية لا موجود فيها واما ان يعني انه ليس يوجد الا وقد وجد
قبله امور واحد قبل آخر لا نهاية لها من غير ان يكون وقت كانت فيه معدومة
فان ارادوا هذا فهذا نفس المطلوب ولا يجوز ان يكون مقدمة في بيان
على ابطاله واما ما بعد هذه الاعتراض فانما جهلوا فيه الفرق بين كل واحد و
الكل فانه ليس اذا كان كل واحد من الاشياء بصفة يجب ان يكون الكل بتلك
الصفة بل يجب ان يكون له كل حاصل لو كان كذلك لكان الكل جزءا
اذ كل واحد جزء ولا يرون ان الامور التي في المستقبل كل واحد منها
جائز الوجود والكل غير جائز الوجود فليس حقا ما قالوه انه اذا خرج كل
واحد الى الوجود بالفعل حاصلا فالكل قد خرج ليس في غير المتناهي بل الا
على ما قلناه انه لو كانت عشرة متناهية تتوالى في الوجود واحد بعد واحد

الا

بسم الله الرحمن الرحيم

الآخر فلا شك ان هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا ما
والكل غير موجود بالفعل البتة فانه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل
وجود البتة وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون من الذات المخالف هذا
الاقتدار الغير المتناهي ما اقول وهو انهم يجوزون للمخة قبل حركة الآن
عدة حركات غير متناهية يوجدها الموجد لكل واحد منها حال كونها
وغير البقاء يحصل تتوالى عليه من غير انقطاع وعدد ما عشرة مثلا فلا يخلو
اما ان يكون عندهم جائزا مع جواز ايجاد اولها الى ايجاد الحركة الموجودة
الآن ان توجد عشرون حركة على التوالي المذكور على ان ابقاء كل واحد
منها ولا ابقائه على نحو ما فرضناه لهذه العشرة او لا يكون ذلك عندهم
جائزا فان جوزوا لم يمتنع ان توجد تلك العشرة في اجسام وهذه
العشرون في اجسام اخرى فيكون في هذه تلك العشرة وجدت وهذه
العشرون فوجدت عشرون حركة تجتمع مع عشر حركات وحالها
في السرعة والبطؤ وطبعها واحد وحال كل واحد في البقاء كحال الآخر
وهذا محال وان لم يجوزوا لزم ان في حالة العدم عدم الجواز و
الحركات وايجاد ما رتب ويلزم للمخة ان يكون ذلك محالا لا بماهية
اذ لا حال فهو حال اول جواز فيكون موجودات بالفعل على طريقهم
لها نهاية في الماضي وقد منعوا هذا ويلزم امور اخرى تمام الزمان
في باب الزمان ان يكون هناك تغيرات متتالية والا لما كان وجود
بعد وجود وان يكون الموضوع لها موجودا اذ لا يغير الا وان يكون
الموضوع ذات الاحدي الحق عندهم اذ لا شيء غيره وهذا المحال
سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا

الفصل الثاني عشر

في تعقب ما يقال ان الاجسام الطبيعية تنخلع عند التصغر المفرط صورها بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

واحد منها حد لا يحفظ صورته في اقل منه وكذلك يعقب ما يقبل
ما لا اصغر منه ومما لا يليق الحاقه بهذه الفصول النظر في حفظ الاجسام للصور
خلا الاتصال وانها هل هي حق لها مع انقسامها الى غير النهاية اي هل
ان الاجسام لا تتناهى في الصغر انقساما ويحفظ صورها الجسمية كذلك
الصور التي لها مثل المائية والهوائية وغير ذلك اما الصور التي
فيشبه ان يكون ضرب من التحليل يردها الى بسائطها العادمة
من المزاج وان كان قد توهم ضرب آخر لا يجب معه الرجوع الى البسائط و
ان يكون القسمة تتناول البسائط ايضا لا ان يحلل اليها لكن الاولى ان نجعل
كلامنا في انقسام الصور البسيطة فنقول ان الظاهر من المذاهب المنسوب
صدور المشائين ان هذه الاجسام تنتهي الى اجزاء اذا جزئت بعد
لم تكن الصورة فيها موجودة حتى يكون عندهم ان للماء شيئا هو اصغر ما
وكذلك للهواء وكذلك لسائر العناصر واذا كان قولهم في البسائط كذا
فقولهم للمركبات التي ترى متشابهة الاجزاء كاللحم والعظم بذلك احكم و
وقد قالت جماعة منهم انه لم يكن الامر كذلك فجايز ان يكون من كل
منها ما هو اصغر دائما واذا كان يجوز ذلك في الماء والهواء والنار و
وفي اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز ان يأخذ اجزاء البسائط بأي حد كان
فيكون منها ما يكون بالمزاج كالاشياء التي تتكون عن الهواء والماء و
والارض وما يكون بالتركيب كالحيوانات التي تتكون عن تركيب اللحم والعظم
وغير ذلك فجايز ان يكون المتكونات الحيوانية والنباتية على اي قدر شئنا
فيكون من الممكن ان يحصل من فيل في قدر البعوضة ولهم ان يقولوا ولا
من مقابل هذا ان يكون بعوضة في قدر فيل اذ الامتزاج يقتضي صغر الاجزاء
لا كبرها فان الاجزاء اذا كبرت وتلاقت وهي كبيرة لم تفعل

ما يفعله

بسم الله الرحمن الرحيم

ما يفعله الصغير ولهذا كانت المعاجين التي تمزج مدة يعين على
حذاقة الدق وكان اكبر الاجزاء فيها يمنع ان يفيد قوى بعضها
بعض ولهم ان يقولوا وعسى قايل منهم قال ان هذا الامكان لو كان
صحيحا في تكون الحيوانات عن اسطقساتها لم يكن امكانا مطلقا
بل كان يجب ان يكون بالقياس الى الموجودات امكانا اكثريا و
لان امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر فان الاكثر يحصل عن الاقل و
كذلك القول في التركيب ووجود ما هو قبل اولى من وجود ما هو بعد
فيكون الامتزاجات عن اصغر الاجزاء اولى بالوجود وكان
ان يكون وجود فيلة على قدر السنانير فضلا عن قدر البعوضة قبل الاثار
الاسم فان الافعال الفيلية لا تصدر عن هذا القدر وهذا ما يقولو
ووجه ما يقولونه واما الحكم على هذا القول فيجب ان يكون مناقضا
الصغيرة اما في مناقضة انكساغورس وفي قوله بالخليط وان من
من اجرام المتشابهة الاجزاء وتميزها على نحو ما يقتضيه من الاختلاط
ضرب يكون به شيء دون شيء وهذا القول لازم لا محيص لانكساغورس
عنه فانه نسب التكون كله الى الاختلاط والتميز واما على الاصول
للمشائين فان هذا غير لازم وذلك لانه لا يجوز على اصولهم ان امتزاج الاقل
قبل امتزاج الاكثر وذلك لانه ان عني بالاقل الاقل في العدد
ولم ينفعهم لان كلامهم في الاقل في المقدار وليس يجب اذا كان
في العدد مزاجه قبل امتزاج الاكثر في العدد ان يكون الاقل في المقدار
امتزاجه قبل امتزاج الاكثر في المقدار فان وجود الاقل مقدارا في الاكثر
مقدارا وجود بالقوة المطلقة ووجود الاقل عددا في الاكثر عددا وجود
بالفعل واذا كان الاقل في المقدار انما هو بعد وما بعد بالفعل

بسم الله الرحمن الرحيم

بل يشتد بل الاقل في المقدار ان يكون الاكثر في المقدار امتزاجا من الاقل اذ الاكثر محصور في المقدار محصل واما الاقل فغير محصور ولا محصل فان كل اقل من المقدار اقل بالقوة وايضا ليس واجبا على حصول الشايين من الامتزاج المحاصل عن اجزاء صغار ان يحصل كافيا في حصول الصورة النوعية فعسى ان يكون الاعظم شرطا مع المزاج وذلك لان النفس الفاعلة لحصولها مقارنة لجسم ما نوعا انما يستعد لها الجسم تمام الاستعداد بعد ان يكون بحيث يصلح استعماله لها اياه آلة لافعالها وحركاتها فان الانسان لا يمكن ان يخلق انسانا الا ان يكون بدنه بحيث يفي بالافعال الانسانية ولا اقل من ان يكون له قوة وآلة يتمكن بها ان لم يكن عالما بالكن واحداثه ويتمكن بها من اعداد الملبوس وساير ما لا بد للانسان من وجوده له وان لا يكون بحيث يبلغه التنوافي وهيجانه اذا الفضاء التي تغلب عليه فيشبه ان يكون النفس الانسانية لا تحصل صورة الابدان من شانه مثله الا بعضه عاليف ان يتهض بالحركات الانسانية واذا كان كذلك فالمزاج بنفسه غير كاف حصوله في ان يحصل النوع الانساني على ان لحصول المزاج المستعد لنوع ما مكانا ومعدنا في مثله يتكون ويتولد ومادة غير مثلها يتولد وقوة نفسانية تفعل بالآلات قوية على التحريك والتسكين ولو كانت هذه المادة مع استعداد المزاجي نزرة يسيرة لا تعلف عن الكيفيات الحاضرة دفعة ولم يحفظ صورتها المزاجية ريثما تبلغها الحركات الطبيعية على صورتها ريثما تبلغها الحركات الطبيعية الى صورتها الكمالية بل مثل هذه المادة لا تعلق بها قوة نفسانية مازجة فتبين ان هذا القياس انما يتقوى على انكساغورس لا غير واما نحن فنقول ان الجسم يمعن في الاقسام على وجهين احدهما على سبيل الانفصال والانفكاك والثاني على سبيل الانفصال وقد علمت كلا الوجهين فالذي يكون انقسامه على سبيل الانفصال والانفكاك وتباين الاجزاء لغرض يخصص بعض او اضافة ما يختص به مثل تماسك او مواراة او غير ذلك فليس يجب من ذلك ان يكون الجسم البسيط يبلغ به الانقسام الى حد يكون في ذلك الحد فاقدا للصورة فاشبه ان يجب مطابقة ولو كان من اجزاء الجسم ما لا قسط له من صورته لصورة لكان بعد انفصاله في حكم يغني الجسم او يبقى اصغر منه وابعد عن الاحتمال لتلك الصورة وكان ح هذا الجسم منتظما من اجزاء ليس ولا واحد منها على هذه الصورة وانما حصل هذه الصورة باجتماعها والاجتماع بما هو اجتماع لا يفيد الا العدد وبما هو اجتماع اجسام لا يفيد زيادة على ما يفيده الاجتماع مطلقا الا المقدار ولو جهة من الشكل والوضع وليس من ذلك نارية ولا ارضية حتى يكون في الافراد وموجودة في الجملة للاجتماع ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك عن مختلفات الطبايع ومع ذلك فالمزاج ايضا فانما عند ما يستقر فيما يستقر وحكمه حكم الصورة البسيطة وهذا مما لا يحتاج في ايضاحه الى سعي واذا كان الامر على هذه الصفة فواضح بين ان كل جزء لما فرضته وان الانقسام على هذه الوجوه لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل واما على الوجه الآخر وهو على سبيل الانفصال والتباين فيشبه ان يكون الافراط في الصغر يصير سببا لئلا يحفظ الجسم صورته فان الاجسام كلما صغرت ازداد استعداد لان ينفعل فيها غيرها بسرعة وهذا شيء يستنفع لك فان الجسم اذا افرط صغره وباين كليته استحال ان يبقى على صورته زمانا بل يستحيل من الاجسام المحيطة به اليها وتحصل بها فلا يكون بحيث يثبت على الى ان يمتزج فان كان الامر على هذا فيجب ان لا تحفظ ما نوى من اصغر جسم

بسم الله الرحمن الرحيم

هو حافظ للصورة الارضية هو اكثر من اصغر جسم هو حافظ للصورة النارية
وذلك لان اصغر ما يمكن ان يوجد نارا لا محالة هو قابل من التكون ما لا يقبل
طبيعة النار وعسى ان يكون هو اولى بذلك واذا كان كذلك
ان يستحيل ارضا واذا كان بحيث له ان يستحيل ارضا كانت الارض التي استحال
اليها اصغر حجما من حجم النار المستحيلة اذ النار اذا استحالت ارضا صارت
اصغر وهذا هو اصل المشتبين وهو حق الكلام الذي يبقى ان تلك النار الصغيرة
اما شانها ان تستحيل ارضا مفردة بل على نحو الاتصال بان تصير جزءا من الارض
لا منفصلا عنها بالعدد وموجودا بالفعل دونها بل كما تستحيل قطرة من الماء بالماء
الغمر بحيث يذهب وجوده بالفعل قطرة منفردة وانما يكون متمايزا في
جملة الغمر وتكون هي بحيث لنا ان نفرضها مفردة ولا تكون كذلك بالانفصال
والانفراد فان قال هذا قائل فقد اجحف في التحكم وليس يجب لا محالة ان
استحالة حيث ما صادف كلية الارض فان كثيرا من اجزاء العناصر يستحيل الى
لا في نفس ذلك الجزء الذي يخصه كله وهو جزء كبير محسوس القدر فكيف الصغير
الاستحالة ومع ذلك فلا يجب ان تحصل لا محالة بل قد يجوز ان تستحيل الى
ويبقى مباينا فلننظر الان فيما بقي من امر الحركات حركة لا يمكن ايجاد الاقل منها
فيكون فيها مسافة ايضا لا اقل منها وزمان كذلك وايضا متحرك لا اصغر منه
فنقول اما امتناع وجود حركة لا اقل منها على انها جزء من حركة متصلة فاما
ظاهر مما سلف وكذلك في المسافة والزمان واما على سبيل الانفصال والانفراد
فغير بعيد ان نظن بهذه الاشياء انها تنتهي في الصغر واما الاول
والحق فهو ان يكون حكم الحركة حكم المقدار في ان الصغير لا يخرج عن الطبيعة
كما يخرج عندهم مثلا عن طبيعة النارية فانا اذا فرضنا اصغر مسافة فنحن نعلم
انه في نفسه بحيث يمكن ان يفرض له قسمة بغير جهة الفلك فانه يعرض له حين

لجرم

بسم الله الرحمن الرحيم

لجرمه وان كان متحركا اذ ابتدأ به يتحرك من ابتدائه فانه لا محالة يوافي
ذلك الحد المشترك وانه لا يمتنع ان يعرض له مانع ويسكن عند موافاة
ذلك الحد اذ من شأنه السكون فتكون تلك اصغر من اصغر الحركات
اشد امكانا من تلك المقادير فان المقادير لا تبعد ان تبلغ حدا تعجز
المفلك عن تحليله لصغره وقوته لان يصيبه الفاصل تقسيم الفاصل له
كانت في نفسه منقسما لكنه لا يمتنع اذا كان مسافة ان تلحقه القسمة
وان تلحق عند القسمة على حركة فليس يمتنع فيه ذلك دون ان وقد
علينا من هذا الجنس بحث وهو انه هل كما في الحركات الطبيعية حركة لا
منها كالحد فكذلك فيها حركة لا ابطأ منها في الوجود وان كان يمكن
يكون في التوهم ابطأ منها فنقول انه ان كان في الحركات الطبيعية
فهو حركة اصغر ما يمكن ان يحفظ صورته من ابطاء الاجرام المستقيمة الحركة

الفصل الثالث

في جهات الاجسام واذ قد فرغنا عن حال ما يعرض للحركة
الطبيعية ومن امر التناهي وغير التناهي في الزيادة والنقصان فحري
ان نتكلم في جهات الاجسام وجهات حركاتها اذ كانت الجهات
من جملة اللواحق بسبب الحركة فنقول انا اذا فرضنا بعدا فاما ان
على استقامة او على جهة اخرى فان فرضناه على استقامة واستحال
ذهابه الى غير النهاية افرضت له نهايتان وافرض لما بينهما جهة الى
نهاية جهة وان كان مستديرا او منحنيا ففرض له قطع كان الحد المشترك
الى كل واحد من القسمين جهة على حدته واعني بالبعد كل امتداد سواء كان
يمكن ان يفرض فيه امتداد آخر او لا يمكن اما الذي لا يمكن فهو الخط واما
الذي يمكن فهو السطح والجسم فان السطح له في انبساطه امتدادان واحد
والجسم له ثلاثة امتدادات واحد فالخط هو امتداد واحد بالقوة و

بسم الله الرحمن الرحيم

واما السطح فانه يجوز ان يوجد بموضعه ويعتبر له الامتدادات مثلا ان
كان مربعا كان له امتداد من ضلع الى مقابله وامتداد آخر من الضلع الثاني
الى مقابله والموضوع واحد بعينه لكنه بحسب الاضافة الى مبدء غير مبدء الى
منتهى هو غيره بحسب الاضافة الى مبدء غير ذلك المبدء يأخذ عنه الى منتهى غير ذلك
المنتهى وبالجملة كلما فرض امتداد عرض منه ان يصاب له من حيث هو
كذلك جهتان لا غير والمشهور عند الجمهور او عند اهل الظاهر من اهل النظر ان
للخط جهتين لا غير وللسطح اربع جهات وللجسم ست جهات اما رايهم في الخط
فصحيح مطابق للموجود وفي ساير ذلك نظر واما الذي للسطح على ما هو مسطح
النهايات فانه ان كان السطح مربعا واعتبرت نهاياته الاولى التي هي
الخطوط دون النقطة كان الامر على ما يظن فان لم يكن مربعا او كان مربعا ولم يعتبر
ذلك فان جهاته اكثر من ذلك فانه ان كان مثلا مسدسا ولا نحدا ولى من
بان يكون جهة فنفرض السطح المحاط به من حيث هو كذلك ان يكون له ست جهات
وان كان ذلك اكثر من ذلك عرض اكثر من ذلك وان كان الضام مربعا ولم يعتبر
الى الخط المستقيم فقط بل اعتبر جميع انواع التناهي حتى الى الزاوية كان
له جهات ثمان اربع الى الخطوط واربع الى الزاوية واما الدائرة فلا جهة لها
بالفعل الا واحدة واما بالقوة فيعرض لها جهات لا نهاية لها بالقوة
من المحيط ولا نقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو اولى بان يلي الجهة دون غيرها
واذ قد عرفت هذا في السطح فقد عرفت في الجسم وعلمت ان الجهات الست
كيف يكون في المكعب والمستطيل الشبيه بالمكعب وما يجري مجراهما وعرفت
كيف لا يكون ذاته كيف ينقص جهات المخروط الذي يحيط به اربع سطوح
مثلثات من جهة المكعب وكيف الحال في الكرة واما السبب في اشتهار هذه
المقدمة وهو ان لكل جسم ست جهات فاما ان الجمهور راي عامي

بسم الله الرحمن الرحيم

والآخر باعتبار خاصي فالذي بحسب راي عامي فهو انه لما سبق الى الاوهام
العامية ان الحيوان وخصوصا الانسان يحيط به جنبان عليهما يبداءان
وظهر وبطن ورأس وقدم فكان له يمين ويسار واما اليمين فهي الجهة
القوية منه في ابتداء الحركة واليسار ما يقابله وكان له فوق واسفل
اما الفوق للانسان فالجهة التي تلي رأسه والسفل منه ما يلي جهة قدميه
واما في ساير الحيوانات ذوات الاربع فالفوق منه الجهة التي
تلي ظهره والسفل منه الجهة التي تلي بطنه وقدميه وكان له قدام وخلف
فالقدام هو الجهة التي اليها يتحرك بالطبع وهناك حاسة الابصار
والخلف ما يقابله ولما لم يكن عندهم له جهة غير هذه جعلوا طوله من رأسه الى قدميه
وعرضه من يمينه الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه وكانه لما تحدد
بهذه النهايات اي لا نعرض بعد ما لجسمها هذه الابعاد اذ الابعاد
بالحقيقة لا تعرض الا بافتراض النهايات التي عنها واليها تمتد فلما كان
هكذا وقع في الاوهام ان الجهات ست ولم يشعر بغيرها اذ لم يكن
الاستمرار الا بهذه فوقعت الاوهام على مبلغ هذا العدد وعاون
على ذلك نوع من الاعتبار خاص وهو ان الاجسام توجد فيها امكان
وقوع مقاطعات ثلث على قوايم ولا يجوز غيرها وينتهي كل مقاطعة
الى طرفي الخط التي عليها المقاطعة فتكون ستة اطراف فتكون ست
جهات لكن انما لا تكون هذه المقاطعات ثلث لا غير اذا فرض مبدء
واحد اصلا ووضع وضعا من غير ان يكون الطبع يوجب من شانه
المقاطعات بقوايم ولو فرض مكان ذلك الامتداد الاول
الواحد غيره مماس موازيا له لوقعت ثلث مقاطعات اخرى على قوايم
غير تلك بالعدد ووقعت جهات غير تلك بالعدد ثم مع ذلك فلا

الله عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يختلف نوعية الجهات في كل جسم حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة
هي بعينها يمين وجهة هي بعينها يسار انما يجب ذلك في الحيوان اعني
بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزا بالقوة والطبع والنوع
نعم فيشبه ان يكون لكل جسم من التي يلينا علو وسفل اما عارض واما بالطبع
اما العارض فعلى ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي الارض منه هو الجهة السافلة
ما يلي الفلك او ما يقابل ما يلي الارض ان لم يكن فوق ذلك جسم فلك هو
الفوق ولكن هذا عسى ان لا يكون يوجد في الارض و في موضعها اي في الحسية
لئن لا يكون لها جهات الا الفوق ان عني بالجهة ما يلي نهاية الشيء ونهاية
الارض سطح وسطحها يلي السماء فعسى ان يكون الاعتبار للجهات لا بعرض
بالنسبة الى السطح بل الى كل طرف لبعد يعرض في الجسم واذا كان كذلك كان
للبعد المفروض في الارض جهة عند مركز كرته الذي هو مركز الكل وعلته الذي
وجهة عند سطحه وهما نهايتا البعد النافذ فيه فيكون للارض ايضا جهة سفل
وجهة علو ولكن يكون جهة السفل للارض ليس وجوده لما قاس اليه كوجود
جهة العلو وذلك لان جهة العلو سطح موجود بالفعل وجهة السفل نقطة
موهومة او لا يكون ايضا كذلك بل يكون جهة الفوق ايضا طرف البعد
المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة ما فان كان كذلك فكيف يكون لها جهتان
بالفعل بل يكونان بالقوة لكنا قد جعلنا احد اسباب انقسامات المتصل
المشافهات والمحاذيات واما انقسام بالفعل اذ قد يتعين المماس و
المسامت والمحاذي بالمماسة والمسامتة والمحاذات كما بالاشياع
فيكون اذن المركز والطرف الاخر مما يصير من الوجوه لمسامتة البعد المفروض
لكن المسامت في هذا البعد المفروض انه كيف يفرض فنقول انه لا بعد في الارض موجود لها
لوجوه قائم عليها وجميع ذلك من اسباب فرض الابعاد التي فيه فكان للارض

بسم الله الرحمن الرحيم

لو انفردت ايضا ولم تكن لها نسبة الى اجسام خارجة لم تكن لها بالفعل
فوق واسفل بهذا الوجه بل فوق فقط من جهة انتهائه على سطح بل هذا حق فان
لولا السماء لم يكن لها علو البتة بوجه من الوجوه فبقي الان ان لم يحلل الشك في العلو
هذا فيقول لو توهمنا ان الارض ليس عليها الا السماء لكان يكون لها علو
لا يكون علوا بالقياس الى السفل اذ كان يكون لها سفل وقد فرضتم ان
السفل ليس يتعين بعد وان البعد لا يتعين بوجود السماء وحده بل باعتبار
فان لم يجعل للارض فضاء او سببا اخر يجري مجراه فلزم من هذا انه يتعين العلو
بوجود السماء ويتعين وهذا خلف فالجواب ان العلو يعني به شيئان احدهما
المقابل للسفل والثاني الجهة التي تلي السماء كما ان الخفيف يعني به امران احدهما
الذي بالقياس الى الثقيل والاخر الذي يريد في حركته ملاقاة سطح الفلك
فالعلوان مقولان بالقياس الى الاسفل وكذلك احد الخفيفين مقول بالقياس
الى الثقيل والثاني مقول بنفسه لا يحوج تعقله الى اعتبار وجود مقابله فانه ليس
يلزم من فرض جهة بالفعل تلي السماء ان يكون تعقل ذلك لاجل جهة لا تلي السماء
ان يكون وكذلك لا يلزم من فرضنا شيئا يتحرك الى ملاقاة سطح الفلك ان
نحكم شيئا اخر يتحرك الى المركز فللارض بالقياس الى السماء وحده من غير اعتبار اخر
جهة تلي السماء فان سمي هذا المعنى علوا فلها علو وان لم تسمه علوا وعني
بالعلو ما لوحظ بالقياس الى السفل فليس للارض من حيث هي متعينة بالسماء بل
باعتبار اخر علو وبقدر هذا كيس ونقول ان الفوق والسفل بالطبع قد
يوجدان للنبات والحيوان فان للنبات جهة اغصان وجهة اصول و
احدهما بالطبع فوق والاخر بالطبع يكون اسفل ولكن يعرض ان يصير الفوق
اسفل والاسفل فوق ويكون الفوق مع ذلك حافظا لمعنى انه بالطبع فوق
وكذلك يكون السفل حافظا لمعنى انه بالطبع سفل كما ان السماء وان تحرك

محل

المأرب

بسم الله الرحمن الرحيم

فهو حافظ بمعنى انه بارد بالطبع واما القدام والخلف فليس الا للحيوان
كان ساكنا او متحركا وللاجسام المتحركة غير الحيوان حين يكون متحركة فان الجهة
التي اليها متحرك هي قدامها والجهة المتروكة هي خلفها لكنها ان تحركت الى جهة ما
تغيرت قدامها وخلفها ولا كذلك للحيوان لان القدام الذي للحيوان ليس
بحسب كل حركة بل بحسب الحركة الارادية التي الى جهة اعضاء مخصوصة له دائما
على النهج الطبيعي لا كالقهقرى فان ذلك غير طبيعي بل متكلف فاما الاجسام الغير
الحيوانات تتوافق فوقها قدامها او خلفها وذلك اذا تحركت الى فوق او الى
سفل وتارة تخالف فوقها وسفلها قدامها وخلفها وذلك اذا لم يكن
حركاتها الى فوقها اي نحو جهة الفلك واسفلها اي نحو جهة الارض وان تحركت
عرضا لم يحصل جهة في جهة فحري بنا الان ان نبحث عن احوال هذه الجهات
المتحركة على انفسها بل في الفلك وهو ما قيل ان للفلك فوقا وسفلا ويمينا
وشمالا وقداما وخلفا وهو بالمعنى المنقول للحيوانات الاخرى او بانتزاع
فان هذه الجهات كيف يكون هناك وقبل ذلك ننظر في الجهات الطبيعية على الاطلاق
وانها كيف يكون

الفصل الرابع

في النظر في امر جهات الحركات الطبيعية
المستقيمة ومما يجب علينا ان نحقق القول فيه امر جهات الطبيعة وانها كيف تتحدد
وبتحدد الجهات الحركة المستقيمة فنقول قد سلف من قولنا ان الجهة لا محالة متحددة
وتحددها لا يخ اما ان يكون عند جسم او عند لا جسم ومحال كما بينا ان يكون الخلاء
متحدد الجهة فيكون التحدد عند جسم ولان المتحرك على الاستقامة يخلف جهة
ويقصد جهة فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من الجهتين تحدده بجسم على حدة او يكون
الجهتان تتحددان بجسم واحد والتحدد انما يكون تحددا متقابلا بالجسم الواحد اذا
كان احد التحددين في غاية القرب منه والاخرى في غاية البعد منه ولا تحدد
غاية البعد من الجسم كما تحدد غاية القرب منه الا بان يكون على جهة احاطة

ومركز

بسم الله الرحمن الرحيم

ومركز حتى يكون الجسم الواحد يوجب التحددين جميعا ويجب ان يكون الجسم
محيطا لا جسما موضوعا كالمركز وذلك لانه ان كان موضوعا كالمركز
تحدد القرب منه ولا يتحدد البعد بل المحيط هو الذي يحدد القرب
والبعد عنه فاما اذا كان التحدد بجسمين فلا يخلو اما ان يكون احدهما كالمحيط
والاخر كالمركز واما ان لا يكون كذلك فان كان احدهما كالمحيط
والاخر كالمركز كان المحيط كافيا في ان يحيل للتحددين وان لم يكن الذي
في المركز فيكون التحدد بالذي في المركز بالعرض فاذا كان التحدد بجسمين
فنقول اولا انه لا يجب حينئذ ان يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط
ينتحي بطبعه ان يكون المتوجه اليه والى القرب منه وبعض الاخر منه
ليس كذلك وهو في نفسه سطح واحد متشابه من جسم واحد
نسبته الى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة بل يجب ان يكون حال
الى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء فيجب ان يكون له بالطبع
من كل جهات ذلك السطح ليس في جهة بعينها دون جهة حتى يكون
منه بل امكنة وجهاتا ما يتحرك منها اليه وجهة نهاية ليس لها خارج لا خلاء
ولا ملاء بل يجب اما ان يكون لا خارج اليه البتة او يكون الخارج المملوء او
الخالي اذا كان محيطا اي يكون بحيث يجوز ان يتوهم في كل مكان من
الخارج الذي له جسم يتحرك اليه بالطبع الحركة المقربة منه وهذا هو
الحالة متشابهة فاذا كانت الحركة الى كل واحد من هذين الجسمين تطلب
الجهة التي هي قربه وجب ان يكون لو توهمنا المتحرك واقعا بين احد
الجسمين في الجهة التي لا تلي الجسم الاخر متحرك الى قرب الجسم الاول
ان يكون انما يتحرك الى تلك الجهة بعينها لانه مقابلها فقد بان ان ما
فرضناه من تحدد الجهتين بجسمين محال وليس يجوز ان يكون تحدد

بسم الله الرحمن الرحيم

جهة ومن جانب يتحدد اخرى وان الجهتين متضادتان بالطبع فان
كلا منا في الشيء من حيث هو مبدا جهة واحدة بالنوع ومحدد لها فان
المحدد يحدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها قربا فيجب ان يكون كل
قرب منه هو جهة واحدة بالنوع فيجب ان يكون ضدها كل بعد
منه فيعود الى ان يكون ضدها محيطا لان البعد المقدر من سطح الجسم
الاول اما ان يقتضي تحدد الطبيعة فتلك ذلك الجسم الاخر اذ ان يقتضي
فان اقتضى تحدد الطبيعة ذلك الجسم فليس ان يقتضي قطعة من سطحه اولى
من ان يقتضي قطعة اخرى منه بل يجب ان يقتضيه من كل جهة فيكون البعد
متحددا من كل جانب للجسم من ذلك الطبع وان لم يكن كذلك وكان التحدد
يقع باجسام كثيرة كيف اتفقت ويكون التحدد بكل واحد منها يقتضي
جهة اخرى ويكون القرب تحدد جهة واحدة والبعد يحدد جهات و
يكون المقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع وهذا كله محال فان كانت
الاجسام التي يعرض حواليه بذلك البعد وتفرض جهات شتى انها كانت
بدل اصابه حد والجهة التي تحدده الاخر لو كان مكانه متحددة طرف
بعد وسل بينه وبين الجسم الاول وتكون متشابهة في انها بالطبع تحدد
البعد لان وضعها ما هو في غاية البعد ولم يكن منها في هذه الجهة خلاف
وكانت بهذه الجهة تحدد البعد وكانت الجهات التي ترسم بالحجاب
من الجسم الاول جهات لا تختلف بالنوع بل بالعدد وكانت تكون تلك
الاجسام كجسم واحد محيط بالجسم الاول فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز
ومحيط وقد قلنا انه اذا كان على سبيل مركز ومحيط كفى المحيط في تحديد
الجهتين جميعا وكان الجسم الموضوع في المركز ذا خلاف في الامر بالعرض و
نقول انه ليس يصلح ان يكون كل جسم محددا للجهة وذلك لان الجسم الذي من شانه

لم يجز

بسم الله الرحمن الرحيم

ان تتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح ان يحدد الجهة لانه لا يخلو
اما ان يقتضي طباعه الكون في تلك الجهة او لا يقتضي فان لم يقتض فكيف
تتحدد به الجهة وجائز ان لا يكون هو عندها وان اقتضى طباعه الكون في
تلك الجهة وكان مع ذلك جائزا ان يفرض له ان يكون في تلك الجهة وهو
بالطبع يطلبها فان كان في طبيعة ذلك الجسم امكان ان يعرض له ان
لا يكون في تلك الجهة وهو بالطبع له طلب تلك الجهة فكان للجهة
ذلك الجسم الاول في طبيعته امكان طلب تلك الجهة لكنه من سبيل
بان فيه امكان طالب تلك الجهة الا وتلك الجهة حاصلة فيكون لا
لذلك الا ويمكن في طباعه ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة ويكون
تلك الجهة حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء منه فان لم يوجد هذا الا
فانما لا يوجد لا لامر في طباع من جزء الجسم الى اخراجه المعدودة
عدد تلك التجزئة بل لسبب من خارج وهو فقدان ما قلع موضعه الطبيعي
واذا كان كذلك فالجهة غير متحددة الذات بهذا الجسم لذات هذا
الجسم بل يتحدد لشيء اخر وقد فرض بهذا الجسم متحددا فقد بان انه ليس
يجوز ان يكون اي جسم اتفق محددا للجهة المعينة وتبين من ذلك ان الضابط
للجهة الواحدة بالنوع متحددة بجسم واحد بالطبع وليس من شانه الزوال
على الاستقامة البتة وان المحدد بالاحاطة لا يصلح ان يكون مستطرحا من اجسام
شتى فانه ليس يجب ان يكون بعض تلك الابعاد يستحق ان يوجد فيها
جسم بعينه يلزمه وبعض اخر يستحق جسما اخر مخالفا بالطبع يلزمه ولا يجوز
ان يكون قد اتفق انقسام ذلك الجهة المحيط بها الى اجسام مختلفة الانواع
اتفاقا من غير وجوب وبقي كذلك وليس لك ان تقول مثل هذا
اذا كان المحدد بالاحاطة جسما واحدا فان الجسم الواحد لا اجزاء له بالفعل

بسم الله الرحمن الرحيم

وان عرض لجزئية من اشياء فباسباب من خارج غير ثابتة واما ترتب
الاجسام المختلفة بالنوع في احاطة البعض للبعض او الجسم المحاط به فليس مما لا يطرأ
يزول والا كانت تلك الاجسام تحصل في تلك الاحاطة وتخرج عنها
ويكون تحدد تلك الجهة حاصلاً قبلها فيعلم من هذا ان المحدد بالاحاطة
يجب ان يكون جسماً واحداً لا يزول اللهم الا بالاستدارة واذا كان
كذلك لم يكن في ضمنه جهات بالطبع الا التي تأخذ نحوه من المركز او تأخذ
عنه نحو المركز واللواتي تعارضهما فان لها نهايات نهاياتها لا تختلف بالطبع
فانها تنتهي الى اجسام واحدة باعيانها ولا تتحدد اطرافها بحدود مختلفة
يكون بعضها غاية قرب وبعضها غاية بعد على نحو ما وجب ان يكون نحو
هذا ونقول ان غاية القرب من الجسم المحدد المطلق قربه بالحركة ليس يجب ان
يكون غاية قرب من كل جزء منه فانه يستحيل ان يكون للمتحرك واحد على البعد الواحد
لخط واحد وصول الى كل جزء من المقرب اليه واما غاية البعد فيجوز ان يكون
غاية بعد من جميع الاجزاء اذا حصل عند المركز واذا انتهى خط من المحيط
الى المركز ثم عداه فان الطرف الذي ابتدأ منه هو في غاية القرب
والطرف الآخر ليس في غاية البعد فانه يلي المحيط وان كان لا يلي كله
فقد قلنا انه ليس شرط القرب من المحيط ان يكون قريباً من كله بل من جزء
آخر منه وذلك لانه لا يقرب بشيء منه غاية القرب الا صار على غاية
البعد من مقابله بالوضع وليس بالطبع فان اجزاء المستديرة لا مقابلة
لها الا بالفرض الوضعي اللاحق في المسافة فانها وان كانت من حيث
المسافة غاية البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذي
في الطبع بغاية البعد بل لا بعد هناك من هذه الجهة بل هناك اتفاق من حيث
انها طبيعة واحدة وجسماً واحداً فبهذا يعلم صورة الجهات التي للمتحرك

اليها

بسم الله الرحمن الرحيم

اليها الاجسام الطبيعية فلنتكلم الآن في جهات الاجسام المتحركة على الاستدارة
واما المتحرك بالاستدارة فهو على قسمين احدهما المتحرك لا على مركز نفسه بل
على مركز خارج فهذا يمكن ان يتعين له جهة اليها يتحرك وجهة عنها يتحرك
ويشبه ان يكون احدهما قداماً له والآخر خلفاً واما جهة اليمين واليسار
فيشبه ان يكون الجهة التي لو كان هذا حيواناً كان ذلك يميناً له اولى ان
يسمى يميناً ان تعلقتهما على التشبيه وان كان لا شيء في طبيعة ذلك الجسم يوجب ان
يختلف به الجهات كما يوجب جانب الحيوان ذلك في الحيوان واما فوق هذا
المتحرك المفروض وسفله فيشبه ان يكون ما يلي جهة ناحية الارض جهة اسفله
وما يقابلها جهة العالية فيتعين ذلك له لا من جهة ذاته بعينه كما للحيوان ولا
من حركته بعينه كما للمتحركات الثقيلة والخفيفة بل بالقياس الى اجسام اخرى
واما المتحرك بالاستدارة على مركز في داخله ويشتمل هو عليه فيشبه ان
لا يكون ما قيل فيه انه قد تتحدد له جهات ست للحيوان امراً على الحقيقة
قيل له بل اول ما تتحدد فيه عن ذاته قطبان ومنطقة ولا يحتاج في تحديد
القطبين والمنطقة الى شيء غير جسميته وحركتها التي هي على الصفة المذكورة
وان كان محشواً على جسم آخر تحدث له جهة تلي ما يشتمل عليه وجهة
تخلو فيها تحددا ليس يحتاج في ذلك الى ان يكون متحركاً بالحركة التي له بل
وان كان ساكناً كان له ذلك لكن اذا اعتبر حركته على ما يشتمل عليه منها
ونوسبت بين اجزائه ونقطة تفرض فيه وبين امثالها من المشتمل عليه
المتحرك حوله فقد تتحدد له جهات اخرى وذلك لانه اذا فرضت في
طول حركته لا في عرضها الذي هو بين قطبيه ثلث نقط وكانت الوسطى
تنحو احدهما وتتباعد عن الاخرى ويكون الجهة التي كان فيها الوسطى بالقياس
الى الافق الذي هذه النقطة طالعة عليه هي جهة عنها ابتدأ الحركة

مقابلها

لحركة

بسم الله الرحمن الرحيم

بالطبع ومقابلها مقابل هذه الجهة فتحدد هناك جهة مشرق وجهة مغرب
وكذلك تتحدد هناك جهة تلي خط الزوال وجهة تحت الارض فتكون الجهة التي تلي
خط الزوال هي التي اليها الحركة الآخذة في الارتفاع وتلك غاية لا نهاية
يكون هناك قربا يكون من المطلوع عليه ثم تأخذ في مفارقته قليلا قليلا
او البعد عنه الى ان يقرب عنه والغاية التي تتوجه اليها
وما يقابلها وهو تحت خط الزوال بالقياس الى الحركة الشارقة
قدام وما يقابله خلف ولما كانت جهة المشرق الجهة التي عنها ابتدا الحركة
في ما يشبه اليمين من جهات الحيوان اليمنى فيكون المغرب هو اليسار
وبقي القطبان يحددان البعد الذي هو غير البعد المحدد بالقدام
والخلف الذي هو اولى بان يكون عمقا وغير البعد المحدد باليمين واليسار
الذي هو اولى بان يكون عرضا فليس له الا ان يكون بعد الطول و
احد القطبين بان يكون على جهة المقابلة علوا هو الجنوبي في حركة الفلك
الاولى والشمالي في الحركة الثانية فانا لو توهمنا انسانا يتحرك على
مستديرا وتنبعث حركته من يمينه لكان يكون قدامه ما يلي وجهه وهو ما يلي
يمينه وجهة المشرق ويمين يساره وجهة المغرب وبين وجهه وجهة خط
الزوال فطبق رأسه مع القطب الجنوبي لا غير ولو دار على نفسه مثل دور
السماء لكان الراس يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط السماء وجنبه الايمن
يلزم المشرق الا ان يكون احد القطبين علوا والاخر سفلا ليس الا اختلاف
النسبة في القطبين بل بالمقايسة الصرفة الى الحيوان بعد ان تحدد
جهات لامور اخرى لا تختلف حال القطبين بالقياس الى تلك الجهات
واما كون المشرق يمينا فهو لازم في الحركة مقيسة الى الافق وان لم تكن
حيوان يقاس به فان جهة المشرق لذاتها تنبعث الحركة وكذلك حال

بسم الله الرحمن الرحيم

جهة وسط لذاتها اليها الحركة فاذا كانت حركة من المشرق والمغرب
ووسط السماء بالقياس الى الافق ثم اذا تميز هذه الحدود لزم في القطبين ان
يعرض لها تميز ما لا لامر يتعلق بالقطبين تعلقا اوليا بل بسبب ما
عرض لغيرهما من التميز هذا واما ان اخذت جزء الفلك متحركا وعبره بنفسه
وجدت ما بين المشرق والمغرب طول المسافة وحصل كون ما بين القطبين عرضا
لذلك الطول فانظر الى حال هذه الجهات كيف تختلف اما القطبان فيتحدد
جهتين لذات الجسم وحركته ولا يتحددان بذاتيهما فوق واسفل ولا يكون فيهما
تضاد الا انضياف في الطبع ما هي فيه بل انما يتحددان جهتين لذات الجسم وحركته
ولا لذاته ماخوذة مع حركته بل بمقايسة الى الافق ثم بعد المقابلة فان الحركة
نفس الحركة توجب تميز بعضها عن بعض بالقياس الى الافق او توجب ان
يكون متخالفة فيكون بعضها عنه وبعضها اليه وبعضها تنبعث الحركة
وبعضها متجه الحركة ولكل واحد مقابل ولا يحتاج في ذلك الى ان يراعى
مقايسة ومحاذاة مع حيوان البتة ومع ذلك فقد يقع منها نوع
مضادة او مقابلة مع هذا كله فان اليمين واليسار يقع على جهات
الحركات التي للفلك والتي للحيوان باشتراك الاسم او بتشابه
والفوق والسفل اولى بذلك واما القدام والخلف للحيوان فان يكون
الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى الجهة وغيره وذلك لانا
ان عنينا بالقدام نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك قدام
فانه ليس لحركته نهاية اليها يقصد فان عنينا نهاية ما يتحرك اليه الجزء
الطالع وهو الطالع على شيء فتلك النهاية هي مسامتة الشيء الذي
حدد الافق فحدد الطلوع بتحديد الافق فانه اذا طلع عليه لا يزال
ينحو نحوه الى ان يسامته في خط الزوال ثم يعرض عنه الى ان يغرب عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

في ذلك الافق بعينه فان لم يكن محدَّدًا للافق لم يكن افق فلم يكن طلوع عليه ولا كان خط زوال فلما كان محدَّدًا تحدّدت هذه الجهات بالقياس اليه فهكذا يجب ان تتصور امر الجهات وتعلم ان هذه الجهات الست تحدّد للفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة واما جهة السطح التي تلي الارض والتي تقابلها فذلك له من حيث هو جسم على شكل وصورة ومن حيث هو متحرك

المقالة الرابعة في عوارض هذه الامور الطبيعية المذكورة ومناسبات بعضها الى بعض والامور التي تلحق مناسباتها

فصل ١ في الاغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة

ويجب ان نحقق في هذه المقالة ان الحركة كيف تكون واحدة وكيف تكون كثيرة وان حركة كيف تكون مضادة لحركة اخرى وكيف تكون وان الحركة هل تعرض لكل جسم ام لبعض الاجسام وان الحركة كيف تكون طبيعية وان المكان هل يكون طبيعيا وهل لكل جسم مكان طبيعي وان الحركات كيف تكون غير طبيعية وكم اقسام الحركة الغير الطبيعية وان نجمع جميع فصول الحركة وان نتعرف مناسبات ما بين القوى المحركة والحركة

فصل ٢ في وحدة الحركة وكثرتها

الحركة تكون واحدة على وجوه فانها اما ان تكون واحدة بالعدد واما ان تكون واحدة بالنوع واما ان تكون واحدة بالجنس اما بالجنس الاعلى او بعد ذلك فلنتحقق الواحد بالعدد قبل غيره ونقول ان قوما من اكابر ما نيدش ومن شايعهم من اصحاب افلاطن منعوا كل المنع ان يكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية وقالوا كيف توصف الحركة بالهوية ولا يحصل منها شيء موجود حاصلا وقال ساير ما قدروا فيما عز الشكوك في باب الحركة الا قسمة الى ماض ومستقبل ولا حركة الا ولها زمان ومشتبه وحدة الحركة فيشترطون ان يكون زمانها واحدا وكيف تكون الحركة واحدة فانها نامّة فيما هو فيه وا

وكل تام

بسم الله الرحمن الرحيم

وكل تامّ فهو قار الوجود حاصر الاجزاء ان كانت له والحركة لا وجود قار لها مع ان لها اجزاء ونحن فيما سلف قد بيّنا الحال في وجود الحركة بيانا لا يلتفت معه الى هذه الشكوك والآن فحق علينا ان نبيّن الحال في وحدة الحركة وفي الشبهة التي اوردناها متحلة فنقول قد بيّنا ان الحركة في الكمال الاول الذي وضعناه ويبقى لقطع المسافة فالكمال الاول وحدته بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده فيه التي هي اتصال له وكساير الصفات التي لا يكفي في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط فان الموضوع الواحد اذا عرض فيه بياض ثم عرض فيه بياض لم يكن هذا البياض بعينه هو الاول بالشخص والحركة بالمعنى الذي اشرنا اليه واحدة اذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ووحدة الزمان هو اتصاله فكل حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص ويكون لا محالة المتحرك فيه واحدا مثل مسافة واحدة بالاتصال ومثل سائل يتوجه اليه المتحرك بالاستحالة انحاها لا يقف فيه عند حد زمانا ومثل كم واحد او غير ذلك وليس هذا المعنى باولى في ان يدخل شرطا بوحدة الحركة من معنى الزمان وان كان لا بد من ذكره مع ذكر معنى الزمان وان كان معنى الزمان يكفي ذكره فذلك ليس لانه يتضمن جميع الشرائط التي بها تكون الحركة واحدة بل لانه الشرط الباقي وينتقل الذهن منه اليه ويلزمه وانت تعلم الفرق بين المقتضي والمقتضى المستلزم واما الحركة التي بمعنى القطع فهذا المعنى اولى ما ان يكون شرطا فيها فالامور التي يجب ان يكون واحدة حتى تكون الحركة واحدة هي والمسافة وما يجري مجراها والزمان فيجب ان يكون المتحرك واحدا والمسافة وما فيه الحركة واحدا والزمان واحدا اي بالعدد في جميعه فان كثرة الحركة تتبع كثرة الاشياء التي بعدها الحركة كما ان انقسام هذه الاشياء من هذه الثلاثة المتحرك والزمان وما فيه الحركة فان تكثر المتحرك وكان الزمان

بسم الله الرحمن الرحيم

واحدا بعينه او يكثر المتحرك وكانت المسافة واحدة بعينها تكثرت الحركات
فاذا تكثر المتحرك والمسافة والزمان تكثرت المسافات وما فيه الحركة بالعدد
اذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة لزم تكثر الزمان فانه لا يتكثر المتحرك والمسافة
واحدة الا ويكون المتحركات تتعاقب على تلك المسافة اذ لا تقطع حسبما
معا مسافة واحدة بعينها كما لا يكونان واحدا معا ولا يجوز ان يتكثر المتحرك
في ازمنة كثيرة وما فيه واحد بالعدد البتة الا في المسافات فانها لا يجوز
ان يبقى بعد القطع واحدة بعينها واما الكم والكيف وغير ذلك فلا يجوز
كيف واحد بعينه بالعدد يتحرك فيه متحركون عدة في زمان لان الكيفية التي
بهذا المتحرك من حيث هي واحدة بالعدد لا يشاركه فيها المتحرك الآخر بوجه
كالمسافة ويظن انه يلزم هذا ان يكون المتحرك واحدا بالعدد وان العدة
اذا اجتمعت على تحريك شيء فانما هي كشيء واحد او تصير الجملة محركا واحدا
واحد منها وحده لكنه ان امكن ان يكون شيء يحرك وقبل ان ينقطع تحريكه
وقع هناك مناسبة للجسم مع محرك آخر كما يخلص حديد مثلا من تاثير مغناطيس
لو توهمناه استحال الى غير طبيعته دفعة وحصل الحديد بحيث يجذب الى مغناطيس آخر
ولم يكن بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني زمان واتصل الزمان والمسافة
فبالحري ان يكون هذا المتحرك واحدا والحركة واحدة وكذلك لو تحرك بارادة
تلحقه عقيب نار من غيره (?) فتور حتى بلغ حد السخونة فبالحري ان لا تكون
هذه الحركة متكثرة بل تكون واحدة الا على جهة المغالطة فان المتحد
بالاتصال قد يعرض له التكثر على ما قلنا مرارا تارة من جهة التفكيك و
القطع بالفعل وتارة من جهة المغالطات ولان الزمان ايضا يعرض تقسيم
بالفعل على هذه الجهة وذلك اذا قيس بمبادي امور كائنة فيه او غايات
فارسم فيه بحسب ذلك آنات فيكون قد سلكنا ايضا يعرض عند

او حين انقطاع تحريكه

بسم الله الرحمن الرحيم

ورود كل متحرك آن او آن زمانه يعرض في الزمان المقايسة فيعرض في الزمان المقايسة (?)
فيعرض من ذلك ان يتكثر الزمان فيعرض من ذلك ان يتكثر الحركة ولا يكون الحركة واحدة من
الزمان من هذه الجهة ومن حيث ان الزمان واحد في ذاته يكون الحركة واحدة
فهذا ما يعرض لحركات الفلك بالقياس الى الشروق والغروب فينقسم الزمان
وتنقسم الحركة بحسب ذلك انقساما لا يقطع الاتصال ويشبه ان يكون الصوت المسموع
من الوتر المنقور نقرة واحدة الذي نسميه نغمة هو من هذا القبيل فان هذه
تعلم في جزئيات الطبيعيات ومشاهدة احوالها انها ليست تحدث وقع
المضراب على الوتر بل انما تحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضراب يعود
عند مفارقة المضراب الى وضعه انصرافا بقوة وحينئذ يقرع ما عنده من الهواء
ثم يزال متنبرا كذلك فيحدث قرع بعد قرع الى ان يهدأ وتكون تلك القرعات
مستحفظ الصوت مسموع على الاتصال لو كان بالحقيقة متصلا لكان
المقطوع من الصغر بحيث لا يحس واعلم ان نفس الكثرة اي في الآن الواحد
لا يوجب ان يكون الحركات متعددة فان آنا واحدا قد يكون منتهى لحركة ومبدأ
لاستحالة وكلاهما لجسم واحد ولا يكون حركتان واحدة وايضا فان اشتراط
ما منه وما اليه وحده غير كاف في وحدة الحركة وان ما منه قد يتفق ان يكون الذي
الى الذي اليه سبيل الى العدم ومن غير سلوك واسطة وما اليه يتواصل دفعة من غير
سلوك واسطة فلا يكون حركتان فضلا عن العدد وايضا فان اشتراطهما غير
كاف في ذلك لان ما منه قد يفارق الى ما اليه من متوسطات شتى الى ما في
المسافة فقد يقصد ما اليه تماما على الاستقامة وقد يقصد على الاستدارة
وقد يقصد على تقويس وتحنية ولا يكون الحركتان حركة واحدة بالنوع فضلا
عن العدد وكذلك قد توجد من السواد والبياض من طريق المدكنة وقد توجد
من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة وقد توجد من طريق الفستقية ثم الخضرة ثم

تفارق

اشتراطا مع الشرائط المذكورة كان اشتراطهما فضلا فان الطريق اذا جعل
واحدا لم يكن الا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد ولنضف الى ذلك ان المعنى والحركة
الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها ومسافتها الواحدة وزمانها واحد
وموضوعها واحد وفي ذلك المسئلة التي لا اختلاف فيه وقلما يوجد في
فان الطبيعية تشتد اخيرا والعرضية القسرية تفتر اخيرا واولى الحركات المتصلة بالوحدة
هي التي على الاستقامة او الاستدارة فان توهم المتصلة على الزاوية وجود
واولى ذلك ما تم ولم ينقص فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد
واولى بان يكون تاما ما ليس من شأنه ان يزاد عليه بالتكرر وهو الحركة المستديرة
اذا تمت الدورة فلا يزاد عليها بل تكرار ولا كذلك المستقيمة من حيث هي
مستقيمة فان المستقيمة اذا تمت فليس تمامها لانها مستقيمة بل لاجل ان
المسافة لم تبق لعظم العالم وليسقط تحقيق هذا قول من قال ان الخط المستقيم و
بالتمام لان له ابتداء او وسطا وانتهاء ولا شيء من ذلك للدائرة فان
كانت الدائرة تامة فليس يجب ان يكون الحركة عليها تامة لان الحركة على المستقيمة
متناهية تتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فاما اولا فليس كل تام هو ما
هو ذو وضع ابتداء وانتهاء ووسط بل الواحد في جملته اتم من الكثرة
التي لا توجد هذا التثليث الا فيها بل هذا نوع من التمام ولا يعتبر هذا الا في
عدد والدائرة وحدانية الصورة وانما تقبل الزيادة لا لشيء غير انها
دائرة والمستقيم ان تقبل فليس لانه مستقيم بل لسبب آخر واما الحركة المستديرة
فانها اذا تمت دورة ابتدأت من رأس فيكون كل دورة وحدة
وكل مسافة دورة واحدة فهذا ما نقوله في الحركة الواحدة بالعدد و
لنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

فصل ٣

في الحركة الواحدة بالجنس والنوع ولما كانت الحركة مشاركة لسائر الاعراض

في الاحكام تتبع العرضية كان تكثرها وتوحدها مشاكلا لتكثر الاعراض الاخرى
وتوحدها فكما ان البياض مثلا انما يكون متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعه
او زمانه فكذلك الحركة وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالنوع او بالجنس
لنفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس بل يكون بياض الثلج وبياض العاج اذا
لم يختلفا بالمخالطة للون آخر واحدا بالنوع بل بياض الثلج والحجارة فكذلك
ليس نفس تكثر الموضوع بالنوع او الجنس يوجب تكثر الحركة بالنوع او بالجنس
وكذلك لا يتكثر الشيء بالنوع بتبع تكثر الفصول واضافات الاعراض الى
موضوعاتها من جملة الاحكام العرضية للاعراض وقد علمت ان العرضيات
الاعراض انما هي من المعاني العارضة اللازمة دون مقومه واضافات الذوات
العرضية الى موضوعاتها المختلفة امور عارضة لها لا مقومة اياها تقوم الفصول
واما تكثر الاشخاص فليس متعلقا بالفصول الذاتية بل بالعوارض واما الا
فلا يختلف من حيث انها لازمة بالنوع الشيء بل بالشخص اذ كان لا بد لانها
متصل واحد ومفارقة ما يختلف بالشخص دون النوع لا يوجب البتة مخالفة
فصلية منوعة فعسى الحركة تختلف نوعيتها باختلاف الامور التي تعم مهية الحركة
وهي ما هي فيه وايضا ما منه وما اليه فاذا اختلف نوع واحد من هذه اختلفت
الحركة في النوع فانه اذا اختلف ما فيه واتفق ما منه واليه اختلف نوع الحركتين
من مبدأ الى منتهى على الاستقامة والاخرى منه اليه على الاستدارة
وكذلك اذا اتفق ما منه واختلف ما فيه وما اليه مثل الصاعد لها بطبعها فيحرك اذا
اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه او في شرائطه واحوال داخلة في تحو
الحركة بها كانت الحركة غير واحدة في النوع فان كانت كلها مكانية او
كلها كيفية وكمية كانت واحدة في الجنس الاعلى وان اتفقت في الجنس الاسفل
كما في اللونية كانت واحدة في الجنس الاسفل لكنه قد يشكل الحال في اتصال الحركة

المكانية المستديرة تخالف المستقيمة في النوع او تخالفه لعوض فاشبه ان يطن لان الاستقامة والانحناء من الامور التي تعرض للخط لان الامور التي هي فصل و الى الظن لان الخط الواحد يصلح ان يوضع للاستقامة والانحناء واذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخط المستقيم مخالفا لنوع الخطوط المنحنية الا ان يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعا ومع الانحناء نوعا آخر فيكون كل من شانه ان يقوم نوعا وليس الامر كذلك واذا كان خط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف يكون الحركة على المستقيم تخالف الحركة على المستديرة بالنوع لاجل اختلافهما و بهذا الاعتبار في المستقيمة والمستديرة التي تكون مكانية لا المستديرة التي تكون وضعية على ما علمت ونقول وكذلك يشكل الحال في امر الصاعد ويشبه ان يظن ان الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدا والمنتهى من حيث هما طرفان للبعد بل من حيث هما جهتان احدهما يلي علوا والآخر سفلا والحركة لا تتعلق بالمبدا والمنتهى الا من حيث هو طرف مسافة واما من حيث هو عرض ان كان احد طرفي المسافة في جهة والاخرى فذلك ليس مما يتقبل به الحركة فان الحركة تتم اذا ابتدات في ذلك البعد من مبدائه على منتهاه ولم يكن من المبدا حيث يكون علوا وهو السماء والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو ان يلي الارض فاذا كان الامر كذلك كان هذا من الاعراض اللازمة للحركة لا من الامور الداخلة في مهيتها فلم يكن الاختلاف اختلافا في نوعها وكذلك الاختلاف الذي بين حركات في ان يكون طبيعية او قسرية فانه انما كان ايضا اختلافا في امور خارجة عن مهية الحركة وان كانت لازمة فهذه هي الشكوك التي يظن انها تسبق الى الذهن اما نحن فنقول ان هذه الشكوك لا تعرض في غير النقلة فانه لا يعرض في مثل الحركة التي في الكم وغير ذلك فان التسود معلوم من حاله عند كل واحد انه

والهابط

في جهة

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالف للتبيض بالنوع لاجل مخالفة ما اليه وما عنه وان كان الطريق كانه واحد وسلوك في كل ما يعكس من الآخر وكذلك التصفر الى التحمر الى التسود مخالف للتحمر الى البلقة الى التسود في النوع وان كان في حال المبدا والمنتهى واحدا انما يشكل هذا في امر النقلة ويقتضي ان لا يكون النقلة جنسا بل يكون نوعا فقط ويكون النزول مخالفا للصعود باعراض تحت نوع واحد لا يخالف الكاتب الامي وانه ليس كل ان الانسان ماخوذ في حد الامي والكاتب ومحمول عليهما ليس جنسا لهما بل موضوع كذلك النقلة محمولة على الوجه على النزول والصعود فكان اصل الموضوع في النزول هو حركة مستقيمة في مبدا الى منتهى وتتم بذلك كونه حركة لكن عرض لهذا المبدا ان كان فوق فعرض للحركة ان صارت نزولا وكذلك الحال في العكس الاول مثل انه عرض ان كانت النقلة تارة مستقيمة وتارة مستديرة فان الحركة ليست تتحقق حركة مما يعرض لها من طول ما تحرك فيه كالمسافة المستديرة او قصره كالمستقيم حيث يختلف بذلك مهيتا حركتين اختلافا نوعيا فهذه هي الظنون التي يمكن ان يظن في هذا الباب فيجب ان نحلها فنقول اولا ان تبين النقلة جنس وان الامر ليس على هذه الصورة فنقول ان الخط المستقيم بالحقيقة والمستديرة لا يصلح ان يستحيل احدهما الى الآخر في الوجود وذلك لان هوية الخط في الوجود ان يكون طرف السطح و هوية السطح ان يكون طرف الجسم زوال عن هيئته لم تعرض للسطح فلم يعرض للخط البتة والجسم اذا كان يابسا لم يقبل التحنية واذا كان رطبا قبل التحنية بان يكون انفصال الحدبة بعرض ان يكون انفصال الحدبة ممتد والتقعير بالعكس فان تفرق انفصال الحدبة فقد انقسم الخط خطوطا وان امتد فقد بطل ذلك بعينه وحدث خط آخر فان الخط الواحد لا يصير اطول مما هو

فاذا كان هذان الخطان يستحيل انتقال احدهما الى طبيعة الآخر ولا في الوهم العقلي
فان الوهم ان يجعل ذلك مفردا للخط عن السطح جعل الخط ذا جهتين وجانبين
لا في امتداد ولم يأخذه طرف سطح فان تحسس سطح الاطراف الذي
هو خط فيه فيكون الوهم قد اخذ غير الخط بل اخذ جسما او سطحا محللة خطا فالذي ظن
ان الخط هو واحد بعينه كموضوع للامرين فقد ظن باطلا فان اشخاص النوع
الواحد من الاعراض تختلف بموضوعاتها او باعراض تقارنها وهذا [illegible]
وذلك لانه اما ان لا يكون تلك الاعراض تلحقها لحوقا اوليا مثل كما
يجتمع مع موسيقي واما ان يكون تلحقها لحوقا اوليا كالبياض يجتمع مع
السطح ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لاجل كثرة الموضوع فقط فان
المفارقة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين وليس بعرضين آخرين
كيف اتفق فان الاستقامة والاستدارة تتناول الطبيعة الخطية تناولا اوليا
فلذلك انما يمكن ان يكون اما فصولا واما اعراضا اولية فان كانت فصولا
فقد نوعت وان كانت اعراضا اولية والاعراض الاولية ان كانت
لازمة للطبيعة المعروض له استوى فيه اشخاص النوع وان كانت تعرض
في حال من غير لزوم فيعرض لانفعال لحق المادة ولا يبعد توهم زوال
لا وجود له فلا يبعد توهم زوال العارض التابع فيجوز ان يكون المعروض
يوجد ولا يخالفه الآخر بهذا العارض الاول التابع للانفعال و
كذلك الحال في الخط المستقيم والمستدير فان لم يكن المادة في كل واحدة
منهما على هذه الصفة التي بها صار خطا مستقيما او مستديرا لم يكن
ذلك الخط موجودا فليس اذا الخلاف بينهما لعارض غير اولي غير لازم او لازم
الاستقامة والاستدارة متعاندان تعاند الفصول او لواحق
الفصول اللازمة التي تعاندها على اختلاف الاشياء في النوع

ولان الحركة

ولان الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض لاختلاف ما فيه الحركة
فكذلك المستقيمة والمستديرة والسقوط غير متصور هذا القانون قول من
لم ير في طبايع الامور السماوية مضادة الا ان فيها تقعيبا وتقعيرا فانه ان
كان الموضوع الاول للتقعيب والتقعير هو جسم بعينه واجتمعا في كرة واحدة فليسا
بمتضادين وان كان موضوعهما سطحين متفرقين يمكن يمتنع ان يقبل المقعر منهما التقعيب
والمقعب التقعير [illegible] فليسا بمتضادين اذ ليس موضوعهما [illegible]
يقبلان تعاقبهما ولا موضوع آخر البتة على ما بيناه ولم يسلك المورد لحل
الصاعد والهابط فستحققه من بعد واما السرعة والبطوء فلا يختلف بهما الحركة
البتة اختلافا بالنوع وكيف وهما تعرضان لكل صنف من الحركات وهما
مما لا يقبل الاشتداد والضعف والفصل لا يقبلهما بل يكون الحركة الواحدة
بالاتصال متدرجة من سرعة الى بطوء فهما من الامور التي تكون للحركة بالاضافة الى
من الامور التي تكون لها في ذاتها وقد ظن ان السرعة اذا قيل على المستقيم والمستدير
كانت باشتراك الاسم وليس كذلك وان كان النظر ربما اوجب انه لا تصلح
المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما كما لا يصح بين الخط والسطح مع قول الحد
عليهما بالتواطؤ اما انه ليس يقال باشتراك الاسم فان حد السرعة والبطوء
فيهما واحد وهو ان السريع في كل واحد منهما هو الذي يقطع بمقدار الطول
في الزمان الواحد وكما ان للمستقيم مقدار فكذلك للمستدير وكما ان الطول
في المستقيم ما فيه المثل بالقوة والزيادة كذلك الطول في المستدير والزمان
غير مختلف فليس اذن هذا باشتراك الاسم بل التحديد يتناولهما معا واذ قد تكلمنا
في وحدة الحركات فحري بنا ان نحل الشكوك المعترضة فيها

فصل ۱۴

في حل الشكوك المورودة على كون الحركة واحدة اما قول ولكن لا حركة
الا وهي منقسمة الى ماض ومستقبل فهو قول غير صحيح فانك تعلم ان الحركة على النحو

الاطول
الاطول

بسم الله الرحمن الرحيم

مستقبل

الذي نحققها نحن ليست تماما تنقسم الى ماض ومستقبل بل هي دائما من ماض و
الآن الحركة التي هي بمعنى القطع فانها لا تحصل الحركة وقطعا الا في زمان
ماض ومع ذلك ان كانت الحركة منقسمة الى ماض ومستقبل فانها
منقسم بالقوة فانه اذا فرض في الزمان الذي يطابقها آن عرض لها
ان تنقسم لا ان يكون حاصل بالفعل وبالجملة فانها اذا اعتبرت فانها بالعرض
ولاجل انقسام الزمان وانقسام المسافة وانما اشترط في وحدة الحركة
ان لا يكون زمانها وما فيها منقسمين بالفعل لا ان يكونا بحيث لا ينقسمان
لا بالقوة بل ولا لهذا اشترط في وحدة الكميات وكثير من الاشياء واما
قولهم انها كيف يكون واحدة ولا يكون ثابتة فاقول انما يجابون به عن ذلك
بمعنى التوسط فان الحركة التي بمعنى التوسط حالة ما للجسم وهي محفوظة في المتحرك ثابتة
ثابتة بعينها الى ان ينتهي واما الحركة بمعنى القطع ان استوفت الابعاد
فهي تامة وان تمت دائرة فهي تامة لا مزيد عليها اذ كان التام ما ليس منه
شيء خارجا عنه وكان وجود الحركة بمعنى القطع هو على ان القطع حصل فاذا
كان ليس شيء منه الا وقد حصل ولم يبق خارجا منتظرا فهو تام وهو واحد
من وجهين وقد اجاب بعضهم عن هذا بان قال ان مثل الحركة في انها تقدم
منها اشياء وتكون الصورة مع عدم تلك الاشياء محفوظة ومثل صورة
الذي واحدة بعينها مع بعض نقص لسنة وسد التحلل الواقع عند المعتقدين بما
يقوم مقامها فيكون الصورة واحدة بالعدد وان استحفظت بمواد
متعاقبة وكذلك صورة كل شخص من النبات والحيوان وكذلك ينبغي
الملكات النفسانية محفوظة واحدة بعينها مع التحلل والاستبدال و
تغير المزاج وانما تبطل الانفعالات وتتجدد وكذلك صورة الكل نبقى
واحدا بعينه في النهر الجاري المتغير المادة قال لان مبدأ الفيض والهوية الباري

منقسمة

بعض

تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

تعالى واحد والصورة هي الفيض الصادر واحد بالقياس الى صدوره عنه
ما دامت المادة في حد القبول ولو بالتعاقب كانت تلك الصورة
هي بعينها مستحفظة وليس يغني امثال هذه الاجوبة ولا يصح عندي ان يكون
للكائنات الفاسدة صورة ثابتة لا تستحيل لا تفارق ولا تبطل ويكون مع
مقارنة واحدة او قوة واحدة تلك الصورة او هوية تستحفظ التحلل الواقع
في سائر تلك الاجزاء ويسد بما يورده من البدل ونقول انه ليس يمتنع ان يكون
الفيض واحدا كون مبدأ الفيض واحدا اذا فاض على اشياء كثيرة كان الفيض
متكثرا بتكثرها سواء كانت متكثرة حاصلة في زمان واحد او كانت متعاقبة التكثر
فانه يعلم يقينا ان الصورة الغائبة في اللبنة الناشئة من التركيب والصورة
الاضافية التي لها بعينها الى اللبن الموجود ليست هي بعينها ما كان يقوم باللبنة
الاولى المنتزعة ويعرض لها بعينها من الاضافة اذا كانت هذه الاصول ان
لا تنتقل من مواد لا تلم بفساد اشخاصها بفساد اشخاص حواملها فاذا كان كذلك
لم يكن صورة اللبنة الآن بعينها التي كانت قبل بل يكون شبيهة بتلك
فكانه لو لم يتدارك النوع بالالتئام حتى يتعوض لكانت الصورة بطلت ان
اخذ في اعادة النسبة على ذلك النظم بعينه يكون الصورة قد حدثت ويكون
صورة اخرى بالنوع حتى لو لم يشاهد الانتقاص المستمر زمانا الى ان يرد الى العمارة
لكانت هذه الصورة الحادثة نظن انها هي الصورة الاولى وان كانت اخرى
وكذلك اذا لم تهمل العمارة الى الانتقاص بل لم يزل المستمر يرم ظن ان الصورة
الثانية هي الاولى من غير حدوث امر فهذا القول منهم غير صحيح البتة لان
في جملة الاعراض عرض من شأنه ان ينتقل من موضوع الى موضوع او ينتقل الى موضوع
كما عسى ان نظن من امر الضوء والظلمة فان المضيء والمظلم اذا انتقلا في ظاهر الامر
فاذا انتقل القابل سكن المضيء او المظلم انتقلا في القابل لكن شبهة لا يكون

بالالتئام

كون ما

انتقلا

بسم الله الرحمن الرحيم

الضوء والظلمة او الظل في المسارات بل واحد بعينه بالشخص اذ كان الضوء
الواقع صفة او حالا لقابل عن فاعل فان استحال القابل لم تبق الصفة او الحال باقية
مطلقة واذا استحال هذا القابل لم تبق هذه الصفة وهذه الحال واذا لم تبق
هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقي ثابتا بالشخص بل يكون كل آن شخصا آخر
من جملة نوع مستحفظ على الاتصال وهذا كما يعرض من امر الموازاة والمحاذاة
فانه ليس اذا كان لا يزال يوجد في الشيء اتجاه نحو محاذاة يلزم من ذلك ان الموازاة
التي في الشيء تكون محفوظة بالشخص كذلك ما يتبع الموازاة والمحاذاة من اظلال
او اضاءة الا ان الحس اذا شاهد في كل وقت ضوءا كالذي كان حسب ذلك
شيئا واحدا بعينه فاما كالحال في بيت مظلم متحرك الهواء فانا نعلم ان الهواء
الذي فيه اذا تحرك تحرك فيه ظلمة فتكون الظلمة متحركة ومستحيلة بالعرض لكن اذا كان
انما يعقبها مثلها لم يحس به وكذلك لو كان بدل الظلمة حمرة وكان لا يحس بالحركة
من جهة اللمس او غيره فان البصر لا يدل على الحركة فيحسب ان كل ما يلقاه من حمرة
كل وقت هي الاولى ويكون غيرها لانها في جزء غير بل لو اتفق ان كان نهر غير
مختلف الشطوط بارتفاع وانحدار وشكله متشابه سطحه او متغير فيه
ما ليس بين غير ان يكون هناك علة تموج بريح او اختلاف اجزاء قرار او غير ذلك
فانك تحسب ذلك الماء ماء واحدا بعينه راكدا او ساكنا لا يمكنك ان تحس
بفصول بين جزء عداك وجزء وصل الى سمتك وكذلك اذا لم تحس بفصول
الاستحالة في الظلمة والضوء لاتصال الامر حسبت ان الظلمة والضوء هو
ذلك بعينه واما الشك الذي يقال في هذا وهو انه ان لم يكن واحد بعينه
اذن كثيرا ولا يجوز ان يكون كثيرا غير متناه فيكون كثيرا متناهيا ولا يخلو اما
ان يكون كل واحد من ذلك الكثير لا يبقى الا آنا وقد كان يرى موجودا على
الاتصال فتكون الآنات المتتالية تأتلف زمانا متصلا واحدا وهذا محال

واذا استحال القابل للصفة استحال م

البتة صح

او يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

او يكون كل واحد منها يبقى زمانا مع سيلان الموضوع وهذا مما ينكر
فيجب ان تعرف حال الاصول التي تحققناها وبعد هذه فقد يشكك في الحركة
السماوية بشكك مناسب للشكوك التي ذكرناها وان كان بغير اعيانها فيقال
انها لا تخلو اما ان تكون واحدة او تكون كثيرة فان كانت واحدة فكيف تكون
واحدة وليست بتامة فانا نجد منها شيئا خارجا منها لم يحصل بعد وكل واحد
تام وان كانت كثيرة فكيف يكون عددها وما آحادها فنقول انا نجد كثيرا
بعض الذي نقول فيه انه واحدة باقية فيه ابدا ما يتحرك واما الذي يعني القطع
ان يكون كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا تتحدد الا بالوضع
قد فرغنا من الكلام في وحدة الحركة فبالحري ان نتكلم في التضاد الذي بين الحركات
في سرعتها وبطوئها وهو المعنى الذي يسمى مضادة الحركات

فصل ٥

في مضادة الحركات ولا مضادة منها ومن عادة الناس ان يقولوا مرة في كل حركة
انها تم في زمان اقصر انها اسرع فنقول هذه الاستحالة كانت اسرع من هذه
فيكون معنى الاسرع في هذا الموضع هو الذي ينتقل الى الغاية في زمان اقصر
وان يستعملوا مرة اخرى ان يقولوا ان حركة السلحفاة من مبدإ مسيره الى
منتهاه في ربع ساعة هي اسرع من حركة الفرس في ثمانية ساعة بل يعدون
حركة السلحفاة بطيئة وان كانت تبلغ المقصد او تنتهي الى السكون في زمان
اقصر ويعدون حركة الفرس سريعة وان كانت طويلة الزمان الى المنتهى
فيجب ان يكون لهذه السرعة وهذا البطوء معنى آخر غير الاول وهو ان السريع
وهذا البطوء معنى آخر غير الاول وهو ان السريع هو الذي يقطع في زمان مثل
وما يجري مجرى المسافة ما هو اطول في زمان مثل او الذي يقطع المثل في
اقصر فيجب اذا اردنا ان نقايس بين حركتين في السرعة والبطوء ان يكون
الحركة مراعى فان امكن بين الشيئين الذين فيهما الحركة مقايسة بالزيادة و

شبزه ر

لهذه م

بسم الله الرحمن الرحيم

والنقصان والمساواة والاشتداد والضعف اكثر المقايسة بين الحركتين في السرعة والبطوء والمغايرة بين الشيئين في الزيادة والنقصان والمساواة الكمي هو على وجهين احدهما بالفعل والاخر بالقوة اما الذي فان يكون طبقا فيهما ممكنا بان الاخر ينطبق كله على كله وينطبق الطرفان ان كان له طرفان على الطرفين بالفعل او يفضل احدهما على مطابق الاخر فيكون في الاول مساواة وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان والوجه الثاني بالقوة وهو ان لا يكون بحيث ان يكون بينهما مطابقة وفضل مستقيم ومستدير ومثل مثلث ومربع وظاهر انه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق ولا على المستقيم على المستدير لكن قد لزم هذا الانطباق فيهما بالقوة اما المثلث فمع ذلك المربع فينطبق عليه فينا ويزيد او يفضل عليه فيزيد عليه وقبل ذلك لا يكون مساويا ولا زايدا بالحقيقة العرى في هذا القبيل حتى ان المثلث مساو للمربع وكذلك المستدير لو امكن ان يتغيره الى الاستقامة ان كان يكون بحيث يزيد على المستقيم او ينقص عنه او يساوي بالانطباق عليه فما دام مستديرا فليس يمكن ان يعمل به هذا الانطباق بالفعل الا بالقوة ان امكن ذلك والشيء اذا لم يمكن منطبقا على غيره فهناك يانه لم يكن له بالفعل واذا لم يكن فيه ما يساويه على الوجه الذي قيل وزيادة على ما يساوي لم يكن زايدا عليه ولا الاخر ناقصا عنه بالفعل ومما سلف بيانه لك الحكم بان المستقيم ليس في قوته ان يصير الى ان ينطبق على المستدير وهو موجود بعينه فليس حكمه في هذا اذا رجعت الى التحقيق حكم المثلث والمربع فان قال قايل انا نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر فاذا وجد تفاوت في الصغر والكبر فبالحري ان يكون مساواة وقد اجاب عن هذا بعض المحصلين فقال قد يكون بين شيئين تفاوت في الزيادة والنقصان مع استحالة ان يقع بينهما مناسبة المساواة فانا نعلم ان زاوية حادة عن قوس ومستقيم اصغر من اخرى ويستحيل ان تكون من مستقيم

بالفعل م

مثل م

ما بعده

بسم الله الرحمن الرحيم

زاوية مساوية لتلك من قبيل الاخرى وانما قلنا ان الحادة المستقيمة الخطين لو تفضل بالفعل فينا وزيادة لمتوهمنا اعظم من زاوية منها لان الزاوية القوسية توجد بالفعل فيها وزيادة وهذا جواب ومع ذلك فكيف نسلم ان القوس اعظم من الوتر فليس يمكن ان يوجد في القوس ما ينطبق عليه المستقيم انطباقا مع انطباق النهايتين وكيف يكون بينهما مقايسة اليه بالفعل عسى ان يكون ذلك بالقوة او عسى ان يكون ذلك بالتوهم بحيث ان المستدير لو امكن استقامته لكان يوجد فيه مثل الوتر وزيادة فيكون اذن اعتبار التفاوت والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المستدة كالحال بين المثلث والمربع ومرة باعتبار بعيد وهو ان يكون لو كان يقبل التغير لصار الى صفة الزيادة لا غير او النقصان لا غير او المساواة فان هذا اعتبار بعيد فالحركات المتقايسة المكانية هي التي يكون ما تحرك فيه متقايسا كان المثل يقطع في زمان مثل او المثل يقطع في زمان يكون ما يتحرك اطول كالحركات متساوية بل متفاوتة بالزيادة والنقصان فان لم يكن ما يتحرك فيه متقايسا بالفعل ولا بالقوة فالحركات غير متقايسة بالفعل ولا بالقوة فيكون المستقيمة والمستديرة لا تقايس بينهما بالتحقيق الا المقايسة المذكورة البعيدة جدا واما المقايسة المعتبرة في الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ومنها وجه بعيد فالوجه القريب هو ان يكون فيه قابل المحسوس الشاهدة الحقيقة مثل سواد وحرارة فاذا كان متحركا ما قد ابتدأ من كيفية شبيهة بكيفية اخرى ابتدأ منها متحرك اخر ثم انتهى اليه الاخر في زمان واحد وكان كل يتوقف متوهم متوافيان فيه متشابهين لو وقفا عليه في زمان له في السرعة وان كان لم ينته اليه بعد ولو وقفنا عليه جميعا في وسط الزمان كانت كيفيته اضعف وبقي زمانا فهو ابطأ منه فيكون الاخر اسرع منه ويكون المتحرك فيه واحدا والمنتهى والمبتدأ واحدا اي في النوع واما الوجه البعيد فان الاعتبار بالضد حتى ان كان احد المنتهى اليهما والمبتدأ منهما طرفا في تضاد

دسواد و حرارة م

والآخر ذلك الطرف الآخر لنظيره ولئن كان دون الطرف اقرب الى الوسط كان الآخر من ذلك الجانب كذلك وعلى مثل ذلك القرب منه فيكون الاعتبار مثلا ان هذا وهو ابيض يشبع من هذا وهو يسود ويساوي لم حتى يكون نسبة ما منه ابتدأ وما اليه انتهى وما كان فيه الى البياض نسبة نظيرهما من ذلك الجانب الى السواد وهذا وجه غير محصل يجب ان يحصل فقد يعرض ان يكون شيئان متقابلين على الاطلاق ولا يكونان متقابلين بالنسبة الى الشيء فان الكبر والصغر من النار من حيث هو نار غير الكبير والصغير من الهواء من حيث هو هواء لان غاية الكبر في النار ليس مثل غاية الكبر في الهواء وكذلك في الصغير فاذا تخلخل النار على الى اكبر الهواء كان الحركة حد دون حد تخلخل الهواء الى كبر النار فاذا اخذت هذه الحركات في الكبير مطلقا وفي الصغير مطلقا كان ذلك متقابلة واما مقايسة كبر النار الى كبر الهواء فليس كذلك فان التخلخل الهوائي وهو الى الكبرى لا يقاس بالتخلخل المائي ولا تكاثفه فان كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك ولا صغره من نوع صغره بل المقايسة تجري من تخلخل هوائي او تخلخل مائي وكذلك حال الطيران والمشي اما من حيث الحركة في مسافة مستقيمة فقد يصح التقايس واما من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور فضلا عن المشي فلا تقايس بين طيران النسري بطيران النسري والعصفوري بالعصفوري وكذلك تخلخل العسل بالتخلخل العسلي وتخلخل الغير فيجب ان يراعى في هذا الباب معنى ما فيه الحركة ويراعى ايضا مطلقا او بشرط ثم ينظر الى الزمان فان لم يختلف ذلك في النوع صح التقايس فربما كانت المقايسة لا لطبيعة النوع بل لعرض واما المتحرك فلا مأخذ له شرطا في هذا الباب اذ لا يغير اختلافه اختلاف الحركة اللهم الا ان يكون مأخوذا شرطا في هيئة الحركة وفيما فيه الحركة كالعصفور للطيران العصفوري في طيرانه غير مسافة ما فيه بعصفور وقد يغلط في هذا الباب اشتراك الاسم والاشتباه بمثل الطيران

لان هذه العين الرمدة قد صحت اسرع مما صحت هذه اليد المفلوجة فانه كما ان مزاج العين وفعلها غير فعل اليد في النوع فكذلك سلامته وفعله غير الذي منهما لليد في النوع فلا يكون الحركة فيهما من نوع واحد اللهم الا ان الصحة مطلقا فلا يكون الحركتان واحدتين في النوع بل في الجنس وقد علمنا ان ذلك التقايس يجب ليس بالحقيقة وههنا مسألة ربما سأل عنها سائل وقال متحرك قطع مسافة وكانت تلك المسافة مبتدى المستحيل ابتداء الحركة حتى الاستحالة الحد الذي يقف عنده ومتم لديه فوقعت النقلة معا فهل يمكن لن يقول ان هذه الاستحالة مساوية لهذه الحركة فالجواب ان ذلك خطأ ولا يجوز ذلك لان المسافة مساوية للمستحيل واما الحركة فليست بمسافة للاستحالة الا فقط ولا النقلة قطعت شيئا مما قطعته الاستحالة وذلك لان الحركة قطعت ما كانت بعيدا من مبدأها الى منتهاها والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين اذا كانت لا من حد مسافة الى اخرى بل كيفية الى اخرى اذ المستحيل من حيث هو لم يخرج من مسافة الى حد مسافة اخرى بل خرج من كيف الى كيف الا انه لم يزل يجدد دونه كيفا بعد كيف لا على استقرار بتجدد الشيء في محله

فصل

في تضاد الحركات وتقابلها واذ قلنا في تساوي الحركات وتفاوتها فانا ما يتكلم هو حال تضاد الحركات فنقول اما اولا فان الحركات المختلفة الاجناس مثل النقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع معا فان اجتمع بعضها عن الاجتماع مع بعض في وقت ما فليس ذلك لان طباعها من حيث هي نقلة واستحالة ونمو يوجب ذلك بل لامر زائد وسبب من خارج واما الحركات التي تدخل تحت جنس واحد مثل التسود والتبيض الواقعين في جنس الكيفية على نحو الوقوع المذكور فانها قد يكون مضادة فان التسود موافق للتبيض في الجنس ويشاركه في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه معه وهو من وجودي كما ان السعي منع وجودي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقولا بالقياس الى الآخر وبينهما من الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين التصغير و
غيره وهو غاية الخلاف وهذه هي الامور التي بها يصير الشيء ضد الشيء فالتبيض ضد
التسويد كما ان البياض ضد السواد وكذلك في مقولة الكم ايضا فان التنمية ضد
الذبول فانه وان كان لقائل ان يقول ان الصغير ليس بمضاد للكبير بل هو مضاف
له وكان يجوز ان يبطل هذا بان الصغير والكبير الذين بحسب النوع يقالان على
الاطلاق ليس بحسب القياس فان للنمو والذبول اعتبارا آخر يغني عن ذلك
لان الحركة الى الزيادة ليست حركة الى الزيادة بالقياس الى النقصان كما ان
الزيادة انما هي زيادة بالقياس الى النقصان وعلى ان الزيادة والنقصان
اللذين يتوجهان اليه محدود ان في الطبع ليس بالقياس وستجد الحال في النمو و
الذبول كما في التبيض والتسويد وكذلك الحال في التخلخل والتكاثف واما الحركات
التي في الموضع فيشبه ان لا يكون فيها تضاد على نحو ما للتضاد في الحركات
المستديرة وستعلم هذا عن قريب واما الحركات المكانية فان الخطين المستديرين منها
غير مضاد للخط المستقيم بوجه من الوجوه وذلك لان فصول الحركات المتضادة
مع الاتفاق في الجنس يجب ان يكون متقابلة متعاندة لا محالة ويكون منسوبة لا
الى امر من الامور التي تتعلق بها الحركة والحركات ليس كونها متضادة هي الحركة بها
متضادة فان الاضداد قد تعرض لها حركة متفقة في النوع فان الحجر اذا
عرض له حركة بالقسر الى اسفل وشاكل الحجر في ذلك كان نوعا الحركتين لا يختلفان
في ذاتيهما انما يختلفان بالقسر والطبع لا يجعل الشيء مختلفا فان الحرارة التي تحدث في جسم
بالقسر والتي تدور بالطبع حرارة متفقة بالفعل والسواد الذي يحدث بالقسر والذي
يحدث بالقسر والذي بالطبع سواء ان يؤثر تاثيرا واحدا انما يختلف بان هذا
عرض وهذا طبيعي وكذلك لا تشكل الطبيعية والقسرية وغير ذلك فلو كان تضاد
الحركات ايضا انما هي للقسر والطبع لما كانت حركتان قسريتان متضادتين

والطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

والطبيعيان متضادتين فتبين انه ليس يصير الحركة متضادة للحركة لنفس المحركين
متضادان ومثل هذا يعلم ايضا ان الحركة ليست تصير متضادة للحركة لاجل ان المحركين
متضادان ولا ايضا لاجل الزمان لان الزمان لا يتضاد طباعه ولو كان يتضاد
لكان يكون التضاد في امر يعرض للحركة لا لطبيعة الحركة فان الزمان عارض للحركة ولا
ايضا يكون الحركات متضادة لاجل ان الذي فيه الحركة متضاد للذي فيه حركة اخرى
فان الذي فيه الحركة يكون متفقا والحركات متضادة فان الطريق من السواد الى البياض
السواد ومن الزيادة الى النقصان هو بعينه الطريق من السواد الى البياض ومن النقصان الى الزيادة
وبالجملة هي المتوسطات باعيانها كما ان المسافة في النزول هي بعينها في الصعود و
بالجملة فان هذه المتوسطات لا اضداد لها لانها متوسطات فكيف يكون هي التي تصير
الحركات متضادة فلم يبق الا الامور التي اليها وعنها فانها اذا كانت متضادة
كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة ولا كيف اتفق فان الحركة من السواد ليست
بضد للحركة الى السواد لاجل انها حركة من السواد فقط بل لاجل ما يلزمها من ان يكون مع ذلك
حركة الى البياض كما يلزم كونها حركة الى السواد كونها حركة من البياض ثم ان الانتقال من السواد
لا يكون الا الى البياض والانتقال الى السواد لا يكون الا من البياض فاما من الاشقر
والى الاشقاف فذلك ليس بحركة بل امر يقع دفعة ولو كانت الحركة من السواد فقط
لا الى البياض لم يكن ها هنا حركتان متضادتان كما انه يجوز ان يتحرك الشيء من اليمين لا
الى اليسار بل الى فوق فالحركات المتضادة هي التي تتقابل اطرافها وهذا يتصور على جهتين
يرجعان الى وجوه ثلثة احدها ان يكون اطرافها متقابلة بالتضاد الحقيقي في ذواتها
مثل السواد والبياض ومثل اكبر حجم في طبيعة الشيء واصغر حجم في طبيعة ذلك الشيء
والثاني ان يكون اطرافها لا تتقابل في ذواتها وفي ماهياتها بل تتقابل من جهتين
احدهما بالقياس الى الحركة والثانية بالقياس الى امور خارجة عن الحركة مثل ان طرفي
المسافة المتصلة بين السماء والارض هما مثلا نقطتان او مكانان وطباع النقطتين

والكائنين لا تضاد ولا تقابل تقابل السواد والبياض بل تقابل لامر اخر خارج
وذلك لان الامر اما غير متعلق بالنسبة الى الحركة واما متعلق بها اما الخارج من النسبة الى الحركة
فبان يكون احد الطرفين في غاية القرب من الفلك والطرف الثاني في غاية البعد فيكون
طرف منه لزمه ان كان علوا فالاخر لزمه ان يكون سفلا واما المتعلق بالنسبة الى الحركة فان
ان يكون احد الطرفين عرض له انه مبدا الحركة الواحدة والاخر عرض له انه منتهى تلك
الحركة فبقياس كل واحد منهما الى الحركة قياس التقابل مخالف ومقابل لقياس الاخر لانه
وان كان قياس كل واحد منهما الى الحركة قياس المتقابل بالاضافة اي المبدا انما هو مبدا
لذي المبدا والمنتهى منتهى لذي المنتهى فكذلك بالعكس في الامرين فليس مقابلة ما بين المبدا والمنتهى
هذه المقابلة فان المبدا لا يقابل المنتهى فانه يقول بالقياس اليه فانه ليس يلزم
اذا كان الحركة مبدا ما وجب ان يفرض هذا بعينه ان لها منتهى على ان كان ولا بد
فيعلم بدليل وواسطة من خارج والامر في المنتهى كذلك والمضافان انهما علم لزم العلم بالاخر
فليس مبدا المسافة متصور الماهية بالقياس الى منتهاها ولا منتهاها متصور الماهية
بالقياس الى مبداها فليس بينهما تقابل المضاف وبينهما لا محالة تقابل ما اذا كان في
الوجود مستحيل ان يكون المبدا والمنتهى مجتمعين في شيء واحد هما بالقياس اليه مبدا ومنتهى
في زمان واحد وليس احدهما مع عدميا للاخر حتى يكون المنتهى عدم المبدا ولا وجد
التقابل الا التقابل بالتضاد والمانع في غير المستقيمة فلا يبعد ان يكون شيء واحد مبدا
ومنتهى للحركة التي ليست على الاستقامة فلا يكون في المبدا والمنتهى هناك تضاد
وتقابل وليس يقع الشك في ان القسم الاول يجعل الحركات متضادة وانما يقع
الاخر فيشبه ان يكون هذا الشك فيهما وذلك لان ذوات تلك الاطراف
لا تتقابل لذاتها بل تقابل لعارض عرض لها فاذا لم يكن متضادة حقيقة لم تجعل الحركات
متضادة حقيقة فنقول ان هذه المقدمة باطلة فانه ليس اذا كان الشيء متعلقا
بشيء ويكون ذلك الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره بل لعرض يعرض له يجب ان يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

التضاد في المتعلق بذلك الشيء تضادا بالعرض وذلك لانه يجوز ان يكون هذا الذي
هو عارض للمتعلق به امرا داخلا في جوهر المتعلق فان التحدد بالطرف امر غير ذاتي للشمع وذاتي
للشكل الذي في الشمع وهو مما يتعلق بالشمع ويقوم به وكذلك الجسم الحار والبارد
يتضادان بعرضيهما وفعلاهما وهو الاسخان والتبريد متضادان غير متضادين
بالعرض بل بالحقيقة لاجل ان الحار والبارد وان كان عارضا بالقياس الى الجسم فانه
ذاتي او واجب الوجود حتى يكون الاسخان والتبريد متضادا وعلى هذه الصورة
فان الحركة ليست تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرف لها فقط كيف كان حتى اذا
عرض للطرفية عارض كان غير داخل في تقويم الحركة اذ لا يجب دخوله كلا بل انما يتعلق الحركة
بالطرف من حيث هو مبدا ومنتهى فان كل حركة فجوهرها يتضمن التقدم والتاخر
لان الحركة جوهرها مفارقة وقصد فجوهرية الحركة تتضمن المبدا والمنتهى اما بالفعل واما
بالقوة القريبة من الفعل التي اشرنا اليها فالاطراف التي للمسافة انما يتعلق بها الحركة
من حيث هي مبدا ومنتهى وهي من حيث هي مبدا ومنتهى متقابلة فهي من حيث هي
متقابلة فهي مقومة للحركة وان كانت ليست مقومة بذلك وظاهر من ان الحركة اذا
تعين لها مبدا ومنتهى متغايران بالفعل لا يجوز ان يؤدي احدهما الى الاخر بل يكون
على النحو الذي وصفناه فهي لذاتها من ضد الى ضد والضدان ذاتيان لها وليسا
ذاتيين للموضوع الذي هو الطرف ولقائل ان يقول كيف يكون المبدا مضادا
للمنتهى ومبدا الحركة ومنتهاها قد يكون في جسم واحد والاضداد لا تجتمع في جسم واحد
فيقال له الاضداد قد تجتمع في جسم واحد اذا كان الجسم ليس موضوعها الاول القريب
انما لا تجتمع الاضداد معا في الموضوع الاول القريب وموضوع المبداية والمنتهائية ليس هو
الجسم بل هو الطرف ولا تجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدا ومنتهى حركة مستقيمة واحدة بالاتصال
ومنتهاها وهذا كما قد تجتمع في جسم واحد اشياء متقابلة وان كان يعتبر التضاد كالجسم يوجد فيه
خط محدب وخط مقعر وما اشبه ذلك والذي ظن ان الحركات المستقيمة ليست

بان عضادين لم تضاد تا المستديرة الى الطريق والمسافة فى المتضادات المستقيمة
واحدة فقد سها سهوا عظيما وكان يلزم ايضا ان يقول السواد والبياض ليسا
بمتضادين لان موضوعهما واحد ولو كان شرط المتضادين ان لا يكون للضدين
اشتراك لما اجتمع الضدان فى جنس واحد ولما كان موضوعهما واحدا بالحقيقة
التضاد هو خلاف فى طريق واحد على غاية ما يكن ولا شك ان التسود ضد التبيض
والطريق بينهما هو الوسايط وهو واحد لكن السلوك بين المتقابلين فيه بحسب غاية
الخلاف واذ قد بينا هذه الاصول فلنرجع الى غرضنا فنبين ان الحركة المستديرة
لا تضاد المستقيمة فنقول ان كان بينهما تضاد فاما ان يكون ذلك التضاد لاجل الاستدارة
والاستقامة او لا يكون فان كان لاجل الاستدارة والاستقامة كانت الاستقامة
والاستدارة متضادتين لان الشىء الذى به الاختلاف بين الاضداد المتفقة فى
الجنس متضاد لكن الاستدارة والاستقامة كما قيل ليس موضوعهما القريب واحدا
ولا شىء من الموضوعات يجوز ان يستحيل من الاستدارة الى الاستقامة الا بفساد
على ما قلنا فليس بسببهما تضاد الحركات بل ليس ما فيه الحركة هو سبب لتضاد الحركات
فان لم يكن تضادهما لما فيه بقى ان يكون للاطراف ولو كان مضادة المستديرة
لغيرها بسبب الاطراف لكانت الحركة الواحدة بعينها تضادها حركات لا نهاية
لها مختلفة لانه يمكن ان يكون الخط المستقيم المعين المشار اليه الذى عليه هذه الحركة
المستقيمة وترا لقسى غير متشابهة لا نهاية لها بالقوة ولكن ضد هذا الواحد واحد
فقط وهو الذى فى غاية البعد عنه ويمكن ان يتبين بهذا ايضا ان صورة الاستقامة
والاستدارة لا تضاد تضادا جنسيا لانه ان كان مطلق الاستقامة مضادا
الاستدارة كان ايضا هذا المستقيم يضاده هذا المستدير بعينه اذ لا يجوز ان يكون
هذا الواحد يقابله الا واحد بعينه لان ما هو ابعد فهو الضد وهذا الشخص لما لم يكن
متكثرا بالعدد لم يجز ان يكون ضده معنى عاما متكثرا فيسقط بهذا قول من قال

فليس بمضاد المستديرة مضادة

ان هذه الحركات القوسية الكثيرة يجوز ان يكون مضادة للمستقيمة الواحدة فقال
فانه وان كان ضد الواحد واحدا فهذه الكثيرة هى من حيث هى مستديرة كشىء واحد
فهذا القول خطأ وذلك لان ضد الواحد بالعموم متكثر بالشخص ليس ضد الواحد
واحدا بالشخص فليس ضد جميع تلك المستديرات المتفقة فى معنى الاستدارة واحدا
الواحد بالشخص بل الاولى ان تلك المستديرات ليست كاشخاص من نوع واحد
كل واحد منها قوس من دائرة اخرى انعطافها وتحدبها انعطاف وتحدب
ولا يبعد ان يكون الدواير المتفقة فى النوع هى التى تتكثر بالعدد ولا تختلف
فيكون لا جواز مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه ولمثل هذا ما اختلف المستقيم والمستدير
وان تعطف من حيث انهما خطان ممتدان فلا يبعد ان يختلف نوعا القوسين
لا ينطبق احدهما على الآخر وان تعطف فى انهما مستديران محدودان فكيف يكون
القسى المختلفة كلها مضادة لشخص واحد ويسقط ايضا سؤال من قال ليكن بين
المستدير مضادة جنسية وبين المستقيم مضادة نوعية بان تقول انا لا نسلم ان
للشىء الواحد اضدادا من جهات كانت جنسية او كانت نوعية وذلك لان الشىء
الشىء فى طبيعة ذاته وقد يضاده فى اعراض واحوال ولكن لا نمنع ان يعرض للحركات
المستديرة ان يكون لها اضداد من المستديرات ومن المستقيمات من حيث يعرض لها ولا
نمنع ان يكون لها ضد فى ذاتها وماهيتها وهذا كما ان التوسط فى الاخلاق يضاد
النقص والافراط والنقيضين تضاد حقيقى فى الذات وهما المتباعدان فى غاية التباعد
واما تضاد التوسط والطرفين فليس لطبيعة التوسط والطرفين بل لان التوسط
وذانك يجتمعان فى الرذيلة دخول فى هيئة هذه والفضيلة معنى لازم لها وعارض
لتلك الطبيعة المتوسطة وايضا كون ذينك هو رذيلة معنى لازم لهما وعارض
للفضيلة والرذيلة دخول فى هيئة هذه فيكون التضاد بين المتوسط والطرفين
فى عارض والاطراف تضاد الطرف بذاته وجوهره وتضاد الوسط لعارض

انه هل يكون للشيء ضد من جهة جنسه وضد من جهة نوعه فقد علمت في موضع آخر ما في هذا
وتحققت ان الضد بالحقيقة ما هو ضد ذات الشيء ونوعيته فلا يجوز ان يكون
تضاد المستديرة تضادا جنسيا وتضاد المستقيمة تضادا نوعيا ولا يجب ان يشتغل
في هذا بتضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا ثم بتضاد الحركتين تضادا نوعيا فان
السكون معنى عدمي لا مضاد فقد اتضح ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة ولك
ان تعلم ان المستديرات التي على القسي لا تتضاد لانه يجوز ان يقع بين اطراف قسيه
قسي بلا نهاية فاما الحركة من طرف قوس الى طرف آخر والتي بالعكس والقوسين واحدة
بعينها فلا يكون متضادة لما ايضا نعلم ذلك اذا علمت ان الحركة المستديرة الحقيقية
التامة الدور ان لا ضد لها بوجه لانه لا طرف لها بالفعل واذا فرض لها طرف
يكون فيه تخصيص وضع معين الى الفعل بذلك الفرض حتى يجتمع فيه ان كان مبدأ ومنتهى
اذ لم يكن المبدأ والمنتهى ضدين لاجل المبدائية والمنتهائية بل لاجل انهما كانا مبدأ
ومنتهى حركة وكيف اتفق بل لاجل انهما مبدأ ومنتهى حركة بصفة لا يكون مبدأها هو
بعينها منتهاها لما في استمرارها تحقيق التعاند بين المبدأ والمنتهى من جهة القياس الى الحركة
وذلك انما يتفق حيث يكون المبدأ والمنتهى للحركة المستقيمة يكون الاستمرار فيها لا الى
منتهى ولا المنتهى مبدأ فذلك هو الذي لا يجتمع واذا كان كذلك فقد عرفت ان التي
على القوس الواحدة لا تتضاد لان الحركة على تلك القوس لا يعرض لها من حيث هي
حركة قوس ان يكون مبدأها غير منتهاها مغايرة ذاتية بل يعرض ذلك القطع نفرض
وقوف يتفق ولولا ذلك لصح لما التوجه المستمر الى المبدأ بعينه وهي حركة متصلة واحدة
لا رجوع فيها والحركات المستديرة الوضعية وخصوصا ما يكون منها لجسم متشابه الاجزاء
موضوع على جسم متشابه الاجزاء او موضوع في جسم متشابه الاجزاء اعني المتشابهة
في الطبيعة وفي وضع الاجزاء فانها حركات وان تكثرت وتخالفت فانها لا تكثر و
تخالف الا بالعدد لان كل حركة منها متممة فانها مبتدئة من وضع اذا فرض بالفعل و

النهاية

موضع

الى وضع اذا فرض بالفعل لا خلاف بينهما الا بالعدد ويكون له في الوسط
اوضاع اذا فرضت بالفعل لم يكن مخالفة بالفعل لما قبلها الا بالعدد وكل حركة
منها متممة فانها تبتدئ من وضع فان مبدأها المفروض ومنتهاها المفروض
ووسطها المفروض لا يخالف حركة اخرى الا بالعدد فهي لا يخالفها الا بالعدد
ولا شيء مما لا يخالف الا بالعدد باضداد وان كانت تستحيل ان تجتمع والتي
قيل من انه كما ان المستديرة تخالف المستقيمة في انها لا طرف لها بالفعل فكذلك
تخالفها في نوع تضادها لا يتعلق بالاطراف فليسقط بما عرفناه انه لا وجه
لتضاد الحركات الا ان يكون بسبب النهايات والاطراف فاذا عطل
النهايات والاطراف سقط وجه التضاد فلم يكن ضد فقد علمت مما قلناه حال
الحركة المستديرة فاما المستقيمات فقد عرفت انها تتضاد وكيف تتضاد وان
النازل والصاعد متضادان التضاد المذكور الذي للحركة بما هو حركة مستقيمة و
تضاد تضادا آخر خارجا عن ذلك وهو ان الطرفين قد يتضادان من طريق انهما
ثقيل ايضا فالحركة ذات الضد هي التي تأخذ اقرب مسافة من طرف الى طرف
وضدها هو الذي يبتدئ من منتهاها ذاهبا الى مبتدئها لا الى شيء آخر

فصل ٧ في تقابل الحركة والسكون

اما مقابلة ما بين الحركة والسكون
فانه قد تحقق فيما سلف وقد علمت ان لكل جنس حركة سكونا يقابله لكنه قد يجب
علينا ان نعرف تقابل السكون للسكون من حيث هو سكون وسكون لكن
طبيعي وقسري وغير ذلك من الفصول الخارجة عن جوهرها فنقول ان السكون
ايضا مما يقع فيه مقابلة ومضادة ما بسبب الامور التي يتعلق بها السكون و
تلك ما اقتضاه عليك في باب تضاد الحركات فعن قريب تعلم ان الساكن و
المسكن لا مدخل له في ذلك ولا الزمان وقد علمت ان السكون لا يتعلق بمبدأ و
منتهى مكاني ولكن يتعلق بما فيه فيشبه ان يكون تضاد ما فيه يجعل السكون متضادا

بسم الله الرحمن الرحيم

وما فيه متضاد على وجهين تضاد يتعلق بكونه حيزا او جهة ومكانا او شبيها بما يجري مجراه وبالجملة تضاد يتعلق بكونه بماهيته وتضاد يتعلق بامور اخرى مثل ان يكون مكان حارا او مكان باردا فاما هذا الجنس من التضاد فهو امر غريب عن السكون لا يتغير به امر السكون شيئا فانه لو كان جسم يسكن فيه الجسم سكونا ما وكان يعرض ان يسخن او يبرد او ينقص او يسود لم يجب ان يصير السكون فيه في وقت ضد السكون فيه وقتا اخر بل يحصل السكون فيه واحدا بعينه لان هذا التضاد ليس يفسد ما فيه الساكن اولا بل يحدث اخر واما اذا كان التضاد في ذات ما فيه بان كان مرة يسكن فوق فيكون الذي يسكن فيه فوق ومرة يسكن اسفل فيكون الذي يسكن فيه اسفل فبالحري ان يكون هذا السكون في المكان الاعلى ضد السكون في المكان الاسفل وقد بقي ان نعلم هل السكون الذي يقابل الحركة من فوق هذا السكون فوق او السكون اسفل وقد قيل ان السكون فوق ضد الحركة من فوق لا الحركة الى فوق وذلك لان السكون فوق قد يكون كمالا للحركة الى فوق ومحال ان يكون الكمال الطبيعي مقابلا للشيء فان كان الشيء يؤدي الى مقابل وضد فهذا ما قيل واما انا فلم يتضح لي ان الشيء لا يؤدي الى مقابله بل يتضح لي انه لا يعقب مقابله ولو كان كذلك لما جاز ان يؤدي وجود الحركة الى فقدها ولا شك من ينكر ان الحركة بالطبع انما هي حركة بالطبع الى فوق ليحصل به سكون بالطبع ولا شك ان هذه الحركة مؤدية الى فقدان نفسها ولم يتضح لي ان السكون فوق كمال للحركة بمعنى ان الحركة تستكمل به ذلك بل انما هو كمال للمتحرك واما الحركة فانها تفسد وتبطل به وذلك ليس كمال الحركة بل فساد الحركة انما هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك بعد الحركة ويشبه ان كل سكون للمتحرك فهو مقابل لكل حركة تصح فيه لو كانت بدل السكون لانه عدم لكل حركة يمكن فيه الى ذلك الموضع او عن ذلك الموضع فان السكون ليس هو عدم الحركة من حيث هو الى الجهة ما والا لكانت المتحرك الى خلاف تلك ساكنا بل السكون عدم الحركة التي في ذلك مطلقا وكذلك ساكن في نوع اين او كيف او كم اذا حفظ مثلا اينا واحدا فهو

في ذلك الاين واذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف واذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار ويستحيل ان يكون الشيء يحفظ اينا واحدا ثم يكون عادما للنقلة ودون نقلة وكذلك في الاستحالة وغيرها وان كان يجوز ان يكون عادما للنقلة وغير عادم الحركة في الوضع مثلا الفلك الذي يكون في فلك اخر فانه من حيث الاين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا وكذلك الحال في الكيف فان الذي يقابل التغير في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف والساكن يقابل المتغير في الكم لا يتغير في الكم لكنه ان نشط واحد ان يجعل لكل حركة من حيث هي بعينها سكونا يقابلها يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة لزمه ان يجعل المتحرك الى فوق ساكنا الى اسفل فان نشط ان يجعل السكون المقابل هو الذي يتوهم طاريا على الحركة فيعدمها فمع انه يرخص له في هذا النشاط من غير وجوب اذ ليس كل عدم يتأخر بل قد يتقدم يلزمه ان يكون السكون في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة الى اسفل وان نشط ان يجعل السكون المقابل هو الذي يطرأ عليه الحركة حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم للقوة كان السكون فوق مقابل الحركة من فوق واما اعتبار التقابل بالطبيعة والقسر فيشبه ان يكون السكون فوق لا يقابل الحركة الى فوق لانهما طبيعيان بل التي الى اسفل وعلى هذا القياس يورد سائر الفصول التي بها تخالف الحركات

فصل

في بيان حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا او امتناع ذلك فيها حتى يكون بينهما سكون لا محالة قد فرغنا ان الحركة كيف يكون واحدة وكيف ينقسم وعرفنا انها كيف تتقابل فبالحري بنا ان نعلم ان اي الحركات يتصل باي الحركات واياها لا يتصل بل يتشافع ويتتالى فنقول اما المختلفة الاجناس فلا شك انها اذا تعاقبت على موضوع واحد لم يكن على انها حركة واحدة بالاتصال واما المتفقة الاجناس كاستحالة واستحالة ونقلة ونقلة فيجب بنا ان نحقق الامر في ذلك فانه مما يعظم فيه الشك انه هل يتصل حركة الحجر الصاعد بحركته النازلة والحركة على قوس بالحركة على وترها وبالجملة

يتصل الحركتان اللتان يعرض لكل واحدة منهما شيء عنه واليه كما فيكون للاحد منهما غاية
وللاخرى مبدأ كالنقطة هي طرف مسافة او كيفية هي نهاية حركة اليها او مبدأ
او غير ذلك فان قوما جوزوا هذا الاتصال وقوما لم يجوزوا واوجبوا ان يكون
بين امثال هذه الحركات سكون وللمجوزين حجج وللمانعين حجج فلنعد ما للمانعين
علينا ثم لنورد ما عندنا فمن حجج المجوزين قولهم ان الحجر اذا رمي الى فوق
الى اسفل ويعارضه في سكة حصاة صغيرة تحت بمماسة التمكن تلك الحصاة او لا
في صدمة كتبها او يتصل الحركتان معا فان سكنت وجب من ذلك ان يكون الرحى
حصاة صاعدة من الحركة النازلة التي لها وهذا المحال وان اتصلت الحركتان فقد
بطل مذهب من يمنع ذلك وقالوا ايضا ان ذلك السكون من المحال ان
ان يكون له سبب بوجه من الوجوه ثم ان كان سببه عدميا وهو عدم سبب الحركة
ان لا يكون في ذلك الجسم المرمي الى فوق مثلا مبدأ حركة الى اسفل فيعني ان الحركة
من غير جوهره وليس الامر كذلك وان كان السبب وجوديا فهو شيء مانع من الحركة
اما شيء من خارج واما طبيعي او ارادي والكل مرداخل وجميع ذلك ليس [illegible] وقالوا
ايضا انا لا نمنع ان يكون شيء مماسا لشيء مماسة فان يفارقه ولا حتى مماسا له
تحته يكون ساكنا فيه فلا يصح ما هو عمدة احتجاج مثبتي السكون فانهم متعلقون بان
لا يجوز ان يقع في آن واحد مماسة ثم مفارقة قالوا وهذا مثل كرة مركبة على دولاب
داير فانها اذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث تماسه بعد ذلك زمانا واما
المانعون من ذلك فمن حجتهم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية
معينة ومباينا الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيها فهو
سكون وقالوا ايضا لو جاز اتصال الصاعد بالهابط شيئا واحدا لكانت
لكانت الحركتان تحدث منهما حركة واحدة بالاتصال لان وحدة الحركة هي
الاتصال فكان يجب ان يكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة ومحال

وقالوا ايضا انه لو جاز اتصال الحركتين لكان يجب ان يكون غاية الصاعد
العائد بطاهي ان ينتهي في حركة مستمرة الى ما عنه ابتدأ فيكون مبدأ الحركة
المستقيمة المفارقة من موضع المقصود بذلك الهرب وقالوا ايضا ان
الشيء يتنقص وابيض وهو يسود فمن حيث هو يسود ففيه سواد ومن حيث هو
كذلك ففيه فوق على الناقص وهذا المحال ممهدة الاشتباه وما اشتهر عمدة
ما يحتج به الفريقان وليس ولا واحد منهم حسن الاحتجاج وان كان المذهب
هو الحق لكنهم لم يتركوا الناس ها ما اقاموه علته بحيث يقنع به او لا
فيهما مستعصون به لانه يقع على وجه من الشكوك فلهولاء العاملين بالسكون
ان ينقضوا ما احتج به اولئك اما حديث الحصاة فانها لا تخلو اما ان يكون
الهواء المندفع امامه الرحى يصرف الحصاة قبل ان يكون منهما مماسة
يكون ذلك السكون واقعا في الهواء قبل المماسة واما ان لا يكون
حتى تلقى الرحى تحج لا يستحيل وان كان [illegible] ان يوقف الرحى لا استحالة
اتصال الحركتين [illegible] فان الامر الواجب وجوده
لا يعدم ان بطل [illegible] ان بطل ثم منع [illegible] ويكون
من الزمان الذي فيه الابطال والمنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال واما
تحجج الاخرى فيجوز ان يقولوا عليها ان السبب فيه سبب عدمي وهو عدم حدوث
الميل عن القوة المحركة فان هذه القوة المحركة انما تحرك بان تحدث ميلا
قد علم انها اذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن لها هناك ميل الى جهة
وتلك القوة موجودة فكذلك يجوز في الجهة الاخرى التي هربت اليها
الميل قاسر ان يكون مادة ممنوعة عن الميل التي تحدثها الطبع بمعارضة الميل
القسري ويلزم ذلك ان لا تتحرك وذلك كسخونة الماء الغريبة اذا بطل
توحشه بعد فانها مانعة عن [illegible] عن طبيعة الماء برودة الطبع فانما

لان الميل الغريب يستولي على الميل الطبيعي و يعدمه و يمنع عنها الحركة الطبيعية ويجوز
ان يكون عند انتهاء الحركة بقية من الميل الغريب بقدر ما يمنع القوة الطبيعية عن ايجاد
الميل الطبيعي و يكون اضعف من ان يقوى مع تلك الممانعة على التحريك في تلك الجهة
بل يضعف عن التحريك فلا يحرك ولا يضعف عن ممانعة الطبيعة من احداث الميل
فلا الميل الغريب يقوى على احداث الميل الطبيعي الى ان يبطل ذلك البعض من الميل
الغريب او يبطل بعضها او يبطلها بسبب اخر ومثل هذا قد يشاهد بين المتقاومين
اذا تساويا على معان اخرى فيكون الامتناع عن الحركة تارة لهذا وتارة يكون
الامتناع بسبب وجوب السكون زمانا بعده فينبعث الميل الطبيعي اذا وجد
التحريك فليس كل ميل كما حصل ميلا حصلت معه حركة بل ربما كان اضعف من ذلك
او شوبا بالمقابل شوب المتوسطات الى ان يضعفوا وهذا مثل الميل الذي
يحصل في حمل متناوله محركون لسفينة فاذا انضم اليهم العاشر استقل فان العشرة
قد اوجبوا فيه ميلا ما و عدموا ميلا الان لحاجة لا يتم بذلك الميل في الاستقلال
بل يحتاج الى زيادة ويجوز ان يقال ان السبب فيه منع وجودي وهو امر غريب
ايضا وهو ان يكون المحرك يفيد قوة غريبة تحرك بها الجسم ويتوسطها يفيد
قوة مسكنة وهو امر كالمضاد للميل وصورة مضادة له اثر غريب يحفظ
الجسم مكان ما هو فيه كما بالميل يترك مكانه فيكون منه قسري وطبيعي كما يكون
الميل قسريا وطبيعيا واما حجة الدولابية فقد سلم فيها ان الكرة الحقيقية
لا نقطة حقيقية لها وانها تماس السطح وهذا لا يخفى على الجواب الا صواب
انه حيث يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان يماس في فضاء ويزول
ووجب ان يقف وقفة ما لاستحالة ذلك و مع ذلك لا يخلو اما ان يكون
هناك بين الكرة والصفيحة خلا فيجب ان يكون بينهما خلاء فان كان بينهما ملاء
كان سطح ذلك الملا الملاقي يلاقي الصفيحة وهو بسيط سطح وسطح الكرة

تقوى على التحريك غالب للقوة الغريبة ولا القوة الطبيعية نعم ح

يلاقي تقبيب الكرة ولم يجز ان يكون في جهة نقطة غير نقطة اخرى فان النقطة
لا تعين لها في السطح وضع متميز فضلا عن ان يكون في ذلك البسيط واذا كان كذلك
لم تقع مماسة بين الكرة وبين الصفيحة بالنقطة وفرضت مماسة وذلك محال
على ان هذا تعليق الاحكام الطبيعية باوهام رياضية وهو غير صواب فان ذلك
مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الان لو جعل
منه اتصال الحركتين المذكورين في الاوهام ولكن لا نمنع اتصال الحركتين المذكورتين
في الوهم انما نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجة عن الاوهام ثم لا ولكن
ان يعودوا ويتعصلوا حجج هؤلاء اما الاول فلانها سوفسطائية وذلك لانه اما ان عني
بالان الذي كان فيه مباينا طرف الزمان الذي يكون فيه مباينا فيكون طرف الزمان
المباينة التي هي الحركة فيكون ذلك بعينه الان الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون
طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة بل فيه امر مخالف للحركة وان يكون طرف
زمان المباينة هو نفس ان المماسة وليس فيه مباينة وان عني به ان يصدق فيه
القول ان الشيء مباين محققا ان بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسة
الى ذلك البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون وخصوصا من مذهبهم ان الحركة
والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة ومباينة وكذلك ان
تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها لا مماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان
الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان
فليستعرج وعلى ان جميع ذلك منتقض اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض
فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان اجزاء منضودة
على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس بعد ان يقال انه اذا عرض
ذلك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات ويكون الحركات
ابطاء منها لو لم يكن واظن ان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكو

بسم الله الرحمن الرحيم

المحركة

النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان الشيء لا يكون بالذي الى
واحد و دبل بالقياس الى تلك المتساوية وهو بالقياس الى ذلك متصل كانه لا
فيه ولا سواد ولا تحجيبي فانه لم يكن حد بالفعل بين السواد والبياض وكم انه
اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة اما على الاطلاق
فواخره وغير اجزاءه ايضا اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى طرف المسافة
من حيث هو بعد واما الحجة الثانية فلا ولكن ان يقولوا ان الحركة الواحدة
ليست يكون واحدة على اي نمط من الاتصال اتفق كما ان الخط الواحد ليس يكون
واحدا على اي نمط من الاتصال اتفق بل الاتصال الموحد للمقادير فيما بينها
هو الاتصال المعدوم فيه الفصل المشترك بالفعل واما الاتصال الذي يكون
بمعنى الاشتراك في طرف فذلك لا يجعل الخطوط والحركات وغير ذلك شيئا واحدا
الوحدة التي لا كثرة فيها بالفعل بل عسى بالقوة والا فالمثلث يحيط به خط واحد
بالحقيقة وقد فرغنا نحن سالفا عن تحقيق وجوه ما يقع عليه الاتصال وعرفت ان
الاتصال منه موحد ومنه مفرق فلا يكون اذا ما تان الحركتان حركة واحدة
بالاتصال الموحد بل حركتان اثنتان بينهما الاتصال المفرق فان هذا الاتصال
هو اتصال شيء بشيء في طرف موجود بالفعل مشترك بينهما فلم يكن اثنينية بالفعل
هذا الاتصال ابطل الفعل بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتقيين على زاوية ذات نقطة
بالفعل فهذا الاتصال اذن ليس هو الاتصال الموحد بل الاتصال المفرق وكم
هذا الاتصال كاتصال السواد بالبياض وبهذا يعلم ايضا الغلط في حجة الذي
وانه انما كان يكون الغاية هي بعينها المبدأ لو كان الاتصال موحدا لا مفرقا
الاشياء المتفرقة المتتالية قد يجوز ان يكون منها غايات بعد غايات واما
الحجة الاخيرة فهي سخيفة وذلك انه عندما صار ابيض لا يبقى انه مسود بل في
بعده في زمان طرفه هو ذلك الآن الذي هو فيه ابيض بالفعل ومع ذلك فلا يستمر

الجسم

بسم الله الرحمن الرحيم

احتجاجهم اذا قال قائل ان هذا الابيض بالفعل هو بالقوة ابيض اخر ايضا لا انه
في قوته ان يحل فيه بياض اخر غير هذا البياض وقد يتخللها زمان يفصل بينهما فيكون
بالقياس الى هذا البياض الموجود لا قوة له عليه وبالقياس الى بياض منتظر قوة
عليه فاذ قد اوضحنا حجج هؤلاء فبالحري ان نعرف نحن الحجة التي لا يلجئنا
ان نتمسك باحد المذهبين فنقول ان كل حركة بالحقيقة ففي قصدها ميل يحفظه اندفاع
الشيء الغايب امام المتحرك او احتياجه الى قوة تمانعها وهذا الميل في
معنى من الامور به تتصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد شيء
مدافعة لمانع وجه الحركة وتقريب شيء ومحال ان يكون الموصل الى الحد تماما
وصلا الا علة موجودة موصلة ومحال ان يكون هذه العلة غير العلة التي ازالت
عن المستقر الاول وهذه العلة يكون لها قياس الى ما تزيل وتدافع وبذلك
القياس تسمى ميلا فان هذا الشيء من حيث هو موصل لا يسمى ميلا وان كان الموضوع
واحدا وهذا الشيء الذي يسمى ميلا قد يكون موجودا في آن واحد فانما الحركة
هي التي عسى ان يحتاج في وجودها الى اتصال زمان والميل ما لم يعق ولم يمنع او
لم يفسد فان الحركة التي تجب عنه يكون موجودة واذا فسد الميل لم يكن فساده
هو نفس وجود ميل اخر بل ذلك معنى اخر ربما يقارنه فاذا احدث حركتان
فعن ميلين واذا وجد ميل اخر الى جهة اخرى فليس يكون هو هذا الموصل
هو بعينه علة للتحصيل وللمفارقة معا بل يحدث لا محالة ميل اخر له اول حدوث والحد
الاول موجود اذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون اللذين ليس لهما اول
حدوث اذ لا يوجدان على وجه ما الا في زمان والا بعد زمان اذ هي متعينة لانه
لم يكن الجسم قبله فيه ولا يكون بعده فيه فيقتضي بعد ما وتاخر زمانيا بل هو
كلا حركة الذي يكون في كل آن فكذلك الآن الذي يحدث في طرف الحركة
يجوز ان يكون هو بعينه مبدأ الحركة حتى يكون لا حركة موجودا في آن هو طرف

بسم الله الرحمن الرحيم

وسترة الوجود بعده فلا يحتاج من الحركة وبين التالحركة الى آن وآن بل يكفي آن
واحد ولا يعرض له محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة والسكون بل خاليا منهما واما الآن الذي فيه اول وجود الميل الثاني فليس هو الآن الذي فيه آخر وجود
الميل الاول اذ هو آخر وجود الميل الذي بقيا اثر يكون فيه موجودا عند ما يكون
موصلا فان كان يوجد موصلا زمانا فقد صح السكون وان كان لا يوجد
موصلا الا آنا فليس ذلك الآن آخرا الا يكون ما هو له آخر موجودا فيه اذ ما هو
له آخر هو موصل والموصل لا يكون موصلا وهو غير حاصل وانما لم يكن الا آنا
واحدا لان الشيء لا يكون في طبيعته ما يوجب الحصول وما يوجب اللاحصول
فيكون طباعه يقتضي ان يكون فيه اقتصار بالفعل فاذن آخر آن الميل الاول
غير اول آن الميل الثاني ولا نقتنع الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن
ان يكون فيه شيء بالفعل مدافعة جهة او لزومها وفيه بالفعل التنحي عنها فلا
ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل النشر بل مبدا شانه ان يحدث ذلك الميل
اذا زال عايق وقد يغلب كما ان في الماء قوة هي مبدا يحدث البرد في جوهر
الماء اذا زال عايق وقد يغلب كما علمت فقد بان ان الآنين متباينان وبين
كل آنين زمان والاشبه ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا لكن انه لا يبقى
موصلا آنا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون فقد انحل الشبهة ولو
انت تمسك بمناهج المعلم الاول على هذا الاصل

الفصل التاسع

في الحركة المتقدمة بالطبع وفي ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع واذ قد بلغ
الكلام بنا هذا المبلغ فبالحري ان نختم القول في الحركات بان نعرف اي
الحركات اولى بالتقدم فنقول اما اولا فان الحركة المكانية او الوضعية
اقدم الحركات وذلك لان النمو لا يخلو عن حركة مكانية مع الحركة الكمية وللنمو
من وارد على النامي يتحرك اليه وفيه والمكانية والوضعية تخلو عنه والتحلل

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخلو عن الاستحالة والاستحالة لا توجد الا بعد وجود حركة مكانية
او وضعية اذ كانت الاستحالة الواحدة لا توجد دائمة اذ هي بين
الاضداد ويكون لها لا محالة علة لم يكن من قبل علة بالفعل ثم صارت علة
فلا يخلو اما ان تكون تلك العلة واصلة الى المعلول ولا يكون فان لم تكن
واصلة فوصلت في الحال فقد حصلت حركة نقلية او وضعية والا كانت
واصلة ولكن ليست تفعل فهو اذ هي تحتاج الى استحالة في ان تفعل او عرض
ثم يفعل والكلام في تلك الاستحالة ثابت وان كان لا تحتاج الى وضع
ولا الى استحالة وهو موجود والموضوع موجود وليس تفعل فليس بالحقيقة فاعلا
فالكلام في الاستحالة ثابت على ان كلامنا في الاستحالات الجسمانية التي
عن علل جسمانية وهي انما تفعل بعد ما لم تفعل بالقرب بعد البعد والكلام
في الحركات النقلية المستقيمة المتناهية هذا الكلام فانها لا تكون متصلة بغير انتهاء
فتحتاج الى ان تقدمها حركات حتى توجد واما الوضعية والنقلية المستديرة
ان كانت موجودة فليس الامر فيها على هذه الصورة بل يكفي لها محرك واحد
ثابت ويصلح ان يكون اصناف ما يحدث من المناسبات المختلفة بين ذلك
المتحرك وبين الاجسام الاخرى اسبابا لانبعاث حركات في الاستحالات
الاخرى فيتبين من هذا ان اقدم الحركات ما كان على الاستدارة فانها اقدم
الحركات المكانية والوضعية وهذا الصنف من الحركات اقدم من ساير الحركات
الاخرى بالشرف ايضا لانه لا يوجد الا بعد استكمال الجوهر جوهرا بالفعل و
لا يخرجه عن جوهريته بوجه من الوجوه ولا يزيل امرا له في ذاته بل نسبة الى امر
من خارج ويخص المستديرة انها تامة لا تقبل الزيادة ولا يجب فيها الاشتداد
والضعف كما يجب في الطبيعية من الاشتداد اخرا في السرعة والعسر الاشتداد
في الوسط ولا شك انها تضعف اخرا والجرم الذي له الحركة المستديرة بالطبع

هو اقدم الاجرام وبه تتحدد جهات الحركات الطبيعية للاجرام الاخرى واذ
قد اوستوفينا التحقيق بهذه المعاني فبالحري ان نجمع الفصول التي للحركات
اولا كل ما ينسب اليه صفة فاما ان يؤتى تلك الصفة له بذاته بان يكون
في كله ولكنها بالحقيقة في جزء منه مثل ان يقال ان الانسان يبرى وان العين سوداء
واما ان يؤتى بالعرض على الاطلاق بان لا يكون فيه بل في شيء يقارنه كما يقال ان البناء
يكتب وكما يقال للبياض انه ينتقل عند ما ينتقل الابيض فالمتحرك والمحرك اما ان
له ذلك لذاته مطلقا او للجزء كما يقال فلان يكتب وانما يكتب بيده او فلان يتحرك
وانما يتحرك بيده واما ان يؤتى بالعرض مطلقا كما يقال الساكن في السفينة انه يتحرك
ما ليس من شانه ذلك كالمسمار المستمر في السفينة وكذلك المحرك قد يكون بالعرض
وغير مطلق على ما قيل في ابواب سلفت والحركة اذا كانت في ذات الشيء فقد
ينبعث عن طبيعة لا عن خارج ولا بارادة ولا قصد كنزول الحجر وقد ينبعث عن الارادة
وقد يكون لسبب قسري من خارج كصعود الحجر والطبيعي والارادي ليس كان دائما
في ان يطلق عليهما لفظ الحركة المكانية من تلقاء المتحرك وذلك لانهما ليستا من خارج
وربما قيل ذلك خاصة للذي يكون بارادة والحركة الطبيعية والقسرية قد يكون في
المكانية والوضعية فان ههنا استحالة طبيعية كصحة من يصح بالبحران الطبيعي
وتبرد الماء الحار اذا استحال بالطبيعة الى البرد واستحالة قسرية كاستحالة الماء الى الحر
وكون طبيعي مثل تكون الجنين والنبات عن المني والبزور وكون قسري مثل حدوث
النار بالقدح وفساد طبيعي مثل الموت الهرمي وفساد قسري كالموت عن القتل
والموت عن السم وههنا زيادة في مقدار الجسد طبيعية كنمو الصبي واخرى قسرية كالتي
تستجلب بالادوية المسمنة وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم وذبول قسري كما في ...
ويجب ان يعلم انا قولنا حركة طبيعية ليس نعني به ان الحركة تصدر البتة عن الطبيعة
لحالها التي لها فان الطبيعة ذات ما به حارة وما يصدر عنها لذاتها فهو ايضا

فامر موجود مع وجود الطبيعة والحركة التي هي الحركة الطبيعية بعيدة دائما وتتجدد
بلا استقرار الحركة التي حققناها لا محالة فانها تقتضي ترك شيء والطبيعة اذا
لذاتها ترك شيء فيقتضي لا محالة ترك شيء خارج عن الطبيعة واذا كان كذلك فكان لم
امر خارج عن الطبيعة لم يعرض لها قصد ترك لما بالطبع فاذن الحركة الطبيعية لا تصدر
عن الطبيعة الا وقد عرضت حال غير طبيعية ولا يكون حال غير طبيعية تترك كما
متوجها به الى الطبيعة وكل حركة طبيعية اذا لم تعق فهي تنتهي الى غاية طبيعية وتستحيل اذا
حصلت تلك الغاية ان تتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية لان الحركة ترك ما وهرب والغاية
الطبيعية ليست متروكة ولا مهروبا عنها بالطبع فكل حركة طبيعية اذن فهي
طلب سكون اما في اين او كيف او كم او في وضع فكل حركة لا تسكن فليست
بطبيعية فالحركة المستديرة المتصلة اذن لا يكون طبيعية وكيف يكون وليس
من الاوضاع والاينات التي يفرض مهروبا عنه بالطبع بتلك الحركة الا وهو مقصود
اليه بالطبع بتلك الحركة ومحال ان يهرب الطبيعة بالطبع عن امر تؤمه بالطبع فالحركة
المستديرة يكون اما من اسباب خارج واما عن قوة غير الطبع بل عن قوة ارادية
وقد يجوز ان لا تختلف ما يكون عن القوة الارادية اذا لم تختلف الدواعي والموانع
والغايات والاغراض فلم تتجدد الارادات وكانت الواحدة منها يتلو
بها المراد في الحركة ولا يمتنع كون الحركة المستديرة لجسم بسيط ان يكون ذلك
الجسم ذا نفس على انه يشكك به بعضهم قائلا ان المشائين لا يوجبون ان لا يكون
النفس الا لجسم المركب ثم يقولون الحركة المستديرة البسيطة هي صادرة عن نفس
لجرم بسيط وذلك لان المشائين لم يمنعوا ان يكون في البسائط ما له نفس
انما منعوا ان يكون ذلك لجسم من البسائط الاسطقسية الموضوعة للتركيب
فان هذه البسائط ما لم تتركب ولم تعتدل ولم تسقط عنها التضاد لم
تجوز فان كان جسم بسيط لا ضد له في طبيعته فهو قابل للحيوة ويجب ان يعرف

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الطبيعي على كم وجه يقال بحسب ما ننتفع به في الموضع الذي نحن فيه ثم نتمم الكلام في الحركة
الطبيعية فنقول ان الطبيعي قد يكون بالقياس الى الشيء الذي له الامر الطبيعي وحده وقد
لا بالقياس اليه وحده بل بالقياس الى طبايع الكل بالشركة مثال هذا القسم
ان كون الارض غير حقيقة التدوير وانكشافها عن الماء ليس طبيعيا بالقياس
الى طبيعة الارض نفسها فان طبيعة كل بسيط لا تقتضي اختلافا فيه بل تقتضي التشابه
فيجب ان يكون الشكل الطبيعي كريا ولكن الامر الذي تقتضيه طبيعة الارض من استعداد
وفعلها معا اذا قرن به طبيعة الكل كان وجود هذا الشكل لها طبيعيا اي امرا يجب عن طباعها
وطباع الكل وما عليه مجرى الامر الكلي في الكل على ما سيتضح هذا في موضعه وكذلك
تصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية هو نفس الغذاء غير طبيعي ولكن اذا قيس الى الطبيعة
المشتركة للكل كان طبيعيا واما الطبيعي الخاص بالشيء فهو ان يكون صادرا عن
طبيعته فيه وحده ونعني بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات الشيء يحرك لا
بارادة كانت طبيعية صرفة او كانت كنفس النبات فيكون احد قسمي هذا الباب
تحرك الحجر الى اسفل وهو الذي يكون لا عن ارادة ولا ايضا مختلف الجهة وقد يكون
حركته بارادته والثاني على تحرك النامي الى نموه فان ذلك ليس بارادة ولكنه مختلف
وقد يكون حركة بارادة وغير مختلفة الجهة ولا يسمى طبيعية الا باشتراك الاسم كالحركة الفلكية
فالحركة الطبيعية بحسب هذا الموضع هي التي يكون عن قوة في الجسم نفسه توجه الى الغاية
التي لطبيعة ذلك الجسم وعلى الوجه الذي تقتضيه طبيعة ذلك الجسم اذ لم يكن عائق مثل كون
يد الانسان ذات خمس اصابع في مدة في مثلها سكون وعلى نحو التدوير غير زايغ
عن الحدود والوجه فانه قد يكون حركة عن الطبيعة ولكن لا الى غاية طبيعية مثل كون
الاصبع الزايد والشاغية وقد يكون حركة لا عن الطبيعة ولكن الى غاية الطبيعة
كمن يرمي حجرا الى اسفل على خط مستقيم ميلا لا يصدر مثل الحركة التي فيه عن الطبيعة التي في
الحجر وحدها وقد يتفق ان يكون من المبدا الى الغاية ولكن معوقا مثل ان يكون حركته ابطا

الشكل

كان طبيعيا

بسم الله الرحمن الرحيم

من الواجب او ذات كيفية غير موافقة للاستمرار الى الغاية فهذه ما بقي لها طبيعية
لكن الحقيقي هو ما قلنا اولا وقد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة المحاذية
بالشيء بل بالقياس الى امور من خارج فان الاحتراق طبيعي للكبريت عند ملاقاة
النار والانجذاب طبيعي للحديد عند مقارنة المغناطيس

الفصل العاشر

في كيفية كون الحركة طبيعيا للجسم وكذلك كون اشياء اخرى طبيعية له فنقول ان كل جسم
فتبين انه يقتضي حيزا الجسم والمقتضي لذلك صورته التي بها يجوهر او صورة
الغالب فيه وقد يقتضي كما او كيفا او وضعا او غير ذلك فان كان الحيز الذي
يقتضيه هو قوة فاعلية لا تفارقه لم يكن حركة طبيعية ناقلة الى الحيز وكذلك ان كانت
كيفيته بهذه الصفة او كميته فان كان حيزه حيزا يمكن ان يفارقه بان ينزل عنه قسرا
يكون له عود بالطبع ان لم يمنع قسرا او كان لم يزل عن حيزه بل كان اول وقوعه
في غير حيزه فانه بالطبع ينتقل اليه ان لم يمنع قسرا فان كان كيفية مما يجوز ان تنسلخ
ككيفية الماء عن برودته فانه اذا زال القاسر توجه اليها الشيء بالطبع ويستحيل
الماء المسخن مثلا باردا وان كان كمية مما يجوز ان يسلب بقسر مثلا كما تخلخل الهواء بالنار
حتى يصير اعظم او ينضغط بالقسر حتى يصير اصغر على ما خبرنا عنه في باب الخلاء فانه اذا زال
القاسر تخلخل الجوهر الى حجمه او كانت كمية مما لا يحصل له في اول وجوده بل يكون اول
وجوده وجودا غير مستكمل وانما يستكمل بالاستعداد فانه يتحرك الى كماله في حجمه
بالغذاء طبعا او كان وضع اجزائه وضعا مقسورا كما تحنى الخشب المستقيم بالقسر فانه
اذا خلي سبيله من غير كسر او رض رجع بحركة الى الوضع الاول لكنه قد يشكل في امر الحجر ما
ما لا يشكل في امر غيره فان الجسم المتحرك في جهة ما يعرض له امور من ذلك انه متحرك الى
كليته فيشتبه الامر ويشكل فلا يدري انه اي واحد من هذه الاشياء يتحرك ولو كان
الماء يطلب الجهة والنهاية في نزوله الى اسفل لما وقف دون حد وفوق الارض
ولما طفا على الارض ولما رسب فيه الارض وكذلك حال الهواء لو توهم حجرا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقصورًا الى حيز النار فوجد متصل من حيز النار الى حيز نفسه وستعلم انه لا يكون لجز واحد جسمان بالطبع حتى يكون لك ان تقول ان الارض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا لكن الارض غلب في السبق وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا ولكن النار غلب في السبق ولو كان الهواء يطلب ما يطلب النار لكنه يعجز عن ما يلحقها اليه لكنا اذا وضعنا ايدينا على شطر من الهواء احسسنا بانه يميل الى فوق كما اذا احسسنا في انا ان تحت الماء ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه والطبيعي هو سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه بالطبع فكان الماء يقف في الهواء حيث كان لانه في سطح الجسم الذي يحويه ولما كانت النار المتصعدة يطلب ان يشتمل عليها مكان هو سطح فلك وهذا محال لانه انما تماس طائفة من سطح الفلك من جهة ولو كان يطلب الكلية لكان المرسل من راس البئر المتصل بشفيرها ولا يذهب غورًا فان الاتصال بالكل اقرب مسافة ولكان الحجر يصعد لو توهمنا ان كليته زال عن موضعه فكان لا يخلو اما ان يكون بالطبع يميز جهة دون جهة وهذا المحال او يكون قد انفصل عن الكلية الى جهة اخرى فهذا محال اخرى فيكون حركته الى الكلية ليس عن طباعه ولكن يجذب الكلية اياه وقد فرضنا حركة طبيعية وعلى انه يستحيل ان يميل الشيء الى شبهه فعلا وشرا بالطبع من حيث هو شبهه الا بالعرض ولكانت الصغيرة كالمدرة اسرع الى الكبيرة فالذي يجب ان يعتقد في هذا هو ان الحركة ويهرب عن غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص من الجسم الحاصل لها وان الجهة عينها غير مقصودة الا لاجل كون هذا المعنى فيها وان الكلية الكل البسيط ليست معقودة في الحركة الطبيعية التي لاجزائها بذاتها لكنها موضوعة حيث المقصود بل المقصود ما ذكرناه فالطالب يتوجه الى هذه الغاية المحققة فقط ولا يصح غيرها واما الهرب فيصح عن غائبة بلا غاية

الطبيعي

الطبيعة بطلب الحيز الطبيعي

ايها العقل

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها العقل فانه اذا كان المكان غير الطبيعي وان كان الهرب طبعا هرب عنه مثل الهواء المنشف المحصور في حجر مرفوعة في الهواء فان الحجر المنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة وقوع الخلاء ووجوه ملازم الصفائح فيحلقه الماء في مسام الحجر مصعدًا فيها لهرب الهواء عنها او الكان طبيعيا وليس الفرب حاصلا وبالحري ان يعرف بل الهرب هو الذي يحركه ام الطلب لكنه لو كان ليس الا الهرب ولا طلب لم يتعين جهة الهرب دون الطلب وحال الماء مثلا في ان طبعه يحدث ميلا في جوهره وذلك الميل يحدث مثلا وابدًا فانما تلاقيه لو لا انه احدثه في نفسه لحدث الميل عنه في غيره كحال الماء في انه انما يفعل صورته الطبيعية التبريد في غيره بما يفيض عنها من برد في جسمها التي هي فيه لو لم يفض ذلك اولا فيها لم يفض في غيره وان بعث الصورة واذا استفاد حرارة غريبة فعل ضد فعله فاحرق وكذلك اذا استند بحويه عرض فيه العرض الذي يوجبه الصورة النارية فيفعل فعل النار من الاحراق والصعود فاحرق وصعد فلا يوجب ان ذلك يكون في هذا الجسم قوتان متضادتان متقضيان احدهما تلك الصورة والاخرى هذا العارض وذلك لان تلك الصورة لا تبعث الحركة والاحراق اقتضاء اوليا بل بواسطة عارض يشبه ان يكون بالقياس اليها ملكة وهو الميل ولا يجب ان نظن ان ذلك ليس لاجل العارض بل لما يخالط الماء من النار بالتي تلك بات بعضي وبعارق ويصعد فوق الماء بارد ولو كان كذلك لكان يجب اذا طبخنا الماء والدهن ان يصعد الدهن اولا قبل الطبيعة النارية لمخالطتها والاستحالة اليها وعلى انه من المحال لن يكون بعض الاجسام المقسورة يتحرك الى خلاف الطبيعة لما لطاغالب وبعضها لعرض ناكد هذه الاستحالة كما في البخار المائي فانه لو كان للنارية للزم ما قلناه

بسم الله الرحمن الرحيم

وانت تعلم انه لا علية ولا سبب لامتناع النارية من التخلص عن المادة

الى ان يستصحب المادة اللهم الا ان يكون المادة صار بحيث تتحرك نحو حركتها

لها لكنه بالحري ان ينزل عنه الى ان لكل جسم حيز الجهة

الفصل الحادي عشر

في اثبات ان لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز للكل وللجسم و

للاجزاء وللبسيط والمركب نقول ان كل شيء وكل صفة للجسم لا بد له

من ان يكون له فان له شيئا طبيعيا وهذا مثل الحيز فانه لا جسم الا وله حيز

اما اخير واما مكان واما وضع ترتيب ومثل الشكل فان كل جسم متناه

وكل متناه فله شكل ضرورة وان كل جسم فله كيفية ما او صورة

لانه لا يخلو اما ان يسهل قبوله للتاثير والتشكيل او يعسر او لا يقبل وكل هذا

من غير الجسمية وقد يمكن ان يتوهم ملازمة الجسم لكيفية اخرى مقول بالقياس الى

الاشياء وما يجري مجراها لا بد من ان يكون للجسم منها كيفية طبيعي ضروري وذلك

لان الواقع بالقهر والقسر عارض بسبب يعرض من خارج وجوهرها الذي

ان يبطل ولا يعرض له الاسباب التي لوجوده منها بد الا ما كان من لوازمها

لطباعه وليس واجبا ضرورة ان يكون الجسم لا يعقل الا ويلحقه فعل قاسر فيه

فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم قد يمكن ان يعرض موجودة وهو على ما هو عليه

بنفسه وليس بغيره قاسر واذا فرض كذلك بقي وطباعه واذا بقي كذلك

لم يكن بد من ان يكون له اين وشكل وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون له من طباعه

او من سبب خارج لكنه قد فرضنا انه لا سبب من خارج فبقي ان يكون له من طباعه

والذي من طباعه يوجد له ما دامت طبيعته موجودة ولم يعق فان كانت طبيعته

بحيث لا يقبل القسر امكن ان يزول عنه ذلك بالقسر وان كانت طبيعته لا تقبل

القسر لم يزل ذلك عنه بالقسر فان قال قائل انه يجوز ان يكون كل فاعل

يرد فانه يعطي شكلا ومكانا ثم يبقى ذلك فلا يزول الا بقاسر آخر

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا يخلو دائما عن قاسر على التعاقب كما لا يخلو عن الاعراض بالتعاقب

كما لا يخفى لا يخلو عن الاعراض بالتعاقب وليس يلزم من ذلك ان يكون

واحد منها ذاتيا لا يفارقه فنقول ان الجسم يعرض له الاعراض

التي ليست يلازمه على وجهين اعراض يلحقه في ذاته واعراض

يلزمه من مجاورة مثل كونه فوق وتحت ومماسا ومحاذيا و

والاعراض التي يلزمه للمجاورة انه لا يكون ضرورية له باعتبار ذاته

والاعراض الاخرى فانه لا يجب ان يخلو منها بل يجوز ان يكون

فيه عدمها فقط ولو كانت مما يستحيل خلوها عنه بحيث لا يتقوم الا

بوجود شيء منها فيه لكانت صورا لا اعراضا بل الاعراض هي التي

يعرض بعد تجوهر الشيء بحيث يجوز ان يوجد الشيء وكل واحد منها

معدوم فيمكن فرض جوهر الشيء الجسم دون شيء البتة منها واما

المجاورات والمماسات وما يجري مجرى ذلك فليس يلزم الجسم لطبيعته

بل لوجوده مع جسم آخر فليس اذن يجب لا محالة ان يكون في الجسم

لذاته حاصلا بالفعل كحال مما لا يقوم ماهيته ولا يلزم ما يقوم ماهيته

فقد انحل الشك وحال القواسر حال هذه الاعراض لان القواسر

لا يقوم ماهيته ولا يلزم ما يقوم ماهيته فان القاسر هو الذي يرد

من خارج فيفيد حالا لولاه لما كان لذلك الجسم تلك الحال وليس شيء

من هذه واجبا ان يكون من الماهية او لازما للماهية فتوهم الجسم ولا قاسر

يقسره ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة الجسم وتوهم الجسم عن اين

او اين خاصة او حيز يمتنع بالقياس الى طبيعة الجسم فالجسم يلزمه

في طبيعته التي له ان يكون له حيز ذلك الذي لولا القاسر لكان

يجوز ان لا يكون لكان له وكذلك الشكل والكيف وغيرها

بسم الله الرحمن الرحيم

وكذلك وضع الاجزاء ان كان له اجزاء بالفعل فكل جسم فله حيز
طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا وللقائل ان يقول ان
الارض جرم بسيط ويقتضي طبيعته الشكل الذي فيه فلا يخلو اما ان يقتضي
شكلا مستديرا المساحة فيجب اما ان يكون الشكل الذي يساعد يقتضي طبيعته
لكون الارض اذا سلب جزء منها الشكل المستدير بان يشكل شكلا آخر
طبيعته مستديرا وليس الموجود كذلك وان كان ليس يقتضي ذلك
من طبيعة ذلك الجزء ومقتضاها وليس صادرا عن طبيعته فيجب ان يكون طبيعته
تقتضي معنيين متفاوتين ومتقابلين وليس هذا بجائز فنقول ان ليس
تقتضي عنه ليحفظ ما تقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا اخاذا حفظ
شكلا يلزم من ذلك ان يحفظ في كل جزء ما توجبه طبيعته الكليات والجزئيات
من انبساط لذهب الى شكله فاذا تم شيء من شكله بقسر القاسر لم يكن للطابع
فيه تحسين وحضور مما حدث بل كان عليه ان يحفظ ما اوجبه الطبيعة فان
عادت الطبيعة اوجب انبساطا آخر كانت الطبيعة هي المنافية لما اوجبها
الاول فكان مقتضى الطبيعة بهذه الحال ضد مقتضاها الاول ويكون
لمقتضى الشكل الذي تقتضيه الطبيعة ولا يبعد ان يكون الطبيعة تقتضي في حال عائق
امرا منافيا ومقابلا لما تقتضيه في حال كونه سالما فليس اذن مقتضيان
متضادين منهما صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون بل
احدهما يصدر عن القوة وهي على حالتها الطبيعية والآخر يصدر عنها وهي على
غير طبيعية وفي ذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة اذا كانت على حال طبيعية
ثم يعرض عنها الحركة اذا كانت بحال غير طبيعية واما الحجر من غير عن الارض
اذا استحال الى الارض فاستحال اول استحالته الى شكل غير كري فذلك
لموانع من خارج ولاختلاف الاجزاء في التكون ايضا اختلافا في المقدم

ستاقش

والناخر

بسم الله الرحمن الرحيم

والناخر والمجاورة وقد اوضحنا عن هذا فبالحري
ان نبين لنا المكان الطبيعي كيف يكون للجسم وكيف
يكون للبسيط منه والمركب ونقول ان علينا ان نعرف
انه هل يجوز ان يكون جسم من الاجسام له مكانان طبيعيان
او مكان واحد وله جسمان يسكنان فيه بالطبع وان
نعرف حال الاجسام البسيطة التي لها اجزاء متمايزة
ولكل واحد منها مكان آخر بالعدد يخصه لامحالة فيكون لكل
واحد منها مكان طبيعي غير الذي للآخر وانه كيف
يصير مكان هذا غير مكان ذلك ويختص به دون الآخر
وكيف نسبة تلك الامكنة الى المكان الذي للكل
وان نعرف حال الجسم المركب في انه الطبيعي
فان له مكانا طبيعيا لامحالة فما ذلك المكان فانه ان
كان مكان جزء واحد كانت الاجزاء الاخرى في غير
مكانها فنقول انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد مكانان
طبيعيان لا على جهة ان في جملة مكان الكل اجزاء
بالقوة انما وقع فيه بسبب مخصص كان طبيعيا له كالمدرة
فان اقرب حيز من حيز الارض اليها هو طبيعي لها والابعد
لو حصل فيه لكان يصير ايضا اقرب وكان طبيعيا له
واما مكانان متباينان فليس يمكن ذلك فان يقتضي
الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص امر واحد بالشخص
وبعض الكل المتشابه الاجزاء جملة بعض جميع الاجزاء والاجسام
المتشابهة الطبائع لا يستحيل عليها الاتصال لطبيعتها بل ان

بسم الله الرحمن الرحيم

استحال فانما يستحيل لعرض يعرض وهي في طبعها بحيث يجوز
عليها ان لو كانت متصلة واذ لا يستحيل انفصالها وكيف يستحيل
تماسها ولو انفصلت او تماست لم يعرض شيء مستحيل واذا
انفصلت وتماست كانت الجملة وهي تطلب المكان الطبيعي
من حيث طبيعة واحدة هي جملة هذه الطبايع بل هذه الجملة لكل
هذا الجزء لهذه الجملة كانه جملة تجتمع من احياز واحد واحد فان
الاجسام المتشابهة الطبايع فان احيازها كانها اجزاء حيز واحد
ويكون الجسم المعين من تلك الجملة يتخصص له من تلك الجملة
لعلة تلك العلة اما وجوده فيه او لا عند ما حدث وهو موافق
له بالطبع فوجب لزومه واما اختصاصه بالقرب فان النار
انما تتحرك الى فوق الى جزء من كلية النار بعينه لانه هو اقرب
اليه ولقايل ان يسال انا لو توهمنا النار في مركز الفلك لا بل
لجزء منها الى جهة فما ذا كان يعرض في طبعها سكون بالطبع
وذلك محال ام حركة الى جهة ولا مخصص لجهة فنقول كان يعرض
لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تفرغ عن حيزها
في وسطها منبسطا عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلحق
كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي لكن الهواء
المحيط وغير ذلك كالصرح لا يمكنها من تزيد انثلامه فاخذه اذ هذا
النفوذ لا يتاتى بالخرق لان الخرق يكون في جهة دون جهة
وهذا انبساط في كل جهة فيكون سكونه بالقسر وايضا فان الخلاء
مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند انخراقه وهذا القسر قسر عارض
عن الطبع وهو عجب جدا فان الطبع يقتضي امرا صار عن ممكن

لعارض

بسم الله الرحمن الرحيم

لعارض عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض ولا منعها الا انا لم نذر بعد الا استحالة المفروض في الموضع
مقدما ولا منعها ولكن اذا جاز المقدم جاز التالي وان امتنع التالي
امتنع المقدم فقد ظهر انه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع
او حيز واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة حيز الكل الى حيز الاجزاء
بعضها لبعض وهذا للبسايط واما المركبات فان تركيبها لا يخلو اما
ان يكون عن بسيطين او عن اكثر من بسيطين فان كان عن بسيطين فاما
ان يكونا متساويين في القوة او احدهما غلب فان كانا متساويين
في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما بحذاء جهة الاخر تفرقا
ولم يحصلا الا بقسر جامع وان كان توجهت حركاتهما وبعد كل
من مكانه كبعد الاخر تعارضا وقسر كل واحد الاخر فوقفا الا ان يطرأ
على احدهما مغير او يكونا في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا
فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر على المزج حاصل
كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين و
فيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما
واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه المركب وحصل المركب في
الحيز من حيز وقوع المركب ولم يجاوزه اذا انجذب عنه الى الجانبين
بالسواء والامساك فيه عن البسيط الذي تطلب ذلك الحيز لا بطلبه
لتخالف الجذبين وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام البسيطة يلازم
الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها
الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغيرا لا يمكنها ان يفعل في الاجسام التي بينها
وبين كليتها تخرقا او يكون قوة قاسرة مع الاجتماع عن قوى تلك البسائط
فلنبين الان ان لكل جسم طبيعي مبدا حركة طبيعية حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية واحدة

نوع واحد فقط

في اثبات ان لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية او
مكانية نقول ان كل جسم لا يخلو اما ان يكون قابلاً للنقل عن موضعه الذي
فيه بالقسر او غير قابل فان كان قابلاً للنقل عن موضعه الذي فيه فاما ان يكون
له في جوهره ميل الى حيز او لا يكون له ميل اليه البتة لكن كل جسم فله مكان
او حيز طبيعي يقتضي الكون فيه وانما خالف سائر الاجسام في ذلك لا لجسميته
بل لان فيه مبدأ او قوة معدة نحو ذلك المكان فان كانت تلك القوة مقتضية
لذلك المكان وجسميته غير ممتنعة بما هي جسمية عن الانفعال والحركة ولا مضادة
فيه لقوته ولا المعتقف قوته بعض حيز آخر لانه لا يجوز ان يكون في جسم واحد
مختلف الاجزاء قوتان تتضادان او يقتضيان فعلين متمانعين اذ القوتان
كلتاهما قوى بحسب فعلها واذا تمانعت افعالها تمانعت طبايعها فاستحال
ان يكون معاً للجسم فان الجسم الذي فيه قوة ما هو ان فيه مبدأ فعل ما يصدر لا محالة
ان لم يكن عايق وان لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه ذلك الفعل ان لم يمنع مانع
من خارج فليس فيه تلك القوة فاذا كانت فيه قوتان متضادتان صح صدور
فعلين متضادين وهذا محال فاذن من المحال ان يكون في جسم بسيط مفرد او
في غالب جسم مركب قوتان واحدة تقتضي مكاناً والاخرى تمنع عنه ثم الجسم قابل
للحركة بمعنى الحركة فيلزم ان الجسم اذا قسر على مفارقة مكانه الطبيعي ان يتحرك
الى مكانه عندما يفارق القاسر من خارج ومما يبين هذا ايضا ان يتبين ان
كل جسم ليس فيه مبدأ ميل ما فان نقله عما هو عليه من اين او وضع يقع لا في زمان
وذلك محال بل يجب ان يكون كل جسم يقبل تحريكاً وامالة طارية ففيه مبدأ ميل
طبيعي في نفس ما يقبله كان اينا او وضعا ولنعين الكلام في التحريك المكاني
اولا على سبيل ايضاح المقصود فيما هو اظهر وان كان المكاني والوضعي في
البيان واحدا ان الاجسام الموجودة ذوات الميل كالثقيلة والخفيفة اما

اما الثقيلة فما يميل الى اسفل واما الخفيفة فما يميل الى فوق فانها كلما ازدادت
ميلا كان قبولها للتحريك القسري ابطأ فان نقل الحجر العظيم الشديد الثقل او حركة
ليس كنقل الحجر القليل الثقيل او حركة وزج الهواء القليل في الماء ليس كزج الهواء
الكثير واما ما يعتري الاجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل التبنة وكالحجر الصغير
لا تنفذ عند الرمي في الهواء نفوذ الثقيل وليس السبب فيه ان الاثقل اقبل للرمي والحركة
بل لان بعض هذه لصغرها لا يقبل من الدافع قوة محركة لها ولما يليها [illegible]
انما يقدر بها على خرق الهواء ومع ذلك فيكون سريع الاستحالة الى البطلان [illegible]
السبب الذي يعرف في موضعه وهو السبب الذي يبطل القوى المستفادة [illegible]
من القوى المحركة كان الشررة يطفؤ السبب الذي يبطل الحرارة المستفادة
قبل النار الكبيرة بعد فيه ويكون سببا لابطال قوة المستفادة فانك تعلم ان
مقاومة المنفوذ فيه ربما يكون هو المبطل لقوة الحركة كالنار المتخلخل والمتخلخل
اقبل للاستحالة ولو كان السبب في قبول الرمي الابعد هو الكبر وزيادة الثقل
لكان كلما ازداد المرمي ثقلا وكبرا كان اقبل للرمي والامر بخلاف ذلك بل
اذا اعتبر الثقل والخفة لم يعتبر اسباب اخرى كان الاقل مقدارا اقبل للتحريك القسري
واسرع حركة فيكون نسبة مسافات المتحركات بالقسر وبالميل الطبيعي [illegible]
على سبيل الميل الى الميل لكن النسبة في المسافات بعكس النسبة في الازمنة اذا تساوت
المسافات فيكون الاشد ميلا اطول مسافة واما في الزمان فيكون ذلك اقصر
زمانا واذا لم يكن ميل اصلا وتحرك المقسور في زمان ولذلك الزمان نسبة الى زمان
حركة ذي الميل بالقسر ويكون تلك النسبة ميل لو وجد الى ميل ذي الميل المتحرك بالقسر في ذلك
الذي لا مانع له على ذي مانع ما لو وجد ويعرض مثل ما قلنا في باب الخلاء [illegible]
وعلى ذلك الوجه بعينه وتمام تبين ذلك ان المقسور على الحركة المستقرة اذا
اختلف عليه تأثير الاقوى والاضعف واذا اختلف ذلك فظاهر ان القوي [illegible]

والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء
على حالة من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه فكل جسم مستقر بالقسر
ففيه مبدأ ميل ما اما الانتقال المكاني فقد بيناه واما الانتقال القسري الوضعي
فلان ذلك الجسم ان كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر وان كان غير قابل فانه
لا محالة قوة بها ثبت في مكانه ويلزمه ويختص وهي غير جسمية فنقول ان في
الجسم فيه مبدأ حركة اليه ولستبين اذا اعتبر قريبا مما اعتبر به امر الجسم القابل للنقل
عن موضعه وذلك لانه له وضعا ما بالعدد فيما يحويه او حول ما هو مشتمل عليه
في ذلك وحول هذا فلا يخ اما ان يكون ذلك له عن علة له في ذاته وعن
الطبيعة وعن علة خارجة عن الطبيعة ومحال ان يقتضي ذلك ذاته فان الاجزاء
التي يعرض فيه والجهات المختلفة التي يكون له والاجزاء التي يفرض فيما يماسه
ليس شيء منها اولى بشيء منها في انه ليس يكون منه في جهة اولى بمماسة جزء
بعينه اذ الجميع غير مختلف في طبيعة الجسم ليس في ذلك الوضع بعينه اذ المتشابهات لا تختص
بعضها بطبيعة شيء من المتشابهات بعينه دون بعض بل يكون جميع ذلك جائز الكل
منها وليس هذا كما يكون اجزاء الاجسام القابلة للتفرق فان كل جزء يعرض يكون
مختصا بما يختص به لان اول وجوده وقع هناك او لانه اقرب المواضع
من موضع وجد فيه خارجا عن حيزه الطبيعي اما الوجود فيكون للاول فيه وقوع
الانتقال القسري اليه فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المجرد ولا بالقسر
بالطبع المقترن بمعنى مخصص واما الذي لا يقبل مفارقة مكانه فليس يحكم هذا الحكم وذلك
عليه ذلك بالتأويل واذا كان كذلك لا يكون جزء من اجزاء ذلك الجسم مختصا بما
تخصص به بالطبع مفردا بل ولا بالطبع مقارنا بحالة قسرية او جهة سبب ولو
كان هناك ايضا شوب من سبب قاسر او مقتض من طبيعة اخرى فتضاف الاسباب
تخصص اجزاء الاسطقسات باحيازها لكان في طبعه ان لا يكون مختصا به

بسم الله الرحمن الرحيم

لو لم يكن ذلك السبب وكان ثم زال فيكون في طبعه على كل حال وكيف تصرف الاقسام
جواز ان يكون على تلك المحاذاة والمماسة وان لا يكون ففي طبعه ان يقبل النقل عن الوضع
وقد بينا ان كل قابل نقل عن امر ما اين او وضع ففيه مبدأ حركة وميل فيجب ان
يكون في هذا الجسم مبدأ ميل في الوضع واعلم ان المقصود فيما وضح بما
شرحناه من البيان والمكشوف عنه هو ان كل جسم يطرأ عليه امالة لم يكن مبدؤها
فيه بالطبع بل بعيد عن سبب خارج او نفس موصلة تحرك بحسب القصد وتحدث تسلسلا
لم يكن في الجسم فليس يصح ان يتحرك الجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم فان الكلام في الميل
المبدأ الواقع بقصد النفس كالكلام في ميله الواقع بسبب من خارج فانك ترى
نفس الحيوان تختلف تحريكه لبدنه والقوة واحدة بحسب ما في بدنه من الميل الثقيل الزائد
والناقص وتجد للزائد ومقاومة ما فيجد الكلام قائما ثم في هذا مباحث يجب
ان يرجع فيها الى اللواحق فتجد ما تعنتك عنها ان كنت في الاصحاب ارغب فقد
بان ان كل جسم طبيعي ففيه مبدأ حركة وان الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه
مبدأ حركة وضعية مستديرة ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدأ حركة
مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة حتى يكون اذا كان في موضعه الطبيعي تحرك على الاستدارة
واذا كان في غير موضعه الطبيعي تحرك اليه على الاستقامة لانه عندما يتحرك
الى مكانه بعينه بالاستقامة لا يخ اما ان يكون فيه مبدأ ميل الى الحركة المستديرة
او لا يكون فان لم يكن فاذا حصل في مكانه الطبيعي ولم يحدث هذا الميل فيجب
من ذلك ان لا يكون فيه مبدأ حركة مستديرة لا في مكانه ولا خارجا عن مكانه
وان حدث فيه هذا الميل كان هذا الميل ليس غريزيا له تابعا لجوهره بل امرا يحدث
له في مكانه الطبيعي ولا يكون العلة فيه الا مماسته لمكانه الطبيعي على وضع
او حصوله في حيز طبيعي على وضع ما وتلك المماسة وذلك الحصول لا يوجب
ميلا عن حال الى مثلها بل لا يوجب هربا عن ذاته الى مثل في ذاته فليس اذا موجب

فيها

واتضح ٣

ذلك الميل موافاة الحيز سواء كان اخذت الاحجار احجابا بلا توسط طبيعة
او اخذته الحجاب بتوسط طبيعة اذ تحصل حيلها في حيز طبيعي صدر عنها هذا الميل
فان البحث في ذلك كله واحد والكلام واحد ولا ايضا لك ان تقول
ان النفس المحركة يأخذ هناك في التحريك والامالة اخذا مبتدأ بعد ما لم يكن
لحدوث القصد والارادة بعد ما لم يكن فقد تسنح هذا ايضا وبين انه غير
ان يقع مثله الا وهناك مبدأ في الطبع فيجب ان يكون ذلك الميل لازما
وان كان عن نفس فيكون لزوم عن ارادة طبيعية دائمة ما دام ذلك الجسم موجودا
ولا يلزم على حال المستقيم من انه تارة يتحرك وتارة يسكن يتحرك في غير مكانه
ويسكن في مكانه وكلاهما طبيعي له فكذلك ربما جاز ان يكون هذا الجسم المستقيم
في غير مكانه ويستدير حركته في مكانه ويكونان كلاهما طبيعيين في اختلاف
الحالين وانما لا يلزم هذه لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق على انها
بل الطبيعي هو الاين الذي تقتضيه طبيعة الشيء اذا لم يكن عائق فاذا فارق اقتضت
هذه الطبيعة الرد اليه والى موضع معين منه ويكون المبدأ فيهما واحدا وليست
الحركة المستديرة فان المبدأ الذي اقتضاه انه توجها بالطبع توجها كيف كان
ودائما ان كانت طبيعية على الاطلاق وان كانت طبيعية مطلقا بل هي
كالمستقيمة التي تقتضيها الطبيعة عند عارض كان ذلك العارض عند فقدان
الوضع الطبيعي فيجب ان يقف عند وجدانه وكان يجب ان يكون
الطبيعي هو موضع ما بعينه الا انه ليس لك حالة ليس كان ايما اولى بان
هذا اين فلك من الوضع الذي له في الامر المتشابهة وضع اولى بهذا وضع فيمن ان
هذا الميل لا يكون حادثا عند الوصول الى المكان الطبيعي بل ان كان فيكون على
القسم الاخير وهو انه يكون معه دائما فاذا كان في الجسم مبدأ حركة مستديرة
ان يجوز مفارقته هذا الجسم لمكانه الطبيعي حتى يتحرك عن غير الطبيعي اليه بالاستقامة

وان يكون في جسم واحد بسيط اذا كان في غير مكانه الطبيعي ميلا الى الاستقامة
وميل عنه الا الاستدارة فيكون في جوهر واحد امور متقابلة موجودة معا وقد
تمانع مجرى متقابلات تمتزج حتى يكون منهما وسط فان الوسائط امور كانها تمتزج
من الطرفين وانما تمتزج القوى التي انما تؤدي الى الوسط اذا كان شأن كل واحد
منها ان يقبل الاقل والاكثر فهو لا ينصرف الى الجهة الاخرى فيكون الحاصل ليس قوتان
بل قوة واحدة هي اضعف دائما في الطرفين وليس الاستقامة والاستدارة
لا تقبلان الاشتداد والتنقص بان يأخذ الاستقامة قليلا قليلا الى الاستدارة
والاستدارة الى الاستقامة وهو في زمان ذلك الاخذ والوجود في المتوسط
لا مستقيم ولا في منحن بل المستقيم ان امكن ان يفارق الاستقامة ويصير مستديرا
كان مفارقته الاستقامة دفعة ومواصلة الاستدارة دفعة من غير ان يلزم منه فراق
الاستقامة وهو ذا قد استدار قليلا وهو مستقيم فيه او فارق الاستدارة الى
واما الانحناء الموجودة في القطوع فليس سبيلا من الاستقامة والاستدارة
يؤدي الى احدهما فاذا كانت الاستقامة والاستدارة لا تقبلان
الاشد والاضعف فكذلك لا تقبلهما القوتان عليهما فلا يحدث قوة
متوسطة بين المقيم وبين المدير فلا يكون ايضا هذا الاجتماع على سبيل الامتزاج
فيظهر انه لا يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة
معا ويجتمع من هذا ومما قبله ان الجسم المحدد للجهات فيه مبدأ حركة مستديرة
وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة لان هذين المبدأين لا يجتمعان ولان ذلك الجسم قد
بان امره انه لا يصح على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه الطبيعي واما الاجسام
الموضوعة فيه ففيها مبادئ حركات مستقيمة عنه واليه فيكون حيث يكون جهة في
ثمة اصناف الحركات واحدة حول وسط واخرى عن الوسط وثالثها الى الوسط
واذ قد بلغنا في تعريف حال الحركة الطبيعية تحقيق بنا ان نعرف حال الحركة

بالفناء

بسم الله الرحمن الرحيم

الغير الطبيعية واما اذا اعتبرت الجهات بالفرض والوضع فربما الحركات
على هذه العدة ولكن لا يكون طبيعية **الفصل الثاني عشر** في الحركة التي
نقول ان الحركة الغير الطبيعية منها ما تكون بالذات ومنها ما تكون بالعرض اما الذي
بالعرض فهو ان يكون الشيء لم تحقه في نفسه مفارقة اين اول ووضع اول
او كم بل هو مقارن لشيء اخر مقارنة لازمة فاذا تبدل لذلك الشيء حال
كانت له بالعرض اما في الاين والوضع فهو على تبيين على ما علمت فانه اما ان
يكون ما قيل انه متحرك بالعرض هو في نفسه في مكان وذو وضع وقابل للحركة
الا انه لم يفارق مكانه ووضعه بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق مكانه
وهذا ملازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة يقع اليها
اشارة غير الجهة التي كان يقع عليه الاشارة منها او يقع له وضع اخر بالقياس
الى الجهات واما ان لا يكون من شانه ان يكون له اين او وضع ومن شانه
ان يتحرك مثال الذي يعرض له ما يعرض للمتنقل مفارقة اين ووضع وهو
ان يتحرك اما في الاين فكالمنقول في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ
لمكانه والقاعد في السفينة والسفينة منقلة واما في الوضع فانا اذا توهمنا
كرة في كرة وقد الصقت بها بالمسامير او بغيرها او بالطبع او بغير ذلك فحركت الكرة
الخارجة في الوضع فان الداخلة الملصقة بها يعرض لها متابعتها في نسبة
اجزائها الى اجزاء المحيط بها تغيرا هو حقيقة الحركة في الوضع فان الداخلة الملصقة
بها يعرض لها متابعة لها في ان كل جزء منها يلزم جزءا منتقلا فينتقل ولكن بالعرض
اذ لا ينتقل نسبة ما بين اجزاء الكرة الداخلة واجزاء المحيط بها كما ينتقل
اجزاء المحيطة مع اجزاء مكانها فان كان اعتبار الوضع تماما هو بحسب القياس
الى اجزاء المحيط الموضوع فيه او المحاط به الموضوع عليه وبالجملة الى اجزاء
ما يماس في الوضع مماسة محيط كما للكرة في كرة او مماسة محاط كما للفلك

بسم الله الرحمن الرحيم

الاعلى بالقياس الى ما يماسه في داخله فلا يكون الكرة الداخلة قد بدل وضعها
وان كان الوضع ليس باعتبار المماسة بل باعتبار الموازنات والمحاذيات
في الجهات فتكون الداخلة قد بدل الفها بالذات فان الاجزاء استبدلت
المحاذيات مع استبدال المحيط ذلك بل الاولى ان يكون يبدل الوضع
الذي له بحسب الكل بالذات ولم يبدل الوضع له بالقياس الى ما يحيط به
والوضع حقا وضعان وضع بحسب الكل ووضع بحسب شيء ومن هذا
القبيل ما يعتقده من حركة الهواء العالي مع حركة الفلك القمر فان تلك الحركة
ليست كما ظن عن قسر وذلك لان هذا القاسر ان كان من جنس ما يتحرك
يلاقيه ويدفعه واذا كانت كرة على كرة فانها اذا تحركت ولم يقع
تماسهما بخشونة في السطح غير مقاوم في وجه حركته لم يلزم ان يتبعه
العالي في وجهه بالدفاعه فلا مانع من ان يسكن الداخل منهما وتتحرك
الخارجة عليها ما صحبة على سطحها من غير التصاق فاللب اذن في تلك الحركة
ان كل جزء يعرضه من النار قد صار له حوز الفلك كالمكان وهو بالطبع متحرك
الى المكان الطبيعي له وليس عنده لازما اياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا
توجب لزومه اياه وان زال ما توجبه الالتصاق بالغير او المسامير فاذا كان
المكان لزمه وسعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظ لما يلاقيه منه فيكون لحركة الجزء
العالي بالقياس الى الفلك حركة بالعرض في الوضع ولو كان النار وهو في الجزء
مصيبا الرتب الوضعي الطبيعي الذي عناه قبل مع اصابته الموضع الطبيعي
السطح المحيط الطبيعي حتى لم تبق فيها انجذاب وميل ولا اختلاف اجزاء ما يعتوره
عليه من الارض لكانت تتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن النار
مصيبا في اكثر الامر المكان الطبيعي في الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر
الامر به انضغاط بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه من تحت واذا

الحركة الهوائية تبعها اجزاوه العالية فتكون الامر على سبيل التموج واما النار فلا
فيعرض له السبب المقول فيعرض من ذلك كالتميز والجو العالى مصيب المكان
الطبيعى فيحق عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال
والرياح امر اوجب تمزيقها اجزاءه فهذا اسان حال الحركة بالعرض فنقطع من هذا
لسبيع اورده بعضهم فقال ان كانت الحركة التى للنار فيه وهى حركة دائمة
فقد وجد قسر دائما وهذا خلاف رايكم وان كانت هذه الحركة طبيعية والجسم حركته
اخرى بالطبع كالنمو فيكون الجسم البسيط حركتان طبيعيتان وقد تعلم من ذلك وهذا
مما لا يكون المتحرك بالعرض من شانه ان تحرك فهو ان يكون هذا المقدار الذى معنى
مقارنة جسم الجسم بل مقارنة شى من الاشياء الموجودة فى الجسم صورة فى هيولاه
او عرضا فى الجسم فيصير له بسبب الجسم جهة تخصص بان يلى ما يليه الجسم من الاجسام المقارنة
له فيصير له كالاين لاين الجسم وكالوضع لوضع الجسم فاذا حصل له وضع آخر للجسم مكان
آخر سدلت الجهة المصابة بالاشارة واذا حصل له وضع آخر سدلت جهة
نحو ما اذا صار لذلك الامر كالاجزاء فقيل انه قد حصل فى الاين او فى الوضع
وان كانت النفس صورة قائمة فى مادة البدن فاذا عرض للبدن الحركة بالعرض
لحقت النفس بالعرض وكذلك سائر الجزئيات التى تعرض لذلك الجزء الذى تقوم
فيه النفس وحده وان كان النفس ما ليس مقارنته بان يكون منطبقا فى البدن
فيه فانه لا يتحرك ولا بالعرض وقد يسئل انه لم كانت النفس ليس لها ان تتحرك
بالعرض فى الاين ولا يتى لها التسود بالعرض فى اسوداد البدن والجواب
انه ان كان التحقيق يوجب انه اذا صح اطلاق ذلك على النفس بالعرض صح
اطلاق هذا فذلك اذا كان السواد فى العضو الاول الذى فيه النفس معينة و
ان كان احد الامرين او قع فى العادة ولكن ظهور نقله ما فيه النفس ان كان
منطبقة اكثر من ظهور استحالته وذلك ان الناس يحكمون بان الجسم اذا زال

عن اصابة اشارة ما الى الملموس فصار الى اشارة اخرى كالمبصر ولو كان الشى غير محسوس
واما السواد فانه اذا حصل فى الجسم واستقر فيه لم ينتقلوا الى حصوله فى شى آخر
ومقارنته له اذا كان الشى غير محسوس كانهم يحسبون الحصول فى الحيز لكل موجود
كان محسوسا او غير محسوس ولا يحسبون التسود الا لقابله ولعلة ايجاب الحيز عندهم
لكل شى مما لا يؤمنون بموجود لا اشارة اليه فهذا هو السبب الذى يختلف فيه الامر
عند الجمهور ولا سبب غيره يجب يقتضاه غير واجب واذا علمت الحال فى الاين و
الوضع فاحكم بمثلها فى سائر الابواب فانه يتفق مثلا ان الشى يسود بالعرض اذا
كان الموضوع للسواد ليس هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو معه عرض او
جسم هو بعينه فى الموضوع وليس هو هو بعينه بالاعتبار كقول القائل ان البناء
اسود ليس هو موضوع جوهر ابيع البناية بل الجوهر مع البناية عرض له ان كان
هذا الجوهر القابل للسواد وقد يتفق للجوهر اذا كان ليس موضوعا اولا للسواد بل
بل موضوعه الاول شى فيه لا كجزء وهو السطح فان السواد بعيد ان يحله الا ولا
هو السطح ولاجل السطح يوجد للجسم واذ قد قلنا فى الحركة التى بالعرض فلننتقل على
الحركة الغير الطبيعية التى بالذات وهى الحركة التى بالقسر ثم نقول فى الحركة
التى من تلقائها

الفصل الثالث

فى الحركة القسرية وفى التى من تلقاء المتحرك
فاما الحركة الغير الطبيعية ولكنها مع ذلك موجودة فى ذات الموصوف بها
بالقسر ومنها ما يكون من تلقائه ولنتكلم الآن فى التى بالقسر فنقول ان الحركة التى
بالقسر هى التى محركها خارج عن المتحرك بها وليس مقتضى طبعه وهذا اما ان يكون
عن الطبع فقط مثل تحريك الحجر الحجر على وجه الارض واما ان يكون مضادا للذى
بالطبع كتحريك الحجر الى فوق وتسخين الماء وقد يكون حركات خارجة عن الطبيعى
فى الكم كما علمت مثل زيادة العظم الكائن بالاورام او بالسمن المجلوب
الذبول الذى يكون بسبب الامراض واما الذبول الذى للعين فهو خارج

فان السواد

الثالث عشر

طبيعي ومن جهة ليس طبيعي فهو طبيعي بالقياس الى طبيعة الكل فانه امر يجري عليه
طبيعة الكل ويجب وليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة ذلك البدن بل هو بخلاف تلك
الطبيعة ويستولي العاصي عليها ولشبه ان يكون الصحة التي بالبحران باستحالة
طبيعية والتي تكون لا على تلك الجهة باستحالة غير طبيعية وكذلك الموت لا على
طبيعي من وجه والمرض والقتل غير طبيعي البتة والحركات المكانية القسرية فقد
يكون بالجذب وقد يكون بالدفع واما الحمل فهو بالحركة العرضية شبيه وليس
القسر مركبا من جذب ودفع والدحرجة ربما كانت عن سببين خارجين وربما
كانت عن ميل طبيعي مع دفع او جذب قسري واما الذي يكون مع مفارقة
المحرك مثل المرمي والمزجوج فان لاهل العلم فيه خلافا فاما علي هذا منهم من يرى ان
السبب فيه رجوع الهواء المدفوع فيه الى خلف المرمي والسائر هناك انما
بقوة يضغط ما امامه ومنهم من يقول ان الدافع يدفع الهواء والمرمي جميعا
لكن الهواء اقبل للدفع فيندفع اسرع فيجذب معه الموضوع فيه ومنهم من يرى
ان السبب في ذلك قوة يستفيدها المتحرك عن المحرك يثبت فيه مدة الى ان تبطلها
مصاكات يصل عليه مما يماسه ويحرق به وكلما ضعف بذلك قوي عليه
الميل الطبيعي والمصاكة فابطلت القوة فمضى المرمي نحو جهة ميله الطبيعي
واصحاب المنقول بحركة الهواء وليس بعظم ان يكون حركة الهواء تبلغ القوة
بالحمل الحجارة والاجسام العظيمة فان الصوت العظيم ربما دك انقاض الحكل
وبها جبال الى اصح فيها تخلخلت اركانها والرعد هذا الابنية المشيدة
وتقلب قلل الجبال وتفلق الصخور الصم ومن الناس من يصيح العلاج المبنية
في القلل تكثر البوقات والالحاح عليها وكيف يمكننا ان نقول ان الهواء
الراجع الى خلف السهم انما يضغط ما قدامه الى قدام وما يجر ذلك
الى قدام عند السهم حتى يدفع ما وراءه وكيف يمكننا ان نقول

ان المحرك اعار المتحرك قوة وذلك لانها لا يخلو من ان يكون احدى القوى
التي هي الطبيعية والنفسانية والعرضية وليست طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية
لان القوة المحركة الى فوق غير مستمرة انها في جوهر النار ينبغي الصورة واذا
كانت في الحجر كانت عرضا فكيف كان يكون طبيعية واحدة عرضا وصورة
ولو كان المحرك افاد قوة لكان اقوى فعلها في ابتداء وجودها ثم كان
يجب ان يأخذ في الانتقاص والموجود هو ان قوى فعلها في الوسط
من الحركة واما ان كان علة هذه الحركة حمل الهواء للمرمي فقد يوجد لذلك علة
وهو ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة والحركة فاما سفد في الهواء
ان نقل للمرمي ولا يوجد هذه العلة هناك وقد قال قوم بالتولد وقالوا
لان من طبيع الحركة ان يتولد بعدها حركة ومن طبيع الاعتماد ان يتولد عن الاعتماد
بعده اعتماد ولم يمنعوا ان يكون الحركة يعدم ثم يتبعها سكون ثم يتولد
عن الاعتماد بعد ذلك حركة وهذا شنيع ما تري فان المتولد لا محالة شيء حادث
بعد ما لم يكن ولكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو علة للحدوث وتلك
ان كانت علة بان يوجد وجب ان الحركة الاولى مع الثانية وان كانت
بان يعدم وجب ان يكون دائما علة للحركة وان كان السبب مع ذلك
الاعتماد فلم يجوزون سكونا يلحق ومبدا الحركة موجود على ما يعني بالفعل و
هناك مانع عن الحركة من المحرك ولا في المسافة وان كان الاعتماد ايضا
يعدم فالكلام فيه كالكلام في الحركة لكن اذا حقق الامر وجدنا اصح المذاهب
مذهب من يرى ان المتحرك يستفيد ميلا من المحرك والميل هو ما يحس بالحس
اذا حوول ان يسكن الطبيعي بالقسر او القسري بالقسر الاخر فحس هناك قوة
على المدافعة التي يقبل شدة ونقصا فمرة يكون اشد ومرة يكون اضعف
ما لا يشك في وجوده في الجسم وان كان الجسم ساكنا بما قسر ومذهب

بسم الله الرحمن الرحيم

ايضاً ان الهواء يندفع فيدفع مذهب غير سديد وكيف يكون سديداً
والكلام في الهواء كالكلام في المرمي وذلك لان هذا الهواء المدفوع اما
ان يبقى متحركاً مع سكون المحرك او لا يبقى فان لم يبق فكيف ينفذ نافذاً
وان بقي فالكلام فيه ثابت وان كان اسرع حركة فيجب ان يكون نفوذه
في الحايط اشد من نفوذ السهم فان السهم انما ينفذ عندهم بنفوذ منفذه
هي حركة الهواء الذي هو اسرع والهواء يحبس ويتبدد في الامور العارضة
فلم لا يحتبس السهم ويرد فان كان السبب فيه ان الذي يلي نصل السهم
والذي يلي فوقه يكون يعد على قوته فقد وجب ان يكون السهم اسبق
وحملوا الهواء اسبق فان كان السهم اسبق فيجب ان لا يكون للهواء الذي
يلي السهم من قوة الاندفاع ما ينفذ السهم الممنوع بالحايط لولا دفعه من خارج
فان نفوذ السهم في الحايط لا يجوز ان يقال انه كنفوذه في الهواء فان الهواء
يحل ويدفعه عندهم باندفاعه وان كان ذلك من جذب السهم ما تخلفه جذباً
يعود برد فعاً الى جاذبه فيكون المجذوب الجذاب من الجاذب الملازم له في
الشدة ان كانت قوة وميلاً فقد حصل القول بذلك وان كانت مساوية
فقط فزول مع زوال سببها فان بعث فيكون السبب القوة والميل وما
الاشياء التي يتفق حصولها في هذا الهواء لصيق السهم سبب ولا تحلها الهواء
فان الهواء انما يمانع الثقال المحمولة فيه عن الرسوب لحركة شديدة تعين
بها مقاومة الخرق النقل والرياح اذا هبت على اغصان الشجر تهزها مع انها
لا تحمل سهماً لو وضع فيها فهذا الهواء الذي ينقل الحجر الكبير بالحركة لن يكون
اجتيازه بقرب الاجسام الصغار مما يوجب كسرها وهولاء يظنون
انهم اذا قالوا ان الهواء يتحرك اسرع فيحدث حركات متشابهة في اجزاء
الهواء قدماً والسهم موضوع فيها انهم قالوا شيئاً وليس كذلك وذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخلو اما ان يحدث هذه الحركة في اجزاء الهواء قدماً شيئاً بعد شيء
فيكون المتحرك منها يتحرك بعدما والمحرك وقد اعيض الدعوى وان كان
حركتها معاً فاما ان يكون معاً والمحرك الاول يحرك معها او هو واقف
فان كان مع حركة المتحرك الاول فيجب ان يقف السهم بعده وان كان
بعد حركته فقد بقي الشك وهو ان ههنا حركة وسببا يستمر الحركة فاما
هو غير المحرك الاول واما حديث ازدياد المحرك القسري قوة عند الهواء
فليس ينصر في ذلك فرض القوة ولا ينفع فيه حركة الهواء وذلك لان
الاشكال فيه قايم وذلك لان للمشكك الاول ان يقول ان هذا الهواء
ما باله انما يكون في اوسط زمان الحركة اسرع فانه ان كان ذلك لاستفادة
بالحركة تخلخلاً اكثر فهو اولى بان لا ينفعل عنه المعقول فيه لانه يصير اكثر حجماً
واضعف قواماً والاكبر حجماً والاضعف قواماً فانه يكون عن تحريك الحجر
بعينه ابطا حركة مما ليس كذلك وان كان التخلخل المعتبر انما هو للهواء المنفوذ فيه
لا للنافذ فلم كانت هذه المحاكة في الوسط اقوى في التخليل والتلطيف
من المحاكة التي في الابتداء نعم لو دامت المحاكة على شيء واحد في التلطيف
اما الحاك واما المحكوك لكان لذلك معنى اما الحاك فكالمستقبل فانه
كان على طول المر اولى ان يصير اسخن فيكون على التلطيف اقوى واما المحكوك
فلان دوام الحك عليه يكون مما يزيده تاثيراً بعد تاثير ومههنا لا
الحاك ولا المحكوك واحد بل عندهم وعلى قياس قولهم يجب ان يتحرك
كسلسلة مدفوعة قدماً ويكون كل جزء يعرض له ما كان يعرض للمحكوك بعينه
وعسى ان يكون وجه اعتبار هذه العلة لهذا التزيد في الباب المنسوب
الى القوة اوضح فعسى ان الحك اذا تكرر على المرمي اكثر سخن اكثر فلا يزال
يسخن بالحك اكثر والقوة المستفادة يضعف الا ان التلطيف المستفاد

بسم الله الرحمن الرحيم

بل يستحق يكون متداركا او موفيا على المعنى الذي يفوت بالضعف مادام في القوة ثبات ما فاذا ترادف الصك على القوة وحتى والى ضعف ايضا المحرك وبلغ مبلغا لا يفي بتدارك تاثير الصك على اما القوى في ذلك على هذه العلة كالتحويل وان كان قد يجوز ان يكون ذلك غير احدى معينات العلل المزيدة في الوسط فقد اتضح ان الحركة القسرية كيف هي وعلى كم قسم هي وان كل حركة فعن قوة يكون في المتحرك بها سند في اما قسرية عرضية واما طبيعية فلنتكلم على الحركة التي تنتهي اما مطلقا المتحرك و قد وقع في امرها بين اهل النظر تخالف ولنشرح ما كان من حق هذا ان ان يقع من التفتيش عنه والمنافسة فيه ما وقع بين طبقات اهل النظر فا يقول ذلك الاسم فقد جعله بعضهم لمعنى وبعضهم لمعنى اخر ولكل منهم ان يجعل ما جعله وليس لاحد منهم ان يشرح فيه غيره فمنهم من جعل المتحرك من تلقائه ما الموضوع ان يتحرك بطبعه حركة عن تلك الحركة ولكنه مع ذلك ليس عن سبب من خارج فعلى ولمنع هو لا ويدخل النبات في جملة المتحرك من تلقائه ويخرج الفلك من ان يكون متحركا من تلقائه وهم مع ذلك يمنعون ان يخرج الفلك عن ذلك ومنهم من شرط ان يكون له مع ذلك ان لا يتحرك فان اخذ هذا مطلقا لم يكن الفلك ايضا داخلا في المتحرك من تلقائه وان زيد عليه ولو ان لا يتحرك اذا شاء من غير زيادة شرط ان من شان ان يدخل فيه الفلك وليس اذا كان لا يشاء امرا البتة او لا يجوز ان يشاء يلزم من ذلك ان معناه لا يكون لو شاء ومنهم من لم يشترط الا ان يكون الحركة صادرة عن الارادة وانت غير مجبر على اختيار اي الاستعمالات شئت فانه ليس الا مشاجرة في التسمية فقط

فصل ١٤ في احوال العلل المحركة

بسم الله الرحمن الرحيم

والمناسبات من العلل المحركة والمتحركة واذ قد استوفينا القول يجب في اغراضنا في الحركات والمتحركات فحري بنا ان نتكلم على احوال المحركين فنقول ان المحرك منه ما هو محرك بالذات ومنه ما هو محرك بالعرض اما المحرك بالعرض فقد فصلنا امره في الاقاويل الماضية وبينا انه على كم وجه يكون وانه قد يكون الشيء محركا لذاته وقد يكون محركا لغيره بالعرض و قد يكون محركا بالطبع وقد يكون بالقسر واما المحرك بالذات فمنه ما يكون بواسطة مثل النجار بواسطة القدوم ومنه ما يكون بغير واسطة والذي بالواسطة فربما كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة وما كان من الوسائط ليس محركا من تلقائه بل انما يحرك لاجل ان ما قبله يحركه فان كان متصلا بالمحرك كاليد بالانسان سمي اداة وان كان مباينا يسمى آلة وربما لم يميز بين اللفظين في الاستعمال وما كان من الوسائط منبعثا من نفسه الى الحركة ومع ذلك فله مبدأ محرك اخر لانه واسطة فالاولى ان يكون محركه مع انه محرك غاية مثل المحبوب او ضد الغاية مثل المخوف المهروب عنه والمحركات منها ما يحرك بان يتحرك ومنها ما يحرك لا بان يتحرك والمحرك بان يتحرك يحرك بالمماسة وهم فعله بالسكون منه ويكون ايضا حيث يتحرك هو بالقوة ولاستحالة وجود اجسام بلا نهاية يستحيل ان يكون متحركات معا فيستحيل ان يكون كل متحرك محركا فينتهي الامر الى محرك لا يتحرك والى متحرك اذ لا دور في التحريك والتحرك والعلية والمعلولية اذ الدور يوجب ان يكون الشيء مبدأ لامر ذلك الامر مبدأ له فيكون الشيء الاسبق بذاته واول محرك متحرك اما ان يكون مبدأ حركة فيه فيكون متحركا بذاته او يكون مباينا له وليس فيه لكن في كل جسم مبدأ حركة كما قلنا

كان المباين يحرك التحريك الموافق لما تقتضيه مبدأ حركة الجسم لم يخل إما
أن يكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعا بالشركة ومع ذلك فان
المبدأ الذي في الجسم له أن يحرك وحده وإما أن لا يكون للمبدأ
الذي في الجسم أن يحرك وحده فان لم يكن لذلك المبدأ أن يحرك
وحده فليس مبدأ حركة في الجسم وقد قيل ذلك هذا خلف وأنت
تعلم أن كل جسم ففيه مبدأ حركة قد برهنا ذلك وان كان للمبدأ
الحركة أن يحرك وحده لم يكن المباين محركا على أنه مزاول للحركة
بل محرك على أحد الوجوه إما بأنه يعطي الجسم ذلك المبدأ الذي
به يتحرك فيحرك الجسم بذلك المبدأ أو يعطيه قوة أخرى يعاضده
على ذلك التحريك ويزيد فيه أو يكون محركا لأنه غاية ومثال
أو مؤتم وأما الأمرين جميعا هذا إذا كان تحريك المباين
من نوع تحريك مبدأ حركة الجسم كالمشارك له وان كان
المباين يحرك خلاف التحريك الموافق فهو قاسر إما جسم
أو غير جسم وقد قال قوم أن محرك النار إلى فوق هو جاعل
المادة نارا فإذا جعلها نارا جعلها تامة الاستعداد لتلك
الحركة بعد أن كان بقوة بعيدة فتحرك إلى فوق لكن الأمر
على هذا غير جميل وذلك لأن المبدأ الذي به يتحرك وهو كمال
القوة التي بها تتحرك وهذا ان كان الاستعداد التام توجب
بنفسه الخروج إلى الفعل فيكون هو نفسه مبدأ الحركة ومحركا فانا
لسنا نفهم من المحرك إلا الأمر الذي هو مبدأ الحركة على هذا
النحو فيجب أن يكون واهب الصورة التي بها يتحرك جسم
إما محركا بالصورة والصورة محركة بذاتها بلا واسطة

ولا

ولا يجب من ذلك أن يكون الصورة محركة لذاتها لأنها لا
تحرك كلا ومادة ذات صورة مجسمة وذلك لأن الكل
ليس هو أحد الأجزاء فهي تحرك الجسم الذي هو الكل بالذات
وتحرك ذاتها لأجل تلك الحركة بالعرض لأنها ليس مما تتحرك
بالذات ولو كانت مما تتحرك بالذات لما كان يتعالى
الكل وهي جزء منه يوجب انتقالها عن موضعها الطبيعي وهو غير
مفارق لما جاوره من الكل بل كان كما علمت متحركا بالعرض
وقد يكون الشيء محركا لنفسه بالعرض ولأن ههنا حركة دائمة ما
دامت السماء قد ظهر أمرها فههنا محرك أول غير متناهي القوة
وليس بجسم ولا في جسم فينبغي الآن أن تذكر المناسبات التي
بين المحركات والمتحركات فلنضع محركا ومتحركا ومسافة و
زمانا ونعني المحرك على أنه مبدأ الحركة طبيعة وعلى أنه مبدأ احداث
وعلى أنه مبدأ دفع وعلى أنه حامل ولنتأمل ما يلزم من أضعاف المناسبات
ولنضع محركا حرك متحركا في المسافة زمانا ولنتأمل هل نصف المحرك
يحرك بعينه في المسافة تحت زمانا نصف ذلك أو أقل أو أكثر فنقول
أنه لا يلزم أن يحرك شيئا فانه يجوز أن يكون المستقل بتحريك ذلك المتحرك
على حاله إنما هو مجموع قوة المحرك فإذا انتصف كان لها أن تحدث هذا
ولم يجب أن تحرك البتة مثل السفينة التي يمدها مائة رجل في يوم واحد
فرسخين فلا يلزم أن يقدر الخمسون البتة على نقلها شيئا ولهذا ليس إذا أحدث
صوت عن عشرة حجارة حس يلزم أن يحدث عن كل حجر منه صوت يسمع أو
حدث عن مائة قطرة نقرة في الصخرة يلزم أن يكون لكل قطرة فعل شيئا
يحس بل عسى أن يكون لكل قطرة اعداد ما بابطال صلابة فإذا تم الإعداد

بسم الله الرحمن الرحيم

فقل الا نحو النقر وان استمر على ذلك المنهاج حتى يحدث نقر محسوس على انه
ههنا من المحركات ما اذا انضعف لم يبق له قوة كالحيوان وبذا الاعداد ...
المثلية ... بطال الميل المستقر فيها قليلا قليلا حتى يدخل عليها ميل غريب يعجز
عن تحقيق القوة الميلية التي فيه فان فرضنا المنصف في المتحرك فالمشهور
هو ان المحرك يحرك نصف المتحرك في ضعف المسافة في ذلك الزمان و
في المسافة في نصف ذلك الزمان واما المحقق فغيره اعتبر في ذلك فيما لو
اما في المحرك الطبيعي فانه لا يصح ان يبقى المحرك بحاله والمتحرك به قد نصف
لان القوة الطبيعية يعرض لها ان تنقسم بانقسام ما هي فيه فاذا انتصف المحرك
لم يمكن كلية المحرك يحرك بل النصف الموجود منه فيه الا على سبيل التخمين و
واما في الحامل فيجوز ان يكون قوة الحامل لا يفي بان يقطع ضعف المسافة التي
حمل فيها ما حمل ولو كان فارغا ... واما الدافع اللازم فكيف يلزم
ومعه نصف الثقل ما كان الحامل يحمل بحركة طبيعية فانه عند وجودها ... الطبيعية
لا يعد لها بالمحمول ولا يضعف له مسافة طبيعية التي بين الحيز الطبيعي ... اللهم
الا ان يقع الابتداء من الوسط في ان كان المحمول عليه له ميل عن ميله احدث فيه
بطأ الا ان ذلك لا يحفظ هذه النسبة لان حركة الطبيعة لا يستوي من المبدأ الى المنتهى
بل كلما امعن ازداد سرعة فلا يتفق حالة في الضعفين كان فارغا او حاملا واما
الدافع اللازم فحكمه حكم الحامل واما الدافع الرامي فربما عرض له ان يفعل في الاثقل
مما يفعله في الاخف فيفعل في الضعف مثل ما يفعله في النصف ولا يعنى ...
على الترقي لا بتشابه السرعة والبطوء في حدوده بل المتناهي منه ابطأ والى
الوسط منه اقوى ولا يكون هذه النسبة محفوظة وكذلك الجاذب فان الجاذب
قد يكون على صورة الحامل الجار وقد يكون جاذبا بالقوة والقوة الجاذبة
عن الجاذب اليه منتهى بامر ما في المنجذب البعيد منها فما خرج عن ذلك لا يلزم

فيه

بسم الله الرحمن الرحيم

فيه فلا يلزم ان يكون كلما جعلنا المحرك اضعف حذبه مكان البعد المحرك في نصف
الزمان المشهور انه يحرك ذلك المتحرك بعينه في نصف المسافة وليس
يجب فانه ليس يلزم ان يساوي المقطوع في نصفي زمان الحركي
لا في القسري ولا في الطبيعي لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة
والبطوء واما المحرك في نقص نصف المسافة فالمشهور على قياس ما مر وتحقيق
ما يخرج عنه واما اعتبار نصف المحرك نصف المتحرك فالمشهور حفظ
النسبة لكن يجوز ان لا نصف نصف المحرك حافظا لقوته ويجوز ان يكون
ابطاء تحريك الكل للكل فان اجتماع القوة وتزيدها قد يستتبع تحريكه
ما هو ازيد نسبة الى جملة الجزء من نسبة العظم الى العظم واما نصف المحرك
في نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة والاولى ان لا يحفظ لما علمت
واما نصف المحرك في نصف المسافة فذلك ايضا على قياس ما علمت
وانت تعلم انضعاف التضعيفات على ان ههنا مذهبا حكيناه الكرار
وهو ان التنصيف تؤدي بالمحرك الى ان لا يحرك وبالمتحرك الى ان لا يتحرك
وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك والحركة والمتحرك والمسافة
والزمان من حيث هي متناهية وغير متناهية اذا اتى هذه اذا تناهي
تناهي الاخر لان جزء المتناهي منه يكون بازاء متناه من الاخر ومثال
ذلك الجزء يجب ان يفني بالاخذ منه متناه بازاء افناء المتناهي فانه ان
لم يكن بينهما مطابقة فلم يكن الحركة الغير المتناهية في زمان متناه او في مسافة
متناهية اذ لم يكن زمان غير متناه مع مسافة متناهية لكان مسافة ما
وسلا فصل ما ليس بمساو غير المطابقة واذا لم يفصل بل يفني الغير المتناهي مع
[illegible] او جملة الغرض كان الغير المتناهي متناهيا هذا اخر الكلام
من الشفاء وبه تم الجزء والحمد لله كما هو اهله ومستحقه والصلوة
والسلام على ملائكته المقربين وانبيائه المرسلين
خصوصا على سيدنا سيد المرسلين محمد و
اله الاكرمين وقد فرغ
من تسويده [illegible]
[illegible]

